Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مَوسُوعة
المَجَالسُ القَومَيّة المتخصّصَة

Bibliotheca Alexandrina

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

الهيئة العامة ... بالإسكندرية
رقم التصنيف .....
رقم التسجيل

موسوعة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٩٦

المجلد الثانى والعشرون

تقديـــــم :

تستند فكرة اصدار كتاب سنوى ضمن سلسلة المجالس القومية الى مبدأ أصيل مقرر فى المواثيق الدولية ، وهو حق العلم والمعرفة والتثقيف ، ولاشك أن هذا الحق الانسانى يتضمن تمكين المتخصصين والدارسين من متابعة النشاط الدورى للهيئات البحثية المعنية بشئون العمل الوطنى فى شتى مجالاتها ، وذلك للانتفاع بوجهات نظرها وبمقترحاتها ، مما يوسع دائرة البحث ويزيد من نشاطه فى خدمة الصالح العام للوطن والمواطنين . وكذلك اتاحة الفرصة للقراء ذوى الاهتمام للإلمام بالجهود التى تبذلها نخبة المفكرين والعلماء من رجال الاقتصاد والتعليم والثقافة والتنمية وغيرهم ، وليكونوا على صلة بمجريات الأحوال العامة فى بلادهم والمشكلات التى تواجهها والوسائل والامكانات المتاحة للتغلب عليها . وذلك من خلال الدراسات التى تقوم بها المجالس القومية ، سواء فى مجال رسم السياسات والاستراتيجيات أو لمواجهة بعض الأوضاع الراهنة التى تقتضى سرعة الحسم من خلال مقترحات عملية مباشرة قابلة للتنفيذ .

وعلى هدىٍ من ذلك تصدر الكتب السنوية لتكون بمثابة سجل دائم لأعمال المجالس القومية ، ووثائق مرجعية للعلم والفكر والمعرفة .

وها هو المجلد الثانى والعشرون من الموسوعة مشتملا على مادة الكتاب السنوى التى تضم الدراسات المنجزة فى دورة عمل المجالس لسنة ٩٥ / ١٩٩٦ ، والتى تمت فى ظروف خاصة توقفت فيها الاجتماعات العامة على مدى ثلاثة أشهر منذ أوائل يناير ١٩٩٦ ، ولم تستأنف الا فى شهر أبريل من هذا العام ، بينما استمر نشاط الشعب واللجان الفرعية ومتابِعةً بحوثها ودراساتها التى تجمع منها عدد كبير فى انتظار العرض والمناقشة ، وعندما استأنف كل مجلس عقد اجتماعاته ، اقتضى الأمر تلاحق الاجتماعات دون انقطاع حتى منتصف يوليه سنة ١٩٩٦ ، ورغم ضيق الوقت وقصر المدة أمكن – من خلال النشاط المكثف – الانتهاء من اعداد التقارير السنوية فى مواعيدها المقررة ، ومن ثم تيسر اصدارها فى هذا المجلد ، ويبلغ مجموع دراساتها أربعا وأربعين دراسة ، منها ثمان مخصصة لموضوعات الانتاج والشئون الاقتصادية ، وتسع تتناول شئون الخدمات والتنمية الاجتماعية ، وست عشرة فى مجال التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وإحدى عشرة دراسة تبحث فى الثقافة والفنون والآداب والاعلام .

– وتستفتح مجموعة دراسات الانتاج والشئون الاقتصادية ببحث موضوعين يرتبطان ارتباطا وثيقا بتوجه الدولة نحو تطوير الاقتصاد القومى – وهما : مقترحات للنهوض بالاقتصاد المصرى ، وتطوير سوق المال الذى ينتهى الى عدد من التوصيات تتعلق بالاجراءات الضرورية لتنشيط التعامل فى البورصة منها : طرح الأسهم فى البورصة بأسعار تشجيعية للمستثمرين المصريين ، وتحقيق العدالة الضريبية للمتعاملين فى البورصة ، ووضع برامج تدريبية مكثفة فى التخصصات اللازمة لسوق رأس المال المصرى .

وبعد ذلك تتوالى الدراسات فى مجال الانتاج الزراعى والرى متضمنة ثلاث دراسات ، ثم دراستان عن الانتاج الصناعى ، أما آخر هذه الدراسات فيبحث موضوع النقل البرى بين مصر والمشرق والمغرب العربى .

– ويتصدر موضوعات الخدمات والتنمية الاجتماعية دراسة عن سياسة إسكان محدودى الدخل ، لما له من أهمية بالغة فى الوقت الراهن ، إذ يتصل بشريحة كبيرة من شرائح مجتمعنا تحتاج إلى الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والصحى ، وذلك من خلال سياسة اسكانية تقوم على عدة ركائز أهمها : وجود خطة لاستخدامات الأرض تتحدد فيها المواقع المخصصة للاسكان ومدها بالمرافق والخدمات ، وإنشاء صندوق اسكان اجتماعى متخصص بكل محافظة ليكون الوعاء المالى الذى يدعم هذه الشريحة ، مع تشجيع نظام التأجير (بدلاً من التمليك) لأنه يتيح سهولة الحراك السكانى .

ثم تتناول الدراسات الأخرى مجالات : البيئة ، والخدمات الصحية ، والتنمية الادارية .

– أما دراسات التعليم الست عشرة ، فتتصدرها خمس دراسات عن التعليم العام ، تليها ثلاث فى التعليم الفنى والتدريب ، وثلاث أخرى عن التعليم الجامعى والعالى ، ومثلها فى التعليم الأزهرى . وتأتى فى الختام دراستان فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا وهما : تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته ، وادارة التكنولوجيا التى تلفت الانظار الى أهمية دور الادارة الفاعلة والمنظمة فى الانتفاع بالتكنولوجيا وتوظيفها لخدمة المجتمع ، مع الاهتمام بأوضاع هذه الادارة فى مصر ، والنموذج المقترح فى هذا المجال ، وضرورة المتابعة اليقظة للتطورات التكنولوجية المعاصرة ، والعمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم .

– وتستهل الدراسات الخاصة بالثقافة والفنون والآداب والاعلام بموضوع عنوانه : مسئولية العمل الثقافى فى مصر المعاصرة – شارحاً أهمية دور المثقفين فى تكوين الرأى العام ، وجهود المثقفين المصريين فى هذا الميدان على مدار التاريخ المصرى الحديث ، مع توضيح دور الدولة ومسئولياتها فى مجال العمل الثقافى من خلال المؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية ، وكذلك بوسائل الرعاية والتشجيع والتيسير للأعمال الثقافية وللمثقفين لأداء دورهم ورسالتهم .

ثم تتعاقب الدراسات فى مجالات الثقافة والفنون والآداب والتراث الحضارى والأثرى . وتأتى فى الختام دراستان عن الاعلام خصصت الأخيرة منهما للتبادل الاعلامى من منظور قومى ، مركزة على أهمية قيامنا بدور أكبر فى تنشيط أعمال التبادل الاعلامى ، مع الحفاظ على قيم الاصالة والانتماء . وكذلك العمل الدؤوب على نقل مركز الثقل فى أعمال التبادل الاعلامى الدولى والشرق أوسطى والأوربى – فى المنطقة – إلى مصر ، خاصة وأنها مؤهلة لذلك بوفرة الخبرات الاعلامية والامكانات الاتصالية .

. . .

وقد توخينا فى هذا العرض تيسير مهمة القارئ فى اختيار ما يراه مناسبا لخبراته وأغراضه واحتياجاته ، وتمكين من شاء من المعنيين بأمور التخطيط والتنفيذ من الانتفاع بالمقترحات والتوصيات الواردة فى ختام كل دراسة ، فلعلها تكون عونا لهم فيما يضطلعون به من مهام ومسئوليات وطنية .

. . .

ويسعدنى – فى الختام – أن أذكر بالتقدير والثناء الجهود المشكورة لمن أرسوا دعائم هذا الصرح وشيدوه وسهروا على رعايته ، وها نحن نتابع المسيرة فى خدمة وطننا العزيز .

والله ولى التوفيق ،،

د. عاطف صدقى

المشرف العام

على المجالس المتخصصة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الكتـــاب الســـنوى

١٩٩٥ - ١٩٩٦

الانتاج والشئون الاقتصادية

الدورة الثانية والعشرون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السياسات المالية والاقتصادية

مقترحات للنهوض بالاقتصاد المصرى

تتزايد فى الفترة الحالية أهمية التركيز على بعض القضايا فى إطار الإصلاح الاقتصادى باعتبارها دعائم أساسية – بدون تحقيقها – لن يتم التقدم المنشود فى مجال التنمية المستمرة ، وبالتالى تحقيق الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للجيل الحالى والأجيال المستقبلة .

وان ماحققته الحكومة فى الاصلاحات النقدية والمالية (خفض عجز الموازنة ، ومعدلات التضخم ، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات ، واستقرار سعر الصرف) يعتبر فى واقع الأمر بمثابة بنية أساسية للاصلاح الاقتصادى ؛ لن تؤتى ثمارها إلا إذا استكملت كافة عناصر الإصلاح .

ويأتى فى مقدمة الموضوعات ذات الأهمية البالغة للتنمية عموما ، ولمواجهة البطالة على وجه الخصوص ، العناية بالتنمية البشرية بمفهومها الواسع والحديث . وهذه العناية تبدأ من محو الأمية والتعليم الأساسى ، وتشمل برامج التدريب بمختلف أنواعها وعلى وجه الخصوص تعليم أساسيات التكنولوجيا ، ففى البلاد المتقدمة تستخدم أجهزة الكمبيوتر فى مدارس التعليم الاساسى للتعود على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة . وتتمثل أهمية هذا الامر فى اتاحة فرص العمل ، والقدرة على تطبيق الأساليب الحديثة فى الانتاج وهو الأمر اللازم للمنافسة دوليا .

وقد يكون استكمال اجراءات الخصخصة وتوسيع نطاق الملكية الخاصة أحد العناصر الهامة اللازم استكمالها .

ولكن هناك عنصرين هامين يلزم التأكيد على استكمالهما ، خصوصا وأن هناك ارتباطا عضويا بينهما : الأول هو استكمال مقومات سوق المال وتحديثه – حيث انه المحرك من جهة ، والمنبع الرئيسى من جهة أخرى – لتدفق المدخرات الى الاستثمار . أما العنصر الآخر فهو العمل على زيادة معدلات الادخار ، حيث إن معدلات الادخار فى مصر حاليا تبلغ – على أقصى تقدير – حوالى ١٥٪ من مجمل الناتج القومى ، فى حين أن معدلات النمو الاقتصادى المتدنية حاليا تحتاج الى حوالى ٢٢٪ على الأقل ، وهذا هو سبب اللجوء الى المنح والقروض والتسهيلات والاستثمارات الخارجية ، والتى أصبح من الواضح عدم إمكان الاعتماد عليها كثيرا وبنفس المعدلات فى المستقبل .

لذلك يلزم استكمال مقومات سوق المال ، وابتداع وسائل وأدوات جديدة ومتعددة لزيادة المدخرات وجذبها للاستثمار ، وهناك مدخرات كبيرة مملوكة لمصريين فى الداخل والخارج من الممكن تشجيعها .

ومن بين الأدوات التى يمكن التوسع فيها صناديق الاستثمار والأنشطة المتعددة التى نص عليها قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وغير ذلك من الأدوات المتداولة فى أسواق المال العالمية ، والتى يمكن التوسع فى تطبيقها فى مصر .

ولا شك أن موضوع زيادة الاستثمارات بشكل عام مرتبط تماما بزيادة معدلات النمو وزيادة الانتاج السلعى والخدمى ، ولكن إحدى النقاط الأساسية فى هذا الموضوع هى : حدود السوق ، إذ إنها هى التى تحكم معدلات النمو وخلق فرص العمل لمواجهة البطالة المتزايدة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واذا اقتصرت طموحاتنا على زيادة الاستثمار بغرض زيادة الانتاج للسوق المحلى ، وهذا هو ما يتبين لنا من السياسات العامة حتى الآن ، فإننا لن نتمكن من زيادة معدلات النمو بالقدر الكافى لتحقيق الرفاهية المستمرة ، وخلق فرص العمل الكافية لاستيعاب المتراكم من البطالة والأعداد الكبيرة التى تدخل سوق العمل باستمرار ، وهذه هى بعض الأسباب بالغة الأهمية لتوجيه الاقتصاد المصرى الى التصدير .

وجدير بالذكر أن الانتقالة الكبرى لاقتصاديات دول شرق آسيا المسماة بالنمور كان أهم اسبابها توجيه الانتاج والاستثمار والاقتصاد القومى الى التصدير للسلع والخدمات ، كما أن التوجه للتصدير ينتقل بالاقتصاد نقلة حضارية هامة ، من حيث استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها والاندماج فى الاقتصاد العالمى بشكل عام .

وقد أصبح موضوع التوسع فى الأسواق بغرض التوسع فى التصدير ، وزيادة معدلات النمو ، وخلق فرص العمالة هو أحد العوامل الحاكمة فى النظام العالمى ، وقد استحوذ هذا الموضوع على اهتمام الدول المتقدمة منذ زمن بعيد ، وأصبح أحد المحركات الهامة للسياسات الخارجية والداخلية للبلاد الجادة فى تحسين مستويات المعيشة لمواطنيها .

ومن بين الظواهر البارزة فى الحقبة الأخيرة فى هذا الاتجاه : تكوين التكتلات الكبرى فى أوربا والامريكتين وشرق آسيا . وحتى الآن يجرى التوسع فى هذه التكتلات الكبرى وانشاء تكتلات جديدة . ولكن من أهم العوامل التى سوف يكون لها آثار بعيدة المدى فى شأن توسيع الأسواق والقدرة على التصدير : التعديلات التى أدخلت على اتفاقيات الجات والتى تفتح الأسواق على مصراعيها ، ولن يصمد فى مضمارها إلا القادرون على المنافسة .

وكان من الطبيعى أن نتنبه لهذا كله خصوصا بعد أن ارتبطت مصر باتفاقيات الجات الجديدة والتزمت بتحرير تجارتها سلعا وخدمات ، إن آجلا أو عاجلا ، بل وقد بدأت فعلا فى تحرير التجارة والخدمات فى إطار برنامج الاصلاح الاقتصادى .

ورغم الغموض الذى يحيط بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، فان هناك سمة واضحة تفرض نفسها وهى صفة العالمية (Globalization) ، وقد ساعد هذا الاتجاه عدة تطورات بالغة الأهمية منها : ثورة الاتصالات وثورة المعلومات التى اتاحت لاسواق المال وبورصات السلع التعامل الفورى . والتطور الآخر هو تحرير تجارة الخدمات والسلع وخصوصا بعد دورة اوروجواى ، بالاضافة إلى الاهتمام العالمى من جميع الدول بالاعتبارات البيئية . فقد أصبح من غير الممكن قطع شجرة فى غابات البرازيل – مثلا – دون أن تقوم ضجة فى بلاد العالم الأخرى . كما أصبح موضوع البيئة عنصرا أساسيا من عناصر التنمية المتواصلة ، بل أصبحت اعتبارات البيئة من الشروط الأساسية لموافقة المؤسسات الدولية على إتاحة التمويل للمشروعات التى تعرض عليها ، وليس هذا بغريب ، فإنه عالم واحد ومصير واحد .

ولاشك أن مصلحة مصر وتطوير اقتصادها تقتضى الاندماج فى الاقتصاد العالمى ، ولكن عليها فى هذا الصدد أن تدرس خطواتها بكل الحذر مع العمل الدؤوب لتحقيق أكبر فائدة ، خصوصا مع كثرة المعروض على الساحة حاليا . وأقرب المعروضات الى الذهن الآن : موضوع التعاون الاقليمى (قمة عمان الشرق أوسطية) ، وموضوع التعاون مع السوق الاوربية ، وموضوع إنشاء المناطق الحرة مع بعض دول أوربا وبعض دول آسيا ، ثم موضوع المشاركة (أو الشراكة) مع الولايات المتحدة الامريكية وغيرها . وينبغى الا يغيب الهدف الرئيسى عن أعيننا فى معالجتنا لكل هذه الموضوعات وهو : التنمية الاقتصادية المتصلة ، وخلق فرص العمالة بشكل مستمر وكاف ، الأمر الذى لا

يمكـــن تحـقيـقـــه الا عن طريـــق تحـويل الاقـتـصـــاد المصـرى الى اقتصاد تصديرى .

وإذا كان كل هذا معناه تخفيف حدة الفقر ومجابهته ، فإنه يقتضى بالضرورة اعطاء عناية كبرى للبعد الاجتماعى . ولاشك أن رفع معدلات التنمية الاقتصادية يوفر الامكانات لمراعاة البعد الاجتماعى ، وان جهود الحكومة فى هذا الشان تؤدى دوراً أساسياً لمراعاة توزيع عائد التنمية لصالح الفئات الضعيفة فى المجتمع ، بعد الانتقال من الاقتصاد المركزى الى اقتصاديات السوق .

تطـوير ســوق المـال

فى أعقاب نصر أكتوبر سنة ١٩٧٣ أعلنت مصر عن فتح الأبواب للتنمية الاقتصادية وصدر قانـون استثمار المال العربـى والأجنبى والمناطـق الحرة ، كما تم انشـاء الهيئة العامة لسـوق المـال ، ومنـذ ذلـك الوقت بدأ التحول التدريجى الى نظام اقتـصاديات السـوق ، والشروع فى برنامج الاصلاح الاقـتـصادى بالاتفـاق مع المؤسسات المالية الدولية .

كذلك صدر قـانون سـوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحـته التنفيـذية ، وأدى ذلك الى ازدياد نشـاط بورصـتى الأوراق المالية فى القاهرة والاسكندرية . ولقد تزايد هذا النشاط منذ عام ١٩٩٣ وبلغ ذروته عامى ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ كما تبشر بداية عام ١٩٩٦ باستمرار ازدياد النشاط فى التعامل فى الأوراق المالية .

وفى ضـوء السيـاسـة المعلنة فـان هـذا النشـاط سيستمـر فى الازديـاد بطـرح أسـهم شركات قطاع الأعمال العام التى يتقرر نقل ملكيتها للقطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية .

ويقتضى تهيئة المناخ الاستثمارى فى الأوراق المالية من الجوانب المختلفة اقتصاديا وماليا وقانونيا بما يسمح بجذب واستيعاب المدخرات المحلية وتوجيهها توجيها سليما ، واستقطاب جزء من الفوائض المالية الدولية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية – دراسة الموضوع فى ضوء المعطيات التالية :

– برنامج التخصيصية (الخصخصة) – السياسات الضريبية – الافصاح والشفافية – آليات السوق .

أولا : **برنامج التخصيصية** : يمكن تنفيذ برنامج التخصيصية بأساليب متعددة ، كالبيع عن طريق بورصة الأوراق المالية ، أو البيع بالمزاد ، ويجب تحديد الطريقة المثلى للطرح وفقا لأحوال كل شركة على حدة ، فقد يكون من الأفضل مثلا فى حالة بعض الشركات أن نبحث لها عن مستثمر يعمل فى ذات التخصص ، وعلى دراية تامة بكافة محدداته لتعظيم الفائدة من اقتنـائه لهـذه الشركة وذلك بدلا من تفتيت ملكيتها على الجمـهـور وغيـر القـادرين على إكمـال المسيـرة أو تطويرها وتحسين أدائها .

فبرنامج التخصيصية هو الركيزة الأساسية فى المرحلة الحالية لانعاش بورصتى الأوراق المالية ، وبدونه ستطول المسيرة ان لم تتوقف تماما . وتعد بورصـة الأوراق المالية المنفذ الشرعى لاتمام عمليات التخصيصية ، وبدون سوق أوراق مالية قوية سيصعب تحقيق البرنامج بالسرعة المطلوبة .

ثانيا : **السياسات الضريبية** : ان الفلسفـة الأساسيـة التى يجـب أن تبنى عليها الضرائب المفروضـة على الاستثمـار فى سـوق المـال هى أن يكـون هنـاك حـافـز على الاسـتـثـمـار فـى الاوراق الماليـة ، بالمقـارنـة بالاسـتـثـمـار فى ودائـع البنـوك ، وذلك لتعـويض المستثمـر عن المخاطـر الاضافية التى يواجهها ، وتقديرا لدور الاستثمار فى سوق المال فى دفع عجلة التطور الانتاجى وخلق فرص للعمل .

ونعرض فيما يلى مناقشة للوضع الضريبى للأنشطة المختلفة فى سوق المال :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ - ضريبة الأرباح الرأسمالية :

وفقا لأحكام المادتين ٢/١١ و ٢/١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢باصدار قانون سوق رأس المال ، فإنه فى حالة بيع الأسهم والسندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة المقيدة فى الجداول المبينة بالبند (أ) من المادة ١٦ من القانون المشار اليه بقيمة تزيد على ثمن الشراء ، تخضع الزيادة لضريبة مقدارها ٢ ٪ من قيمة الزيادة . أما الأوراق المالية المقيدة فى الجداول المبينة بالبند (ب) من المادة ١٦ المشار اليها (باقى الأوراق المالية المسجلة بالبورصة) ، فانها لا تخضع لمثل هذه الضريبة .

والسبب الرئيسى فى هذه التفرقة هو أنه بمقتضى أحكام المادتين ١/١١ و ١/١٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه ، أعفى المشرع الأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) من ضرائب الدمغة النسبية عند الاصدار ومن ضرائب الدمغة النسبية السنوية ، بينما ظلت الأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) خاضعة لهذه الضرائب ، وقد رأى المشرع فى ذلك الوقت أنه بفرض ضريبة ٢٪ على النحو المشار اليه يكون قد حقق نوعا من التوازن بين الجدولين .

الا أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٥ قرر الغاء ضريبة الدمغة النسبية اعتبارا من أول يناير ١٩٩٦ ، وهو ما يعنى عدم خضوع الأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) لهذه الضريبة ، أسوة بما هو مقرر بالنسبة للأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) .

وقد نتج عن ذلك أن الأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) تخضع لضريبة (٢٪) التى لا تخضع لها الأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) . مما يوجب الغاء ضريبة الـ ٢٪ وذلك لتحقيق المساواة فى المعاملة الضريبية بين الأوراق المالية المقيدة بالجدول (أ) والأوراق المالية المقيدة بالجدول (ب) .

٢ - الشركات العاملة فى الأوراق المالية :

بعد صدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ قام عدد محدود من خبراء سوق المال بإنشاء شركات مساهمة كان لها دور بارز فى الصحوة التى عاشها سوق المال ، وتحملوا المخاطرة الأولى وذللوا العقبات . ثم صدر قرار بضم أنشطة الأوراق المالية للانشطة الاستثمارية المدرجة بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ وبذلك أمكن للشركات التى تكونت بعد صدور هذا القرار أن تتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة بينما حرمت منها الشركات التى أنشئت قبل صدور هذا القرار . وهذا الوضع لا يتفق مع العدالة والمساواة الضريبية المطلوبة ويتبغى تداركه حتى لا يتسبب فى أضرار غير محتملة للشركات الرائدة التى قامت بدعم هذا النشاط فى مراحله الأولى مما يمكن ان يؤثر على استقرار سوق الأوراق المالية كلها .

ثالثا : فلسفة الافصاح : يمثل الإفصاح أحد أهم ركائز حركة تداول الأوراق المالية وسوق رأس المال عامة . بيد أن التاكد من الافصاح عن المعلومات الكاملة والسليمة يمثل أهم دور للهيئات المسئولة عن تنظيم ومراقبة سوق المال فى جميع الدول المتقدمة .

وهناك أهمية لقيد الورقة المالية فى البورصة ، والأهم من ذلك اقبال جمهور المستثمرين على تداولها . وحيث ان هذه الاوراق ليست هى الأصل نفسه ، فان تداولها يختلف تماما عن تداول الأصول ، لأنه من غير الممكن معاينة وتحليل والتحقق من مقوماته ، ولكن المشترى يعتمد على معاينة المعلومات المتاحة من مصدر الأوراق المالية للتدقيق ودراسة هذا الأصل . إن أهمية عملية الافصاح تتمثل فى ان المشترى يعتمد كلية على المعلومات التى يفصح عنها مصدر الورقة لدراسة وتحليل الورقة المالية ولهذا فانه يجب أن تتمتع هذه المعلومات باربعة مقومات أساسية وهى الدقة ، والشمول ، وتحديث المعلومات ، وسهولة الحصول عليها .

وقد بادر المستثمرون فى السوق المصرية باتخاذ أول خطوة فى العامين الماضيين بالاتجاه الى سوق الاوراق المالية مما يتضح من حجم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التعامل فى بورصتى القاهرة والاسكندرية وكذلك فى ظهور صناديق الاستثمار . ولذلك فعلى الشركات ان تقابل هذه المبادرة بمبادرة مماثلة من سرعة الافصاح لتشجيع المستثمرين .

رابعا : آليات سوق المال : ان تطوير سوق رأس المال يعتمد أساسا على ايجاد حلول للمعوقات الرئيسية والقيود التى تحد من نمو السوق وتطوره ، حيث تمثل بورصتا القاهرة والاسكندرية فى الوقت الحالى الأسواق الوحيدة لرأس المال حيث يتم تداول ادوات الدين والملكية ، وهما قادرتان على التعامل مع كثافة المعاملات الحالية ، ولكن فى ظل سياسة انعاش السوق وزيادة المعاملات يجب ان تتواكب البورصات الحالية مع حجم وكثافة الحركة المنتظرة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تشكيل لجنة استشارية من المتخصصين العاملين فى نطاق قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لتحديد الأسلوب الأمثل الواجب اتباعه عند طرح اسهم كل شركة على حدة .

* اعطاء الأولوية لطرح ٦٠ ٪ أو أكثر من أسهم الشركات التى سبق طرحها من قبل لنقض الحجة القائلة بأن برنامج « التخصيصية » الحالى هو فى الواقع برنامج « عمعمه » يجمع أموال القطاع الخاص ليضعها تحت ادارة القطاع العام .

* أن تعلن وزارة قطاع الاعمال عن السياسة المتبعة للتخصيصية فى شركات قطاع الأعمال العام بالكامل على أن تعلن أسماء الشركات التى سيتم طرح أسهمها وأسلوب التقويم والبيع ، مع وضع جدول زمنى عام يتم الالتزام به منعا لاهتزاز المصداقية فى هذا المجال أمام المستثمر المحلى أو الأجنبى على حد سواء .

* ان تستعين الشركات القابضة بمدير لكل عملية ، ويكون هذا المدير من الشركات المؤسسة فى ظل قانون سوق المال ، ويتولى تكوين فريق من جهة واحدة أو اكثر تمثل ذوى الخبرة فى النواحى المالية والمصرفية والفنية والقانونية وأسواق المال وذلك لتخطيط وتنفيذ العملية على أكمل وجه ، على أن يشمل هذا الفريق فى المرحلة الحالية البنوك وشركات التأمين .

* ضرورة القيام بحملة توعية تسبق كل عملية طرح بأربعة أسابيع على الأقل حتى يتاح لجميع المستثمرين فى الداخل والخارج الاستعداد للشراء على ان تشمل هذه العملية ما يلى :

– اعداد مذكرة تسويقية وافية عن الشركة محل الطرح وأوضاعها المالية وتصورات أدائها فى المستقبل وخطة الدولة لبيع باقى الأسهم والجدول الزمنى المقترح لذلك .

– دعوة سماسرة الأوراق المالية والمؤسسات العاملة فى مجال سوق المال إلى ندوات يتم فيها عرض المذكرة التسويقية والإجابة على كافة الأسئلة والاستفسارات الموجهة منهم بما يمكنهم من فهم جميع الظروف المحيطة بالشركة المباعة حتى يتمكنوا بدورهم من الاجابة على الاسئلة التى قد ترد اليهم من المستثمرين .

– القيام بحملة دعاية فى الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المختلفة للترويج لعمليات البيع .

* الالتزام بالافصاح والشفافية ، بحيث لا يعلن عن طرح أسهم أى من الشركات إلا بعد الاعلان عن الوضع المالى الحقيقى والكامل للشركة المطروحة ، مع شرح تفصيلى لكل ما يمكن أن يشكك فى هذه الحقيقة ، والابتعاد عن أية أساليب للبيع يمكن أن تهز ثقة المستثمر فيما هو بصدد شرائه . وبناء عليه يلزم ما يأتى :

– الوفاء بأية وعود تعطى للمستثمرين خصوصا فى مجال التوزيعات النقدية .

– التوقف عن طرح أسهم لشركات لم يسدد رأسمالها بالكامل لأن الأسهم المسدد جزء من قيمتها فقط تشارك بدون وجه حق فى الأرباح .

* طرح الأسهم بأسعار تشجيعية بحيث لا يكون الهدف الأوحد هو الحصول على أعلى سعر بل يكون انجاح عملية التخصيصية ككل ، وفى هذا الصدد يجدر الاهتمام بالاعتبارات الآتية :

- ان ثقة المجتمع الدولى فى الاقتصاد المحلى تقوم على ثقة المستثمر المصرى فى اقتصاد بلده ، ولذلك يتعين تحقيق هدف رئيسى هو تشجيع كل مواطن مصرى ، بصرف النظر عن حجم تعامله ، على الاستثمار فى الأسهم المصرية ، وغنى عن الذكر أن المستفيد الأول من السعر المنخفض سوف يكون المواطن المصرى بصفة عامة ، وليس مستثمراً بعينه .

- يجب عند طرح اسهم الشركات المعروضة للتخصيصية ألا يكون هناك ارتباط بعائد معين ، حيث ان العائد يختلف باختلاف الصناعات ، وتوقيتات الطرح المختلفة ، كما أن معدل العائد المطلوب يتحدد على أساس الحالة الاقتصادية السائدة ومعدل النمو القومى .

- الاهتمام بوجود مستثمر رئيسى دائم AN-CHOR INVESTOR له سمعة طيبة ، وذى خبرة فى مجال تخصص الشركة المطروحة للبيع مصريا أو عربيا أو اجنبيا ، ويعلن عنه قبل طرح الأسهم للجمهور لتعظيم الثقة فى مستقبلها والعمل على جذب المستثمرين الصغار .

* ضرورة منح حوافز مادية لقيادات القطاع العام عند بيع أكثر من ٧٥ ٪ من أسهم الشركات التى يتولون مسئولية بيعها .

* ضرورة تسجيل أسهم الشركة المزمع طرح أسهمها للجمهور فى بورصة الأوراق المالية قبل طرح أسهمها للبيع .

* وضع حوافز للاحتفاظ بالأسهم لمدد طويلة وعدم السماح لمن له حق الشراء بأسعار أقل من سعر السوق (العاملين) ببيعها إلا بعد عام كامل على الأقل من سداد كامل القيمة .

* يجب رفع الحد الأقصى لعدد الأسهم المسموح بشرائها للتخلص من بعض السلبيات التى واكبت عمليات الطرح السابقة مثل عمليات استخدام بطاقات وهمية .

* اعادة النظر فى قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية للتخلص من السلبيات التى كشف عنها تطبيقه .

* معاملة كل صندوق استثمار كممثل لكل المساهمين فيه بحيث يحق له شراء أى عدد من الأسهم فى كل شركة تطرح للتخصيصية فى حدود ما يسمح به القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ واللوائح المنظمة له .

* اصدار تشريع يساوى فى المعاملة الضريبية بين شركات المسمسرة القديمة وتلك المنشأة بعد صدور قرار ضم أنشطة الأوراق المالية للنشاط الاستثمارى الوارد بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨١ .

* عدم التفرقة ضرائبيا بين الأوعية الاستثمارية المختلفة التى قد يلجأ اليها المستثمرون فى سوق المال ، بحيث لا يضار مستثمر نتيجة لاتجاهه الى شكل قانونى معين للاستثمار ما دامت المحصلة النهائية فى توظيف أمواله فى أسواق المال .

* ضرورة تكثيف الجهود لسرعة تنفيذ برامج المقاصة والحفظ المركزى .

* يجب أن تكون بورصات الأوراق المالية أكثر استقلالا وتجاوبا مع نظام الاقتصاد الحر .

* السماح بانشطة هامة مثل صانعى الأسواق حتى يتمكن هؤلاء الوسطاء من زيادة درجة السيولة لأسواق المال ، ويجب على هذه المؤسسات ان تكون مؤسسات متخصصة ولديها الكوادر البشرية التى تسمح بالقيام بهذا الدور الهام الحيوى فى سوق رأس المال .

* وضع برامج تدريبية مكثفة فى العديد من التخصصات التى يندر وجود العنصر البشرى الملائم لها حاليا فى سوق رأس المال المصرى ، وكذلك برامج تدريبية للشركات والمؤسسات التى لم تلعب دورا فى جانب العرض أو الطلب على الأوراق المالية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الانتاج الزراعى والرى

المياه الجوفية فى مصر وإمكاناتها

تعتمد جميع نواحى التنمية على إمكانية الحصول على كميات وافرة من مياه ذات نوعية تناسب الغرض الذى تخدمه ، سواء زراعيا أو صناعيا أو حضريا . كما أن النمو السكانى المطرد بمعدلات عالية ، والاحتياجات المتزايدة للمياه العذبة لأغراض الشرب والتعدين ، واستصلاح الأراضى تشير إلى ما سيكون عليه الحال فى المستقبل القريب من نقص خطير فى الموارد المائية .

ولذلك اتجهت الأنظار نحو استغلال المياه الجوفية كمورد هام واستراتيجى ، مما يدعو إلى الاهتمام بمشروعات استغلال المياه الجوفية ، وتنفيذ المشروعات وإدارتها ، وصيانة الآبار الإنتاجية والمحافظة عليها من التلوث ، سواء فى الاستخدام المشترك مع المياه النيلية بوادى النيل والدلتا أو فى الصحارى المصرية ، حيث انها المورد الوحيد للمياه فى البيئة الصحراوية الجافة .

وتوضح الاستراتيجية العامة لاستغلال وتنمية مصادر المياه الجوفية بالصحارى المصرية سياسة الحكومة فى إنتشار السكان ، وتحريكهم من الشريط الضيق بوادى النيل إلى الأراضى الصحراوية ، ومع تحسين المستوى المعيشى للسكان فقد قامت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بوضع السياسة المائية للأهداف البعيدة ؛ التى تمكن من تنظيم استخدام كل قطرة مياه ، والقيام بعمليات المسح والتقييم الاقتصادى لمشروعات التنمية فى الصحارى .

وقد أثبتت الدراسات والبحوث التى يقوم بها معهد بحوث المياه الجوفية أن الخزان الجوفى بكل من وادى النيل والدلتا ذو كفاءة عالية من حيث إمكانات المياه الجوفية المتاحة ومناسبة نوعيتها للاستخدامات المختلفة . هذا بالاضافة إلى كفاءة هذه الخزانات من حيث نقل المياه من مواقع التغذية إلى مواقع الاستخدام ، مع قدرة عالية فى تخزين المياه ، بمعنى أنه يمكن سحب كمية من المياه الجوفية تفوق التغذية السنوية فى فترات أقصى الاحتياجات ، وترك الخزان يمتلىء مرة أخرى فى فترات أقل الاحتياجات ، وذلك من خلال دورة موسمية أو لعدة سنوات متتالية عند انخفاض تصرفات نهر النيل .

التوزيع الجغرافى للموارد المائية :

من الناحية الجغرافية العامة يمكن تقسيم سطح الأرض فى مصر إلى أربعة أقسام :

(أ) حوض نهر النيل ويشمل بحيرة السد العالى والوجه القبلى والدلتا .

(ب) الصحراء الغربية وتقع بالقرب من حوض نهر النيل ، وتتميز بالاستواء النسبى ووجود المنخفضات الكبيرة تحت سطح البحر أحيانا .

(جـ) الصحراء الشرقية وتقع إلى الشرق من حوض النيل ، ويتميز سطح الأرض بالتغيرات الطبوغرافية .

(د) شبه جزيرة سيناء وتقع فى الجانب الشمالى الشرقى لمصر ، وفيها يتشابه سطح الأرض مع سطح الأرض فى الصحراء الشرقية .

ومن الناحية الهيدروجرافية يقسم سطح الأرض إلى مجموعتين من النظم :

(أ) نظم الأنهار الجارية وتتمثل فى نهر النيل فقط ويخترق الأراضى المصرية من الجنوب إلى الشمال .

(ب) نظم الأنهار الجافة والمتقطعة والوديان وتنتظم فى خمسة أحواض بيانها كالآتى :

• حوض البحر المتوسط : ويصب فيه أكثر من ٢٠٠ من تلك المجارى الجافة وتفيض أحيانا فى فصل الشتاء . ومن أكبر الوديان : وادى العريش فى سيناء ووادى الجراولة والرمل والخروبة فى الساحل الشمالى الغربى ومرسى مطروح .

• حوض البحر الأحمر : ويشمل البحر ذاته وكل من خليجى السويس والعقبة والبرزخ ، ويصب فيها أكثر من ١٠٠ من تلك المجارى الجافة ، أما الوديان فمنها وادى حوضين قرب رأس بناس ، ووادى لحمى ، ووادى كريم قرب القصير، ووادى ملاحة شمال سفاجة ، ووديان أسلة ، والقاع ، وبعبع ، وغرندل ، وسدر ، وأبو صوير – وهى تصب فى خليج السويس ، وكذلك وديان ، وتيرر وذهب ، وتصب فى خليج العقبة ، وحول برزخ السويس توجد وديان الجدى ومتلا والحاج وغيرها .

• حوض البحر الميت ووادى عربة : ويصب فيه وادى الجيرافى وينبع من مرتفعات سيناء .

• حوض نهر النيل : ويصب فيه أكثر من ستين من المجارى الجافة ، والتى تعتبر من أكبر النظم الهيدروجرافية فى مصر من ناحية الاتساع الجغرافى ، ومن هذه المجارى الجافة أو الوديان : وادى العلاقى وكركر وكلابشة وخريط وشعيط وقنا وأسيوط وطرفه وسنور ودجلة وحوف .

• أحواض المنخفضات الداخلية : وتشمل وادى النطرون والقطارة وسيوة ووادى الفيوم ووادى الريان والبحرية والفرافرة والداخلة والخارجة ، ويصب فيها مجموعة كبيرة من الوديان القصيرة .

مياه الأمطار والسيول :

تتراوح المتوسطات السنوية لمعدلات الأمطار الشتوية العادية التى تسقط فوق الأجزاء الشمالية من مصر (حوالى عمق ٣٠ كم) ما بين ١٩٢ مم بالإسكندرية و٧٥ مم ببورسعيد ، وتقل عند سيوة إلى ١٠ مم فى العام . بالإضافة الى مياه الأمطار من العواصف المطرية (أكثر من ١٠ مم فى اليوم) خلال فصول الربيع والخريف ، وهى ظاهرة تتكرر كل عام وتسبب السيول فى الصحراء الشرقية وسيناء .

وتبلغ كميات المياه التى يمكن الحصول عليها من الجريان السطحى أو مياه السيول فى الصحراء الشرقية وسيناء – والتى تتكرر كل عام – ما يقرب من مليار ونصف مليار متر مكعب ، وتتعرض بعض المناطق الصحراوية للأمطار الموسمية ، وهى ظاهرة تتكرر مرة كل خمسة أو عشرة أعوام ، وتسيل فوق السطح فى مجارى الوديان ، ويمتد أثرها ليشمل مساحات أوسع من الصحارى المصرية ، ويكون تاثيرها ملحوظاً فى مناطق البحر الأحمر وجنوب سيناء وفى حوض وادى النيل ، وتحدث أضرار بيئية شاملة .

مياه النيل :

يمكن الرجوع الى الدراسة المفصلة التى أعدها المجلس فى الدورة (٢١) عن : نهر النيل والسياسات المائية .

خزانات المياه الجوفية وإمكاناتها :

بالنسبة للأوضاع الجيولوجية تشغل مصر جزءاً من منطقة المنحدر التركيبى الإقليمى الذى يقع على حافة كتلة الصخور الفرينية – النوبية – وبصفة عامة فإن هذا المنحدر يتجه ناحية الشمال . وفى الأجزاء الجنوبية من مصر وفى شبه جزيرة سيناء تظهر على السطح أو تتكون منه الصخور النارية والمتحولة المتبلورة ، وتتبع حقب ما قبل الكمبرى ، وهى ذات إمكانات جيدة لوجود المعادن .

وتوجد فوق الصخور المتبلورة مباشرة صخور رسوبية يغلب عليها

الطابع الرملى ويصل سمكها إلى أكثر من ٥٠٠ متر فى الجنوب و ٢٥٠٠ متر فى الشمال ، وهذه الصخور ذات مسامية عالية ، وتكون خزانات المياه الجوفية الرئيسية فى مصر ، وهى تتبع حقبة الباليوزوى والجزء الأسفل من الميزوزوى وتعرف باسم صخور الحجر الرملى النوبى .

وكلما اتجهنا شمالا نجد فوق الصخور الرملية طبقات متعاقبة من الحجر الجيرى والطفل يصل سمكها إلى أكثر من ٣٠٠٠ متر ، وتعتبر الصخور الجيرية فى هذا القطاع من التكوينات الحاملة للمياه الجوفية ، غير أنها لم تستكشف بدرجة جيدة ، وهذا القطاع يتبع الميزوزوى والسنوزوى .

وبالنسبة لتكوينات الزمن الجيولوجى الرابع (الكواتيرنرى) فهى واسعة الانتشار فى مصر ، ويصل سمكها إلى أكثر من ١٠٠٠ متر فى بعض المواقع ، وتتمثل فى مجموعات متنوعة من الرواسب ، من أهمها :

أ) الرواسب الهوائية : وهى الأنواع التى توجد بها المياه الجوفية الضحلة .

ب) الرواسب الفرينية : وتنتشر فى مجرى نهر النيل والدلتا ، ويصل سمكها إلى أكثر من ٥٠٠ متر ، وبها كميات كبيرة من المياه الجوفية ، وتنتشر فى مجارى الوديان .

جـ) الرواسب البحيرية : وتوجد فى المناطق الشاطئية وأحيانا فى المنخفضات الداخلية ، وتحتوى أحيانا على المياه الجوفية .

والخريطة الإقليمية لمصر توضح ثلاثة خزانات رئيسية بصفة عامة :

– خزانات حوض وادى النيل والدلتا .

– خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالى .

– خزانات الصخور الجيرية المتشققة المنتشرة فى أنحاء مصر .

وكذلك بعض الخزانات الثانوية فى شبه جزيرة سيناء والصحرا الشرقية وساحل البحر الأبيض .

وفيما يأتى وصف للخزانات الجوفية الرئيسية والثانوية :

خزانات حوض وادى النيل والدلتا :

يعتبر الخزان الجوفى التابع لحوض نهر النيل ذا كفاءة عالية من حيث نقل وتخزين المياه ، ويتغذى من فائض عمليات نقل مياه الرى واستخدامها . أما التغذية من خلال الجوانب والقاع فتعتبر محدودة ، ومن ثم فإن المياه الجوفية بوادى النيل والدلتا لايمكن اعتبارها مصدرا مائيا فى حد ذاتها .

ويفقد الخزان المياه من خلال التسرب إلى نهر النيل (من أسيوط – القاهرة) ، ومن خلال السحب من المياه الجوفية الذى يبلغ حوالى أربعة مليارات من الأمتار المكعبة فى عام ١٩٩٢ ، أما الفقد من خلال التسرب إلى الخزانات الاخرى المجاورة فهو قليل .

ويمكن أن تقوم الخزانات الجوفية بدور فعال من حيث استخدامها كخزانات موسمية أو سنوية أو لعدة سنوات ، إلى جانب اعتبارها وسائل نقل للمياه حيث تتشابه الإمكانات التخزينية للطبقات الحامله مع التخزين فى الخزانات السطحية ، مع ملاحظة عدم التعرض للفقد بالتبخر مثل الخزانات السطحية . وإلى جانب ذلك يمكن استغلال المياه الجوفية موقعيا بغض النظر عن مواقع التغذية وكما أن السحب من الخزانات الجوفية يؤدى إلى تحسين صرف الأراضى الزراعية .

ويمتد الخزان الجوفى الرسوبى تحت دلتا النيل والوجه القبلى وتحت التخوم الصحراوية للوادى والدلتا فى مساحة ٦٢٠٠٠ كم٢ ، ويتكون الخزان من الرمال والزلط ، تعلوها طبقات الطين شبه المنفذة . ويبلغ متوسط سمك الطبقات الحاملة للمياه الجوفية فى الدلتا ٢٠٠ متر ، وفى الوجه القبلى ١٠٠ متر .

وتهدف مشروعات تنمية مصادر المياه الجوفية إلى توفير موارد

مائيـة للاستخدامات المختلفة بأقل تكلفة ممكنـة ، إلى جانب تجنب الآثار البيـئـيـة الضـارة ، مع المحـافظـة على التنميـة المتـواصـلة للمصـدر المائى .

وقد تم تقدير إمكانات السحب من الخزانات الجوفية فى إطار السياسات المختلفة للتشغيل الموسمى على مدار السنة ، أو التشغيل على سنوات ، بحيث لايزيد التخفيض فى مناسيب المياه الجوفية على ثلاثة أمتار فى حالة زيادة السحب لمواجهة سنوات العجز فى إيراد نهر النيـل ، وكذلك عـدم تحرك جبهـة المياه المالحـة فى شمال الدلتا . ويتعين مراقبة نوعيـة المياه الجوفية ، من خلال شبكة مراقبة تصمم لهذا الغرض ، وذلك للتوصل إلى نظم حماية الميـاه الجـوفـيـة من التلوث ، سـواء البيـولوجـى كما فى حالـة التخلـص من ميـاه الصرف الصحـى ، أو التلـوث من المبيدات والأسمدة الزراعيـة ومـن المخلفـات الصناعية .

وتستخدم معظم المياه الجوفية لتزويـد المـدن والقرى بميـاه الشرب نظرا لقلة تكاليف معالجتها ، ويعتمد ذلك على حسن اختيار مواقع الآبار بحيث تكون بعيدة عن مصادر التلوث .

وتشير نتـائج الدراسات الحديثة فى معهد بحوث المياه الجوفية لعام ١٩٩٢ إلى أن إجمالى إمكانات الخزانـات الجوفيـة بالدلتـا ووادى النيـل قـد يصـل إلى ٧,٥ مليـار فى العـام فى مشـارف القـرن القـادم . ونظـرا للنمو الكبيـر فى تعداد السكان وزيادة الطلب على الأراضى الزراعيـة ؛ اتجهـت الأنظـار إلى المناطـق الصـحـراويـة المتاخمـة لدلتـا نهر النيل فى التخوم الغربيـة والشـرقية لاستصلاح الأراضى باسـتخـدام موارد المياه الجوفية ، وقامت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية بوضع استراتيجية لمخططات تنمية واستخدام المياه الجوفية فى مناطق الدلتا والصحارى المتاخمة . وتعتمد هذه المخططات على النواحى الهيدرولوجية والهيدروكيميائية فى الأراضى القديمة فى شرق وغرب الدلتا والأراضى الصحراوية المرتفعة المتاخمة .

ويتضح من هذه الدراسات أن الأراضى المنخفضة متأثرة بفرعى النيل والترع والمصارف ، ومن تداخل مياه البحر فى شمال الدلتا ، أما الأراضى المرتفعة المحيطة بتخوم الدلتا فتتأثر بالوديان القديمة التى حفرتها المياه فى العصور الجيولوجية السابقة . وتتميز الخزانات الجوفية تحت أراضى الدلتا القديمة بإمكانات كبيرة ، بالإضافة الى التغذية المستمرة من مياه الرى والترع المنتشرة . وليست هناك عوائق لاستخدامها إلا فى المناطق الشمالية من الدلتا .

وترتبط السياسات المائية لاستغلال المياه الجوفية ارتباطا وثيقا مع سياسات المياه النيلية وتوزيع المياه السطحية وصرف الأراضى ، كما أن السياسة المائية تعطى أولوية لمياه الشرب فى الأراضى القديمة وتحسين الرى والصرف الرأسى .

أما فى الأراضى الصحراوية المتاخمة فإن إمكانات الخزانات الجوفية العذبة محدودة ، كما توجد المياه المخزونة فى الطبقات الجيولوجية القديمة ببعض المناطق والتى تتغذى من الخزانات الجوفية المجاورة والمتجددة . ولا توجد تغذية مباشرة من المياه السطحية ، وفى هذه الحالة ينتظر حدوث انخفاض مستمر لمناسيب المياه الجوفية ، علاوة على الزيادة فى ملوحة المياه الجوفية .

وقد تم وضع سياسات مائية فى عام ١٩٨٨ للمناطق الصحراوية المتاخمة لدلتا نهر النيل ، ومن أمثلة ذلك منطقة غرب الدلتا التى تتميز بتنمية سريعة فى الأراضى الصحراوية باستخدام المياه السطحية وحقول آبار المياه الجوفية . وقد بدأت التنمية على المياه السطحية منذ الخمسينات على ترعة النوبارية ، وامتداد الاستصلاح على المياه الجوفية منذ نهاية الثمانينات بواسطة القطاع الخاص فى مناطق شرق وجنوب وادى النطرون وعلى امتداد الطريق الصحراوى (مصر – اسكندرية) وطريق الخطاطبة والبرجات ، وقد وصلت المساحة

المستصلحة إلى حوالى ٧٠,٠٠٠ فدان حتى عام ١٩٩٠ باستخدام المياه الجوفية .

وقد تم وضع عدة تصورات (سيناريوهات) لاستغلال المياه الجوفية تتراوح ما بين عدم حفر أية آبار إضافية ووضع حد أقصى للتنمية على المياه الجوفية . وبإستخدام النموذج الرياضى أمكن حساب تاثير كل تصور على تسع مناطق وهى : بريجات – كفر داود – الطريق الصحراوى – طريق الخطاطبة – مزرعة دينا – جنوب الخطاطبة – مدينة السادات – وادى الفارغ – وادى النطرون ، بغرب الدلتا لتقويم التغير فى حجم ومقدار المياه الجوفية حتى عام ٢٠٤٠ ، وتدل نتائج التقييم على أنه مع عدم إضافة أية بئر فإن منسوب المياه الجوفية سينخفض من ١٠– ١٥ متر ، وفى حالة انطلاق التنمية لأقصى حد (سحب ١١٤٠ مليون م٣ فى العام) فإن الانخفاض سيصل إلى ٨٠ متراً خلال خمسين عاماً وهذا سيؤدى إلى جفاف معظم الآبار مع زيادة الملوحة . وقد تم اختيار السياسة المائية التى تناسب التوسع فى الأراضى الصحراوية بما يقتضى سحب ٧٧٠ مليون متر مكعب حتى عام ٢٠٠٠ (التخفيض يصل الى ٢٥ متراً) ، كما أن إستخدام الشحن الصناعى للخزانات الجوفية من مياه الرى أو السدة الشتوية سيزيد من كفاءة الخزانات الجوفية ونوعيتها وهذا هو ما يجرى دراسته حاليا ، بالإضافة إلى أن الالتزام بالتصاريح وترخيص الآبار واستمرار المراقبة له أهمية فى المحافظة على الخزانات الجوفية وعلى الاستثمارات التى أنفقت فى المنطقة .

خزانات الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالى :

تعتبر خزانات المياه الجوفية فى صخور الحجر الرملى من أكبر خزانات المياه الجوفية فى العالم ، فهى واسعة الانتشار فى مصر ، وخاصة فى الصحراء الغربية والصحراء الشرقية وسيناء وحول بحيرة السد العالى . ولقد أوضحت الدراسات الحديثة أن الخزانات الجوفية بالصحراء الغربية عبارة عن أحواض مائية منفصلة تمتد تحت الأراضى الليبية والسودانية ، وجزء منها يقع فى تشاد . وعلى ضوء المعرفة الهيدروجيولوجية أمكن عمل بعض النماذج الرياضية لتمثيلها – وخاصة فى الوادى الجديد ومنطقة القطارة ومنطقة شرق العوينات وغيرها ، وتهدف تلك النماذج إلى تقدير حجم المخزون من المياه الجوفية القابل للاستغلال ، وكذلك وضع السياسات الملائمة لعملية الاستغلال والتى تتوقف على اقتصاديات رفع المياه والعائد الاقتصادى .

وبالنسبة لقضية تجدد المياه الجوفية فى هذه الخزانات ؛ استقر الرأى على معاملة هذه الخزانات على أساس إنها لاتتجدد ، وإذا ما توصلت الدراسات المستقبلية إلى وجود تغذية فيمكن زيادة التوسع طبقا لذلك . وتبين دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية بالوادى الجديد أنه يمكن التوسع فى مساحة ١٥٢ ألف فدان موزعة على واحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية ، بالإضافة الى المساحات التى يمكن زراعتها بالمياه الجوفية فى الساحل الشمالى الغربى وواحة سيوة ، أما فى الجزء الجنوبى من الصحراء الغربية فإنه يمكن التوسع فى مساحة ١٨٩ ألف فدان فى منطقة شرق العوينات ومساحة ٥٠ ألف فدان حول بحيرة السد العالى على المياه الجوفية .

كما تشير الدراسات الإقليمية التى تمت بين مصر والسودان وليبيا – باشتراك هيئة الأمم المتحدة والدراسات المشتركة مع هولندا ، خلال الثمانينات – أن أقصى هبوط اقتصادى مقابل تصرف معين يعطى أكبر عائد لتركيب محصولى مناسب يتراوح ما بين ٥٦ إلى ١٤٤ مترا باختلاف المناطق ، ويقصد بالهبوط الاقتصادى أن يزيد العائد للتركيب المحصولى عن تكاليف رفع المياه الجوفية . كما يجب ألا يتعدى هبوط نصف السمك المشبع بالمياه فى مناطق الصحراء الغربية ، وأن يتم تنفيذ المشروعات تدريجيا مع استمرار عمليات التقويم .

خزانات الصخور الجيرية المتشققة :

تنتشر هذه الصخور فى معظم أنحاء مصر ، وتغطى أكثر من ٥٠٪ من مساحتها ، وتعتبر هذه الخزانات اقل الخزانات المعروفة من ناحية الدراسة والاستغلال ، وتنقسم الى : ثلاث طبقات من ناحية العمر ، ويتخللها بعض الطبقات من الطين بسمك قد يصل الى أكثر من ١٠٠ متر ، وتقع عادة فوق صخور الحجر الرملى النوبى ، وتعتمد تغذية هذه الطبقات على التسرب الرأسى الى أعلى من المياه الجوفية من طبقات الحجر الرملى النوبى . وفى بعض الاحيان من سقوط الأمطار . وتدل الآبار الاختبارية فى واحة سيوه على أن سمك هذه الصخور الجيرية يصل الى ٦٥٠ مترا ، وأن هناك أكثر من ٢٠٠ نبع طبيعى يستمد المياه من التشققات فى هذه الصخور والتى يصل مجموع تصرفاتها إلى حوالى ٢٠٠ ألف متر مكعب فى اليوم ، وتزيد بها نسبة الملوحة على ١٥٠٠ جزء فى المليون .

وبالنسبة للخزانات الجوفية بشبه جزيرة سيناء والصحراء الشرقية وساحل البحر المتوسط ، توجد المياه الجوفية فى عدة خزانات مختلفة – يمكن توضيح امكاناتها فيما يأتى :

الخزانات الجوفية بشبه جزيرة سيناء :

اعدت وزارة الأشغال العامة والموارد المائية دراسات عن الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية بشبه جزيرة سيناء ، وقد انتهت المرحلة الاولى من هذه الدراسات بتحديد الموارد المائية الجوفية . وتدل نتائجها على ان امكانات المياه الجوفية محدودة ، وأن التنمية الأساسية تعتمد على مياه النيل السطحية . وتبلغ مساحة شبه جزيرة سيناء ٦١ ألف كيلو متر مربع ، وتتساقط الأمطار على سيناء شتاء ، وقد تحدث بعض السيول نتيجة للأمطار الرعدية فى فصلى الخريف والربيع . وتنقسم سيناء الى أربعة أحواض هيدرولوجية ، وهى : حوض المنطقة الشمالية الغربية ويمتد من العريش شرقا الى قناة السويس ثم جنوبا الى السويس ، وحوض وادى العريش ، وحوض تجميع خليج العقبة ، وحوض تجميع خليج السويس . وتتغذى الخزانات الجوفية من مياه الأمطار والسيول ، كما يمكن الاستفادة من مياه السيول قبل صرفها الى البحر بإقامة السدود .

وفيما يأتى وصف لوجود المياه الجوفية فى شبه جزيرة سيناء .

المياه الجوفية الضحلة :

توجد المياه الجوفية فى الخزانات الضحلة على أعماق حتى ١٠٠ متر ، وهى خزانات تتغذى من تسرب مياه الأمطار والسيول ، وتشمل مناطق الكثبان الرملية والسهول الطينية ، وهى مناطق جنوب بئر العبد والتى يضخ منها حاليا حوالى ١٤,٠٠٠ م٣ / اليوم ، وملوحتها تتراوح ما بين ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ جزء فى المليون ، ومناطق العريش – رفح وتشمل : خزانات صخور العصر الرباعى والحديث ، وخزانات الكثبان الرملية على طول الساحل الشمالى لسيناء ، وكذلك طبقات الكركار الممتدة شرقا حتى لبنان . ويبلغ معدل السحب اليومى من منطقة الشيخ زويد – رفح ٤٣ ألف م٣/ اليوم حيث وصلت الأملاح فى عام ١٩٩١ الى أكثر من ١٠٠٠ جزء فى المليون .

أما بالنسبة لدلتا وادى العريش فيبلغ السحب الحالى ٥١ ألف م٣ / اليوم ، وتتراوح الملوحة ما بين ١٥٠٠ – ٦٠٠٠ جزء فى المليون . ويبلغ اجمالى السحب فى المناطق ١٠٢ ألف م٣/ اليوم تستخدم فى الشرب وري مساحة حوالى ١٠٠٠٠ فدان ، ويخشى مع زيادة السحب استنزاف هذه الخزانات وزيادة الملوحة بمياهها .

وتوجد الخزانات الضحلة ايضا فى سهل القاع بجنوب سيناء ، وفى أعماق لا تزيد على ٢٠٠ متر . ويبلغ مجموع السحب حتى عام ١٩٩١ حوالى ١٤ ألف م٣/ اليوم تستخدم فى الشرب والزراعة ، ويمكن التوسع فى السحب حتى ٢٠ ألف م٣/ اليوم ، وهى تعادل التغذية من الأمطار والسيول .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المياه الجوفية العميقة :

توجد خزانات المياه الجوفية العميقة فى سيناء فى عدة تكوينات من أهمها خزانات الصخور الجيرية لعصر الأيوسين والتى يبلغ سمكها مابين ٣٠٠ – ٥٠٠ متر ، وتظهر المياه بها على هيئة عيون طبيعية ، ومثال ذلك : عين الجديرات بالقرب من منطقة القسيمة وتصرفها ١٤٤٠ م٣/ يوم وملوحتها حوالى ١٢٠٠ جزء فى المليون ، أما الخزانات العميقة فى الصخور الجيرية التابعة للعصر الكريتاوى العلوى فتوجد به المياه الجوفية بكميات كبيرة وملوحتها حوالى ١٠٢٥ جزء فى المليون فى منطقة شعيرة ، ويبلغ سمك هذا الخزان ما بين ٣٠٠ – ٧٠٠ متر .

ويلى ذلك الخزان الرملى التابع لعصر الكريتاوى السفلى ويتراوح سمكه ما بين ١٥٠ – ٣٠٠ متر ، وتدل نتائج الآبار الاختبارية التى تم حفرها فى وسط وشرق وغرب سيناء فى وادى فيران وشعيرة وصدر الحيطان والبروك وغيرها على أعماق مابين ٤٠٠ – ١٠٠٠ متر وإنتاجية ما بين ٢٠ – ١٠٠ متر م٣/ساعة .

كما توجد العديد من العيون الطبيعية والتى تستمد مياهها من الخزانات العميقة مثل عين فرطاجة وتنبع من : الصخور الجيرانيتية ، وتبلغ إنتاجيتها حوالى ٨٠٠ م٣/ يوم ، وعين طابا وعيون حمام فرعون وحمام موسى والينابيع الحارة بجبل موسى .

وتشير الدراسات إلى أن كمية السحب من الخزانات الجوفية الضحلة تصل إلى ٤٠ مليون م٣ فى العام ، فى حين أن التغذية تصل إلى حوالى ٤٣.٦ مليون م٣ فى العام . وتبلغ جملة التصرفات التى يمكن استغلالها من المياه الجوفية سواء الضحلة أو العميقة ١٥٠ مليون م٣ فى العام .

المياه الجوفية فى الصحراء الشرقية :

تختلف إمكانات المياه الجوفية بالصحراء الشرقية تبعا لتنوع توزيع الطبقات الحاملة للمياه والصفات الجيولوجية ، كما أن سقوط الأمطار يختلف اختلافاً بينا بين المناطق الشمالية والجنوبية ، وأوضحت الدراسات التى أجريت على صخور القاعدة المتشققة أن عمق المياه بها يتراوح مابين ٢٠ – ١٠٠ متر تحت سطح الأرض ، وأن تصرفات الآبار بها تتراوح مابين ١٠ – ٥٠ م٣/ يوم ، والملوحة مابين ٣٨٧٢ – ٦٠٠ جزء فى المليون . أما الخزانات الجوفية لصخور الحجر الرملى النوبى والتى يبلغ سمكها فى المتوسط ٤٠٠ متر فى المناطق الوسطى للصحراء الشرقية فتصل كمية التغذية السنوية لها من الأمطار إلى ٣٠٠ مليون م٣ فى العام ، كما تصل ملوحتها إلى ٣٠٠٠ جزء فى المليون فى منطقة الكنايس . أما فى مناطق وادى اللقيطة والخريط وبعض المناطق الأخرى فنوعية المياه جيدة وتصلح للزراعة .

وبالنسبة لمناطق ساحل خليج السويس والبحر الأحمر نجد أن ملوحة المياه تتراوح مابين ١٨٠٠ إلى ١٠٠٠٠ جزء فى المليون ، وتتبع هذه الخزانات عصور الميوسين والبلايوستوسين والحديث ، وهناك بعض العيون الطبيعية داخل الأديرة الموجودة بهضبة الجلالة القبلية ، وتنبع مياهها من الحجر الجيرى المتشقق ، ومثال ذلك عيون دير سانت أنطونيو التى يصل تصرفها إلى ١٠٠م٣/ يوم ، وملوحتها تصل إلى ١٦٠٠ جزء فى المليون .

وقد قامت شركات البترول بحفر العديد من الآبار للبحث وإمداد عمليات الاستكشاف وذلك فى مناطق رأس شقير والزعفرانه وسفاجة والقصير فى مناجم الحمراوين ومرسى علم وتتراوح ملوحة المياه بها مابين ١٧٠٨ – ٦٨٥٢ جزءا فى المليون ، وتوجد بعض عمليات التحلية لإزالة ملوحة هذه المياه لاستخدامها فى الشرب وغيره من الأغراض .

الخزانات الجوفية بالساحل الشمالى للبحر المتوسط بالصحراء الغربية :

تتراوح معدلات الأمطار بالساحل الشمالى الغربى ما بين ١٩٢ مم فى السنة بالاسكندرية إلى ١٠٢ مم بالسلوم ، وتقل جنوبا كلما ابتعدنا

عن الساحل ، وتسيل مياه الأمطار بالوديان بمناطق الساحل الشمالى الغربى ، ويفقد جزء من المياه بالتبخر ، والباقى يتسرب الى باطن الأرض ليغذى الخزانات الجوفية أو يسيل الى البحر . وقد قسمت المنطقة الى عشرة أقسام هيدرولوجية .

ويوضح البيان التالى المناطق المختلفة وتصرفات المياه الجوفية بطبقات العصر الرباعى ، والتى يمكن تنميتها بالساحل الشمالى من العلمين الى السلوم وهى ذات نوعية جيدة :

العلمين	١٩.٦٢مليون م٣/عام
الضبعة – العلمين	١٦.١٢ مليون م٣/عام
الضبعة – فوكة	٩.١٠ مليون م٣/عام
فوكة	٣.٩٦ مليون م٣/عام
وادى قصابة – باجوش	١.٦٧ مليون م٣/عام
مطروح – وادى قصابة	٥.٤٠ مليون م٣/عام
رأس أبو لاهو – مطروح	٦.٠٣ مليون م٣/عام
مرسى حسن إبراهيم – رأس أبو لاهو	٧.٤٧ مليون م٣/عام
سيدى برانى	٤.١٦ مليون م٣/عام
السلوم	٢٧.٧١ مليون م٣/عام
المجموع	١٠١.٥٧ مليون م٣/عام

وبصفة عامة فإن إمكانات المياه الجوفية فى مناطق الصحراء الشرقية وشبه جزيرة سيناء محدودة ، وتقدر الكميات التى يمكن استغلالها سنويا بملايين الأمتار المكعبة وليس بالمليارات كمثيلتها بالصحراء الغربية ، ولكن لهذه الموارد أهمية استراتيجية وخاصة بالنسبة للسياحة والتعدين والبترول واحتياجات البدو . ويوجد حصر مبدئى لهذه الموارد .

والجدول رقم (١) يبين السحب الحالى وامكانات موارد المياه الجوفية فى المناطق المختلفة .

جدول (١)

إمكانات تنمية المياه الجوفية*

(مليون متر مكعب فى السنة)

المنطقة	السحب الحالى	إمكانات التنمية (سحب مستقبلى)	الإمكانات الكلية
* حوض النيل بالدلتا	١٨١١.١	١٠٩١.٠٠	٢٩٠٢.١٠
* الحواف الغربية	٧٦٠.٠	١٦٠.٠	٩٠٢.٠٠
* الحواف الشرقية	٤٦١.٢٢	٦٠.٠	٥٢١.٢٢
* حوض النيل بالوادى	١١٥٥.٨٣	١٢٠٣.٩٣	٢٣٥٩.٧٦
* الحواف	٢٤٨.٩٢	١٨٨.٥٤	٨٣٧.٤٦
إجمالى حوض النيل والحواف	٤٤٣٧.٠٧	٢١٠٣.٤٧	٧٥٤٠.٥٤
* الصحراء الغربية	–	–	–
– سيوة	٣٠	١٣٠	١٦٠
– الفرافرة	١٠٠	٣٦٠	٤٦٠
– البحرية	٤٠	٢١٠	٢٥٠
– الخارجة	١٢٠	١٢٠	٢٤٠
– الداخلة	٢٨٠	١٨٠	٧٦٠
– شرق العوينات	–	١١٠٠	١٥٠٠
– ساحل البحر الأبيض	١	٣٠	٣١
إجمالى الصحراء الغربية	٥٧١	٢٨٣٠	٣٤٠١
* الصحراء الشرقية	٥	١٠	١٥
– ساحل البحر الأحمر	–	١٩٠	١٩٠
– الوديان	–	٢٠٠	٢٠٠
– سيناء	٥٠	١٠٠	١٥٠
إجمالى الصحراء الشرقية	٥	٤٠٠	٤٠٥
إجمالى الصحارى المصرية	٥٧٦	٣٢٣٠	٣٨٠٦
إجمالى الجمهورية	٥٠٦٣.٠٧٠	٦٤٣٣.٤٧	١١٤٩٦.٥٤

* المرجع : تقرير الأمن المائى – معهد بحوث المياه الجوفية – عام ١٩٩٣ .

الاستراتيجية العامة لتنمية موارد المياه الجوفية :

أ – فى وادى النيل والدلتا :

يعتبر الاستخدام المشترك لمياه النيل والمياه الجوفية بوادى النيل هو الأساس الذى تبنى عليه الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى فى تنمية المصادر المائية ، والذى يمكن الوصول اليه بالتدريج ، ويمكن تحقيقه بالوسائل الآتية :

– إعادة استخدام مياه الرى المتسربة الى الخزانات الجوفية

باستغلال المياه الجوفية من الطبقات الحاملة للمياه ، مع مراعاة عدم السحب من المنطقة الفاصلة بين المياه العذبة والمياه المالحة للمحافظة على الخزانات الجوفية ، حيث أثبتت الدراسات انه يمكن توفير جزء من التصرفات التى تحتاجها الأراضى الزراعية من المياه الجوفية ، واستخدام المتوفر من مياه النيل السطحية فى استصلاح أراض جديدة ، سواء فى الوجه القبلى والصحارى المتاخمة أو فى سيناء .

– استخدام الصرف الرأسى بالآبار بالوجه القبلى للحد من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية ، وذلك بتخفيض مناسيب المياه الجوفية الضحلة بالأراضى الزراعية ، ومن ثم تحسين إنتاجية تلك الأراضى .

– يمكن استخدام الخزانات الجوفية كخزانات موسمية أو سنوية – مثل الخزانات السطحية – بزيادة السحب من خلال بعض المواسم والسنين ، ثم تقليل السحب حتى يعاد شحنها .

– استخدام المياه الجوفية لتغذية برك تربية الأسماك ، وذلك لما تمتاز به المياه الجوفية من انتظام فى درجات الحرارة ، بالإضافة الى خلوها من الأمراض والشوائب .

– المياه الجوفية من أنسب أنواع المياه ملاءمة لطرق الرى الحديثة ، سواء طريقة الرش أو التنقيط ، حيث انها تخلو من الطحالب ، مع مراعاة عدم وجود املاح ترسب على فتحات الرى بالتنقيط فتغلقها .

– باستخدام المياه الجوفية يمكن المحافظة على المياه وتقليل الفواقد ، سواء فى الحقل أو النقل أو التخزين ، إلى أقل حد ممكن .

– يمكن باستخدام المياه الجوفية فى الأراضى الزراعية بوادى النيل زيادة المصادر المائية فى الحقل لتقابل التكثيف الزراعى بدون توسيع فى الترع الموصلة للمياه أو التعديل فى أدوار المناوبات ، حيث انها تعتبر فى الموقع تحت الطلب فى برامج التشغيل أو ناحية التصرفات المطلوبة .

– الاهتمام بشبكة مراقبة نوعية ومناسيب المياه الجوفية للمحافظة على الخزانات الجوفية من التلوث بأنواعه المختلفة .

ب – فى الصحارى :

عند وضع الاستراتيجية يجب أن يراعى أن مصادر المياه الجوية المتجددة فى بعض المناطق ليست بالوفرة المطلوبة لتخدم المشروعات الكبيرة ، ولو أن عمليات استنزاف المخزون يمكن أن تعطى كميات إضافية كبيرة .. فمثلا الطبقات الحاملة للمياه الجوفية فى بعض وديان الصحراء الشرقية يمكن أن تستهلك فى نحو عشرين عاما ، بينما طبقات الحجر الرملى النوبى بالصحراء الغربية يمكن أن تعمل لمئات السنين قبل أن تتعدى الحد الاقتصادى لاستخراج المياه كما انها تتميز بنوعية جيدة .

ويجب أن تتناول الاستراتيجية إجراء التجارب حقلية على استخدام أنواع الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الطاقة المستخرجه من البترول نظرا لارتفاع تكاليف نقله الى المناطق النائية ، وكذلك لارتفاع أسعاره فى السنوات القادمة .

ولا يمكن إغفال بعض الطرق القديمة فى استخراج المياه الجوفية أو تخزينها أو إمكان تطويرها وتطبيقها فى مناطق الساحل الشمالى أو فى وديان الصحراء الشرقية ، ومثال ذلك الخنادق والآبار الرومانية أو استخدام خنادق الترشيح المتجددة لاستخراج المياه بالقرب من المرتفعات .

وبالنسبة لتخطيط المشروعات التى تعتمد على مصادر المياه الجوفية فى الصحارى فان لها طابعا خاصا مختلفا عن التعمير فى وادى النيل ، وتدل المؤشرات الأولية للدراسات الاقتصادية للعائد لكل متر مكعب مياه على ان المجتمع الصحراوى الذى يعتمد على المياه الجوفية يجب أن يكون مجتمعاً متكاملاً ، أى يقوم على التعدين والسياحة والزراعة والاسكان حتى يعطى العائد والتكاليف الاقتصادية لاستخراج المياه الجوفية .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، وما دار حولها فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* إجراء مسح شامل للخزانات الجوفية ثم عمل الدراسات الفنية والاقتصادية لتحديد الرفع الاقتصادى فى مدة عمر المشروع ويمكن الاستعانة بالنماذج الرياضية لحساب التصرفات المطلوبة .

* يراعى فى وضع استراتيجية استخدام المياه الجوفية أن تقويم الخزانات الجوفية بالصحارى يحتاج الى متابعة مستمرة فى معظم الحالات بالنسبة للكميات والنوعية والتجديد .

* ضرورة مراعاة التكامل فى وضع مخططات استغلال المياه الجوفية مع الموارد الاخرى مثل : الأراضى والتعدين والسياحة وغيرها من الإمكانات الطبيعية والصناعية

* وضع سياسة مائية للاستغلال الآمن للخزانات الجوفية من الناحية الفنية والاقتصادية . حيث إن كميات المياه المتجددة قد تكون غير كافية مما يترتب عليه السحب من المخزون لتغطية احتياجات التنمية .

* يراعى في تخطيط المشروعات التي تعتمد على المياه المخزونة ألا تكون هذه المساحات مركزة فى منطقة واحدة وان تكون هذه المشروعات مكونة من وحدات زراعية لا تزيد على ٢٠٠٠ - ٥٠٠٠ فدان حتى يمكن المحافظة على هذه الخزانات الجوفية .

* الاعتماد على الطاقة غير التقليدية مثل : الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتقليل الإعتماد على الطاقة المستخرجة من البترول - وخاصة فى المناطق النائية - لصعوبة وارتفاع تكاليف نقل البترول .

* الاهتمام بالطرق الفنية وترشيد استخدام المياه الجوفية بأسلوب مختلف عما هو متبع فى الأراضى القديمة ، حيث إن هناك بعض المشكلات التى تحتاج الى حلول متطورة ، ومثال ذلك : الآبار المتدفقة والاختلاف الكبير فى الاحتياجات المائية بين الزراعات الصيفية والشتوية والليل والنهار ومشاكل الصرف فى المنخفضات والدورة الزراعية .

* الاهتمام بتدريب الفنيين فى مجال المياه الجوفية فى برامج الدراسات أو استخدام المياه الجوفية ، مع عدم تجاهل تدريب العمال وتوعية المزارعين فى مجال استخدام المياه وتراخيص الآبار وصيانتها .

* إدخال التعديلات القانونية اللازمة لاستخدام المياه الجوفية وحمايتها من التلوث .

* **اتخاذ الاجراءات اللازمة من اجل المحافظة على البيئة وبصفة خاصة :**

- التحكم فى مراقبة استخدام المياه فى البيئة لضمان المعيشة الصحية وكذلك استخدام النوعيات الجيدة من المياه على أن يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الصحة لضمان التخلص من الأمراض المزمنة مثل : البلهارسيا والملاريا .

- استخدام المياه الجوفية فى تحسين الأحوال المعيشية والترفيهية والسياحية وخاصة فى المناطق الجافة والحارة ، حيث تزيد الحاجة الى زراعة الأشجار والحدائق وبحيرات الاستحمام فى مناطق تخوم وادى النيل والمدن ، أو فى المناطق الصحراوية .

- وضع المخططات اللازمة لتخفيض مناسيب المياه الجوفية التى يمكن أن تهدد القرى أو الآثار .

- المحافظة على الطبقات الحاملة للمياه الجوفية من التلوث سواء من مخلفات المصانع أو الصرف الصحى بالمدن والقرى .

- وضع التقييم الاقتصادى والاجتماعى للنواحى البيئية الذى يصاحب إقامة مشروعات استغلال المياه الجوفية ، وكذلك العناية بالتشريعات والقوانين التى تنظم استخدامها .

- الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتغيرات المناخية وأثرها على البيئة ومصادر المياه واستخداماتها .

الائتمان الزراعى

الائتمان عنصر رئيسى فى النهوض بالزراعة ، ولا تقتصر مهمته على توفير التمويل اللازم للمزارع فحسب ، بل يساعده على استخدام التكنولوجيا الحديثة . ويؤدى بالتالى الى زيادة دخله ، وتحويل الزراعة الى مشروع تجارى ينتج للسوق المحلى والخارجى – بدلا من زراعة الكفاف .

وقد زادت حاجة الزراعة الى المال بعد زيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، وبعد ما أصبحت مهنة متعددة فى نواحى النشاط وانماطه ؛ يستخدم فيها المزارع الوسائل والأساليب الزراعية الحديثة التى تعينه على الانتاج ومواجهة مشكلاته وظروفه المتوقعة وغير المتوقعة ، ومن ثم كانت حاجة الزراعة الى المال مستمرة . ذلك أن المنتج الزراعى لا يمكنه تدبير مستلزمات إنتاجه مالم يجد من يقدمها له بالنقد أو بالأجل ، وبشروط تتوافق مع خصائص إنتاجه وظروفه .

وتعمل الدول الحديثة – فى الوقت الراهن – جاهدة على تنمية مصادر التمويل ، وتوفير الائتمان الزراعى ، وتوسيع مجالاته ومصادره ، وترشيد الزراع الى احسن استخدام ممكن للقروض ، والاطمئنان على فاعليتها ، وتساعدهم على الوفاء بديونهم متى حل أجل الوفاء بها .

ومن المعلوم ، أن الزراعة من أكثر ميادين النشاط الانتاجى حاجة الى التمويل بصفة مستمرة ، وعلى امتداد شهور السنة ، سواء كان هذا التمويل يحتاجه الزراع فى مرحلة الاعداد للزراعة ، أو فى مرحلة خدمة المحاصيل ، وحتى مرحلة الحصاد وتجهيز المحاصيل للاستهلاك وللأسواق المحلية والخارجية .

ويتميز التمويل اللازم للانتاج الزراعى عن غيره من نواحى الانتاج الاخرى بخصائص عديدة ، يخلص أهمها فيما يأتى :

– الانتاج الزراعى موسمى بطبيعته ، ويرتبط بمواعيد معينة لزراعة المحصول وحصاده ، ومن ثم فان هذه المواعيد يجب أن تراعى عند تحديد فترات الاقتراض وعند السداد ، وكذلك عند توفير مستلزمات الانتاج طوال فترة نمو المحصول حتى تمام نضجه .

– يواجه الانتاج الزراعى ظروفا يصعب التحكم فيها ، فقد يفاجأ الزراع بظروف غير مناسبة ، عندما يتعرض المحصول للجفاف والعطش ، أو يتعرض للأمراض والآفات التى تؤثر تاثيرا شديدا على الانتاج وقد تقضى عليه ، الامر الذى يتطلب تنظيماً شاملا لتمويل الزراعة ، بما يوائم هذه الظروف وطبيعتها .

– يتصف الانتاج الزراعى بصعوبة التداول سواء فى النقل أو التخزين أو التسويق ، وكثير من أنواعه سريعة التلف بخلاف المنتجات الصناعية .

أهمية الائتمان الزراعى :

إن هدف الائتمان الزراعى المنظم هو تمكين الزراع من الاستمرار فى الانتاج ، مع خفض نفقاته ما أمكن ؛ بهدف حصولهم على هامش ربح مناسب مقابل عملهم واستثمار مواردهم فى الزراعة . ومن الضرورى ان ترتبط سياسة الائتمان الزراعى ببرامج التنمية الزراعية فى نطاق الاطار العام للخطة القومية .

ولا شك ان الائتمان مصدر رئيسى من مصادر توفير الأموال اللازمة للعمليات الانتاجية ، سواء فى مراحل انشائها أو تشغيلها أو استثمارها . والمال احد الموارد الأساسية للتنمية الزراعية ، جنبا الى جنب مع الموارد الارضية والمائية والطاقات البشرية ، ويمكن اعتباره المحرك الديناميكى للعملية الانتاجية .

كما ان الائتمان الزراعى مهما كان واسع النشاط ، وشروطه ميسرة ، لن يؤدى – منفردا – الى زيادة الانتاج والدخل الزراعى ، بل

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يرتبط بتوفير عوامل أخرى ، فى مقدمتها : توفير حاجات الزراعة ومدخلاتها ، وتوافر الخدمات الزراعية المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بالانتاج ، وكذا تطبيق الوسائل والاساليب التكنولوجية الحديثة . وإذا كان الائتمان يعتبر دافعا وممولا لكل هذه العوامل فسيظل هدفه دائما هو تمكين الزراع من فلاحة أراضيهم ، واستثمار مواردهم بكفاءة تامة .

وتتفاوت نوعية المنتجات وأصنافها وصلاحيتها للتعامل ، كما تتفاوت طرق الزراعة وأساليبها ومستوى العناية بالمحصول ، مما يؤثر تاثيرا مباشرا فى حجم وصفات وأنواع المدخلات الزراعية اللازمة للمنتجات الزراعية ، وبالتالى تتنوع أحجام التمويل اللازمة لهذه المدخلات وضرورة ملاءمته لطرق وأساليب الاستغلال الزراعى .

ويحتاج الانتاج الزراعى لانواع مختلفة من التمويل ، وتتفاوت مدة الاقراض تبعا لظروف الاستثمار الزراعى ، وقد يتطلب هذا الاقتراض تدبير ما يلزم لزراعات موسمية ، أو زراعات مستديمة ، أو لتنفيذ مشروعات لتحسين الأراضى ، أو تشييد منشآت زراعية ، أو لتنفيذ برامج ومشروعات لاستصلاح الأراضى ، وهذه تستغرق سنوات طويلة حتى يستطيع المقترض الوفاء بقيمة القروض التى حصل عليها .

ومن المعلوم أن نسبة كبيرة من الزراع ينقصهم الكثير من نواحى العلم والمعرفة مع ظروف مستواهم الاجتماعى والثقافى ، الامر الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند وضع اجراءات وأساليب التعامل معهم ، واعداد حساباتهم واخطارهم بها ، مع توفير قدر واف من التوجيه والارشاد حتى يحسنوا استخدام القروض وتعظيم استثمارها والاستفادة منها . ويجب ان يراعى – عند وضع نظام الائتمان الزراعى – أن القروض التى ستقدم للزراع تمثل العديد من المعاملات بين ملايين الحائزين داخل القرى والنجوع . وفى كل هذه الاوضاع تحتاج عمليات الاقراض الزراعى الى قاعدة واسعة من الوحدات المصرفية تنتشر فى الريف وفى مناطق نائية لكى تكون على مقربة من الزراع داخل مناطق انتاجهم .

وظيفة مؤسسات الائتمان الزراعى:

تقوم مؤسسات الائتمان بدور أساسى فى توفير أقصى حد من الدعم والدفع للانتاج الزراعى ، إذ كلما زادت كفاءة هذه المؤسسات وفاعليتها أدى ذلك الى النهوض والتقدم وارتفاع مستوى معيشة الزراع . ويخلص دور هذه المؤسسات فيما يأتى :

– توفير الظروف الملائمة للاستثمار القومى وذلك عن طريق التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشروعات التى تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– زيادة الاستثمار للقطاع الزراعى وفتح ميادين جديدة للتنمية ، بما فى ذلك صيانة الموارد الزراعية وتنميتها ، ومشروعات التوسع الافقى والتصنيع الزراعى وغيرها .

– توفير التمويل اللازم لشراء المدخلات الزراعية طوال مراحل الانتاج ، بما فى ذلك الأموال التى تلزم لأداء الخدمات الزراعية .

– تمكين الزراع من تجهيز منتجاتهم واعدادها للتسويق فى ظروف ملائمة ، مع تنظيم مراحل التسويق وزيادة الكفاءة التسويقية للمنتجين .

– دعم البنيان التعاونى وتقديم العون المادى والفنى له بحيث يستطيع ان يؤدى وظائفه فى خدمة التنمية .

– اقتراح مشروعات القوانين الخاصة بالتمويل والائتمان للقطاع الزراعى وكذا وضع التنظيم والقرارات اللازمة لتوجيه النشاط الزراعى وتنفيذ خطة التنمية الزراعية .

وحتى تؤدى هذه المؤسسات وظائفها بكفاية تامة ؛ فإن الأمر يتطلب توفير الامكانات والمقومات التى تعينها على القيام بانشطتها المختلفة فى مجال الاقراض والتمويل . وقد أورد المؤتمر الذى عقده الاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى بالشرق الادنى وشمال افريقيا فى مايو ١٩٩٠ أهم المقومات والامكانات الواجب توافرها لمؤسسة الائتمان الزراعى ، والتى تخلص فيما يلى :

– منح مؤسسات الاقراض استقلالا ماليا واداريا كبيرا ، فيما

يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالها ، مما يرسخ عنصر المسئولية لديها ، ويقوى قدرتها على تسيير شئونها فى إطار محكم لمزيد من الفاعلية .

– تنويع خدمات ونشاطات مؤسسات التمويل التى تعمل فى القطاع الزراعى لتشمل التنمية الريفية بكاملها ، بالاضافة الى المجالات الاقتصادية الأخرى ، بغرض زيادة فاعلية مؤسسات التمويل وتوزيع المخاطر التى تتعرض لها .

– وضع أنظمة تأمين وإنشاء صناديق ضمان لمواجهة المشاكل الناتجة عن عجز المقترضين فى الوفاء بالتزاماتهم المحلية تجاه هذه المؤسسات فى حالة تعرضهم لكوارث طبيعية أو خسائر طارئة .

– اعفاء المؤسسات التمويلية من الضرائب والرسوم وارباح الاعمال اعفاء كاملا أو جزئيا ، مع منحها الحق فى نقل أرباحها الى حساب الاحتياطى بغرض زيادة المقدرة المالية لهذه المؤسسات ، وبالتالى خفض تكاليف الاقتراض لمصلحة المزارع .

– قيام السلطات النقدية والمالية بتطبيق شروط واجراءات أكثر مرونة فى تعاملها ، مع مؤسسات الاقتراض الزراعى ، نظرا لطبيعة عملها ونوعية الفئات التى تتعامل معها .

– أن تسعى مؤسسات الائتمان الى استقطاب المدخرات الريفية لزيادة مقدرتها على منح القروض للزراع والمستثمرين فى المشروعات الزراعية .

– العمل على ايجاد نظام ائتمانى يتضمن تقليل الوقت الذى تستلزمه العملية الائتمانية والاجراءات التى تتبع خلالها .

– استخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة فى العمليات الحسابية والقيود الدفترية واستخراج البيانات وتوثيقها وتوصيلها إلى العملاء ، ونشر المعلومات والبيانات والتقارير والحسابات الختامية . مع ملاحظة ظروف المتعاملين وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

القواعد الأساسية للائتمان الزراعى :

تضمنت الدراسات والبحوث التى أعدتها مؤسسة الائتمان الزراعى وقدمت الى المؤتمرات والندوات المحلية والاقليمية ، موضوعات الائتمان الزراعى وقواعده وبرامجه ، ومنها ما تناولته ندوة التخطيط الاستراتيجى عام ١٩٩٠ عن طريق عدد من الخبراء المصريين والأجانب وفى مقدمتها تقرير وكالة التنمية الدولية (خطة العمل السنوية الثالثة) .

وتخلص القواعد الأساسية التى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ برامج الائتمان ، فيما يلى :

– أن يكون حجم القرض وافيا بحاجة المحصول الذى يقدم من أجله حتى يكون الائتمان الزراعى قادرا على ادراك أهدافه وغاياته . إذ قد يؤدى عدم كفاية القروض الاستثمارية الى اضطرار المستثمر الى اللجوء الى مصادر غير شرعية للاقتراض منها ، ومن ثم تتوقف المشروعات الزراعية .

– مراعاة عدم المبالغة فى حجم القرض ، لأنه قد يؤدى الى اهدار جزء من الأموال المتاحة للمقترض ، وبالتالى رفع تكلفة الانتاج . ومن ثم يتطلب الأمر ايجاد توازن سليم فى تحديد حجم القرض بأنواعه وتعيين مدده بصورة منضبطة ، للاستفادة منه وفق معايير اقتصادية سليمة بالنسبة للقروض .

– يجب تقديم القروض فى مواعيد استخدامها ، حتى تستثمر فى الاغراض المحددة لها . مع ضرورة متابعة استخدام كل قرض ، والتأكد من استخدامه فى الغرض المخصص له .

– ضرورة الحرص على تقليل تكلفة الائتمان حتى لا يكون القرض عبئا ماليا واقتصاديا تنوء بحمله العملية الانتاجية ، مما ينجم عنه استقطاع جزء غير مناسب من عائد الانتاج . ولهذا يجب ضغط هذه التكلفة الى حد التوازن فى مكوناتها ، سواء من ناحية الفائدة أو العمولات أو مصروفات المنح والسداد .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– أن يمتد الائتمان ليخدم كل الزراع ، وأن تكون الاولوية لصغارهم ولأن هم اكثر حاجة الى الاقتراض . على أن يطبق ذلك عن طريق خطة ائتمانية ، توفر لها الدولة الموارد اللازمة من الموازنة الحكومية ، ومن البنك المركزى أو من سندات وأذونات تصدرها لهذا الغرض ، بما يؤدى الى توافر اعتمادات التمويل اللازم وانسيابه بسهولة وشروط ميسرة الى مؤسسات الائتمان الزراعى .

– أن يؤخذ فى الاعتبار وضع شروط مريحة وواضحة ومبسطة للاقراض ، تتضمن تيسيرات كافية للزراع تلائم ظروفهم وأموالهم ، وتحد مما يتعرض له انتاجهم من مخاطر متعددة .

– أن تكون خطة الائتمان مرنة ، وتعتمد على الدراسات الائتمانية والتكنولوجية والقواعد المحددة ، وأن تستجيب للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى القطاع الزراعى ، مع ضرورة مراعاة قدرة مؤسسة الائتمان على استيعاب كافة الانشطة الريفية والزراعية بصورة متكاملة .

مسيرة الائتمان الزراعى :

بدأت مسيرة الائتمان الزراعى فى مصر عام ١٨٨٠ ، بانشاء البنك العقارى المصرى ، حيث استهدف نشاطه تقديم قروض عقارية لملاك الاراضى الزراعية . ولكن قروضه لم يستفد منها سوى كبار الملاك ، ولم تكن مشروطة باستخدامها فى اغراض زراعية ، ومن ثم أسىء استخدامها والاستفادة منها .

وفى عام ١٨٩٦ ، أجرت الحكومة تجربة اقراض الفلاح ومدته بالتمويل الذى يحتاج اليه ، الا أنها لم تستمر طويلا ، حيث تركت مسئولية الاقراض الزراعى للبنوك الاجنبية . وفى سنة ١٨٩٨ ، صدر أمر عال ألى جماعة من الممولين الاجانب بتاسيس بنك ، اطلق عليه اسم « البنك الاهلى » وبلغت قيمة الأموال التى اقترضها للقيام بهذه المهمه ٢٥ ألف جنيه ، وذلك خلال المدة من ١٨٩٠ حتى ١٩٠١ . غير أن البنك الاهلى لم يقم بتمويل مثمر للخدمات الزراعية الأساسية ، تتعلق بالضمانات الواجب تقديمها ، والتى ما كان ميسورا للمزارعين – خاصه صغارهم – تقديمها . ولذلك لم يحقق البنك فائدة تذكر للنشاط الزراعى .

وفى عام ١٩٠٢ تأسس البنك الزراعى المصرى ، الذى لم يستهدف مصلحة الفلاح كما ينبغى ، وانما كان تركيزه على إقراض المال لمن يقدم الضمان ، وهو ما يصعب على المقترض استيفاؤه . وقدم البنك حجما من القروض لا باس به الا أن سوء استخدامها ادى الى تحمل المزارعين تراكمات كبيرة من المديونية ، مما نجم عنه نزع كثير من الملكيات الزراعية من أصحابها ، الامر الذى جعل الحكومة تصدر قانونا فى سنة ١٩١٢ يقضى بعدم جواز نزع الملكيات الصغيرة التى لا تجاوز خمسة افدنة .

وفى عام ١٩٢٠ تأسس بنك مصر ، وهو بنك تجارى ، وأخذ يقرض الملاك – بالاضافه الى البنوك الاجنبية الاخرى – بضمانات واجراءات وفوائد ينوء بها النشاط الزراعى ، نظرا لعدم اتفاقها مع طبيعته ، فتعرض المزارعون للارتباك وسوء الحال .

وفى عام ١٩٢٣ – بعد صدور قانون التعاون الاول – أدركت الحكومة ضرورة تدبير مصدر مستقر للائتمان الزراعى ، فاصدرت قرارا يخول للجمعيات التعاونية الزراعية أن تحصل من بنك مصر على احتياجاتها من القروض بفائدة ٥٪ وصرحت للبنك بان يصرف هذه القروض من الاعتماد الذى خصصته الحكومة لحساب السلف الصناعية .

وفى عام ١٩٢٧ أودعت الحكومة ربع مليون جنيه فى بنك مصر واضافت اليه ١٠٠ ألف جنيه ليصبح الاعتماد ٣٥٠ ألف جنيه لتقدمه فى شكل قروض للجمعيات الزراعية بفائدة ٤٪ وتم صرف قروض لها ، وان كانت فائدتها مرتفعة ، فضلا عن اشتراط ضمان اعضاء مجلس

الادارة بملكياتهم مقابل هذه القروض ، مما جعل الاستفادة منها محدودة .

وازاء فشل عمليات التمويل الزراعى عن طريق اجهزة غير متخصصة رأت الدولة أن الامر يقتضى – لتحقيق التنمية الزراعية – ضرورة قيام منشأة متخصصة فى الاقراض الزراعى والتعاونى ، تكون قريبه من المزارعين .

وبعد دراسات مستفيضة تولاها المجلس الاقتصادى الاعلى صدر المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٠ يتضمن الترخيص للحكومة بالاشتراك فى تأسيس بنك زراعى فى صورة شركة مساهمة . وتلاه صدور مرسوم لتأسيس البنك بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٣١ ، باسم بنك التسليف الزراعى المصرى ، برأس مال قدره مليون جنيه ، يوزع مناصفة بين الحكومة وبين بعض البنوك العقارية والتجارية ومنشآت ومساهمين آخرين .

ويعتبر رجال الاقتصاد أن تأسيس بنك التسليف الزراعى كان خطوة جادة من الحكومة ، وقصد بها مواجهة المصالح الاجنبية ، وتحقيق مصالح الزراع فى مصر .

وتخلص أهم الاهداف التى سعت الدولة الى تحقيقها من تأسيس هذا البنك فيما يأتى :

– تمكين الدولة من الاشراف على سياسة الاقراض الزراعى وتوجيهها ، بما يعود على الاقتصاد القومى وعلى جماهير الزراع بالنفع الكبير .

– تشجيع البنوك الاجنبية على المساهمة فى رأس مال بنك تملك الدولة الجزء الاكبر من رأس ماله ، بقصد الحفاظ عليه وتنميته ، خاصة وانها لم تطرح اسهم البنك للاكتتاب العام ، لضعف القدرة الاستثمارية لدى المواطنين ، وعدم وجود فوائض مالية لديهم لظروف الازمة الاقتصادية وانعدام الثقه بين الحكومة والمواطنين .

– كان من الضرورى اشراك البنوك الاجنبية فى تأسيس البنك ، حتى توافق الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على قانون التأسيس بمساهمة هذه البنوك فيه ، وبهذا تضمن عدم معارضه الجمعية العمومية بقيام بنك متخصص فى الائتمان الزراعى .

وكان الهدف من اشراك البنوك الاجنبية فى رأس المال هو تشجيعها على تنمية الاموال التى ساهمت بها ، بالاضافة الى ان احتمال تغطية رأس المال كان غير ممكن فى ظل ظروف الازمة الاقتصادية وقتئذ . لذلك كان من الضرورى ان تجذب الحكومة رأس المال الاجنبى ليسهم فى رأس مال هذا البنك .

وقد مر هيكل الائتمان الزراعى – منذ انشاء بنك التسليف وعلى امتداد أكثر من ستين عاما – بمراحل متعددة ، لكل منها صفات وأوضاع خاصة بها . تعبر كل منها عن مرحلة من مراحل الائتمان الزراعى وبرامجه ومستوياته وتطوره ، وهى كما يلى :

المرحلة التأسيسية (١٩٣١ - ١٩٤٧) : وقد بدأت بانشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ ، وكان الهدف من انشائه تحقيق الخدمة العامة للزراع ، وليس الربح . وتكمن هذه الخدمة العامة فى تنمية الثروة الزراعية ، عن طريق مد الزراع بقروض موسمية للزراعات ، وقروض اخرى لاقامة المنشآت الزراعية وحيازة الماشية وتربيتها ، وشراء الآلات الزراعية وتشغيلها .

وخلال هذه المرحلة اشترط البنك لصرف القروض : أن يكون المقترض مالكا لارض زراعية تقدم كضمان لاسترداد القروض فى مواعيد استحقاقها ، وأن يكون من صغار الملاك . وقد كان المعيار الذى تحددت على اساسه الملكية الصغيرة هو ٤٠ فدانا مهما كانت جودتها . وفى عام ١٩٣٣ تعدل التعريف بأن المالك الصغير هو من يحوز تسعين فدانا . وفى بداية عام ١٩٣٦ ، رأت وزارة المالية ان يكون حد الملكية الذى تمتد اليه خدمات البنك هو ٢٠٠٠ فدان . ثم حدث تعديل فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السياسة الائتمانية عام ١٩٣٩ حيث اتيح للمستأجرين الحصول على الاموال اللازمة لهم بشرط ضمان الاراضى التى يستأجرونها ، وبذلك استفادت هذه الفئة لاول مرة من خدمات البنك .

مرحلة التحول التعاونى (١٩٤٨-١٩٥١) : وفيها صدر القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٩ الذى يقضى بتحويل بنك التسليف الى بنك تعاونى . وبدأ هذا التحول بتعديل نظام بنك التسليف ، حيث اشتركت الجمعيات التعاونية فى رأس ماله ومثلت فى مجلس ادارته بعدد محدود من الاعضاء ، وتغير اسم البنك ليصبح « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » .

مرحلة التوسع التعاونى (١٩٥٢-١٩٥٦) : وفيها تغيرت سياسة الائتمان الزراعى بصدور قانون الاصلاح الزراعى . وقد كان التغيير يستهدف مصلحة صغار الفلاحين . وتقرر ان يكون اقراض المستأجرين بضمان المحصول الناتج عن الزراعة ، دون الزامهم بتقديم ضمان عقارى .

مرحلة الانتشار التعاونى (١٩٥٧-١٩٦١) : وفيها قامت الدولة بتغيير شكل الائتمان المصرفى ، باصدار قانون تمصير البنوك وشركات أموال دول العدوان الثلاثى ، وتقرر انشاء المؤسسة الاقتصادية المصرية .

وكان تمصير البنوك خطوة أولى لتحرير الاقتصاد المصرى ، تبعها قرارات التأميم ، ووضعت الحكومة نظاما جديدا للائتمان الزراعى يتضمن تحويله من الصورة الفردية الى صورة اخرى تعاونية . وأتيح لمستأجرى الارض الزراعية الحصول على المال اللازم لزراعاتهم دون حاجة الى ضمان الملاك أو أى ضمانات اخرى اكتفاء بضمان المحصول .

واعتبارا من عام ١٩٦١ ، أوقف البنك تعامله مع الزراع بصفتهم الفردية . وبدأ التعامل معهم من خلال جمعياتهم التعاونية التى بلغ عددها أكثر من ٤٠٠٠ جمعية ، بالاضافة الى تعاونيات الاصلاح الزراعى ، وبذلك أصبح البنك يتعامل مع أكثر من مليون وربع مليون حائز .

مرحلة الائتمان لكل الحائزين (١٩٦٢-١٩٦٦) : شهدت هذه المرحلة صدور قوانين التحول الاشتراكى عام ١٩٦١ . وقد حرصت الدولة خلالها على توفير انواع الخدمات الاقتصادية وتيسير حصول الزراع على مستلزمات الانتاج الزراعى .

واتسمت هذه المرحلة بالتعاطف مع الفلاحين ، فقد أصدر البنك تعليماته لموظفيه بصرف القروض دون النظر الى مديونية الفلاحين أو توفير الضمانات لديهم ، وذلك بالنسبة للقروض العينية ، أما القروض النقدية فاقتصر سحبها على من سدد للبنك عن العام السابق ، بما فى ذلك الاقساط المستحقة عليه . وامتدت حدود الدعم والتيسير للزراع ، الى زيادة سقوف الائتمان لمجموع ما يصرف من قروض لمعظم الزراعات ، وفتح باب الائتمان لمن يرغب فى صرف اية كمية من الاسمدة بهدف زيادة انتاجه من المحاصيل . كما ادخلت انواع جديدة من القروض ، مثل سلف انشاء البساتين وسلف تحت حساب توريد المحاصيل كالقمح والقطن والارز . وألغيت الحدود القصوى المقررة لمجموع ما يصرف من قروض لاغلب الزراعات .

مرحلة تصحيح مسار الائتمان (١٩٦٧-١٩٧٦) : وفيها اعيدت بنوك القرى لتقوم بدورها فى هيكل الائتمان الزراعى . واعتبرت هذه البنوك اجهزة مالية للجمعيات ، مهمتها ادارة التمويل الذاتى والاشراف على توظيف الاموال بأقل تكلفة واستثمارها ثم اعادة استردادها ، بالاضافة الى تنمية الودائع والمدخرات لهذه الجمعيات .

وقد اقتصرت الدولة عند إنشائها هذه البنوك للمرة الثانية على محافظتين ، وانحصرت خدماتها فى الجمعيات التى تخدم زمام ١٥٠٠ فدان ، ثم اخذت فى التوسع حتى شملت كل المحافظات . وتعددت مسئوليات بنوك القرى ووظائفها واصبحت تتولى مستلزمات الانتاج

الزراعى ، وصارت هى الموزع الوحيد لها ، بالاضافة الى اعداد وتوزيع القروض النقدية والعينية طبقا للمساحة المنزرعة والمقررات المحددة للكميات التى توزع ، وانواع المحاصيل .

مرحلة بنوك القرى (١٩٧٧-١٩٨٠) : خلال هذه المرحلة أصبحت العلاقة مباشرة بين بنوك القرى والزراع بدون وساطة الجمعيات التعاونية فى القرى .

ويعتبر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ القاعدة الاساسية لاختصاصات ووظائف هذه البنوك ، حيث تتضمن احكام هذا القانون قواعد الاقتراض والتحصيل ، كما تقرر حق الامتياز العام ، وتوقيع الحجز الادارى ، وان يكون لمستحقات البنك الرئيسى والبنوك التابعة له امتياز عام على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية ، ولها حق تحصيلها بطريق الحجز الادارى . ويكون للمبالغ التى تقرضها للغير بغرض استصلاح الاراضى أو اقامة المنشآت امتياز خاص على الاراضى والعقارات التى صرفت من اجلها .

مرحلة الخدمة الائتمانية (١٩٨٠-١٩٩٠) : مضمون هذه المرحلة ، هو تجميع وربط العوامل الرئيسية التى تؤدى الى تعظيم الانتاج الزراعى ، وتعنى بذلك ربط الارشاد الزراعى والبحوث الزراعية بالائتمان الزراعى .

وخلال هذه المرحلة وفى نهايتها بدأت متغيرات اقتصادية تحيط بالقطاع الزراعى ، واصبحت تشتمل على اعادة تنظيم مؤسسات الائتمان الزراعى (البنك الرئيسى وبنوك المحافظات) بهدف ان يصبح كل منها كيانا اقتصاديا قابلا للنمو السريع ، يعمل بمفهوم اقتصادى ، وعليه ان يمارس تقديم السلف النقدية فقط طبقا للنظام الادارى المستخدم فى البنوك التجارية ، دون الالتزام بالنظم الادارية الحكومية السارية فى الوحدات الحكومية ووحدات القطاع العام .

كما تم وضع استراتيجية جديدة ، تحدد وظيفة البنك باعتباره متخصصا فى الاعمال الائتمانية والمصرفية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية ، ويعمل وفقا للنظم السائدة فى البنوك الاخرى . وكان من اهم النتائج التى ترتبت على تطوير البنك فى هذه المرحلة قدرته على نشر الوعى الادخارى وتجميع مدخرات المزارعين ، وبهذا اصبحت بنوك القرى تمثل ادارة مصرفية قريبة من متناول يد الزراع .

وتجدر الاشارة الى انه فى مرحلة التحرر الاقتصادى ، فان تخطيط نظام الائتمان الزراعى وتنفيذه بما يطابق مبادىء وبرامج هذه المرحلة ، يرتبط به تنظيم جديد البنك مستندا الى اساليب تكنولوجية حديثه ، وبحيث يؤدى وظائفه بطريقة تختلف عن اسلوبه فى ظل الاقتصاد المغلق ، عندما كان يقوم بمعاملات تجارية كثيرة ، وتوزيع واستلام مستلزمات الانتاج والمحاصيل الزراعية .

ولقد صار ضروريا ، ان يصبح الائتمان الزراعى وسيله ايجابية فى التنمية الزراعية سواء على المستوى القومى أو مستوى الزراع ، وذلك عن طريق توسيع حيز القروض الاستثمارية التى تخدم التنمية الزراعية وتوسع آفاقها . كما تتيح فرصا واسعة للتشغيل .

مرحلة التسعينات (التحرر الاقتصادى) : سار القطاع الزراعى خلالها بخطى واسعة مع بداية التسعينات ، وبدأ بنك التنمية والائتمان الزراعى مرحلة جديدة ، ذات طابع خاص . فقد حدث تطور هام فى أنشطة البنك ، بما يتفق مع قواعد التحرر الاقتصادى ، وبساير الزيادة المطردة فى حجم الاقراض اللازم لتوفير التمويل المطلوب لاغراض الانتاج الزراعى المختلفة ، وعلى طول مراحل هذا الانتاج ، بدءا من عمليات اعداد التربة للزراعة وانتهاء بمرحلة الحصاد واعداد المحاصيل للتسويق .

ويقوم بنك التنمية والائتمان الزراعى بتقديم خدماته الائتمانية والتمويلية عن طريق شبكة اتسعت افقيا ورأسيا وانتشرت فى كل انحاء

الريف . وقد بلغ حجم هذه الشبكة بمستوياتها المختلفة ، ما يأتى :
البنك الرئيسى – ١٧ بنك محافظة – ١٥٨ فرعا بمراكز المحافظات – ٨٣٥ بنك قرية – ٨١٣ وحدات مصرفية . كما وصل حجم تعامل البنك الى أكثر من ١٠ مليارات جنيه فى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ ، بعد أن كان ٨,٥ مليار جنيه فى عام ٩٣ / ١٩٩٤ ، وتطور حجم الائتمان الزراعى والاستثمارى ليصل إلى أكثر من ٥ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ .

ومع هذا التطور فى حجم القروض ، حدث تطور كبير فى حجم الودائع والمدخرات ليصل الى أكثر من ٣ مليارات جنيه عام ١٩٩٥ .

كما حصل البنك على منح رأسمالية متتابعة لتدعيم رأسماله واستطاع أن يحصل على مجموعة من القروض الدولية ، لتمويل انشطته فى مجالات التنمية الزراعية .

وفى خلال هذا التطور فى نظام الاقراض الزراعى ، اتجه بنك التنمية والائتمان الزراعى الى تطبيق القواعد الاتية :

– اعداد دليل الاجراءات الائتمانية ، الذى أدى الى سهولة وسرعة منح القروض للمزارعين .

– تطبيق مبدأ تفويض سلطات اعتماد القروض لمديرى بنوك القرى .

– تحويل البنك من موزع لمستلزمات الانتاج الى بنك يقوم بالاعمال الائتمانية والمصرفية فقط .

– تطبيق مبدأ الجدارة الائتمانية فى منح القروض وعدم المغالاة فى طلب الضمانات العقارية .

– انشاء بنوك قرى متنقلة لخدمة العملاء بالاماكن المتباعدة والاراضى المستصلحة وخدمة شباب الخريجين من اماكن تجمعاتهم بمناطق الاستصلاح الجديدة .

– تقديم القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الاجل لكافة مجالات الانتاج الزراعى ، سواء للمنتجين الزراعيين أو العملاء الذين يقدمون خدمات للمنتجين من تداول المدخلات أو المخرجات الزراعية .

– تمويل المشروعات الصغيرة من البنوك مباشرة أو من خلال الصندوق الاجتماعى . مما يحد من هجرة العمالة من الريف ، ويساعد على توفير العمل أمامهم .

– المساهمة فى رؤوس أموال بعض الشركات والبنوك التى يتصل نشاطها بالتنمية الزراعية .

– توفير النقد الاجنبى اللازم لاستيراد الآلات والمعدات اللازمة للمساهمة فى أغراض التنمية الزراعية والامن الغذائى والتصنيع الزراعى والمشروعات المرتبطة بالتنمية الزراعية .

– التوسع فى الائتمان الممنوح لتنمية المرأة الريفية على أساس أن هذا النوع من النشاط يتصف بانخفاض تكلفته وبالتالى امكان تسويقه بسهوله . مع تحويل المجتمع الريفى الى وحدات منتجة توفر مجالات جديدة للنشاط الزراعى .

هذا وقد ترتب على هذا التطور فى أعمال بنك التنمية والائتمان الزراعى : زيادة حجم تعامل الزراع مع البنوك الزراعية فى مختلف أنواع القروض ، مع تصاعد حجم الودائع والمدخرات من القطاع العائلى .

وقد انعكست هذه التطورات على نظام الائتمان الزراعى بما يجعله قادرا على تقديم خدماته بصورة أفضل .

القروض الزراعية وتطويرها :

تنقسم القروض التى تقدمها بنوك الائتمان الزراعى بحسب آجال منحها الى ثلاثة أقسام ، هى : قروض قصيره الاجل ، وقروض متوسطة الأجل ، قروض طويلة الاجل .

– **القروض قصيرة الاجل :** وقد خصصت لتمويل انتاج المحاصيل الزراعية ، وتشتمل على النفقات الخاصة بمستلزمات الانتاج ، أو للخدمات الزراعية والتسويق ، وتسمى احيانا بالقروض

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الموسمية لانها تقدم حسب المواسم الزراعية ، وقد تصرف كلها نقدا ، ليتولى الزراع شراء حاجات الزراعة بانفسهم ، أو تقـدم عينيا فى شكل مدخلات زراعية .

وهذه القروض يجب أن تفى بحاجات المحصولات كلها ، إذ أنها عندما تكون غير وافية بالغرض ، تؤدى غالبا الى قصور الانتاج ، وإن كـان هناك اخـتلاف فى وجـهات النظر حـول مـا اذا كـانت قـروض المحاصيل الزراعية تعتبر قروضا انتاجية صرفه ، بمعنى انها يجب الا تشـتمل على أى هامش لمواجـهة المصروفات الاستـهلاكية الجارية للمقترضين ، مثل مصروفات معيشة الاسرة الريفيه . فالبعض يؤيد هذا الاتجاه حتى لا تتـحول القروض الى الاستخدام الاستـهلاكى ، مما يصرفها عن أغراضها الاساسية . بينما يرى آخرون أن تؤخذ معيشة الاسرة وتكاليفها فى الاعتبار ، ومن ثم تتضمن قروض المحاصيل الزراعية جزءا لتغطية هذه النفقات . ومع ذلك فان هذا الاجراء لا يخرج القروض عن طبيعتها الانتاجية .

وتوضح بيـانات بنك التنمـيـة والائتـمـان الزراعى ، أن القـروض الموسمية قصيرة الاجل تمثل الجانب الاكبر من القروض التى تصرف للزراع ، وانها فى تزايد مستمر سنويا مع زيادة تكلفة الانتاج . وقد كان حجم القروض قصيرة الاجل هو ٢١١,٦ مليون جنيه عام ٨٠ / ١٩٨١ ، ارتفع الى ١٢٦٤,٢ مليـون جنيـه عـام ٨٩ / ١٩٩٠ ثم ارتفع الى ٢٥٧٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥ .

وتظهـر بيانات البنـك ، أن معدل تزايد القروض الاستـثمـارية قصيرة الاجـل كان اسرع من معدل تزايد السلف النقدية والعينيـة التى تصرف لتوفير جانب كبير من النفقات الزراعية . ويمكن القول بان هذه القـروض كان لها أثر كبـير فى وجود شبكة واسعة من هذه المشروعـات ، اسـهمت بقـدر ملحـوظ فى زيادة الانتـاج الحـيوانى والداجنى ، وان كان قـد واجـه معظمهـا مشكلات وعقبات شديدة وانتاب بعضهـا نواحى القصـور والانحراف عن الغرض التى قدمت من أجلـه .

- القروض المتوسطة والطويلة الأجل : اما القـروض الاستثمارية متوسطة الاجل وطويلة الاجل فقد سارت فى نفس الاتجاه التصاعدى خلال نفس الفترة ، إذ بلغ حجمها عام ٨٠ / ١٩٨١ حوالى ٩١,٣ مليـون جنيـه ثم أخـذت فى الزيادة سنـة بعد أخـرى حتى وصلت الى حـوالى ٨٠٠ مليـون جنيـه عـام ٨٩ / ١٩٩٠ . ثـم جاوزت مليار جنيه عام ٩٤ / ١٩٩٥ . ويمكن القول أن نحو ٨٠٪ منها قدمـت كقروض استثمارية لمشـروعات الثروة الداجنة والثـروة الحيوانيـة والميكنـة الزراعية .

وتوضـح بيـانات بنك الائتمـان الزراعى أن هذه القـروض تزايدت سنويا نتيجة التوسع فى مشروعات التنمية الزراعية بالنسبة للمشروعات الثلاثة السابقة . اما مشروعات الثروة السمكية فلم تتجاوز القروض التى قدمت لها ٤ ملايين جنيه ، وكذلك الحال بالنسـبة لمشـروعات استصلاح الاراضى التى لم تتجـاوز ١٢ مليـون جنيه عام ٨٩ / ١٩٩٠ . وذلك على الرغم من أهـمية هذه المشروعات فى مجال التنمية الزراعية الرأسية والافقية على السواء .

ويطلق على هذه القروض قروض التنمية لان هدفها هو زيادة الانتاج والتوسـع فيه ، وكذا تنويع مصادره وزيادة فرص العمل والدخل الزراعى ولهذا فان المشروعات الخاصة بالثروة السمكية والتصنيع الزراعى لابد أن تلقى اهتماما كبيرا وعناية أكبر مما حظيت به خلال الثمانينات .

ضمانات القروض :

يقوم بنك الائتمان الزراعى بتحصيل السلف فى موعد استحقاقها لتدخـل الامـوال دورة الائتمـان من جديد ، وكان البنك يطلب من الزراع قبل الخمسينات ضمانا ، وهو الارض التى يزرعونها ، وهذا النوع مـن الضمان يطلب من الزراع استبعـاد المستأجـرين ، وكذلك الملاك الذين

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لا يملكون مستندات ملكية اراضيهم – حيث كانت كثير من الملكيات غير مسجله أو غير محددة ، أو فى حالة شيوع مع ملكية الاخرين ثم تبين أن الارض الزراعية ، ليست الضمان الامثل للقروض الزراعية ، لأن اجراءات رهنها وكذا أعباء الرهن الماليه والادارية معقدة بالنسبه للبنوك الزراعية ، فضلا عن أنها مرهقه بالنسبه للمقترض نفسه وبهذا اتجهت المصارف نحو اعتبار المحصول والقدرة الانتاجية للمقترض هما الضمان الاساسى للقروض .

ويمكن القول اجمالا ، ان نظام الائتمان الزراعى يستند اساسا إلى ضمان المحصول ، بالاضافة الى مجموعة من الضمانات تعتبر مكملة له ومرتبطة به ، وهى :

أولا: ضمانات انتاجية : وتهدف الى استخدام القرض فى الانتاج الذى خصص له بحيث يتوفر للمقترض دخل يكفى لسداد قيمة القرض عندما يحين موعد السداد . وهو موعد الجنى والحصاد للمحصول . على أن يتبقى للمقترض هامش مناسب من الربح بعد سداد ما عليه من ديون ، وهذا النوع من الضمانات يتحقق من خلال القواعد الآتية :

– عدم صرف القروض الا لحائز الارض الزراعية سواء كان مالكا أو مستأجرا ، ويعنى ذلك عدم صرف قروض عن نفقات زراعية الا لمن يزرع ارضا فى حيازته .

– صرف جزء من القرض فى شكل مواد عينية (اسمدة – بذور – مبيدات – فوارغ) وذلك بهدف تحقيق غرضين رئيسيين :

• تكثيف الانتاج الزراعى ، حيث يحصل على تقاوى ذات كفاءة انتاجية عالية ، كما توفر لهم اسمدة ذات صفات جيدة ومبيدات فعاله مما يحقق للزارع انتاجا وفيرا .

• ضمان استخدام القروض فى الانتاج وعدم تسربها للانفاق الاستهلاكى .

– ضرورة اتباع المقترض للقوانين والقرارات التى تحدد نظام الاستغلال الزراعى فى المنطقة .

ثانيا: ضمانات قانونية : وتهدف الى صيانة الاموال وامكان تحصيل القروض . وهى اما ضمانات مدنية تخول للقروض أولوية فى التحصيل ، أو فرض عقوبات توقع على من يحصل على قروض بدون وجه حق .

ويشتمل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم بنك التنمية والائتمان الزراعى على احكام وردت بالمادة ١٧ منه تقضى بضرورة توفير محاور اساسية تعتبر ضمانات لتحصيل القروض ، هى :

– يكون لمستحقات بنك الائتمان الرئيسى والبنوك التابعة له لدى الغير امتياز عام على جميع اموال المدين من منقول وعقار ، وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية .

– يكون للبنك الرئيسى والبنوك التابعة له حق تحصيل المستحقات بطريق الحجز الادارى .

– يكون للقروض التى تمنح لاستصلاح الاراضى أو اقامة منشآت زراعية عليها امتياز خاص على الاراضى والعقارات التى صرفت من اجلها هذه القروض .

– تقرير عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين لكل من يحصل بغير وجه حق على سلفة نقدية أو عينية اذا تم ذلك نتيجة تعمده الإدلاء ببيانات غير صحيحة ، ويعاقب بالعقوبة نفسها كل من سهل له ذلك من الموظفين .

القروض العينية : استمر بنك الائتمان الزراعى يقدم قروضا عينية لسنوات طويلة ، تجاوزت قيمتها نصف مجموع القروض التى يقدمها البنك الى الزراع سنويا ، وذلك عن طريق بنوك المحافظات وبنوك القرى ، التى كانت تتولى توزيع معظم عناصر مستلزمات الانتاج الزراعى طبقا لقواعد تحددها القرارات الوزارية التى كانت تصدر بصفة دورية . ومن المتوقع بعد نقل اختصاص ومسئولية عمليات

توزيع بعض مستلزمات الانتاج الزراعى للقطاع الخاص (شركات أو أفرادا) أن يقتصر دور البنك على تقديم السلف النقدية للزراع .

تنظيم هيكل الائتمان الزراعى :

انتهى تنظيم بنيان الائتمان الزراعى بعد سلسلة طويلة من التجارب والدراسات الى الهيكل الآتى :

– البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى مقره مدينة القاهرة ، وهو عبارة عن شركة قابضة ، فى شكل هيئة عامة تمتلك الدولة رأس ماله بالكامل .

– بنوك التنمية والائتمان الزراعى بالمحافظات وعددها ١٧ بنكا ، فى كل محافظة بنك ، ورأس مال هذه البنوك مملوك بالكامل للبنك الرئيسى ، وقد تم تكوينها فى شكل شركات مساهمة مستقلة .

– يوجد لكل بنك من بنوك المحافظات عدة فروع فى المراكز الادارية الموجودة فى نطاق المحافظة أو المحافظات المجاورة لها ومجموع فروع البنك يبلغ ١٥٨ فرعا فى عام ١٩٩٥ .

– بنوك القرى وقد انشئت بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وعددها ٨٣٥ بنكا انشئت فى القرى الكبيرة ، ويخدم الواحد منها عددا يتراوح بين ثلاث الى سبع قرى حسب مساحة الأرض الزراعية التى تقع فى زمام هذه القرى .

– مندوبيات القرى وتنتشر فى جميع القرى تقريبا وعددها ٤٣٨٧ مندوبيّه ، وعن طريقها يتم الاتصال المباشر بالزراع لتقديم القروض الزراعية بانواعها .

وقد تم تنظيم هيكل الائتمان الزراعى فى مصر وأصبح مستقرا بكافة مستوياته . ويتمثل فى تنظيم هرمى ، قمته هى المركز الرئيسى بالقاهرة ، وقاعدته عبارة عن شبكة واسعة من وحدات الائتمان الزراعية فى كل أنحاء البلاد ، وصار هذا التنظيم يحقق غرضين أساسيين هما : لامركزية التنفيذ والاتصال المباشر بالزراع ، وتوصيل الخدمات اليهم فى قراهم .

وقد تم وضع اختصاصات محددة ومهام أساسية لكل مستوى من المستويات المذكورة ، مع تحديد العلاقات بين المستويات المختلفة ، وتمثل بنوك القرى والمندوبيات – وهى تقع فى قاعدة نظام الائتمان الزراعى – الوظيفة الأساسية فى هذا التنظيم ، حيث تتولى القيام بعملين أساسيين ، هما : تمويل النشاط الزراعى بالتنمية الريفية ، ثم أداء الخدمات المصرفية المتنوعة والمتصلة بكل نواحى الائتمان الزراعى .

ويمكن القول بأن مهمة النشاط المصرفى الذى تتولاه هذه البنوك – بمختلف مستوياتها – ذات جانبين أساسيين ، فهى من ناحية تشكل الاعمال المصرفية العادية ، ومن ناحية أخرى تقوم بتهيئة المدخرات ورؤوس الأموال اللازمة للنشاط المصرفى والتنمية الزراعية ، مع توسيع الحيز الادخارى وتنشيطه لمصلحة الزراع ومصلحة البنك معا .

حول فكرة انشاء بنك للائتمان التعاونى :

فى السنوات الأخيرة ، نادى الاتحاد التعاونى الزراعى بضرورة انشاء بنك للائتمان التعاونى ، يتم تأسيسه عن طريق التعاونيات الزراعية ويصبح جزءا من مكونات البنيان التعاونى ، وأحد وحداته الاساسية ، شأنه فى ذلك الجمعيات التعاونية العامة ، ويسير تحت اشراف البنيان التعاونى وبتوجيهه . وهذا المطلب قديم ، نادى به التعاونيون منذ حوالى نصف قرن ، حيث تضمن قانون التعاون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، حكما يقضى بجواز انشاء بنك تعاونى عام ، يقوم بكافة العمليات المالية والائتمانية التى تتطلبها حاجة الجمعيات .

وفى بداية الاربعينات اتخذت خطوات عملية من أجل تأسيس بنك للتعاون ، ولكن بعد مضى عامين من نشر النظام الأساسى للبنك والاكتتاب فى رأس ماله لم تغط قيمة الاكتتابات رأس المال المطلوب

لضعف الموارد المالية للجمعيات التعاونية . ومن ثم طالب المؤسسون الدولة بالمساهمة عن طريق تقديم قرض لتغطية رأس مال البنك ، ولكن الدولة لم تقدم أى عون أو تاييد لتأسيسه . لأنها رأت أن فى ذلك ازدواجا للنشاط المصرفى لا مبرر له ، وأنه ليس من المصلحة أن يمارس البنكان نشاطهما فى مجال واحد ، وقد يكون نجاح أيهما على حساب الآخر .

وفى ابريل ١٩٤٧ ، تم الاتفاق على أن يعدل اسم البنك الى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » ، وعلى أن تتم زيادة رأس ماله بمقدار مليون جنيه ، تغطى مناصفة بين الحكومة وبين الجمعيات التعاونية ، وأن يزيد عدد أعضاء مجلس ادارة البنك بمقدار ستة أعضاء ، تخصص ثلاثة لممثلى الحكومة والأخرى لممثلى التعاونيات . ويعد هذا التطور بمثابة ضمان كاف لأن يتجه البنك اتجاها تعاونيا .

وتنفيذا لهذا الاتفاق ، صدر قانونان يقضيان بتعديل نظام البنك وتطوير وظائفه ، وامتدت أنشطته المصرفية بحيث أصبح مسئولا عن تمويل الحركة التعاونية بأنواعها المختلفة ، بما فى ذلك التعاونيات الاستهلاكية والانتاجية والحرفية . ومن ثم تحول بنك التسليف الى بنك تعاونى ».

والدعوة التى ينادى بها التعاونيون والتى تطالب بانشاء بنك تعاونى مازالت قائمة ، ومايزال التعاونيون يواجهون معارضة شديدة ، وفيما يلى عرض لوجهتى النظر المؤيدة والمعارضة .

أولا : وجهة النظر المؤيدة لانشاء بنك تعاونى :

يرى التعاونيون ، أن من الأوفق الاعتماد على أنفسهم وعلى مواردهم فى تسيير شئون البنيان التعاونى ووحداته .

كما يرون أن قوانين الدولة تتيح لهم الفرصة لانشاء بنك تعاونى ، يسهم فى خدمة النشاط التعاونى وانشاء المشروعات اللازمة لهم ، بحيث يصبح الاشراف والتوجيه المباشر فى كل شئونه واختصاصاته لقيادة البنيان التعاونى . مما يحقق مصلحة التعاونيين بطريقة أكثر فاعلية .

وتجدر الاشارة الى ان الائتمان التعاونى يتمتع بمزايا لاتتوافر لمؤسسات الاقراض التابعة للقطاع العام ، من أهمها :

- صلة الأعضاء بتعاونياتهم وطيدة ، تفوق فى مستواها المؤسسات المالية الرسمية وشبه الرسمية فى تعاملها مع الافراد وتزيد هذه الصلات قوة اذا كانت الجمعيات قوية ونشيطة ، وتتمتع بروح تعاونية حقيقية ، لهذا فان الاعضاء يحرصون على سداد ما اقترضوه .
- الاقراض عن طريق التعاونيات يرتبط بصفة تعليمية وارشادية .
- تساعد التعاونيات أعضاءها فى تنظيم أحوالهم المالية ، والاستفادة بالقروض الى أقصى حد ممكن ، ومن ثم فإنها تقدم إليهم المشورة وتعمل على تنمية الوعى بينهم .
- تختلف المؤسسات التعاونية عن مصادر التمويل الأخرى فى دراستها لاحتياجات الاعضاء وتقديرها طبقا لاعتبارات تستند الى المعرفة والادراك لظروفهم بحكم أحوالهم ودرجة احتياجهم لهذه القروض . كما يمكنها مراقبة سير المشروعات التى تمولها ، وتتبين مدى ما تحقق من نتائج وأهداف ، بحكم ارتباطها بالمقترضين ووجودها معهم ، مع توافر جو من الثقة بينها وبينهم .

ثانيا : وجهة النظر المعارضة لانشاء بنك تعاونى :

تخلص وجهة نظر المعارضين لانشاء بنك للائتمان التعاونى ، مع وجود بنك التنمية والائتمان الزراعى الحالى ، فى النواحى الآتية :

- يجب أن توظف التعاونيات أموالها فى اقامة مشروعات انتاجية وخدمية ، ويكون محور تركيزها هو الانشطة الخاصة بتوريد احتياجات الاعضاء من مستلزمات الانتاج والميكنة الزراعية والتسويق ، وأن يمتد هذا النشاط الى مشروعات الانتاج والتصنيع بدلا من توجيه هذا النشاط نحو التمويل الذى يقوم به جهاز الائتمان المتخصص ، خاصة وانه له

خبرة طويلة فى مجال الائتمان والتمويل منذ بداية الثلاثينات وأصبح يمثل عنصرا أساسيا فيها .

– أن البنيان التعاونى لا يمتلك الاموال والامكانات الكافية لانشاء بنك للائتمان لخدمة هذا البنيان بما يضم من الوحدات التعاونية المنتشرة فى كل القرى والنجوع . كما أن انشاء بنك تعاونى يتطلب عددا كبيرا من الاجهزة الفنية والادارية بمستوى عال من الكفاءة وهو أمر ليس من اليسير توافره .

– أن القواعد المصرفية لا تتغير بقيام بنك للتعاون ، فأغراض الائتمان التى يقوم عليها البنك الجديد هى نفس الاغراض التى يقوم بها البنك الحالى ، حيث الضمانات هى الضمانات ، والفائده هى نفس الفائدة وأسلوب متابعة الائتمان واسترداده لن تتغير . ومن ثم فان انشاء بنك جديد لن يضيف جديدا فى مجال الائتمان الزراعى .

– أن امكانات بنك التنمية والائتمان الزراعى الخاصة بالمبانى والشون والمخازن المنتشرة فى ربوع البلاد تمثل امكانات هائلة تقدر قيمتها بمليارات الجنيهات ، وليس من اليسير اقامة نظير لها أو بديل عنها . وهذا وضع لا يمكن للبنيان التعاونى الحالى تدبيره أو الحصول عليه .

– ليس من مصلحة الحركة التعاونية ، بما تشتمل عليه من تعاونيات متنوعة المستوى والمقدرة والكفاءة ، ان تقوم بنشاط الاقراض الزراعى الذى تكتنفه كثير من المشكلات والمخاطر ، مما يجاوز حدود البنيان التعاونى ومما يعرضه الى فقد أموال كثيرة نتيجة ما قد يحققه بنك الائتمان التعاونى من خسائر ، خاصة وانه سوف ينشأ داخل مناخ يحيط به كثير من اسباب المنافسة .

وفى جميع الأحوال فان الفرصة ماتزال متاحة لمناقشات ومداولات واسعة حول الفكرة المطروحة حتى يمكن التوصل الى الموقف الصحيح الذى يحقق صالح الوطن والمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* تنمية القطاع الزراعى والنهوض بالانتاج لسد الفجوة الغذائية التى أخذت تتزايد وتتسع منذ منتصف السبعينات ، وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم لكل الانشطة الزراعية فى مجال التوسع الافقى .

* تدعيم التوسع الافقى من خلال المشروعات التى يتولاها القطاع الخاص فى المرحلة الحالية ، ويتطلب ذلك تيسير الاجراءات التمويلية للمستثمرين ومنحهم القروض اللازمة لهم .

* اتاحة الفرصة لاستخدام الأساليب العلمية والتكنولوجية فى الزراعة المصرية ، سواء فى مجال التوسع الرأسى أو الافقى .

* تطوير نظام الائتمان الزراعى بما يوائم خطة التنمية الزراعية وما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية على المستوى القومى ومستوى الزراع عامة . مع التركيز على صغار الزراع بصفة خاصة .

على أن تراعى جوانب التطوير الآتية :

– ان يسير تخطيط الائتمان الزراعى وتنفيذه فى مرحلة التحرر الاقتصادى ، بما يتفق مع مبادىء وبرامج هذه المرحلة ، على أن يرتبط بها ومعها تطوير شامل لمؤسسة التنمية والائتمان الزراعى ، وبحيث يكون هذا التطور مستندا الى اساليب علمية حديثة ، ويؤدى وظائفه فى اطار قواعد مصرفية سليمة .

– يجب عند تخطيط نظام الائتمان الزراعى ان يكون سندا ودعما للتركيب المحصولى المستهدف تحقيقه ، وأن يكون مطابقا ومتوائماً مع مكوناته ، على ان توجه القروض نحو التوسع فى زراعة المحاصيل المرغوب تنميتها او زيادة انتاجها . وفى مقدمتها المحاصيل التصديرية والمحاصيل الغذائية ومحاصيل التصنيع ، بحيث يصبح الائتمان

الزراعى ركيزة أساسية للتركيب المحصولى ، وأهداف التنمية الزراعية .

– تخفيض سعر الفائدة الى اقل حد ممكن ، مع التركيز فى نواحى الخفض على بعض العوامل الاساسية فى الانتاج الزراعى مثل : الميكنة الزراعية واستصلاح الاراضى ومشروعات التصنيع الزراعى .

– أن تتحقق ديناميكية القرارات الائتمانيه وفاعليتها ، وذلك عن طريق تحديد شرائح القروض ومدد تقسيطها ، بما يطابق تكاليف الانتاج الزراعى . على أن يتم هذا التحديد وفق دراسات اقتصادية دقيقة .

– التركيز على دعم البنيان التعاونى ومساعدته على أداء وظائفه .

– رسم برامج الاقراض الزراعى بما يناسب ظروف كل منطقة من مناطق الجمهورية وبما يتفق مع طبيعة الدورات الزراعية والمحاصيل المنزرعه فيها .

– تحديد فئات القروض فى صورة تتصف بالمرونة ، بحيث يكون لكل فئة منها حد أقصى وحد أدنى يسمح باعطاء حدود للسلطات الائتمانية للاسترشاد بها عند منح القروض للزراع ، وبما يتفق وقدرتهم الاستيعابية على استخدامها والاستفاده منها ، وبما يتواكب مع عوامل الانتاج وتكلفته ومردوده .

– اعطاء المتعاملين حرية تتبع معاملاتهم بصورة دورية ؛ عن طريق اخطارهم بكشوف معاملاتهم بصفة دورية ومنتظمة ، أسوة بما هو متبع فى البنوك التجارية . وأن يكون لهم حق مراجعة حساباتهم مع الوحدات المقرضه ، حتى يطمئن كل منهم الى صحة معاملاته . مع استمرار عنصر الثقة فى أجهزة الائتمان .

– اعادة تنظيم العلاقة بين وحدات بنك التنمية والائتمان الزراعى وبين الجمعيات التعاونية ، بأن تكون الجمعية التعاونية وحدة قائمة بذاتها من الناحية الحسابية ومسك دفاترها . على أن تقوم بنفسها بتوزيع القروض على أعضائها واستردادها منهم ثم سدادها للبنك بمعرفتها . وذلك أسوة بما هو متبع مع تعاونيات الاصلاح الزراعى منذ بداية تعاملها مع البنك .

– توفير الائتمان الاستثمارى بأقصى قدر ممكن ، وذلك بهدف تمويل مشروعات استثماريه كبيرة يحتاج اليها القطاع الزراعى من أجل تنشيطه ورواج الزراع والمستثمرين .

– إجراء دراسة شاملة حول فكرة قيام بنك للائتمان التعاونى مع الأخذ فى الاعتبار دعم البنيان التعاونى ، وتوفير الامكانات المادية ، وتيسير الاجراءات للتعاونيين كافة ولصغار الزراع خاصة .

الإرشـــاد الزراعـــى

أصبح تحديث الزراعة فى مصر قضية تفرضها متطلبات تأمين الغذاء والكساء للسكان ، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعة ، بالاضافة إلى إتاحة فرص العمالة الحقيقية للآلاف من الشباب الذى يعانى من البطالة . ولكى يتم ذلك فلا بد من وضع كل نواتج التقدم التكنولوجى الزراعى موضع التطبيق الواقعى ، وهى عملية لا تتم من خلال جهود فردية ، أو من خلال أجهزة غير متخصصة ، وإنما تتطلب القدرة على التعامل مع المبتكرات التكنولوجية الزراعية ، بكل ما تتضمنه من حقائق ونظريات علمية قد تكون معقدة ، والتعامل فى نفس الوقت مع المزارعين الذين تستند أنماطهم السلوكية الزراعية إلى التقاليد والسلوكيات الموروثة عن الآباء والأجداد ، والتى كثيرا ما تعوق عملية التغيير .

لذلك تبرز أهمية الإرشاد الزراعى كأحد العلوم المتخصصة التى تعمل على الربط بين نواتج البحوث الزراعية المتمثلة فى التكنولوجيا الزراعية الحديثة ومجالات التطبيق فى الريف ، وذلك من خلال إقناع

الزراع بهذه التكنولوجيا وتعليمهم وتدريبهم على الاستخدام الصحيح والمستمر لها .

ولقد كان للخدمة الإرشادية الزراعية الفضل فى إحداث طفرات كبيرة فى الإنتاج الزراعى خلال فترة الثورة الخضراء فى الولايات المتحدة ، كما كان لها نفس الدور فى العديد من الدول المتميزة زراعياً .

وتتأثر الخدمة الإرشادية الزراعية بطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، ومن ثم يختلف شكل وآليات هذه الخدمة من دولة إلى أخرى ، فتختلف فى الولايات المتحدة عنها فى هولندا وعنها فى الهند . وهذه الخدمة المميزة تعتبر نتاجاً للتعاون الصادق والجهود المبذولة من قبل المسئولين والمتخصصين فى مجال الإرشاد الزراعى والبحوث الزراعية ، بالإضافة إلى التنفيذيين ذوى الخبرات الميدانية فى التعامل مع الزراع ، وكذلك الجهات المعنية بالتنمية الريفية .

وبالرغم من وجود الإرشاد الزراعى فى مصر منذ ما يقرب من نصف قرن إلا أن الواقع الحالى لهذه الخدمة يشير إلى أنها لاتزال فى حاجة إلى الكثير من الجهود من قبل المتخصصين والتنفيذيين فى هذا المجال . إذ إن الفجوة تزداد اتساعاً بين ما تم التوصل اليه من تكنولوجيا زراعية حديثة وبين تطبيق هذه التكنولوجيا بواسطة الزراع ، كما أن الصعوبات التى تواجه الخدمة الإرشادية تتفاقم خصوصاً فى ظل التحديات التى تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، المحلية والدولية ، المعاصرة والمستقبلة .

وتستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على : مفهوم الإرشاد الزراعى ، ومبررات الاهتمام به ، وأهم المبادىء الفلسفية التى يستند اليها ، وبعض أشكال تطبيقه ، ثم استعراض أهم مشاكل الارشاد الزراعى ، ثم مراجعة لنشأة وتطور الخدمة الارشادية فى مصر ، وعرض أوضاع العاملين فى هذه الخدمة من حيث العدد والتوزيع على المحافظات الريفية ، والأدوار المتوقعة للوظائف المختلفة للقائمين على هذه الخدمة . ثم تلخيص لأهم الأنشطة الارشادية الفعلية التى تقوم بها الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى ، وموجز لما استخلصته الدراسة .

مفهوم الارشاد الزراعى:

هناك تعاريف كثيرة ومتعددة لمفهوم الإرشاد الزراعى ، يهمنا أهمها فيما يلى :

– نظام لتعديل الزراعة ووضعها على أساس الربح ، ولإعادة الثراء المنزل الريفى ، ولتزويد الحياة الريفية بجاذبية وكرامة وتأثير لم يبق لها أن حظيت به من قبل .

– جهاز تعليمى غير مدرسى يتعلم فيه الكبار والشباب بالممارسة ، تعلما بالعمل ، لمواجهة احتياجاتهم وتسهيل حل مشكلاتهم .

– العملية التى يتم بواسطتها نقل الأفكار المفيدة إلى الريفيين مع حثهم على تطبيقها وتبنيها .

– خدمة تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تدريب الزراعيين وأسرهم والتأثير عليهم لتبنى الممارسات المستحدثة فى الإنتاج النباتى والحيوانى وفى الإدارة المزرعية وفى المحافظة على التربة وفى التسويق .

– عملية تعليمية غير مدرسية تهدف إلى تعليم الريفيين كيفية الارتقاء بمستوى معيشتهم عن طريق جهودهم الذاتية ، وذلك بالاستغلال الحكيم لمصادر ثرواتهم لصالح الفرد والأسرة والجماعة والمجتمع المحلى والمجتمع العام .

– عملية تعليمية غير رسمية يقوم بها هيكل تنظيمى من المهنيين والقادة المحليين بهدف خدمة الزراع وأسرهم وبيئتهم وسد احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عن طريق إحداث تغيير مرغوب فى معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم .

– عملية متصلة تقوم على إيلاء المعلومات المفيدة الى الأفراد (البعد الاعلامى) ، ثم مساعدة الأفراد على اكتساب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المعارف والمهارات والكفاءات للاستفادة من التكنولوجيا بطريقة فعالة (البعد التعليمى) . وبصفة عامة ، ينحصر هدف عملية الارشاد فى تمكين الأفراد من استخدام هذه المهارات والمعارف والمعلومات فى تحسين نوعية حياتهم .

وينعكس التعدد والتنوع فى التعاريف السابقة ، والتركيز على جوانب معينة فى الخدمة الارشادية وفقا لظروف البيئة والمجتمع الذى تقدم فيه .

أهمية الارشاد الزراعى:

هناك مجموعة من المبررات والأسباب التى تدعو إلى قيام الخدمة التعليمية الارشادية فى جميع الدول ، وبالأخص فى الدول النامية ومن بينها مصر . ويمكن عرض هذه المبررات والأسباب فيما يلى :

– أن الزراعة أصبحت من المهن التقنية المعقدة ، لأن التقدم المعرفى والعلمى الذى حدث فى الفترة الأخيرة قدم أساليب وممارسات زراعية مبتكرة ، وأصنافا جديدة من النباتات ، وأجهزة ومعدات جديدة تؤدى الى الأداء الأفضل بأقل مجهود وفى أقل وقت ممكن .

– أن الممارسات والتقنيات الزراعية المبتكرة تؤدى إلى تحقيق أرباح أو فوائد اقتصادية متميزة وواضحة ، خصوصا للأفراد أو الزراع الذين يبكرون فى اتباعها ، وكذلك للمجتمعات التى تستخدم هذه الممارسات والتقنيات المبتكرة بسرعة ودون إبطاء .

– أن قطاع الزراعة لا يعمل بمعزل عن القطاعات الانتاجية والاقتصادية الأخرى ، ولكنه يعمل فى ظل بيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية تتعرض للتطور والتغير المستمر، ولذلك يتوقع وجود منافسة شديدة بين القطاعات الإنتاجية المختلفة للاستحواذ على عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن . وهذه الأوضاع تفرض العديد من المتطلبات التعليمية لقطاع الزراعة والعاملين به ؛ حتى تصبح الزراعة قادرة على الصمود فى جو التنافس ، وتواكب وتستوعب التطور العلمى والتقنى الهائل الذى يشهده العالم ، ومن ثم تكون قادرة على الحصول على نصيب معقول من عناصر الإنتاج من: أرض ورأس مال وعمل وعنصر تنظيمى وإدارى فعال .

ولقد أثبتت التجربة أن أى تحسن أو نهوض بالزراعة – سواء من حيث كمية الإنتاج الكلية ، أو الإنتاجية لوحدة المساحة – يرتبط ارتباطا وثيقاً بالاستخدام السريع للأساليب والممارسات والمبتكرات الزراعية الجديدة ، أو باختصار « تحديث الزراعة » بواسطة المزارعين .

– أن نسبة كبيرة من الذين يمارسون الأنشطة الزراعية إنما يقومون بها فى وحدات إنتاجية « مزارع » صغيرة نسبيا ، وهذه الوحدات الإنتاجية موزعة فى أماكن وظروف جغرافية وبيئية مختلفة . ومن ناحية أخرى فإن الوحدات الإنتاجية الزراعية تفتقر إلى المستويات العالية من التنظيم ومن وحدات ومصادر المعلومات والبحوث والتى عادة ما تتمتع بها القطاعات الانتاجية الأخرى .

وبالاضافة إلى ما سبق فإن المزارعين لا يستطيعون تمويل أو توفير المصادر اللازمة لإجراء بحوث زراعية خاصة بهم لحل مشاكلهم الإنتاجية ، كما أن الكثير منهم يمارسون أنشطتهم الزراعية فى أماكن منعزلة وبعيدة عن مراكز ومحطات البحوث الزراعية التى يمكنها أن تقدم لهم الحلول الفنية لمشاكلهم الانتاجية .

لذلك كله فلا بد من وجود ترتيبات خاصة لكى يمكن ربط هؤلاء المزارعين بمراكز البحوث الزراعية .

– أن قطاع الزراعة يعانى من مستوى بعض العاملين فيه سواء من حيث التعليم أو التدريب والمهارة الفنية ، فى حين أن القطاعات الإنتاجية الاخرى تستخدم أفضل عناصر العمل البشرى الماهرة والمدربة على أحدث الأساليب التقنية .

– أن التقدم والتطور التقنى الزراعى يوفر الكثير من الفرص

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التعليمية ، أى أنه يخلق فرصاً تعليمية متعددة للمزارعين الذين يجب عليهم ملاحقة هذا التقدم بتغيير أنماط سلوكهم وفقا لها .

– أن الدولة تتحمل مسئولية تمويل البحوث الزراعية وتتحمل تكاليف تنفيذ السياسات الزراعية التى تدعم قطاع الزراعة والمزارعين ، كما تتحمل مسئولية إنشاء وتطوير الأجهزة التى تعمل على وضع نتائج هذه البحوث موضع التطبيق الفعلى ، والتى تساعد على تزويد مراكز البحوث بالمشاكل الميدانية الفعلية التى تواجه المنتجين الزراعيين ، لتتولى هذه المراكز التعامل معها بالطريقة العلمية ، ثم تجد لها حلاً فى صورة أسلوب أو ممارسة أو مبتكر زراعى جديد .

وتؤكد المبررات السابقة على أهمية وجود خدمة ارشادية زراعية فعالة وقادرة على القيام بدورها فى تدعيم القطاع الزراعى لكى يؤدى دوره على أكمل وجه ، ولكى يحتل مكانته المتميزة بين القطاعات الانتاجية والخدمية الأخرى .

فلسفة العمل الإرشادي الزراعى:

تقدم الخدمة الإرشادية من خلال إطار فلسفى محدد يميز تخصص الإرشاد الزراعى عن غيره من التخصصات . فعلى الرغم من أن العمل الإرشادى يستخدم القواعد والمبادىء والقوانين التى تتوصل اليها العلوم الاجتماعية الزراعية الأخرى مثل : الاقتصاد الزراعى ، والاجتماع الريفى ، والعلوم الزراعية التطبيقية كالمحاصيل والبساتين والإنتاج الزراعى الحيوانى ... ، إلا أنه يستند الى مجموعة من الأسس الفلسفية التى تميزه عن غيره من التخصصات ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى :

– **أن الإرشاد الزراعى عمل تعليمى ذو طبيعة خاصة:** حيث يقدم التكنولوجيا الزراعية الحديثة إلى المزارعين وفقا للأسس والمبادىء التعليمية (مثل مبدأ الاستعداد ، ومبدأ الدفع، ومبدأ وضوح الأهداف ...) .

– **أنه يستهدف إحداث تغيرات سلوكية مرغوبة فى معارف واتجاهات وممارسات الزراع** :ويعنى ذلك التعامل مع المكونات المعرفية والاتجاهية والمهارية للتكنولوجيا الزراعية الحديثة ، واستخدام الأسلوب الارشادى الأمثل لكل نوع من أنواع التغيير السلوكى المرغوب .

– **أن العمل الإرشادى يتجه إلى المزارع والأسرة الريفية والمجتمع الريفى** : وحيث يعتبر المزارع الفرد هو الوحدة الأساسية للتعلم باعتباره منتجاً زراعياً يقوم بنفسه بالعمليات الزراعية ، بالإضافة إلى كونه صانعا للقرارات المزرعية . وبالإضافة إلى ذلك ونتيجة لأن العمل الزراعى لا يقوم به المزارع منفرداً – حيث تشارك المرأة الريفية كزوجة فى الأنشطة الزراعية المختلفة ، بالإضافة إلى اشتراك الأبناء – فإن الأسرة الريفية تعتبر هدفاً لجهود الإرشاد . كما يتجة الإرشاد أيضا إلى المجتمع المحلى الريفى باعتباره الإطار الذى يضم كل المؤسسات والأجهزة والمصادر المشتركة فى عملية الإنتاج الزراعى ، وباعتبار أن تطوير هذا المجتمع ورفع مستواه يشكل هدفاً أساسياً من أهداف الإرشاد .

– **الجمع بين الشمولية والتخصصية للمعلومة الإرشادية الزراعية** : ويعنى ذلك أن المرشد الزراعى كقائد تغيير يجب أن يتوفر لديه إلمام شامل بالأوضاع والظروف والمصادر الزراعية للبيئة التى يعمل بها ، بالإضافة إلى ضرورة توفر النظرة التخصصية المتعمقة لديه ، حيث يختار أسلوبا أو معاملة زراعية محددة لكى يقوم على تنفيذها مزارع بعينه ، ومن ثم فلابد للمرشد أن يكون على علم ودراية كافية بظروف المزارع من حيث طبيعة الأرض وتوفر المياه ، ودرجة الملوحة ... الخ ، بالاضافة إلى المعلومات الشاملة المتعلقة بكل محصول مثل المساحات المنزرعة منه وكميات الإنتاج منه .

– **البعد الاقتصادى فى المعلومة أو المبتكر الزراعى الجديد** : فكما أن الجوهر الأساسى للعملية الإرشادية هو التعلم ،

فلابد أن يكون لهذه الخدمة عائد اقتصادى واضح يتمثل فى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعى . ومعنى ذلك أن الإرشاد الزراعى يجمع بين التعليم والإنتاج ، لذلك فإن الجهود الإرشادية تركز على اختيار التكنولوجيا الزراعية ذات الآثار الاقتصادية الواضحة .

– **عمومية الخدمة الإرشادية** : والتى يمكن أن تقدم فى جميع الدول ذات النظم السياسية والاقتصادية المختلفة ، وكذلك لجميع المشتغلين بالزراعة دون اعتبار لفروق الجنس (رجال – نساء) أو فروق السن (شباب / رجال / كبار) أو الانتماء السياسى أو الحزبى أو الدينى ، وكذلك دون اعتبار للفروق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

بعض النماذج الشائعة فى العالم لتنظيم الخدمة الارشادية الزراعية :

هناك العديد من النماذج والمداخل التى استخدمت لتطوير وتحسين الخدمة الإرشادية ، يمكن اعتبارها مناهج بديلة فى تنظيم الإرشاد الزراعى ، ويرجع اختلاف نماذج ومداخل الخدمة الإرشادية من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى داخل نفس الدولة ، إلى سببين أساسيين : الأول : اختلاف الإطار الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى تعمل من خلاله الخدمة الإرشادية . والثانى : درجة التركيز على مكون أو أكثر فى مكونات العملية الإرشادية .

ويمكن حصر المكونات الرئيسية التى تشترك فى أى عملية أو نشاط للخدمة الارشادية ، فيما يأتى:

– نظم انتاج وتطوير التقنية : وهى عبارة عن مصادر توليد الأفكار والممارسات والأساليب الزراعية الجديدة ، وتتركز هذه النظم فى ثلاث مؤسسات تعليمية وبحثية هى : الكليات والمعاهد الزراعية ، ومراكز البحوث الزراعية ، والشركات الزراعية الخاصة .

– النظم المستهدفة : وهى عبارة عن المزارع والأسرة الريفية والمزرعة كوحدة انتاجية ، وكذلك المجتمع المحلى الريفى . وهذه النظم تشكل هدفا للتغيير الذى يتم من خلال تعليم المزارعين والأساليب والممارسات الجديدة والمتطورة فى مجالات الإنتاج الزراعى بصفة خاصة ، وفى سائر مجالات الحياة الريفية بصفة عامة .

– نظام التغيير : ويقصد به جهاز الخدمة الإرشادية الذى يربط بين النوعين السابقين من النظم ، وهو يتشكل من بنيان هرمى من المرشدين الزراعيين والمرشدين المتخصصين والمشرفين والإداريين الذين يقومون على تقديم الخدمات التعليمية الإرشادية الزراعية للمزارعين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية .

ويوضح البنيان السابق أن المعلومات والتقنية الزراعية الجديدة تنتقل من أعلى إلى أسفل ، كما أن المشاكل والمواقف والاحتياجات المحلية للمزارعين ، وكذلك استجاباتهم وردود أفعالهم لجهود نظم تطوير التقنيات ونظام التغيير ، تنتقل من أسفل إلى أعلى .

وتعتبر العناصر أو النظم الثلاثة السابقة مصدرا للمداخل المختلفة للعملية الإرشادية ، حيث تشكل مكونات أو نواتج أحد هذه العناصر أو النظم ، أو أكثر من عنصر ، الأساس أو الدعامة التى يرتكز عليها كل مدخل . وفيما يلى عرض لأهم هذه المداخل .

أولا : المدخل التقليدى للارشاد الزراعى:

ينتشر تطبيق هذا المدخل فى كثير من دول العالم الثالث . وتنحصر الأهداف الرئيسية للخدمة الارشادية ، وفقا لهذا المدخل ، فيما يلى :

– زيادة الإنتاج الزراعى بما فى ذلك انتاج المحاصيل الغذائية الأساسية ، ومحاصيل التصدير ، والانتاج الحيوانى .

– زيادة الدخول المزرعية وتحسين نوعية الحياة لسكان الريف .

ومن الضرورى عند تحليل أهداف الخدمة الإرشادية : دراسة الإطار العام للسياسات التى تنفذ من خلالها الجهود والأنشطة الإرشادية ، وكذلك تحديد الأهداف التى تتمتع بأولويات معينة ، حيث يمكن أن يحدث

تضارب بين أهداف المزارعين والأهداف الوطنية . فعندما تهتم الدولة بزيادة إنتاج الأغذية لمصلحة السكان (الحضريين) فى الوقت الذى تطبق فيه سياسة المحافظة على انخفاض أسعارها ، فإن ذلك يتعارض مع هدف زيادة دخل المزارع . لذلك يجب على المخططين وواضعى السياسات الزراعية أن يضعوا فى اعتبارهم أن المزارعين لن يطبقوا أى تكنولوجيا زراعية جديدة لزيادة الانتاج مالم يكن فى مقدورهم استرداد التكاليف التى دفعوها فى مستلزمات الانتاج ، بالاضافة إلى الربح المناسب . وعلى هذا فإن أهداف وسياسات التنمية الزراعية لابد أن تتفق مع أهداف وسياسات الإرشاد الزراعى .

ثانيا: مدخل التدريب والزيارة :

هذا المدخل يضع المزارع ومشاكله ومعوقاته وقدراته واحتياجاته فى بؤرة اهتمام الجهود الإرشادية . لذلك فانه يمثل مدخلا يركز على المزارع بصفة أساسية ، بمعنى أنه يعتمد على تعبئة جميع الطاقات والإمكانات المتاحة للجهاز الإرشادى وأجهزة البحوث الزراعية لخدمة المنتج النهائى « المزارع الصغير » ويعمل التطبيق الجيد لهذا المدخل على توصيل ونقل المبتكرات والتوصيات الفنية الزراعية ، ولكن أهم ما يميزه هو أنه ينطلق من الإمكانات والمشكلات القائمة بالمزرعة كنقطة بداية ، كما يهتم بكل من المحاصيل الغذائية التقليدية بالإضافة إلى المحاصيل النقدية مادامت المعلومات والتوصيات المتعلقة بها متاحة .

ويعتبر نظام التدريب والزيارة والذى يشار إليه اختصاراً (T & V) ، محاولة لزيادة فعالية مؤسسات الإرشاد الزراعى التقليدية التى تعانى الكثير من المشاكل ، وقد تم تطبيقه على نطاق واسع فى كثير من دول العالم الثالث لتحسين النظم الوطنية للارشاد الزراعى ، وذلك بتشجيع ودعم من البنك الدولى .

وهناك أربعة ملامح أساسية تميز هذا المدخل ، تخلص فيما يأتى :

- يهتم بالوصول إلى أعداد كبيرة من المزارعين بسرعة ، كما يركز على تزويدهم بالنصائح والتوصيات التى تغطى كافة مجالات أنشطتهم الزراعية .

- يركز أنشطته وجهوده بصفة أساسية على المحاصيل الرئيسية ، حيث يهتم بالممارسات الزراعية التى تساهم فى زيادة إنتاجية هذه المحاصيل .

- يستخدم المرشدين الزراعيين العاملين على مستوى القرية الذين قد لا يكونون من الحاصلين على شهادات جامعية – ولكنهم مدعمون فنيا بالمرشدين المتخصصين SMS's، وذلك من خلال هيكل إدارى يوفر الإشراف المباشر وخطوط المسئولية الواضحة .

- يتضمن الإجراءات والقدرة على التحكم والتقويم الذاتى ، بحيث يمكن تقويمه وتعديله لمواجهة المتطلبات المتغيرة للمزارعين .

ويتم توصيل ونقل التكنولوجيا الجديدة للمزارعين واقناعهم بها – من خلال هذا المدخل – عن طريق قيام المرشدين المتخصصين بتدريب المرشدين الزراعيين على مستوى القرية على الاستخدام الصحيح للتقنيات الزراعية الحديثة فى إطار البرنامج ، ثم يقوم هؤلاء المرشدون الميدانيون بالزيارات المنتظمة لزراع الاتصال (من القيادات الزراعية) لتدريبهم على استخدام هذه المستحدثات ، ونشرها بين المزارعين ، ويتم كل ذلك تحت إشراف الجهاز الفنى والإدارى لهذا النظام .

ثالثا: مدخل الإرشاد الزراعى الجامعى :

وهذا النموذج شائع الاستخدام فى الولايات المتحدة ، ويتم تنفيذه بموجب تشريع على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات ، وينص على برنامج تعاونى بين الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية لتمويل وتنفيذ الأنشطة الإرشادية ، من خلال جامعة أو أكثر من جامعات منحة الأرض . وتنتشر مكاتب الإرشاد المحلية كما ينتشر المرشدون

المحليون فى كل مقاطعة أو فى وحدات تجمع بين أكثر من مقاطعة .

وأهم ما يميز هذا النموذج هو : العلاقات التعاونية ، وتحديد مجال المادة الفنية الزراعية ، واتساع نطاق الجمهور المستهدف ، والتركيز على التنمية البشرية . ويطلق على هذا النموذج من الخدمة الإرشادية : الإرشاد الزراعى التعاونى .

ويتركز الهدف العام لهذا النموذج حول تنفيذ برامج تعليمية فى مجالات فنية مختاره لمساعدة جمهور الخدمة الارشادية على حل المشاكل التى تواجههم بطريقة مقبولة من الناحية الاجتماعية ومرضية من الناحية الشخصية . أما الأهداف المحددة للخدمة الإرشادية فى هذا النموذج فتتلخص أهمها فيما يلى :

– تحسين كفاءة الإنتاج الزراعى ، وزيادة الدخل المزرعى ، وزيادة رفاهية السكان الريفيين .

– إنتاج كمية كافية من الإنتاج المزرعى النباتى والحيوانى بالنوعية الجيدة وبالأسعار المقبولة والمناسبة للمستهلكين .

– تقوية ارتباط السكان الريفيين بأسرهم وبالأماكن التى يعيشون فيها .

– مساعدة الشباب الريفى على التعلم والتطور من خلال مشروعات التعلم بالعمل أو الممارسة .

– تطوير البيئة وتحسين استغلال الموارد الطبيعية .

– تحسين وتطوير المجتمعات المحلية كأماكن للاقامة والعمل .

ويعتمد تنظيم مجال الخدمة الإرشادية فى هذا النموذج على جامعة أو أكثر من جامعات منحة الأرض فى كل ولاية لذلك فان جميع العاملين بالخدمة الإرشادية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة . وهناك أربعة أنواع أساسية من العاملين بالخدمة الارشادية فى هذا النموذج ، هى :

– المرشد الزراعى المحلى .

– مساعد المرشد الزراعى المحلى .

– المرشد الزراعى المتخصص على مستوى الولاية .

– جهاز الإداريين والمشرفين على مستوى الولاية ومستوى المنطقة .

ونظرا لأن المرشدين المتخصصين هم أيضا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ويشغلون درجات علمية فإنهم يقومون بمهام مزدوجة حيث تأخذ المهام التى يقومون بها فى مجال الإرشاد شكل التدريس أو البحث وقد يقومون بمهام ثلاثية فى التدريس ، والبحوث ، والإرشاد . وفى العادة فإن ٢٠٪ من مجموع وقت عمل هؤلاء المرشدين المتخصصين يخصص للإرشاد . وفى ولاية مثل إلينوى يشترك فى العمليات والأنشطة الإرشادية ١٢٥ عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالكليات . ويتراوح الوقت الذى يخصصونه لأعمال الإرشاد من ١٠٪ – ١٠٠ ٪ .

رابعا: مدخل الإرشاد الزراعى السلعى :

تتكامل العملية الإرشادية فى هذا النظام مع الجوانب الأخرى لنقل التكنولوجيا مثل توفير مستلزمات الإنتاج وغيرها من الخدمات الزراعية ، وذلك فى وجود علاقات وروابط جيدة مع الباحثين والمزارعين . ونظرا لأن بؤرة تركيز هذا النظام محدودة (حيث يركز على سلعة واحدة) ، كما أنه يقوم على أساس تنظيم كامل لكل مراحل عملية تطوير ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تنظيم عملية التسويق ، لذلك يوصف بأنه من نظم الإنتاج التى تقوم على التكامل الرأسى .

ويتركز الهدف الأساسى لهذا النظام فى إنتاج وتسويق سلعة ، ذات قيمة عالية نسبيا ، بكفاءة وفعالية (مثل الشاى والمطاط والسكر) ، وإن كان يمكن أيضا انتاج هذه السلعة بهدف الاستهلاك المحلى (مثل اللبن) .

وتعتبر السلع التى تنتج لغرض التصدير فى غاية الأهمية لأى دولة ، حيث تساعد فى توفير النقد الأجنبى . كما يمكن للنظم الناجحة أن تشجع المزارعين على المشاركة من خلال اقتسام الأرباح ، مما يساعد على زيادة دخول هؤلاء المزارعين ، ومن ثم تستمر عملية إعادة الاستثمار

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فى تطوير ونقل التكنولوجيا الخاصة بإنتاج سلعة معينة ، مما يكفل التطور المستمر لهذه النظـم .

مما سبق يتضـح الاختلاف والتمايز فى أشكال ومهام وأنماط ومداخل الخدمة الارشادية الزراعية ، الأمر الذى يستلزم مراعاة ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عند تحديد النمط والشكل الذى يقدم من خلاله هذه الخدمة . ولكى تستفيد الخدمة الارشادية فى مصر من هذه المداخل المتبعة فى كثير من دول العالم ، فلابد من صياغة شكل ونمط الخدمة الارشادية بما يتوامم مع ظروف المجتمع المصرى ككل ، ويراعى الظروف المحلية للمناطق المختلفة .

أهم مشاكل الإرشاد الزراعى فى الدول النامية :

تعانى الخدمات الإرشادية الزراعية فى كثير من الدول النامية ، ومنها مصر ، العديد من المشاكل التى يمكن عرضها فيما يلى :

مشكلة التنظيم :

حيث تفتقر الخدمة الإرشادية إلى تنظيم ذى نمط واضح للعمل ، وعدم وجود الدعم الفنى الكافى ، والازدواج والسيطرة الإدارية على العاملين فيه . وعلى سبيل المثال فإن المرشد الزراعى المحلى (على مستوى القرية) يخضع إلى مشرفين أو أكثر ، ونظرا لأن المرشد الزراعى على مستوى القرية يعتبر أحد الموظفين المحليين لذلك تسند اليه مهام غير زراعية ومن ثم يخضع لسيطرة الإدارة المدنية ، أو لسيطرة منظمات التنمية الريفية المتعددة الأهداف ، أو كليهما معا . ونتيجة لهذا الازدواج الفنى والإدارى يضطر المرشد الزراعى – الذى يعمل على مستوى القرية – إلى أداء مهام غير زراعية وغير إرشادية . وحتى الأنشطة والجهود الإرشادية التى يقـوم بها ، غالبا ما تكون غير مخططة وفق نظام معين ، كما أنها لا تخضع لإشراف كاف .

وكثير من المرشدين على مستوى القرية ليس لديهم خطط عمل واضحة . وإذا وضعت بعض الأهداف الارشادية فإنها تكون عامة وغير محددة وغير واقعية فى كثير من الأحيان بحيث يصعب إنجازها ، كما تكون غير دقيقة بحيث يصعب معها مراجعة وتقويم درجة تنفيذها ، بالإضافة إلى ضعف صلتها المباشرة بالموقف المحلى .

والإشراف الإرشادى لا يكون صعبا بسبب عدم واقعية وعدم وضوح أهداف الخدمة الإرشادية فحسب ، ولكن لأن القليل من الاهتمام يوجه إلى الإشراف المنظم والبناء على العاملين فى الإرشاد الزراعى . وحتى عندما يحدث الإشراف فان أهدافه غالبا ما تتركز حول وجود العاملين فى الإرشاد الزراعى فى الوظائف والأماكن التى يعملون بها والتأكد من تحقيق بعض الإنجاز والتقدم فيما يتعلق ببعض المقاييس أو المعايير البسيطة (مثل عدد الايضاحات العملية ، أو عدد الاجتماعات الارشادية المنفذة ، والنشرات الارشادية الموزعة ...) . ونادراً ما يتوفر للمشرفين الإرشاديين الوسائل أو التشجيع الكافى لممارسة الإشراف على المرشدين الزراعيين العاملين فى القرى أو استخدام الإشراف كوسيلة لتحسين قدرات هؤلاء العاملين ، وزيادة التزامهم وتعهدهم نحو تطبيق فلسفة ومبادىء الخدمة الإرشادية .

تشتت جهود المرشد الزراعى : إذ يرتبط الدور المتعدد والمزدوج الذى يمارسه المرشد الزراعى على مستوى القرية بمشكلة عدم مناسبة الإدارة والإشراف على عمله . فالمرشد الزراعى القروى غالبا ما يكون مسئولا ليس فقط عن كل الجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية فى منطقته ، ولكنه مسئول أيضا عن أعمال أخرى غير إرشادية مثل تطبيق التشريعات والقوانين الزراعية وجمع البيانات والإحصاءات الزراعية ... وبالاضافة إلى ذلك فإن برامج العمل غير محددة وغير معرفة ، ولا تدعم بدرجة كافية ، كما أن أولويات العمل تتغير باستمرار .

ويمكن القول بأن مسئوليات المرشد الزراعى على مستوى القرية عامة وعريضة ، بل وسطحية فى بعض الأحيـان ومن ثم لايتمكن من إنجاز واجباته الارشادية الزراعية ولا أى واجبات أخرى ، مما يؤدى إلى

* انشاء شبكات اتصالات فعالة داخل المؤسسات ، على أن تتم هذه الاتصالات فى جميع الاتجاهات وبمختلف الوسائل الممكنة – سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة من أجل :

– معالجة صور الرفض أو الاعتراض سواء كانت صريحة أو ضمنية أو مستترة .

– الوعد بالدعم والمساندة عند عدم التكيف مع متطلبات التغيير فى أساليب العمل وقواعد الحفز .

– الالتزام الضمنى أو الصريح بالامتثال لمتطلبات النظام الجديد .

* التأكيد على قيمة العمل بروح الفريق داخل المؤسسات واعتبار تنفيذ العمل مسئولية جماعية بين الأفراد ، وهو ماحققته المؤسسات اليابانية ، حيث استطاعت من خلاله تبنى فلسفة ادارة الجودة الشاملة بفعالية .

* الاهتمام بمراعاة العنصر الانسانى فى العمل ، وهذا يستدعى من الادارة تقدير العاملين ومعاملتهم بصفتهم شركاء ، واعطاهم الفرص للمشاركة فى اتخاذ القرارات وحل المشكلات ، والحرص على تدريبهم ورعايتهم اجتماعيا وصحيا .

* وضع سياسة سليمة للتدريب تقوم على أسس دراسة الاحتياجات التدريبية الفعلية مع التأكيد على تدريب العاملين بين الأقسام المختلفة داخل الشركة ، والاهتمام بالتدريب على الجودة فى مواقع العمل ، وحث العاملين على التمسك بقيم المجتمع .

* تكوين فريق من المديرين أكثر كفاءة وتقبلا للتغيير ومشجعا له ، وتنمية معارف ومهارات العاملين وتحسين أنماطهم السلوكية ، مع ايجاد أفضل الأساليب للقضاء على الصراعات داخل التنظيم – والتى تعتمد على الاقتناع والقبول – بدلا من استخدام الأساليب البيروقراطية للتأثير على الأفراد .

* رسم سياسة للاختيار والتعيين على أساس معطيات موضوعية ؛ تحددها ظروف كل مؤسسة من واقع البيئة التى تعمل فيها ، مع اعطاء الادارة حرية اختيار العاملين على أساس الكفاءة ، والأخذ بالأساليب العلمية فى اختيار أفضل العناصر من خريجى الجامعات المشهود لهم بالكفاءة .

* ضرورة التمسك باختيار القيادات الادارية العليا لدى المؤسسة من داخلها الا فى الحالات الاستثنائية ، على أن يتم اختيارهم على أساس الكفاءة وليس الولاء أو الميول السياسية . مع تقييم قدرات المرشحين التدريبية والذهنية والخبرات والمهارات الادارية والقدرة على تحمل المسئولية والتصرف ومواجهة المشاكل الادارية ، وكلها أمور ركزت عليها المؤسسات الناجحة فى تبنى فلسفة الجودة الشاملة .

* رسم سياسة سليمة للأجور والمرتبات تتفق ومستويات الأجور والمرتبات فى الوظائف المماثلة فى المؤسسات الناجحة ، وتتميز بقدر من المرونة لمواجهة التغيرات الاقتصادية المتصلة بمدى توافر العاملين من مختلف الاختصاصات اللازمين لتحقيق أهداف المؤسسة .

* استخدام الحوافز الايجابية كعامل أساسى لتحسين الأداء الادارى وبصفة خاصة الحوافز المعنوية ، باعتبارها من أكثر الطرق التى اعتمدت عليها المؤسسات المتميزة فى تحفيز الأفراد .

* على أجهزة النشر والاعلام القيام بدور ملموس فى نشر الوعى بنظام الجودة الشاملة ، باعتبارها مسئولية كل عامل يرغب فى الارتقاء بمنتجات المؤسسة والوصول بها الى مراكز تنافسية متميزة .

تنمية الصادرات وترشيد الواردات

أولا: الصادرات:

أصبح التصدير ضرورة ملحة لعلاج الخلل فى الميزان التجارى والتزايد المستمر فى الواردات على اختلاف أنواعها ، سواء ما كان منها استهلاكيا أو رأسماليا – واللازم لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية – والتى يصعب تخفيضها دون المساس بمستوى النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، والاستيراد فى حد ذاته لايمثل عبئا ، فهو ضرورى فى ظل عدم قدرة أى دولة – مهما بلغ شأنها – على الاكتفاء الذاتى ، ولكن العبء يكمن فى عدم القدرة على التصدير بمستوى يقارب حد الاستيراد .

وتكتسب عملية تطوير الاستراتيجية المصرية للتصدير أهميتها الحيوية من ظهور عدد من المتغيرات على الساحة العالمية ، وتفاقم العديد من المشكلات على الساحة المحلية ، نبرزها فيما يلى :

أهم المتغيرات على الساحة العالمية :

– اتساع درجة التشابك الاقتصادى العالمى ، وتزايد درجة الاعتماد المتبادل بين الدول ، بحيث أصبح من الصعب على أى مجتمع أن يعيش منعزلا ، ومن ثم نشأت التكتلات الاقتصادية ، حيث يتم تحرير التجارة والمعاملات المختلفة بين الدول الأعضاء ، وتفرض القيود فى مواجهة الدول غير الأعضاء – مما يشكل صعوبة كبيرة فى اختراق أسواق مثل هذه التكتلات .

– التحولات الجذرية فى أوربا الشرقية ودول الكومنولث ، والأخذ باليات السوق بديلا عن الاقتصاد الموجه ، وفقدان أسواق – كانت لمدد طويلة – تقليدية بالنسبة للسلع المصرية .

– تزايد حدة المنافسة بين الدول لكسب مزيد من الأسواق ، وظهور العديد من الدول الآسيوية المصدرة بخلاف النمور الأربعة ، ومن بينها على سبيل المثال : ماليزيا ، وتايلاند ، واندونيسيا ، والفلبين .

ويوضح الجدول التالى حجم الصادرات للعديد من التكتلات الاقتصادية وبعض الدول وذلك لمعرفة موقعنا مقارنا بتلك الدول .

(مليار دولار أمريكى)

الدولة	حجم الصادرات ١٩٩١	النسبة المئوية للصادرات العالمية %
الجماعة الأوربية	١٣٩٩	٤٠,٥
منطقة التجارة الحرة	٥٩٥	١٧,٢
الولايات المتحدة	٤٢٢	١٢,٢
ألمانيا	٤٠٣	١١,٧
اليابان	٣١٥	٩,١
جماعة الافتا	٢٣٧,٥	٩,٦
هونج كونج	٩٨,٦	٢,٩
كوريا الجنوبية	٩٦,٥	٢
سنغافورة	٥٩,٢	١,٧
ماليزيا	٣٤,٤	١
تايلاند	٢٧,٦	,٨
تركيا	١٣,٣	,٤
إسرائيل	١١,٦	,٣
مصر	٣,٨	,١

ويتضح من هذا الجدول ضآلة حجم الصادرات المصرية إذا ما قورنت بمثيلتها من الدول النامية مثل ماليزيا وتايلاند .

– ارتكزت سياسة التصدير على تصدير فائض الانتاج الزراعى والصناعى ، دون دراسة واعية لاحتياجات الأسواق الخارجية وامكان تصريف منتجاتنا فيها .

وقد ترتب على اتباع سياسة تصدير فائض الإنتاج تذبذب كميات السلع المصدرة من سنة إلى أخرى ، مما أدى الى ضياع الكثير من الأسواق الخارجية . كما أن الصادرات كانت توجه أولا إلى دول الاتفاقيات سدادا الديون وفوائدها ، ثم يصدر ما يتبقى الى أسواق دول

العملات الحرة ، مما جعل صادراتنا إلى هذه الأسواق بمثابة واردات هامشية ؛ يمكن الاستغناء عنها في أي وقت .

أهم المتغيرات على المستوى المحلي:

– الاختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات والعجز المزمن في الميزان التجاري ، ويذكر أن الفائض في ميزان المعاملات التجارية – والذي بلغ نحو ١,٤ و ٣,٨ مليار دولار لعامي ٩٠/٩١ و ١٩٩٢/٩١ على الترتيب – يرجع بصفة أساسية لإسقاط جانب كبير من المديونية الخارجية (٥٠ ٪) من خلال نادي باريس ، وذلك بعد توقيع اتفاقية الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١ – ولبعض المساعدات العربية أثناء أزمة الخليج ، وليس للتحسن في الميزان التجاري .

– تركزت الصادرات في عدد محدود من السلع وبخاصة البترول ، مما يشكل تهديدا لمصادر العملة الأجنبية – خاصة في ظل تدهور أسعار البترول على المستوى العالمي (كما حدث في عام ١٩٨٦) مما أثر سلبيا على معدلات أداء الاقتصاد القومي .

– أن فائض الحاصلات الزراعية قد اتجه الى التناقص المستمر بسبب تزايد أعداد السكان ، فقد تناقصت الكميات المصدرة من معظم حاصلاتنا الزراعية .

– تعرض مصادر النقد الأجنبي الرئيسية (تحويلات العاملين – قناة السويس – السياحة – البترول) للتذبذب باعتبارها تتأثر بعوامل خارجية وداخلية ، مما يقتضي البحث عن مصادر مستقرة وثابتة للدخل .

المعوقات الخارجية:

– الإجراءات الحمائية من قبل العالم المتقدم ، وخاصة في ظل ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة .

– تزايد حدة المنافسة العالمية ، ووجود حد أدنى من الشروط الفنية والتكنولوجية والصحية والبيئية لقبول الصادرات .

– فقدان الأسواق التقليدية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ، وتراجع اتفاقيات التجارة والدفع .

– عدم التوصل إلى نتائج حاسمة بالنسبة لمستوى الحماية والدعم في جولة أورجواي (اتفاقية الجات) ، ومنها الحرب التجارية التي تدور الآن بين الولايات المتحدة من جهة ، والجماعة الأوروبية – وخاصة فرنسا – من جهة أخرى ، بسبب دعم المنتجات الزراعية ، ورغبة الدول في غزو أسواق الدول الأخرى .

– الدعم المستتر الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها بغرض المحافظة على أسواقها .

المعوقات المحلية:

– عدم وجود استراتيجية طويلة المدى وواضحة للتصدير متواكبة مع خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– عدم وجود فائض في الانتاج للتصدير – خاصة في السلع الزراعية – نتيجة للزيادة المستمرة في الاستهلاك المحلي ، وهو ما يثير المفاضلة بين سياسة «تصدير الفائض» أو «الإنتاج من أجل التصدير» ، وقد ظهر ذلك في إضعاف مركز مصر التنافسي في صادراتها من القطن طويل التيلة الممتاز ، وأسفر عن فقد العديد من الأسواق الخارجية نتيجة تدهور المحصول من جهة ، وزيادة استهلاك المغازل المحلية من جهة أخرى ، كذلك يجب تحديد استراتيجيتنا القادمة من خلال المفاضلة بين «استراتيجية الإنتاج للتصدير» أو «استراتيجية الإحلال محل الواردات» ، أو القدرة على التوفيق بين الاستراتيجيتين معا .

– عدم مطابقة بعض السلع للمواصفات المقبولة عالميا ، ويرتبط ذلك بوجود مشكلات في الفن الإنتاجي والتكنولوجي المستخدم ، وفي مجال

التعبئة والتغليف ، فضلا عن عدم الالتزام بالارتباطات ومواعيد التسليم – مما يضعف من المركز التنافسى للسلع المصدرة فى الأسواق العالمية .

– ارتفاع تكلفة الصادرات وعدم تلاؤمها مع مستوى الجودة المطلوبة ، وترتبط هذه المشكلة بسياسة تسعير منتجات قطاع الأعمال العام ، وبتكلفة الأجور وعدم تناسبها مع الانتاجية – مما يؤدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج ، ومن ثم عدم القدرة على التصدير بأسعار تنافسية .

– عدم تطوير السلع المعمرة بالقدر الكافى بما يتلاءم مع الظروف والمستجدات العالمية ، ويأتى ذلك من اعتماد التصدير خلال المرحلة السابقة على أسواق أوربا الشرقية ؛ التى تختلف بطبيعتها عن أسواق دول أوربا الغربية والولايات المتحدة من حيث مستوى الجودة والأذواق والمواصفات المطلوبة للسلع المصدرة . كذلك تتمتع الصناعة المحلية بقدر كبير من الحماية – لفترة طويلة – مما قد يفقدها القدرة على المنافسة .

ثانيا: الواردات:

يمكن القول ان حجم المشروعات الجديدة التى نشأت خلال فترة الانفتاح الاقتصادى ، جعل الطاقات الانتاجية الحقيقية تفوق حجم السوق المحلى ، بل بلغت فى بعض الصناعات أضعاف حجم هذا السوق ، كذلك فإن هذه الصناعات الجديدة لجأت الى تكنولوجيا غربية مع عدم الاستفادة من العمالة الرخيصة ، وربما لجأت الى استيراد عمالة فنية متخصصة .

وقد اهتمت مصر باستراتيجية الصادرات ، واتخذت خطوات فى هذا الشأن لتلافى آثار البيروقراطية فى التصدير والمعوقات المختلفة التى يشكو منها المصدرون المصريون ، الا أن ما وضعته الدول المجاورة من خطط للتصنيع والانتاج الزراعى واستراتيجيات بديلة للواردات – بعد أن كانت تستورد الكثير من مصر – أصبح عاملا يتعين بحثه لمعرفة مدى قدرة مصر المستقبلية على التصدير لهذه الدول من جديد .

ظواهر الحرب التجارية بين دول العالم للحد من الواردات:

بدأت تظهر فى عالم اليوم نتائج الاتفاقيات والحروب التجارية التى سادت بين معظم دول العالم ، وذلك لحماية منتجاتها الوطنية والحفاظ على كيان الدولة سياسيا واقتصاديا وصناعيا ، بل أصبحت تمثل الركيزة الأساسية لسياسات واستراتيجيات بدأت تأخذ طريقها الى حيز التطبيق العملى .

ومن هذه الظواهر على سبيل المثال ما يلى :

(١) الحرب التجارية بين الولايات المتحدة واليابان ، حيث قامت الولايات المتحدة فى آخر سبتمبر ١٩٩٤ بتوجيه إنذار وتهديد إلى اليابان ، وتم الوصول إلى اتفاق مؤقت وافقت عليه اليابان فى أول أكتوبر ١٩٩٤ .

وتمثلت مظاهر تلك الحرب التجارية فيما يأتى :

– مقاطعة الشعب اليابانى لأى واردات أمريكية ، بالرغم من استعداد الحكومة اليابانية لمساعدة كل فرد ياباني يشترى منتجات أمريكية بدفع مائة دولار له ، الا أن الشعب اليابانى رفض المنتجات الأمريكية وتمسك بمنتجاته الوطنية ، مما أثار حكومة الولايات المتحدة وجعلها تقوم بتوجيه إنذار يعتبر بمثابة حرب تجارية على اليابان .

– حرق بعض العمال الأمريكيين للسيارات اليابانية فى شوارع وميادين الولايات المتحدة ، مما أثار غضب حكومة اليابان .

– قيام وسائل الاعلام الأمريكية باشعال فتيل الحرب التجارية على اليابان بنشرها بعض العناوين التى تصدرت الصحف الأمريكية لاثارة الشعب الأمريكى ضد المنتجات اليابانية ، ومن هذه العناوين :

. ان اليابان تغزو الولايات المتحدة ، والشعب اليابانى ينتقم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اقتصاديا من أمريكا لارتكابها جريمة إطلاق القنبلة الذرية على مدينتى هيروشيما وناجازاكى .

• المنتجات اليابانيـة تدخل كل بيت أمريكى وتتسبـب فى وجود ملايين من العمال العاطلين الأمريكيين .

(٢) موافقة بعض الدول العربية (خاصة دول الخليج العربى) مؤخرا على رفع حظر التعامل مع اسرائيل ، كما تم إجراء مفاوضات بين الأردن واسـرائيل تتـعلق بإنشـاء منطقـة حـرة فى ميناء ايلات الاسرائيلى ، وشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت لتسهيل التجارة بين الدولتين ، الأمر الذى سيكون له آثار اقتصادية على المنطقة .

(٣) رفع الحظر العالمى عن بعض الدول (دولة جنوب افـريقـيـا) لاسباب سياسـية واجتـماعية «التفرقة العنصرية» تلاشت فى ظل الأوضـاع السياسية الجديدة ، وتوقيع عقوبات اقتصادية وحصار اقتصادى على دول أخرى لأسباب سياسيـة منها العراق بسبب غزو الكويت ، والجماهيرية الليبية بسبب قضية لوكيربى ، مما سيكون له آثار اقتصادية على الدول المحيطة .

(٤) ظهـور اتفـاقـيـات مـازالت تحت البحث والدراسـة والتـفكيـر المستقبلى مثل : اتفاقية السوق الشرق أوسطية ، والتى ستعد – عند تنفيذها – من ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية التى لها آثارها على الدول المشتركة والمحيطة بها .

اسباب ارتفاع قيمة واردات الدول النامية :

يرجع ارتفاع قيمة واردات الدول النامية من ناحية إلى اتصاف حجمها بالكبر ومن ناحية أخرى إلى ارتفاع مستوى أسعارها .

أما عن ارتفاع حجم واردات هذه الدول فسببه :

– انخفاض معدلات نمو الانتاج السلعى فى هذه الدول ، وذلك نتيجة اتباعـهـا سـيـاسـات تنمـيـة غـيـر مـلائمـة لظروفـهـا السـيـاسـيـة والاقتصادية والاجتماعية .

– ارتفاع معدلات نمو استـهلاكـها القومى ، وذلك نظرا لارتفـاع معدلات نموها السكانى من ناحية ومحاكاة أنماط معيشة شعوب دول العالم المتقدم من ناحية أخرى .

العوامل الرئيسية لزيادة الواردات الى مصر :

ان مصر سوق تجارى هام بالنسبة للدول المصدرة وذلك لزيادة عدد سكانها ، حيث بلغ حوالى ٥٧ مليون نسمة عام ١٩٩٣ ، وقد يصل الى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ وسيظل فى ازدياد مستمر .

وعلى الرغم من تقدم الانتاج المصرى (الصناعى والزراعى) كمـا وكيفـا ، إلا أن هذا الانتاج لايكفى لسد احتياجات السكان المتزايدة بالنسبـة لكثير من المنتجات المطلوبة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة وضع استراتيجية خاصة بالواردات لمصر .

وإذا كانت مؤشرات الميزان التجارى تؤكد على ضرورة الاهتمام بزيـادة الصـادرات فى ظل الظواهـر والمنافسـة الاقـتـصـادية الدولية الحادة ، فينبغى أن نعمل أيضا على وضع استراتيجية للجناح الثانى للميزان التجارى وهو الواردات ، وخاصة من ناحية زيادة الانتاج المحلى وتشجيعه كمـا وكيفـا ، لمقابلة هذا السيل المتدفق للواردات من السلع المختلفة ، فى السنوات القادمة .

أما العنصر الأخير فى استراتيجيـة الواردات فهـو : الاستهلاك المصرى المتزايد ، ويلزم وضع استـراتيـجـيـة خـاصـة به تشـمـل : الاستثمار ، والانتـاج بأنواعه ، والاستهلاك بأنواعه .

اتفاقية الجات :

إن اتفـاقـيـة الجـات (وهى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) الموقعة فى عام ١٩٤٧ ، والتى بدأ سـريانها عـام ١٩٤٨ ، ضمت عند تأسيسـهـا ٢٣ دولة ، مـن بينهـا مصـر وسوريا ، ثم تتابع انضمام الدول اليها حتـى بلغ عـددها فى نهـاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة .

من ناحيـة أخرى فـإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة التى

نشأت فى يناير ١٩٩٥ ليس اجباريا ، بيد أننا لانملك أن ننعزل عن ٩٥٪ من التجارة العالمية ونغلق حدودنا فى مرحلة يتجه فيها اقتصادنا الى السوق ويسعى جاهدا ليكون جزءا من السوق العالمى .

وإذا كانت هناك آثار إيجابية وأخرى سلبية للانضمام إلى مثل تلك المنظمات ، فينبغى أن نعمل على إيجاد الاساليب والوسائل والصياغات التى يمكن من خلالها تعظيم الايجابيات ، والتعامل مع السلبيات بما يخفف من وطأتها .

والواقع أن تقييم ايجابيات وسلبيات الآثار المترتبة على الاتفاقية يرتبط – الى حد بعيد – بهيكل الاقتصاد القومى ، فاذا كان اقتصادا تصديريا أو يتجه نحو السوق العالمى كانت فائدته أكبر من اقتصاد يعتمد على الاستيراد . وفى تلك الحالة الأخيرة فان الاقتصاد المستورد لسلع محددة أو مجموعات منها بشكل مستمر سيستفيد أيضا من المنافسة الدولية وازالة الحواجز .

اتفاقية الجات والدور المصرى المطلوب :

بالتطبيق على مصر وفى ظل سياسة التحرر التى بدأت بتحرير أسعار الصرف ، ثم العائد باتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولى كان من نتيجته اعفاء مصر بنسبة ٥٠ ٪ من ديونها الخارجية ، واستمرارا لسياسة الاصلاح الاقتصادى – فان هناك المزيد من الاجراءات التى تستهدف تعديل التشريعات فى مجالات الضرائب (الضريبة الموحدة – الضريبة الجمركية – الضريبة على المبيعات) والاسكان والنقد .. ، وكلها إجراءات مكملة لقضية كبرى هى قضية الانتاج ، فمن المعروف أننا نستورد ما تزيد قيمته على ١١ مليار دولار سنويا ، فى حين نصدر بما يقرب من ٤ مليارات فقط ، ويمثل الفارق ومقداره ٧ مليارات دولار نزيفا غير قابل للاسترداد ، خاصة مع تدنى عائدات السياحة التى كان متوقعا لها أن تبلغ أربعة مليارات دولار فى المتوسط خلال السنوات القادمة . ومع تنفيذ برنامج طموح لإنشاء القرى السياحية سنويا ، فان قضية التصدير لابد أن تتصدر قائمة الأولويات لتحقيق النتائج التالية :

– وضع مصر على خريطة التجارة الدولية ، بتحقيق التفوق الكمى والنوعى فى الانتاج والتخطيط والتسويق .

– العمل على تضييق الفجوة بين الواردات والصادرات لصالح ميزان المدفوعات ؛ وفقا لخطة انتاجية متطورة .

– تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الغذاء خلال عشر سنوات قادمة هى فترة الاتفاقية ؛ وفقا لما تم إقراره فى أوربا عام ١٩٩٣ .

وفى هذا الصدد ؛ فإن مشكلة زيادة الصادرات المصرية لن تحل إلا على المدى الطويل ، وبعد إجراء عدد من الاصلاحات المقترحة . ولاشك أن نجاح مصر فى قطع خطوات جادة حتى الآن فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى ، خاصة الشق النقدى ، والذى أسفر عن تحقيق مجموعة من النتائج الايجابية ، حيث اتجه عجز الموازنة العامة للانخفاض ليقتصر على ٢,٣ ٪ من الناتج المحلى ، كما انخفض معدل التضخم الى ما بين ١٤ ٪ (مقابل ٢٠ ٪ فى المتوسط فى السنوات السابقة على سياسة الاصلاح) ، وتحقيق ميزان العمليات التجارية والتحويلات فائضا بلغ ٣,٨ مليار دولار عام ١٩٩٢/٩١ مما ساعد على استقرار سعر صرف الجنيه المصرى – كل هذا يدفعنا الى الإسراع ، فى ظل سياسة التحرر هذه ، إلى وضع تصور كامل لاستراتيجية تصديرية تقوم على تحقيق الكفاءة الاقتصادية كما ونوعا ؛ باعتبارها شرطا أساسيا لاقتحام الاسواق الخارجية ، فالتصدير ضرورة لإيجاد فرص عمل لحوالى نصف مليون عامل يدخلون سوق العمل سنوياً ،

هذا من ناحيـــة ومن ناحيـــة أخرى يساعـــد على مواجهـــة مشكلـــة البطالة المتراكمة من سنة لأخرى .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

اولا: بالنسبة لتنمية الصادرات:

* أن المشكلة الأساسية التى تواجه التصدير هى افتقاد المصدرين إلى دراسة النظم الحديثة فى التسويق بصفة عامة والتسويق الأجنبى بصفة خاصة . إذ أن متطلبات المستهلك الأجنبى تختلف جوهرياً عن متطلبات المستهلك المحلى . ولكى يحقق التصدير الهدف المقصود فلابد من توافر ما يلى :

– معلومات وافية عن الأسواق الأجنبية .

– إجراء دراسات وبحوث عن الأسواق الأجنبية .

– التنسيق بين القائمين على عمليات التصدير وهيئات التمثيل التجارى وبين الجهات التى توجد بها نظم المعلومات ، وتحقيق التكامل بين كل هذه الجهات حتى تحقق عمليات التصدير الأهداف الوطنية .

– المتابعة المستمرة للاحتياجات سريعة التغير كماً وكيفاً وسعراً بالنسبة للدول المستوردة .

* ان المحافظة على أسواق التصدير المصرية لابد أن تحظى بالاهتمام الكامل ، ذلك لان أى تقصير يتمثل فى انقاص الكميات المتعاقد عليها أو إلغائها تحت أية ظروف قد يؤدى إلى فقد هذه الأسواق نهائياً . ولذلك فإن الوفاء بحاجات التصدير ضرورى وهام حتى لو أدى الأمر إلى استيراد صفقات مماثلة للاستهلاك المحلى .

* يتعين إعادة النظر فى كل من : الإجراءات التنظيمية ، والاجراءات التشريعية التى تهتم بعملية التصدير للقضاء على الفجوة الكبيرة بين الصادرات والواردات ، خاصة وأننا نواجه عدداً من التكتلات العالمية كما أن مصر تواجه السوق الأوروبية المشتركة وسوق دول أمريكا الشمالية وسوق دول شرق آسيا ، مما يلزم الاهتمام بزيادة الصادرات والعناية بالمحاصيل الزراعية التى لنا فيها خبرة وتحقق ميزة نسبية .

* ضرورة تقديم الحقائق والمعلومات المتعلقة بالتصدير للمصدر الصغير حتى يستطيع أن يستفيد منها فى اختيار السلعة والوقت المناسب للتصدير . مع الاستفادة من الاتجاهات العالمية فى عمليتى التسويق والتصدير حتى نواكب متغيرات العصر وتطوراته .

* تنمية الصادرات فى ظل العالم المفتوح لن يتحقق إلا بتنظيم القدرة التنافسية للمنتج المصرى وهذا لا يتأتى إلا بجودة مستقرة للمنتج وتخفيض تكلفته . فالتصدير أطلق عليه فى هذا العقد عبارة «صناعة التصدير» الأمر الذى يتطلب ضرورة اتقان هذه الصناعة حتى يمكن دخول الأسواق العالمية والمنافسة فيها .

* ضرورة توفير البنية الأساسية للعملية التصديرية ، ومن أهمها :

– وسائل ومستلزمات التعبئة والتغليف .

– تطوير وسائل النقل والتخزين على اختلاف أنواعها لتقليل الفاقد .

* ضرورة الانتقاء والتركيز على السلع التى تتمتع فيها مصر بمزايا نسبية أو تنافسية ، والتركيز على الأسواق ذات الأهمية الاستراتيجية والقدرة الاستيعابية كالولايات المتحدة وأوربا الغربية ، حيث يمكن التركيز مثلاً على السلع الاستهلاكية ومنتجات الصناعات الصغيرة ، واستخدام تكنولوجيا متقدمة فى هذا المجال للحصول على أفضل النتائج .

* ضرورة الاهتمام بالعملية التسويقية والدعائية بصورة منتظمة ومدروسة ، مع اقامة معارض دائمة أو متنقلة للمنتجات المصرية فى الأسواق الحيوية ، والاهتمام بوجود علاقة ممتدة فيما بعد العملية التصديرية نظراً لأهمية وجود هذه العلاقة . (قطع الغيار للصادرات الصناعية ، مراكز الخدمة) مما يرسى الثقة فى المنتجات المصدرة .

* أهمية انشاء وتدعيم مراكز المعلومات المتخصصة فى هذا

المجال ، وذلك لتعريف المصدر المصرى باحتياجات الأسواق الخارجية من حيث أنواع السلع والكميات اللازمة وغيرها .

* دراسة أنظمة الحوافز للمصدرين ، على أن تكون فى شكل اعفاءات للسلع الوسيطة (وأحيانا الاستثمارية فى انتاج سلع تصديرية) – من الرسوم ، أو تيسير استردادها مرة أخرى فى حالة دفعها عند اتمام العملية التصديرية ، أو فى وجود تخفيض ضريبى من نوع ما ، مما ينعكس على تكلفة المنتج المصرى وبالتالى على قدرته التنافسية ، وهو ما يعنى تغليب المزايا الممنوحة للقطاعات المرتبطة بالتصدير على حساب القطاعات الأخرى – بحيث يكون التصدير أكثر جاذبية من الاتجاه نحو السوق الداخلى . على ألا يكون الدعم فى صورة مباشرة ، لأن الاتجاه العالمى الآن هو عدم السماح للمنتجات المدعمة بالدخول للأسواق ، أو فرض رسوم جمركية تعادل هذا الدعم – مما يفقده بالتالى ميزته التنافسية .

* تنشيط دور مكاتب التمثيل التجارى للقيام بجهد أكبر – خلال هذه المرحلة – فى مجال دراسة احتياجات الأسواق الخارجية ، وتوفير بيانات كاملة عن امكانات التصدير الخارجية أو الترويج للسلع المصرية ، وكذلك متابعة سياسات الدعم والاغراق التى تقوم بها بعض الدول الأخرى . على أن يكون هناك تعاون دائم مع التمثيل الدبلوماسى فى هذا الصدد .

* إعداد خطة للتصدير تضعها الجهات المشرفة على العملية التصديرية (ممثلة فى المجلس الأعلى للصادرات أو عن طريق مركز تنمية الصادرات الذى انشئ بالقرار الجمهورى رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢) حيث يتم تخصيص حصة من المنتجات المختلفة تحدد سلفاً ويتم الالتزام بها ، كما أن الإدارة عليها أن تلتزم بالعقود التصديرية من ناحية جودة السلعة ومن ناحية التكلفة والأسعار ومن ناحية أوقات التسليم والكميات المتعاقد عليها .

* توفير المناخ المناسب والمطلوب لتعظيم الصادرات عن طريق ما يأتى :

– سياسات اقتصادية وتحفيزية لنشاط الصناعات التصديرية .

– وجود نظام مبسط الاجراءات لرد الأعباء من رسوم وجمارك على الصادرات .

– توفير وسائل نقل البضائع المناسبة والمنتظمة بأسعار منافسة .

– دعم الأجهزة المعنية لجهود التصدير فى الداخل والخارج ؛ بتسهيل انشاء مكاتب للوكلاء والموزعين ، وتسهيل انشاء المعارض بالداخل والخارج .

– خفض مصاريف الشحن للصادرات سواء بالموانى البحرية أو المطارات وذلك لمواجهة المنافسة العالمية .

– تنمية الموارد البشرية التى تعمل فى مجال الصناعات التصديرية .

– وضع نظام تأمين على حصيلة الصادرات .

– وضع أسس وقواعد التجارة الناجحة فى الداخل باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق تجارة ناجحة فى الخارج ولذلك يجب على شبابنا دراسة فنونها ومتطلباتها ومعوقاتها سواء فى الانتاج أو التسويق وأن الاهتمام يجب أن يوجه إلى الصناعات الوسيطة حتى يكون لدينا امكانات غزو الأسواق الخارجية .

* التحقق من توافر الشروط القياسية والصحية فى كل من يتصدى للعمل فى مجال الانتاج وحتى نقضى على عبارة (عدم المطابقة للمواصفات) وأن تتوافر أسس الجودة الشاملة فى منتجاتنا لكى نستطيع أن نوفر لها القدرة التنافسية .

* سرعة البت فى الاقتراح الخاص بانشاء لجنة مشكلة

من الاتحـــاد العام للغـرف التجارية واتحاد الصناعـــات بالاشتراك مع هيئة المعـارض المصرية ، وذلك لوضع استـراتيـجيـــة واضـحة للاستفـــادة من المعارض الدولية فى تنمية الصادرات المصرية .

* التـوســـع فى انشـــاء مـراكـــز التـدريب المهنى لإعـداد عمـالـــة فنية ماهرة وفقا لمتطلبـــات وحدات الانتاج المختلفـــة ، خاصة الـــتى تركز فى عملهـــا على مجال التصدير .

* الحد من الاحتكار الحالى لنشاط الخدمات ، حيث أصبحت هناك مغالاة فى تحديد أسعار الخدمات بالمطارات والموانى مقارنة بما يدفعه المصدرون فى البلاد الأخرى ، ولذلك فإنه لابد من الغاء الاحتكار فى الخدمات الملاحية والتداول ، وفتح مجالات لشركات قطاع الأعمال العام والخاص للمنافسة .

* تحريـــر جميع أنواع السلع المصريـــة من أية قيود تتعلـــق بموافقـــات مسبقة من أى جهة كانت – سواء على النوع أو الكميـــة أو السعر – طالما أن السلعـــة مسموح بتصديرها .

* زيـــادة الطاقـة الاستـيعـابيـــة لمخـازن الصـادر بمجمـــع البضائـــع بميناء القاهـــرة الجوى ؛ من خلال نقـــل ورش الصيانـــة ومخازن قطـــع الغيـــار ومخازن المعدات والمكاتب الادارية الموجودة داخل المنطقة المغطاة الى مكان آخر ، وسوف يؤدى ذلك الى زيـــادة الطاقة الاستيعابيـــة بنسبة تزيـــد على ٣٠٪ من الطاقة الحالية .

* اعـادة تخطيـــط مجمـــع البضائع بميـنـــاء القاهـــرة الدولـى من الداخـــل ، بما يسمـــح بوجـــود جميـــع مكاتـب الخـدمـــات خارج الدائـــرة الجمركية ، ويؤدى إلى تدفـــق وانسيـــاب العمـــل بين وحدات الخدمـــات وبعضهـــا البعـــض كسبا للوقت والجهد .

* يجـب أن تنـال الصناعـات الصـغـيـــرة العناية والرعـاية المناسبـــة ، فهى برغم أهميتهـــا القصوى للاقتصـــاد القومى – من حيث تخفيض حدة البطالة بإيجاد فرص عمل للشباب – مازالت بدائية إذا ما قورنت بمثيلتها فى الخارج التى تستخدم تقنيات متقدمـــة ، فلابـد من عـــلاج هذا القصـــور بتنفيذ برامج تدريبيـــة مستمـــرة تتفق ومتطلباتها ومقوماتها مع توافـر التأهيل المطلوب للعاملين بها وخاصة فى عملية تسويق منتجاتها .

ولهذا يجب على الصندوق الاجتماعى أن يعظم الدور الذى يقوم به فى هذا المجال من خلال لجانه الاقليمية فى المحافظات وأن تتضافر جهوده مع وزارة الادارة المحلية وعن طريق الاشتراك مع الهيئات الدولية التى لديها الوسائل التكنولوجية المتقدمة ووضع برامج تنفيذية فعلية لتدريب الشباب على كافة ما يصادفهم من معوقات تحول دون نجاح مشروعات الصناعات الصغيرة .

* توجـيـه اهتـمـام خـاص لكل أنواع الصـادرات المعنوية وفى مقدمتها الكتاب وكافـة المصنفـات الفنية .

ثانيا : بالنسبة لترشيد الواردات :

* السـعـى لـــدى الـــدول التى يتـــم الاستـيـــراد منهـــا لقبـــول جزء من ثمـــن الواردات فى صـــورة صادرات ، أى يتـــم استغـــلال حجـــم الواردات الكبيـــر (نحو ١١ مليار دولار) فى دفع قيمة الصادرات ، ويتم ذلك عن طريق تنشيط الصفقات المتكافئة .

* ضـرورة الاهتـمـام بانتاج مستلزمات الانتـاج المحلية للتقليل من استيـرادهـا من الخارج ، مـع دراسة امكان قيام صناعات جديدة لانتـاج المستلزمـات نصف المصنعـة ، والتى تمثل جـزءا كـبيـرا من واردات السلع الوسيطة ، وتشجيع الصناعات التى تعتمد على مستلزمات انتاج محلية .

* أهميـــة اشتراك الغـــرف التجاريـــة فى وضع أو تعديـــل أى مواصـــفات قياسيـــة للسلع المستوردة ، وعدم السماح للسلع المخالفة للمواصفات بالنفاذ داخل السوق المحلى .

* التعـــاون مع مصلحة الجمارك والتمثيـــل التجارى للحصول

على الأسعار الحقيقيـــة لكافة السلع المستـــوردة ، وذلك لوضع حد لمشكلـــة تحسين السعر التى يعانـــى منها بعض المستورديـــن . مع التاكيد على التـــزام الجمارك باعتماد الأسعار الواردة بالمستندات الموثقة بصفة اجبارية ، واستخدام الحاسبات الآلية بالمنافذ الجمركية لتخزين هذه القوائم واتاحتها لجميع المنافذ ، وتخصيص رقم جمركى لكل مستـــورد بما يحقق عدم ادخال سلع تامة الصنـــع على أنها مكونات ومستلزمات انتاج . مع قيام الجمارك بتحديد قيمة ايجارية مخفضة بالنسبة للنهايات الطرفية بالمنافذ الجمركية .

* سـرعـــة اصدار قـانـــون مكافحـــة الاغـراق الأجنبـــى والاحـتكار لحـمـاية الصناعـة الوطنيـــة ، والالتـــزام بأحكـــام القوانـين القائمـــة المنظمـــة للتوكيـــلات والعلامات التجارية .

* الأخـذ جـديا بالاتفـاقـيـات التى من شـانهـا تحـقـيق مـصلحـة المستـهلـك المصـرى والعـربى ، والتـاكـيـد على أن آثارها لن تضـر الاقتصاد القومى .

تطويـــر الأداء التســـويقى للصناعات الصغيرة

تعمل منظمات الأعمال اليوم فى بيئة اعلامية وتنافسية ليست من صنعها أو موائمة لها ، بل تواجه فى هذه البيئة عوامل ومصالح مضادة ومعادية أحيانا .. هذه المنظمـات عليهـا أن تفرض مصالحـها ، وأن تحـمـى آفـاق تطورهـا فى ظل المنافســـة العـالميـة ، من خـلال أنشطتها التسويقية .

فالتسويـق أصبح بالنسبة لمنشآت الأعمال ، الوسيلة التى تقودها الى تحـقيق أهدافـها وتسـاعدها على البقـاء والاستمرار فى سوق أضفـت المنافسة الحادة عليه أهمية خاصة .

والمتتبع لحركة المنافسة الدولية يجد أن الشركات الناجحة حققت تفوقها الملموس من خلال تبنيها للمفهوم الحديث للتسويق ، حيث تشير كثير من الدراسات الى أن اختراق الشركات اليابانية للأسواق الدولية يرجع الى تبنيها للمفهوم الحديث للتسويق ، وإيمانها بأن المستهلك هو المحور الرئيسى لكل قراراتها .

وتؤكد نتائج هذه الدراسات وغيرها على ضرورة إسراع الصناعات الصغيرة بمصر فى تطوير أنشطتها التسويقية ، وذلك من منطلق أن عملية تشكيل المهارات التسويقية داخل هذه المنشآت تعتبر ضرورة تفرضها طبيعة التطورات الدائمة التغيير فى أنماط وسلوكيات المستهلك ويدفع اليها التنافس الحاد بين المنتجين على اختلاف أشكالهم للتأثير على هذا المستهلك . ليس هذا فحسب ، بل هناك العديد من التحديات التى سيكون لها تأثيرها القوى على طبيعة المسارات التى تسلكها السلع والخدمات فى طريقها الى المستهلك النهائى ، من أهمها :

– ظهور العديد من المشاكل والمصاعب التسويقية الجديدة المختلفة عما هو قائم حاليا ، ولا يمكن معالجتها بالطرق التقليدية التى مازالت تستخدمها الكثير من المنشآت الصناعية الى الآن ، بل تحتاج الى نمط جديد فى التعامل مع الأسواق ، وتفكير مختلف فى كيفية العمل على اختراقها وتجاوزها .

– الحاجة الى استنباط مجالات جديدة من الخامات التسويقية ، والتعامل مع مستويات معينة من السلع التى سيتم خلقها ؛ من خلال الابتكارات الشخصية والتقنية التى سيتم اتاحتها ، والتى يجب أن تلبى حاجات ومتطلبات مختلفة ومتطورة .

– ويتطور دور المستهلك خلال السنوات القادمة ، حيث سيتمتع بقدر أكبر من القوة الشرائية وقدر أكبر من المعلومات، مما سيدفعه لأن يكون أكثر طلبا ، سواء من ناحية نوعيـة وجودة وتكلفة السلع المعروضة ، أم من ناحية مستوى الخدمات التى سيضطر المنتجون لتأمينها حفاظا على مراكزهم التنافسية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– سوف تزداد المنافسة فى المستقبل حيث تواجه الصناعات الصغيرة أساليب تنافسية جديدة فى الأسواق المحلية والدولية ، ولن تستطيع هذه المنشآت التغلب عليها إلا من خلال تطوير نظمها التسويقية .

– لن تستطيع الحكومات حماية شركاتها الوطنية أو حتى مستهلكيها ، وينطبق هذا على قطاع الخدمات كما ينطبق على قطاع التصنيع ، ولذلك فإن مطالبة الشركات لحكوماتها بالتدخل وحماية النقابات لمصالح أعضائها لن تجدى . ويتمثل الحل الوحيد فى تمكين الشركات لنفسها من المنافسة وفتح أسواق خارجية ، ليس بهدف التعويض فحسب ، بل بهدف كسب أسواق جديدة والمحافظة على أسواقها التقليدية .

من هذا المنطلق ، يهدف هذا التقرير – الذى يعد استكمالا لتقرير سابق وموضوعه « تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة » – الى تحديد أهم المشكلات التسويقية التى تجابه الصناعات الصغيرة فى مصر ، واقتراح التوصيات التى تساعد فى القضاء عليها ، حتى تتمكن من أداء دورها الفعال فى ظل المنافسة الحادة بالأسواق المحلية والدولية .

مشكلات التسويق التى تواجه منشآت الصناعات الصغيرة :

على الرغم من أهمية الدور الفعال الذى يمكن أن يؤديه التسويق فى مواجهة التحديات الدولية الجديدة ، فما زال هذا النشاط مهملا فى كثير من الصناعات الصغيرة بمصر ، اذ تشير كثير من الدراسات النظرية والميدانية إلى وجود عدة معوقات تحول دون تحقيقها لأهدافها بكفاءة وفعالية من أهمها :

– أن معظم المصانع الصغيرة ليس لديها خطة تسويقية طويلة الأجل ، بل تركز على الأهداف قصيرة الأجل ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع حالات الفشل فى العديد من هذه الصناعات ، وتخوف البعض الآخر من تحمل روح المغامرة والمخاطرة ، والبدء فى صناعات أخرى جديدة .

– أن العديد من المصانع الصغيرة وإن كانت تعترف بأهمية بحوث التسويق ، إلا أن القائمين على إدارتها لا يعتمدون عليها فى اتخاذ القرارات التسويقية وتطبيقها بطريقة علمية ، كما فعلت المصانع الصغيرة فى اليابان ودول شرق آسيا .

– أن معظم الصناعات صغيرة الحجم لاتقوم بدراسة السوق وتقسيمه إلى قطاعات بطريقة علمية ، بل إن أغلبها لايجرى تلك الدراسة اعتمادا على « التخمين » بامكانية بيع ما يمكن إنتاجه فى السوق أو بالاعتماد على عدد الأفراد الممثلين للسوق ، دون النظر الى خدماتهم التسويقية (من حيث السن أو الجنس أو الدخل ...) .

– عدم وجود سياسة مستمرة لتطوير المنتجات ، الأمر الذى أدى الى تشابه منتجات المصانع الصغيرة نتيجة لتكرارها وتقليد بعضها البعض ، ووجود تنافس شديد فيما بينها ضار بمصالحها ، فضلا عن اهتمامها بنطاق سوق صغير حولها ، ومحاولة التخلص من منتجاتها باقصى سرعة ممكنة .

– أن غالبية المصانع الصغيرة تتبنى أسساً غير مناسبة لتسعير منتجاتها ، فمازالت تعتمد بصفة أساسية على التكلفة الكلية التى ثبت فشلها كأساس لعملية التسعير ، فضلا عن عدم قدرة هذه المصانع على إلزام التجار بأسعار معينة ، مما يؤدى الى فوضى الأسعار فى السوق ، والتى تضر بالمنشأة .

– الاعتماد على سياسة التوزيع المحدود بدلا من سياسة التوزيع المنتشر ، مما يؤدى إلى سيطرة كبار الموزعين وفرض أسعارهم وشروطهم .

– لايحظى النشاط الترويجى من : اعلان ، وبيع شخصى ، وتنشيط المبيعات ، ونشر ، وعلاقات عامة – باهتمام ملحوظ من بعض

مديرى المصانع ؛ لعدم اقتناعهم بأهمية الترويج واعتباره نشاطاً ثانويا مكملا ، ومظهراً من مظاهر الإسراف .

– فضلا عن عدم مراعاة احتياجات المستهلك منذ حصوله على السلعة لاستخدامها ، فبعد إتمام عملية البيع قليلا ما تقوم المصانع الصغيرة بتقديم خدمات ما بعد البيع بالنسبة للسلع التى تتطلب ذلك .

– هناك اهتمام فائق بالأسعار ومستوياتها ، حيث تركز المصانع الصغيرة على المنافسة السعرية دون اهتمام بالمنافسة غير السعرية ، وربما يكون ذلك سببا رئيسيا لعدم قدرتها على المنافسة فى الأسواق الأجنبية . فالمنتجات التى تعدها معظم المصانع الصغيرة لاتتمتع بالجودة العالية ، بل هى – فى كثير من الأحوال – أقل جودة من المنتجات التى تقدمها المصانع المنافسة .

– أن المصانع الصغيرة لاتولى اهتماما كافيا بدراسة أوجه الأنشطة التسويقية للمصانع المنافسة ، من حيث تقسيم السوق الكلى الى : شرائح وقطاعات ، وجودة المنتجات ، وسياسة الأسعار ، والإعلان والترويج ، وأنظمة التوزيع ، وخدمات ما بعد البيع .

– افتقار المصانع الصغيرة إلى نظام رقابى فعال للتأكد من أن الأنشطة التسويقية يتم تنفيذها طبقا للخطة الموضوعة مسبقاً . وفى حالة القيام بمراقبة الخطة التسويقية من قبل بعض المصانع فغالبا ما تركز على المعايير غير الملموسة الهامة كقياس مدى رضاء المستهلك عن السلعة .

– تركز المصانع الصغيرة جهودها التسويقية فى السوق المحلى دون بذل جهود تذكر فى محاولة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية ، والتى قد تمثل فرصة تسويقية لمنتجاتها .

– انفتاح السوق المصرى على الاستيراد مما يصعب من إمكان المنافسة ، مع قصور الحماية الجمركية ، وكذلك تفضيل بعض المستهلكين لبعض المنتجات الأجنبية لسابق استخدامها منذ سنوات طويلة .

– نقص الكفاءات التسويقية القادرة على الابتكار والتجديد كنتيجة لتشغيل أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل والخبرة ، كما أن معظم الأجور والمكافآت وشروط العمل الأخرى غير مناسبة ، ولا تحقق الرضاء الوظيفى والحافز لجذب الكفاءات المتميزة .

– يؤدى نقص المعلومات عن أسواق الموارد ومستلزمات الانتاج التى تستخدمها المنشآت ، أو السلع التى تتعامل فيها المنشآت الصغيرة ، الى احتمال وقوع تلك المنشآت الصغيرة فريسة للاستغلال ، والحصول على مستلزماتها أو السلع التى تحتاجها بأسعار مرتفعة أو بجودة أقل ، نظرا لعدم دراية تلك المنشآت بالمصادر الأخرى التى تمدها باحتياجاتها . بالاضافة الى بعض المعلومات عن المنشآت المنافسة فى السوق من حيث : عددها ، وطاقاتها الانتاجية ، ومواصفات السلع التى تتعامل فيها ، والأسعار التى تباع بها . ويؤدى ذلك إلى عدم قدرة الصناعات الصغيرة على مسايرة السوق وتحول العملاء عنها ، وقد ينتهى الأمر بخروجها من السوق .

– الافتقار إلى أنواع التكامل والتعاون التسويقى مع الوحدات الكبيرة كما هو مطبق بالمصانع اليابانية ودول شرق آسيا ، حيث ترتبط المصانع الصغيرة بمصانع أكبر من خلال عقود فى الباطن ، وذلك لتوريد مستلزمات إنتاج لهذه الشركات الكبيرة من أجل توسيع شبكة مبيعاتها . فضلا عن عدم وجود تنسيق وتعاون فعال بين المصانع الصغيرة فيما يتعلق بسياسات تمييز المنتجات وقنوات التوزيع ، والتصدير ، والأسعار وخصم الكمية ، والبيع بالأجل ، والترويج والاعلان ، وخدمات ما بعد البيع .

– ضعف مستوى العمل الاستشارى فى مجال التسويق ، وإسناد هذا العمل الى جهات استشارية غير متخصصة ، مما يجعل الوحدات

تعتمد – أحيانا – على دراسات تسويقية غير سليمة أو مكتملة ، بحيث ينتج عن ذلك طاقات إنتاجية عاطلة أو توسعات لاداعى لها ، أو مخزون سلعى يصعب تسويقه .

– غياب الهياكل التنظيمية التى تتولى : رعاية نمو المصانع الصغيرة ، وتشجيع نشاطها التسويقى ، وتنسيق التعاون فيما بينها على مستوى كل من المناطق والمحافظات وعلى مستوى الدولة . كما لا تتوافر الأجهزة اللازمة لتقديم الخدمات لتطوير الانتاج للوفاء بحاجة السوق ، والإعداد بالتمويل اللازم لمتطلبات التسويق ، وتكوين العمالة التسويقية المدربة التى تؤمن بأهمية المفهوم الحديث للتسويق ، وتقديم الحوافز التشجيعية للمصانع التى تتعاون تسويقيا فيما بينها .

– عدم كفاية نظم الحماية طبقا لنظام المواصفات القياسية ، إذ غالبا ما ينتهى دور الجهة المسئولة عن تحديد مدى مطابقة المنتجات للمواصفات أو الخروج عنها ، دون اتخاذ خطوات تنفيذية تالية بمعرفة الجهات المسئولة عن الحماية ضد الغش التجارى فى حالة خروج المنتج عن المواصفات ، بالاضافة إلى قلة المساعدات المالية من الأجهزة الحكومية للصناعات الصغيرة ، وعدم تشجيعها على الاستثمار فى تطوير المنتجات الجديدة ، فضلا عن كثرة المعوقات الادارية التى تفرضها تلك الأجهزة على أصحاب المصانع الصغيرة ، مما ساهم فى تدهور الأداء التسويقى بهذه الصناعات .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* تطبيق المفهوم الحديث للتسويق والذى يعنى أن المستهلك سيد السوق ، وأن كل القرارات يجب أن تنطلق من مبدأ إشباع احتياجات المستهلك ، وأنه دائما على حق – أسوة بما هو مطبق بالصناعات الصغيرة الناجحة فى الدول المتقدمة ونمور شرق آسيا . الأمر الذى يتطلب اتخاذ مجموعة من الاجراءات ، من أهمها :

– تصحيح المفهوم الخاص بعدم الحاجة الى وظيفة بحوث التسويق فى اتخاذ القرارات التى تمس النشاط التسويقى من خلال القيام بالدراسات اللازمة لذلك ، وعلى الأخص تلك الدراسات التى تتم قبل إنشاء المشروع ، أو التى تتبع التغيرات التى تحدث فى سلوك المستهلك المحلى والأجنبى .

– ضرورة توافر خطة تسويقية طويلة الأجل ، على ألا يكون هدفها الأساسى هو انتاج أكبر قدر ممكن من المنتجات ، بل إنتاجها بدرجة عالية من الجودة ، وبسعر مناسب يتطلبه المستهلك قياساً بالمنتجات المنافسة .

– وضع سياسة مستمرة لتطوير المنتجات ودراستها من حيث : مدى مطابقتها للمواصفات القياسية ، ودرجة إقبال المستهلك عليها قبل تقديمها بشكل نهائى .

– ضرورة بذل جهود ترويجية لكسب العملاء عن طريق التعريف بكفاءة منتجات المصانع الصغيرة وتوافرها ، وكذلك الفوز بالطلب الحكومى ، ومنح هذه المنتجات شروط الأفضلية ومميزات سعرية فى المشتريات .

– إرساء عملية التسعير على أساس احتياجات السوق ، مع الأخذ فى الاعتبار أسعار المنافسين ، والنظم الدقيقة للتكاليف ، مع البعد عن نسب الربح التقديرية التى تضاف الى التكاليف وترفع من أسعار المنتجات الوطنية ، وضرورة التأكيد على هياكل الخصومات والتسهيلات الائتمانية التى جرى عليها العرف التجارى فى سوق الصناعات الصغيرة دون مزايدة .

– استخدام منافذ توزيع تتسم بالكفاءة ، وبصفة خاصة : التوزيع من خلال الوسطاء الذين يحملون أداء بعض الوظائف التسويقية ويخففون من عبء التكاليف التى يتحملها المنتج ، وبالتالى زيادة حجم مبيعاته . ويستدعى ذلك الاهتمام بأرباح الموزعين لتشجيعهم على بيع

أكبر كمية ممكنة من منتجات المصانع الصغيرة ومساعدتهم بالاعلان ونسبة الخصومات والمسموحات ومنحهم الائتمان الكافي ، ومن ثم تضمن المنشأة مساندتهم لها وترويج منتجاتها .

– اعطاء مزيد من الاهتمام لدراسة الأساليب والاستراتيجيات التسويقية التى يطبقها المنافسون ، لمعرفة نقاط القوة والضعف ، ومن ثم تصميم الاستراتيجية التسويقية التى تحقق للمصانع الصغيرة ميزه تنافسية فى السوق .

– على المصانع الصغيرة الاهتمام بمراقبة أنشطتها التسويقية من وقت لآخر ، بغية التأكد من تنفيذ الخطة التسويقية وتحقيقها لأهدافها ، من خلال الوفاء باحتياجات السوق .

* ضرورة التأكيد على إيجاد نوع من التعاون والتنسيق التسويقى بين المصانع الصغيرة ، وهذا يتطلب :

– إنشاء جهة (ادارة – مركز) خاصة بدعم وتنمية المصانع الصغيرة من ممثلى الشعب النوعية للصناعات بالغرفة التجارية ، واتحاد الصناعات ، والصندوق الاجتماعى ، ووزارتى التموين والصناعة ، وأجهزة التمويل الرسمية وغيرها من الجهات الأخرى . على أن يقتصر عمل هذه الجهة على : نشر الوعى التسويقى بين المصانع الصغيرة ، وتقديم الخدمات الاستشارية ، ودراسة الأسواق ، وتحديد الفرص التسويقية ، وتنمية وتطوير الكفاءات التسويقية ، واتخاذ كافة الوسائل لترويج منتجات هذه المصانع وتوزيعها .

– اتباع عدد من الأسس فى تنظيم التعاون التسويقى بين المصانع الصغيرة ، من أهمها :

• تقوية الاتصال وتبادل المعلومات بين المصانع .

• إيجاد منافسة عادلة وتخفيض مخاطرها .

• إدارة العمل التنافسى بأسلوب تجارى منافس للانتاج الأجنبى .

• تنمية المهارات التسويقية بشكل جماعى .

• جعل جميع المساعدات مدعمة من الأجهزة الرسمية فى الأجل القصير ، مع عدم التأثر بارتفاع نفقات هذه المراكز ، لأنها تعد بمثابة استثمار ضمنى لنجاح الصناعة .

* يجب أن تساند الجهة المشار اليها فى إنشاء نظام للمعلومات يكون فى خدمة تلك الصناعات ، خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على : خاماتها وآلاتها ، والأسواق الداخلية والخارجية ، والمواصفات الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات ، وطرق الحصول على وسائل الدعم المختلفة ، سواء كانت تسويقية أو فنية .

* العمل على تغيير نشاط المصانع الصغيرة عديمة الجدوى الاقتصادية أو تنظيم خروجها من الأسواق بشكل لا يثير ارتباكا فى الأوساط التجارية والمالية ، محلية كانت أو دولية . على أن يتم ذلك بشكل منظم ومدروس حتى يمكن الحفاظ على جو الاستقرار والطمأنينة فى الأوساط التجارية والمالية ، بما يساعد على إشاعة جو التفاؤل المطلوب لاقدام رأس المال الخاص على المخاطرة والاستثمار .

* إنشاء شركات متخصصة فى التسويق ، تكون مهمتها توفير مستلزمات الانتاج للمصانع الصغيرة وتسويق منتجاتها النهائية ، بما يضمن الحصول على مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب ، وبالسعر والجودة المناسبين ، فضلا عن توزيع منتجاتها بفاعلية وحمايتها من ظروف عدم التأكد بالسوق .

* أن توجه الأجهزة الحكومية جهودها نحو المجالات المختلفة التى تعزز الأداء التسويقى بالصناعات الصغيرة وبصفة خاصة فى مجال التصدير ، من خلال منح تيسيرات جمركية إضافية للصناعات الصغيرة المصدرة ، أسوة بما هو فى البلدان الأخرى .

* تبسيط الاجراءات التصديرية فى مجال نقل وشحن الصادرات وتخفيض تكلفتها ، وتعريف المصانع الصغيرة بهذه الاجراءات من خلال إصدار كراسات تتضمن التفاصيل الخاصة بها ، ومتابعة المتغيرات التى تحصل فيها وإبلاغ المصانع بها .

* تقديم تسهيلات تمويلية وائتمانية تتضمن دعم وتخفيض سعر الفائدة الى ٦ ٪ للانتاج التصديرى بصفة عامة ، وللصناعات الصغيرة بصفة خاصة ، ومنح فترات سماح فى عمليات التمويل حتى يتم استرداد حصيلة الصادرات .

* أن يكون من بين أهداف إعادة النظر فى سياسات التعليم ما يخدم الأغراض التى أنشئت من أجلها الصناعات الصغيرة ، وذلك من خلال دعم مراكز البحوث والتدريب بها والتى توفر القوى البشرية القادرة على إحداث التطوير اللازم فى منتجات الصناعات الصغيرة الموجهة بالتصدير .

* إعطاء مساعدات مادية مباشرة لزيادة المستثمر فى بحوث المنتجات ؛ كما فعلت الدول المتقدمة الصناعية كامريكا وأوربا واليابان ، والصناعية الحديثة كالنمور الآسيوية والفلبين وماليزيا وأندونيسيا والهند والصين .

* المساهمة فى تدريب العاملين بالصناعات الصغيرة على أحدث أساليب التسويق الداخلى والخارجى ، على أن يتولى مسئولية تحديد الاحتياجات التدريبية وتنفيذ البرامج أفراد وجهات متخصصة فى هذا المجال – ودون إسنادها لأفراد ومؤسسات يكون هدفها تحقيق الربح بصفة أساسية دون النظر إلى المصلحة القومية .

* جمع البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية ، ووضعها فى سرعة ويسر أمام الصناعات الصغيرة المصدرة . على أن تتناول : طبيعة التعامل فى هذه الأسواق ، والتطورات التى تحصل فيها ، والاجراءات القانونية ، والعوامل المؤثرة على الطلب والعرض والنمط الاستهلاكى ، وأسلوب التعامل .

* تنظيم المعارض التجارية لمنتجات الصناعات الصغيرة فى الداخل والخارج ، والمشاركة فى المعارض الدولية المتخصصة ، وحفز أصحاب المصانع الصغيرة على المشاركة فيها ، وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك . إلى جانب ضرورة القيام بتنظيم معارض دائمة لمنتجات المصانع أو مؤقتة فى قاعات خاصة .

* إقامة ندوات ومؤتمرات متخصصة بصفة دورية عن المصانع الصغيرة ؛ يدعى إليها أصحاب المصانع لمناقشة الخطط التسويقية ، وأحدث أساليب المنافسة ، وكيفية الدخول الى الأسواق المحلية والدولية ، والتعرف على الفرص التسويقية المتاحة ، وتجارب المصانع الناجحة على المستوى المحلى والدولى .

* إعداد الدراسات والمقترحات اللازمة للنهوض بالصناعات الصغيرة ومعالجة مشكلاتها ، وبلورة الآراء والتطورات حول السبل المناسبة لتدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها .

* اقتراح ما يسمى بجوائز وحوافز الصناعات الصغيرة المتميزة على مستوى كل صناعة .

تقويم نظم
تراخيص ومزاولة الحرف والمهن

يعد العنصر البشرى أهم واغلى الثروات فى المجتمع ، وتحرص الدولة على تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد البشرية : تخطيطا وتنمية ورعاية ، بما يحقق أعلى استفادة ممكنة من رأس المال المادى والبشرى على السواء .

وتعتبر نظم تراخيص ومزاولة الحرف والمهن أحد الأساليب التى تؤدى الى زيادة الانتاج والانتاجية ، وتكفل دقة البيانات والمعلومات المهنية لقطاع عريض من العمالة الفنية ، مما يدعم الثقة بها ويضاعف من قدرتها التنافسية فى أسواق العمل الداخلية والخارجية وبخاصة فيما يتعلق بالمنافسة مع العمالة الآسيوية بدول الخليج – وحمايتها من صور الاستغلال التى قد تتعرض لها ، اذا ما تم تقييمها وقياس مستوى المهارة فيها .

وتتضاعف هذه المسئولية بمرور الوقت مع التطورات التكنولوجية الهائلة فى مجالى العمل والانتاج ، ومع السياسات الاقتصادية التى تنتهجها مصر بالتوجه نحو اقتصاد السوق .

ومن ثم تحرص الجهات المعنية – من آن لآخر – على دعم وتطوير هذه النظم وقياساتها ؛ كأحد السياسات التى تكفل – على المدى الطويل – وضع نظام تراخيص مزاولة العمل والتسفير ، بما يحقق العدالة بين طرفى الانتاج : العامل وصاحب العمل .

ويهدف التقرير الى دراسة وتقييم ما سبقت الاشارة اليه ووضع ما تنتهى اليه مقترحاته تحت نظر المخططين وواضعى السياسات .

تراخيص فتح منشأة :

تتناول الدراسة فيما يلى تطور تراخيص فتح المحال الصناعية والتجارية .

التطور التشريعى : كان يحكم المحال الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ ، وقد اتسمت أحكامه بالقصور الشديد فى التطبيق ، فضلا عما يتناولها من غموض بسبب سوء الصياغة . ولهذا رؤى اصدار تشريع جديد يتلافى عيوب ذلك القانون ، مع تبسيط الاجراءات فى الحصول على رخص المحال وتوضيح الالتزامات المفروضة على أصحابها .

ومن ثم صدر القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ تحت مسمى (فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة) ، كما صدر القرار الجمهورى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ تحت مسمى (فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص باقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى) وصدرت القرارات التنفيذية الخاصة .

هذا وقد تولى المحافظون الاختصاصات المقررة لوزير الاسكان بالتفويض الصادر لهم من وزير الاسكان رقم ١٠١٧ لسنة ١٩٦٩ .

قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ : أصدر رئيس الجمهورية القرار بالقانون المشار اليه فى شأن :

أ – المطاعم والمقاهى وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو بقصد تناولها فى ذات المحل .

ب – الفنادق والوكائل والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها المعدة لايواء الجمهور على اختلاف أنواعها .

وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة ، وسواء أكانت فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى .

ولا يجوز فتحها فى المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أو الأماكن المعدة للعبادة أو الأضرحة ، وبالنسبة للمحال التى تبيع المشروبات الروحية والخمر فلا يجوز فتحها بالقرب من المدارس أو المستوصفات أو الثكنات .

القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ : صدر هذا القانون فى شأن المحال الصناعية والتجارية وعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ متضمنا ما يلى:

أ – تصدر التراخيص من المحليات : بعد تقديم طلب الترخيص ، مرفقا به المستندات المطلوبة حسب كل نوع ، ويتم قبول أو رفض طلب الترخيص خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصول الطلب للجهة الرسمية ، وفى حالة قبول الطلب وورود موافقات الجهات المختصة يكلف الطالب بسداد رسوم المعاينة .

ويعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه فى ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة ، ويعتبر فى حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب بالرأى ، وفى حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فى المحل ومدة اتمامها . ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة بذلك بخطاب موصى عليه ، وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ ، فاذا ثبت اتمامها صرفت له الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها فى المحل على الدوام .

وفى حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تجاوز نصف المهلة الاولى ، فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها كان للطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموع مددها المهلة الأولى ، على أن يقوم بأداء رسم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى . فاذا لم تتم الاشتراطات عند نهاية هذه المهل رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات ، وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التى تسبقها – ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها فى حدود الحد الأقصى المحدد للمهل . فاذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات بدون أن يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متنازلا عن طلبه .

هذا ويجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع المحل بخطاب موصى عليه الى رئاسة الجهة خلال ١٥ يوما من تاريخ ابلاغه بذلك (المحافظ) ويصدر القرار فى التظلم خلال ثلاثين يوما من وصوله .

ب – وتكون الاشتراطات الواجب توافرها على النحو الآتى :

١ – اشتراطات عامة : وهى تكون حسب نوع المحل وحسب الموقع ، ويصدر بها قرار من المحافظ ، ويجوز الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات فى بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

٢ – اشتراطات خاصة : وهى الاشتراطات التى ترى الجهة المختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها فى المحل المقدم عنه طلب الترخيص ، والمدير العام لإدارة الرخص ، أو من ينيبه عنه بناء على اقتراح الجهة المختصة بصرف الرخصة ، اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى محل مرخص به .

٣ – عديمو الأهلية أو ناقصوها : لاتصرف لهم التراخيص الا اذا اشتمل طلب الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولا عن أية مخالفة لأحكام القانون .

٤ – الرخص دائمة ، مالم ينص فيها على توقيتها ، ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد أداء رسم المعاينة .

٥ – رسم التفتيش : يؤدى سنويا .

٦ – لا يجوز اجراء أى تعديل فى المحال المرخص بها الا بموافقة الجهة المنصرف منها الرخصة ، وتتبع فى التعديل اجراءات الترخيص مع تحصيل رسوم معاينة بقيمة التعديل على أساس الفرق بين قيمة الرسوم المفروضة على المحل قبل اجرائه وبعده .

ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل فى الداخل أو الخارج ، أو اضافة نشاط جديد ، أو زيادة القوة المحركة ، أو تعديل أقسام المحل .

٧ – فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لادارة المحل ، يجوز اصدار قرار مسبب بايقاف ادارة المحل كليا أو جزئيا ، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الادارى .

٨ – التنازل عن الرخصة ، وفيها يقدم المتنازل اليه طلبا لنقل الرخصة الى اسمه ، ويرفق بالطلب عقد التنازل مصدقا على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق . ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل .

٩ – فى حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليهم الملكية ابلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة باسمائهم وباسم من ينوب عنهم ، وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة ، والا جاز اغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الادارى .

١٠ – فى حالة صدور قرار وزارى باضافة أحد أنواع المحال الى الجدول الملحق بالقانون ، أو بنقل نوع من قسم الى قسم آخر ، يجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقا لأحكام القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار .

جـ – حالات الغاء الترخيص : تلغى رخصة المحل فى الأحوال الآتية :

١ – اذا أوقف المرخص اليه العمل بالمحل وأبلغ الجهات المنصرف منها الترخيص .

٢ – اذا أوقف العمل بالمحل مدة تزيد على عامين فى محلات القسم الأول وعام واحد فى محلات القسم الثانى .

٣ – اذا أزيل المحل ولو أعيد بناؤه أو انشاؤه .

٤ – اذا نقل من مكانه .

٥ – اذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه .

٦ – اذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم اقامة منشآت فوقه .

٧ – اذا صدر حكم نهائى باغلاق المحل نهائيا أو إزالته .

د – الأحكام القضائية :

١ – فى أحوال الحكم باغلاق المحل أو ازالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن فى الحكم بالاستئناف ، وينفذ الحكم بالاغلاق أو الازالة دون الاعتداد بأى استئكال فى تنفيذه .

كما ينفذ بالنسبة الى المحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزاول فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها اذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق أو الازالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة .

٢ – الأحكام والعقوبات تتضمن أن كل من أدار محلا محكوما باغلاقه أو ازالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الادارى يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك فضلا عن ازالة المحل أو اعادة اغلاقه أو ضبطه بالطريق الادارى .

هذا ولا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم المخالفة للقانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة .

تراخيص مزاولة الحرف فى قطاعات الانشطة الاقتصادية المختلفة :

هناك جانبان رئيسيان يتصلان بعملية إصدار التراخيص ، هما :

اولا: فيما يتعلق بحق الفرد فى مزاولة مهنة أو حرفة :

١- الاعلان العالمى لحقوق الانسان وحق العمل : عندما وضع مؤسسو الأمم المتحدة ميثاقها فى سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حرصوا على أن يضمنوا مقدمة هذا الميثاق الأهداف الشاسعة بهذه المنظمة ، ومن بينها : العمل من أجل حماية حقوق الانسان وصيانة كرامته والحفاظ على انسانيته

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٨ أصدرت الأمم المتحدة الاعلان العالمى لحقوق الانسان متضمنا مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك باعتبار أنها المستوى العام من الحقوق التى ينبغى أن تستهدفها كل الشعوب ، حتى تصل الى عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة .

وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأصبح بذلك أمرا واجب الاحترام لدى جميع الدول .

أما عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛ فيقصد بها حق الفرد فى اختيار المهنة التى يعيش منها ، وفى الحصول على عمل يحقق له مستوى لائقا من المعيشة مع توافر الفرص المتكافئة أمامه ، وفى الحصول على أوقات فراغ وأيام راحة وعطلات دورية بأجر – مع حقه أيضا فى الحصول على خدمات طبية واجتماعية .

وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على ثلاث اتفاقيات دولية ، تضمنت الاتفاقية الأولى : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد كان مجموع مواد هذا الميثاق ثلاثين مادة ، اختصت المادة ٢٢ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، حيث جاء النص كما يلى (لكل شخص بصفته عضوا فى المجتمع ، الحق فى الضمانة الاجتماعية ، وفى أن يحقق بواسطة المجهود القومى والتعاون الدولى – وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التى لا غنى عنها لكرامته والنمو الحر لشخصيته) .

وتضمنت المادة ٢٣ الحق فى حرية اختيار العمل بشروط عادلة ، والحصول على أجر متساو للعمل يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الانسان ، مع توافر الحماية الاجتماعية وحق الانضمام للنقابات . أما المادة ٢٤ فقد قررت الحق فى الراحة وفى أوقات الفراغ وفى تحديد معقول لساعات العمل وفى عطلات دورية بأجر . أما المادة ٢٥ فقد تضمنت الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية والعناية الطبية وتامين المعيشة فى حالة البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة ، وحق الأم العاملة فى رعاية أطفالها .

٢ – القواعد التطبيقية بمصر : لاشك أن الشريعة الاسلامية لها قواعدها المثالية الآمرة فى هذا الشأن ، وكذا قواعد الدستور المصرى الصادر فى ١٩٧١ .

– دور الفرد فى مجال حماية الحقوق الواردة بهذا الاعلان : ان أول واجب يقع على عاتق الفرد فى مجال حماية الحقوق الواردة بهذا الاعلان هو الالمام بها الماما تاما لأن هذا يتيح له القدرة على اكتشاف أى اعتداء أو انتهاك لما ورد به من حقوق ، كما أن على الفرد أن يعمل دائما على دعم هذه الحقوق وارساء قواعدها بالترويج لها فى المجتمع الذى يعيش فيه ، وغرس مبادىء هذا الاعلان العالمى فى نفوس الأفراد الذين يتصل بهم ، وأن يتعاون معهم تعاونا ايجابيا يكفل احترام هذه الحقوق .

– تطبيق مبادىء هذا الاعلان : حرص المشرع المصرى على حماية الحقوق والحريات التى نص عليها هذا الاعلان . فالدستور فى أكثر من

مادة قد تبنى الحقوق الخاصة بالانسان وشملها بالحماية ، كما نصت القوانين المختلفة – بطريق مباشر أو غير مباشر – على ضمان تنفيذ المبادىء التى تضمنتها مواد الدستور . بل ان مصر حرصت على انشاء جمعية حقوق الانسان ، وأعطتها صلاحيات واسعة للتأكد من احترام هذه الحقوق وعدم العبث بها وهى تباشر عملها فى حرية كاملة .

٣ – دور وزارة الداخلية فى اعطاء التراخيص المهنية :

فيما يلى أمثلة عن تصاريح العمل والجهات المنوط بها اصدارها :

– تصاريح العمل : وهى اذن للمصريين – الراغبين فى ذلك – للعمل لدى هيئات أجنبية داخل أو خارج البلاد . وكذا تجديد هذه الأذون حسبما نص عليه القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته – وتسرى أحكام هذا القانون على كل شخص يتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، متزوجا أم غير متزوج ، بلغ سن الرشد أم لا ، أو تجاوز سن الستين ، من العاملين بالدولة أو الحكم المحلى أو قطاع الأعمال العام أو غير مرتبط بأى عمل حكومى أو من المحالين الى المعاش .

وهناك بعض التحفظات على هذا المبدأ وهى :

• لا يجوز للوزراء ونواب الوزراء ومن فى درجتهم أن يعملوا لدى حكومة أو مؤسسة أجنبية بأشكالها المختلفة أو لدى الأجانب أو أن يقوموا بأى عمل لحساب تلك الجهات خلال السنوات الخمس التالية لترك مناصبهم ، ويجوز الاستثناء طبقا للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩ من هذا الحظر بقرار من رئيس الجمهورية .

• المصريون الذين يتجنسون بجنسية أجنبية ويحتفظون بجنسيتهم بالاضافة الى الجنسية التى اكتسبوها ، لهم الحرية فى الحصول على الاذن من عدمه .

• المصريون الذين صدرت لهم قرارات بهجرتهم واستقروا فى دول المهجر ، غير ملزمين بالحصول على تصريح عمل .

• لا يسرى نظام الحصول على اذن على المصريين الذين يعملون فى الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات التابعة لها ، وكذلك جامعة الدول العربية والمكاتب التابعة لها .

• لا تسرى أحكام هذا القانون على الذين يعملون لدى فرد أجنبى أو مصرى بالخارج ، وكذلك الشركات المصرية الموجودة فى الخارج أو أحد فروعها .

هذا ومن المفهوم أن أحكام القانون تسرى على أى علاقة عمل أيا كانت طبيعة هذه العلاقة أو نوعيتها ، سواء كانت أعمالا مادية أو أدبية أو فنية – إلا أنه يشترط فى هذه العلاقة أن تكون لها صفة الدوام أو الانتظام والاستمرار ، وسواء كان العمل بأجر أو بمكافأة أو بالمجان أو العمولة .

– تصاريح مهنية أخرى :

• الترخيص بالاتجار فى الأسلحة : ويحكمها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته والقرار الوزارى المنفذ له .

• الترخيص باصلاح الأسلحة (توفكجى) : ومن بين الشروط الخاصة باعطاء هذا الترخيص أن يجتاز الطالب اختبارا فى فن اصلاح الأسلحة تجريه الادارة العامة لامداد الشرطة ثم تعرض الأوراق على مدير الأمن ليصدر قراره فى ذلك .

• تراخيص حيازة واستعمال المواد المفرقعة : ويحكمها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٩ باضافة باب جديد لقانون العقوبات وهو الباب الثانى مكرر م ١٠٢ أ حتى م ١٠٢ و ، وينظمها قرار وزير الداخلية ، وكذا قرار وزير الاسكان رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى الشروط الواجب توافرها فى مخازن المفرقعات .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

• رخص مهنية مختلفة مثل :

– رخص الحراس الخصوصيين : وتصدر من مأمور المركز أو القسم بعد استيفاء شروطها .

– رخص الشيالين العموميين : وتصدر من مأمور المركز أو القسم الذى سيمارس الطالب حرفته بدائرته .

– رخص الوسطاء فى المعاملات العقارية : ويحكمها قرار وزير الداخلية رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ ويصدرها مأمور المركز أو القسم الذى سيمارس الطالب حرفته بدائرته .

– رخص ماسحى الأحذية : ويحكمها قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٠٦/١٢/٢٢ .

– تراخيص الكتبة العموميين : ويحكم هذه الطائفة لائحة الكتبة العموميين الصادرة بقرار وزير الداخلية فى ١٨٩٤/١/٦ .

– الرخص المهنية لقيادة السيارات وتجديدها : من وحدات الادارة المحلية .

الترخيص المهنى لمزاولة العمل أو المهنة : الهدف منه منع أدعياء المهنة وغير المؤهلين والمدربين فنيا ومهنيا من مزاولة أعمال المهن المختلفة ، وقصر العمل بها على المؤهلين والمدربين عليها بمستويات مهارة محددة تسمح لهم بمزاولة المهنة حسب الأصول الفنية ويكونون مسئولين عن أعمالهم أمام عملائهم ومن خلال نقاباتهم أو جمعيات المهن المتخصصة (رابطة العلميين فى مجال ...) .

ويترتب على ذلك :

• الاطمئنان الى مهارة العاملين وقدرتهم الفنية على مزاولة الأعمال الملتحقين بها بكفاءة وأمانة مع استمرار زيادة انتاجيتهم .

• الارتفاع بمستوى أداء الأعمال ، وتوقف الهدر فى مصاريف الصيانة ، والتداول السليم للمعدات ، مما يقلل من الهالك فيها ويزيد من انتاجية العمل وعائده ، ويتيح فرص المنافسة محليا وخارجيا .

• فتح مجالات عمل عديدة ومتطورة لخريجى مراكز التدريب المهنى ومعاهده والتعليم الفنى .

• إلمام أصحاب الأعمال بالداخل والخارج بحقيقة مستوى المشتغلين لديهم فنيا وعمليا ، مما يحفظ لهم الأجر المناسب والعمل التخصصى المطلوب .

ومن ثم لا يسمح بانشاء ورش أو محل عمل الا اذا كان صاحبه والعاملون معه فيها حاصلين على ترخيص بمزاولة المهنة من الناحية الفنية والمهنية بجانب استيفاء النواحى القانونية والادارية والأمنية الأخرى .

والترخيص بمزاولة المهنة يجب أن يتوفر :

• مواصفات قياسية للأعمال والمهن المختلفة تضعها وزارة القوى العاملة ، بالاشتراك مع الهيئات والنقابات المهنية والعمالية والفنية المختلفة لايجاد اتفاق تام يلتزم به الجميع ، مع ضرورة العمل على تطويرها حسب الحاجة الى ذلك .

• يحدد لكل عمل أو مهنة مستويات مهارة متعددة وشروط لشاغليها منها : المعارف التى يجب الالمام بها ، والمستوى العلمى والثقافى الواجب توافره فى القائم بها ، ومدة الخبرة العملية التى يلزم قضاؤها قبل الانتقال الى مستوى أعلى من الناحية المهارية .

• يحدد لكل مستوى مهارى اختبارات لقياس المهارة والأداء يخضع لها الفرد ، وتعطى له الرخصة بناء على نتائجها ، وتجدد الرخصة المهنية فى فترات دورية : للتأكد من احتفاظ الفرد بمستواه المهارى ، ومعلوماته أو عند تقدمه للانتقال الى مستوى أعلى . وفى الحالتين يخضع لاختبارات :

• مستويات المهارة – بل ومواصفات المهنة – قابلة للتطوير

والمراجعة الدورية بتطور أساليب العمل ومعداته وتقنياته ، ومع تطور المستويات تتطور الاختبارات وطرق قياسها .

• لانتقال الفرد من مستوى الى مستوى أعلى ينبغي عليه الانتظام في دورات تدريبية وتاهيلية في جهات لها هذه الصلاحية لضمان جديتها وقدرتها على تزويد الفرد بالمهارات والمعارف اللازمة .

ويشترط أن يعمل بها جهاز فني مؤهل قادر على تنفيذ هذه البرامج التدريبية وتطويرها ، وأن تكون هذه الجهات مزودة بالمعدات والوسائل التدريبية المناسبة . وتأخذ تصريحا وتفويضا بالقيام بالعملية التدريبية ، مع امكان سحب هذا الترخيص والتفويض اذا ثبت تدهور قدراتها .

• ويمكن أن يتم التدريب أثناء وفي مكان العمل بالورش والمصانع مثلا . وفي هذه الحالة ينبغي أن يتوفر في هذه الجهات : أن يكون صاحب العمل والمسئول عن التدريب حاصلا على ترخيص بمزاولة المهنة بمستوى أعلى من الأفراد المتدربين لديه ، وأن يتوفر بها الوقت والامكانات التي تسهل عملية التدريب ، وأن يخضع النشاط بها لاشراف فني للاطمئنان الى سلامة تدريب الفرد .

• يتطلب الأمر من طالب الخدمة أو صاحب العمل التأكد من حصول العاملين لديهم أو المترددين لأداء الخدمة المهنية على ترخيص مزاولة المهنة ومستواها ، واشتراكهم في نقابة أو رابطة عمالية أو مهنية قبل السماح لهم بمزاولة العمل ، مع تشجيع انشاء روابط للعاملين في المهن والحرف المختلفة حيث يسجل فيها الأفراد ونشاطهم لقيد التسجيل .

ولتنفيذ ذلك ينبغي :

• تحديد الجهة المسئولة عن هذا النشاط (وزارة القوى العاملة) والذي تزاوله بالاشتراك مع مجموعات عمل فنية يمثل فيها أصحاب الأعمال والمهن والعمال في التخصصات المختلفة ، وذلك لضمان تطوير أعمالها ومتابعة نشاطها .

• تحديد المهن والأعمال التي يجب على شاغليها الحصول على رخصة مهنية ، كما تحدد مواصفات هذه المهن ومستويات مهاراتها وشروط القائمين بها واختبارات قياس المهارة لها .

• تحديد الجهات التي يسمح لها بمنح هذه الرخص نتيجة تنفيذ الاختبارات القياسية والشروط الواجب توافرها فيها .

• تحديد الجهات التي يمكنها تنفيذ البرامج التدريبية المناسبة للحصول على مهارات المهنة أو رفع المهارة فيها وشروط العاملين فيها ، وتوفر المعدات والتسهيلات التدريبية بها .

• استصدار قانون بعدم مزاولة المهنة السابق تحديدها الا بعد الحصول على ترخيص بذلك .

• تدريب الكوادر الفنية من أخصائيين ومدربين لمتابعة تطوير مستويات المهارة واختباراتها وبرامجها التدريبية ، وانشاء جهاز فني يتابع هذا النشاط فنيا ومهنيا .

• توفير امكانات وأماكن التدريب والاختبار ومنح التراخيص في جميع أنحاء الجمهورية وبالتعاون مع مكاتب العمل ومراكز التدريب المختارة بهذه الجهات .

• توفير المنح التدريبية لرفع مستوى مهارة الأفراد وحصولهم على تراخيص لمستويات أعلى من خلال النقابات العمالية والروابط المهنية .

• تسهيل انشاء مشروعات الخدمات والمشروعات الصغيرة المناسبة لهذه المهن والأعمال ، وتسهيل حصول أصحابها على التمويل المناسب بشروط اقراض ميسرة .

قياس مستوى المهارة :

مشروع قياس مستوى المهارة : بدأت وزارة القوى العاملة تطبيق مشروع قياس مستوى المهارة لغير المؤهلين على نطاق محدود في

بعض مديريات القوى العاملة منذ عام ١٩٦٤ بالجهود الذاتية الا أنه واجه عقبات حالت دون استمرار تنفيذه . ومع النمو الهائل لأعداد الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا من العمالة الفنية غير المؤهلة ، تزايدت الحاجة الى نظام مستقر وفعال – للمحافظة على هؤلاء العمال وعلى سمعة العمالة المصرية فى الداخل والخارج – يكفل قياس وتحديد مستوى مهاراتهم بدقة عالية .

ومن ثم بادرت الوزارة إلى الأخذ بنظام قياس مستوى المهارة عام ١٩٧٩ لغير المؤهلين ، حيث أدرج المشروع ضمن الخطة الاستثمارية للتدريب فى ذلك العام متضمنا عدد (١٧) من المهن الحاكمة التى تم اختيارها على ضوء المؤشرات التى كشفت عنها الخبرة ومتطلبات سوق العمل ، وقد ارتفع عدد هذه المهن الى ٧٦ مهنة حاليا نتيجة للجهود المتواصلة بتطوير وتوسيع نطاق المشروع من عام لآخر .

وقد قامت الوزارة بطبع معايير قياس مستوى المهارة الخاصة بهذه المهن وتوزيعها على مديريات القوى العاملة ومراكز البحوث كاساس علمى لهذا المشروع ، وأعدت هذه المعايير بالتعاون بين الوزارة والجهات المعنية ، وكان لجهودها وخبراتها القيمة الأثر الفعال فى اعطاء دفعة قوية لهذا المشروع الحيوى .

على أن أهم عوامل القصور فى هذا النشاط : أنه لم يشمل جميع الخريجين من مراكز وجهات التدريب والتعليم المختلفة التى تعد أفرادا للعمل بهذه المهن والحرف والأعمال ، علما بأنه ليس هناك فارق بين عامل ماهر مؤهل وغير مؤهل ، بل هناك شروط قومية ودولية لمواصفات العامل الماهر تتضمن المستوى الثقافى الواجب توافره فيه ، وأن هناك اختبار قياس مهارة واحدا ، ولم يحدث تحديد قومى لمستوى مهارة بمواصفات محددة تلتزم به جهات تدريب واعداد الأفراد للمهن والأعمال المختلفة حتى يطمئن الى حقيقة هذه المستويات وعدم اخضاعها حاليا لقياس مستوى المهارة .

السند القانونى للمشروع : تأكد الكيان القانونى للمشروع بصدور القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ مادة (١٧) والمعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٨ والتى نصت على أن : « تحدد بقرار من وزير القوى العاملة والتدريب بالاتفاق مع الوزير المختص – بعد أخذ رأى النقابة العامة المختصة – المهن التى تخضع لقياس مستوى المهارة وكيفية اجراء هذا القياس ، وشروط التقدم له ، والمكان الذى يجرى فيه بالنسبة لكل مهنة والشهادات التى تمنحها الجهات التى تتولى هذا الاجراء ودرجات المهارة التى تقدرها وجميع البيانات التى يجب اثباتها فى تلك الشهادات ، كما يحدد الرسم المقرر بما لا يجاوز عشرة جنيهات وحالات الاعفاء منه » .

المهن التى يشملها المشروع : تولى الوزارة أهمية خاصة لتطوير المشروع باستمرار فى اطار ما تسفر عنه الدراسات الميدانية والتقارير الرسمية ، والتى توضح المتطلبات الحقيقية لسوق العمل من المهن المختلفة ، ويشمل المشروع حتى الآن ٧٦ مهنة وهى المهن المبينة بقرارى وزير القوى العاملة والتدريب رقمى ٧٧ لسنة ١٩٨٦ ، و١٧١ لسنة ١٩٩١ والتى تم اختيارها بالاتفاق مع النقابات العامة المختصة . أما بالنسبة لباقى المهن غير الواردة بالقرارين المشار اليهما فسوف يتم استصدار القرارات المنفذة لها .

وحتى الآن مازالت النقابات العمالية والمهنية بعيدة عن هذا النشاط ، وليس لديها جهاز فنى قادر على المشاركة فى اتخاذ القرار ، ومن ثم يتعين قيام النقابات باعداد وتدريب بعض كوادرها للمشاركة بفعالية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثانيا : فيما يتعلق بالنواحى الادارية والتشريعية :

صدرت عدة قوانين وقرارات جمهورية بشأن إصدار التراخيص ، من أهمها مايلى :

- القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة والقوانين المعدلة والقرارات المنفذة له .

- قرار رئيس الجمهورية باصدار القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة .

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٩١ لسنة ١٩٦٧ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالأمن الصناعى والتراخيص باقامة المحال الصناعية والتجارية والمحال العامة والملاهى .

- قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٨٩ .

وقد جاء بهذه اللائحة فى الباب العاشر تحت عنوان « التراخيص بمزاولة المهن والحرف فى المناطق الحرة » مايلى :

مادة ١٣٧ : يقدم الطلب الى ادارة المنطقة للترخيص بمزاولة أى مهنة أو حرفة ومعها المستندات .

مادة ١٣٨ : يصدر رئيس مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة ترخيصا بمزاولة المهنة أو الحرفة .

مادة ١٣٩ : يلتزم المرخص له خلال الستين يوما التالية لصدور الترخيص أن يقدم للجهة المختصة بالهيئة رقم السجل التجارى وبطاقة ضريبية بالنشاط الجديد فى المنطقة الحرة . ويسقط الترخيص اذا لم يقدم المستندين المذكورين فى الميعاد المحدد .

مادة ١٤٤ : يجوز الغاء تصريح العمل أو الدخول أو الاقامة فى أى من الحالات الاتية :

١- الحكم على المصرح له فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة .

٢- ارتكاب المصرح له جريمة تهريب أو سرقة أو الشروع فى أى منها .

٣- تعدى المصرح له على أحد رجال السلطة العامة أو مأمورى الضبط القضائى أو مقاومته لهم أو عرقلة مهام العاملين بالهيئة .

٤- مخالفة المصرح له أحكام القانون أو هذه اللائحة أو غيرها من اللوائح أو القرارات أو التعليمات التى تصدرها الهيئة .

٥- انتهاء خدمة أو عمل المصرح له لدى المنشأة أو المشروع الذى يعمل به داخل المنطقة .

٦ - انتهاء أو ايقاف النشاط الذى يزاوله المصرح له فى المنطقة الحرة .

التصنيف المهنى :

بدأ التفكير فى اعداد تصنيف موحد عام ١٩٥٧ نظرا للحاجة الملحة لتصنيف القوى العاملة وقد استقر الرأى أنذاك على اتباع اسلوب العمل التالى :

- تبويب المهن فى مجموعات ووضع تصنيف لهذه المجموعات .

- عرض ذلك التبويب على الجهات المعنية للاستفادة من آرائها وملاحظاتها .

- دراسة المهن الموجودة بالسوق المحلية دراسة تفصيلية يمكن عن طريقها اتمام التصنيف على مستوى المهنة .

وفى عام ١٩٦٣ صدر التصنيف المهنى القومى - بعد أن تمت المرحلتان الأولى والثانية - متضمنا مجموعات المهن على مستوى الحد

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثالث . واستمرت الدراسات بعد ذلك الى أن أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء كملحق للنظام المحاسبى الموحد « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » على مستوى الحد الثالث .

وفى عام ١٩٦٧ أقر المؤتمر الدولى الحادى عشر الاحصائى عمل عدة تعديلات فى التصنيف المهنى الدولى الذى كان مقررا اتخاذه أساسا لاعداد بيانات تعداد السكان فى سنة ١٩٧٠ ؛ وكان من أهمها تخصيص فصول خاصة للفنيين والملاحظين ، متداركا بذلك أوجه النقص فى تصنيف ١٩٦٣ . ثم صدر بعد ذلك الدليل المعدل فى يونيه ١٩٦٧ .

ونظرا لضرورة توفر التصنيف على مستوى المهنة ، رؤى توسيع الدليل ليضم مسميات المهن التى تجمعت فى هذا المجال لدى الأجهزة المختلفة المعنية ، وبالتالى تمت دراسات من خلال لجنة نتج عنها اصدار « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » عام ١٩٦٩ . ولأهمية تطوير التصانيف المهنية بما يستجد من مهن فى سوق العمل واندثار أخرى ، فقد تم الاتفاق بين الجهاز ووزارة القوى العاملة على تشكيل لجنة مشتركة لهذا الغرض ، قامت خلالها باجراء دراسات مستفيضة للمهن الواردة بالدليل سالف الذكر ومن ثم تمت تعديلات واضافات ، تلاها اصدار « دليل التصنيف العربى الموحد للمهن » عام ١٩٨٥ وذلك لخدمة التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ .

وفى عام ١٩٨٨ أقر المؤتمر الرابع عشر الاحصائى للعمل الدولى التعديل الثالث التصنيف المهنى الدولى ، وفيه تم استحداث مايلى :

– استخدام معيار مستويات المهارة فى تصنيفات الأقسام المهنية باستحداث قسم « أ » رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين .

– فصل الأخصائيين عن الفنيين استنادا الى دخول معيار المهارة فى تصنيف الأقسام .

– انشاء وادخال مستوى مهنى جديد ما بين الأقسام الرئيسية للمهن والأبواب المهنية وقد اصطلح على تسميته بالأقسام الفرعية وأعطيت الحد الثانى من الترميز ، وذلك بهدف خدمة عرض البيانات الاحصائية المتعلقة بأفراد القوى العاملة .

وقام الجهاز بتشكيل لجنة من المتخصصين فى الجهات المعنية بأمور القوى العاملة ، لدراسة هذا التصنيف الدولى ، وتبين أن الأقسام الفرعية الجديدة متضمنة أكثر من خصيصة داخل القسم الفرعى الواحد ، ومن ثم أعيد تقسيمها الى أقسام فرعية جديدة لخدمة الأغراض الاحصائية . كما أن التصنيف الدولى الجديد لم يتضمن تخصيص قسم للأفراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهنة ، واقترح تخصيص قسم (س) لهم كما كان متبعا فى الدليل السابق لخدمة الأغراض الاحصائية .

وذلك أصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مرجعا على مستوى الستة حدود : الأربعة الأولى دوليا ، والحدين الخامس والسادس – محليا لخدمة مستخدمى هذا التصنيف فى مجال الاحصاء وغيره من الأجهزة المعنية ، وذلك بعد أن شمل المهن التى استجدت فى سوق العمل ، مع تعديل مسمى المرجع ليكون « دليل التصنيف المهنى بجمهورية مصر العربية » . إذ إن القوى العاملة تتكون من « أفراد » ، ويلزم للدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تقسيم هؤلاء الأفراد الى أصناف ، وهو ما يسمى « التصنيف » .

ويمكن عمل هذا التصنيف بعدة طرق – تبعا للغرض الذى يستعمل فيه – منها :

– التصنيف تبعا للحالة العملية للفرد ، وهى تبين ما اذا كان الفرد :

صاحب عمـــل ، أو يعمل لحسابـــه ، أو لدى الغيـــر ، أو لدى الأسرة ، أو متعطل .

– التصنيف تبعا لنوع النشاط الاقتصادى الذى يعمل الفرد فى مجاله .

– التصنيف تبعا لنوع العمل الذى يؤديه الفرد .

ويسمـــى التصنيف تبعـــا لنوع العمل « التصنيف المهنى » على اعتبار ان المقصـــود من المهنـــة OCCUPATION هو نـــوع العمـــل الذى يؤديـــه الفرد أو « مجمـوعـة الواجبـات التـــى يؤديهـــا » ، وطبـقـــا لذلك يكـــون كل من طبـيب الأسنـــان والمهنـــدس المعمـــارى والقاضـــى وكـاتـب الحسابـــات وميكانيكـــى السيـــارات والكنـــاس والفاعل والعتال – أصحاب مهن فى مفهوم التصنيف المهنى .

وتصنيـــف أفـــراد المجتمـــع طبقا للمهنـــة ذو فائـــدة كبيرة فى ميادينـــن عديـــدة مثـــل : تخطيط العمالـــة والتعليم والتدريب وغير ذلك .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* اصدار التشريع اللازم الذى يضع شروط مزاولة المهن المختلفة والتى يحددها قرار من الوزير المختص ، ويلزم بذلك جميع العاملين فى هذه المهنة سواء كانوا أصحاب أعمال أو ورش أو عاملين فيها ، كما يلزم بها جميع المستخدمين لهؤلاء الأفراد لاستخدام دائم أو مؤقت . مع ادماج التشريعات الحالية فى تشريع واحد لمنع التضارب بينها .

* أن تختص جهة واحدة – تتبع أجهزة ووحدات الادارة المحلية – باصدار تراخيص المحال وتراخيص العاملين بها . على أن يرفق طالب الترخيص بطلبه صحيفة الحالة الجنائية والشهادات الصحية والمستندات الهندسية دفعة واحدة – توفيرا للوقت والجهد .

* أن يتم البت فى طلب الترخيص خلال خمسة عشر يوما من خلال تقديمه الا اذا احتاج إلى تصحيح بعض الاجراءات أو استكمال بعض المستندات فتبلغ الجهة المختصة الطالب بذلك وتمنحه المدة المناسبة لانهاء الاجراءات ، بشرط ألا تزيد على ستين يوما ؛ يتم بعدها البت النهائى فى قبول الترخيص أو رفضه ، ويكون التظلم من رفض الترخيص أمام المحكمة المختصة .

* أن ينقل الترخيص للورثة بقـوة القانـون ويمنحون مـدة سنة على الأكثر لاستكمال الاجراءات .

* أن يكون الطعن من قرار غلق المحل امام محكمة القضاء الادارى المختصة على وجه الاستعجال ، باعتبار أن قرار الغلق قرار ادارى – مما يختص بنظر الطعن فيه مجلس الدولة .

* أن تحدد – بشكل دقيق – الجهات المنوط بها المتابعة والرقابة والتفتيش ، وتوحيدها فى أجهزة الادارة المحلية ؛ بدلا من توزيعها فى أكثر من وزارة .

* ضرورة العمل بالتوصيف القومى للمهن وبتحديد مستويات مهارة لكل مهنة واختبارات قياسية لها ؛ تطبق على جميع العاملين فى هذه المهنة بمستـويات مـهـاراتهـا المختلفـة – دون النظر الى الشـهـادات الحاصلين عليها .

* توفير فرص التدريب للراغبين فى الحصول على رخصة مزاولة المهنة بالمستـويات المختلفة ، وكذلك للراغبين فى تحسين مستـواهم والحصـول على مستوى مـهارة أعلى ، مع وضع مواصفات للجـهات المسموح لها بتوفير برامج تدريب مناسبة .

* تعـزيز مكاتب الاستـخـدام والقوى العـاملة فنيا وادارياً ؛ لتكون قادرة على متابعة هذا النظام وتأكيد استخدامه وفاعليته .

التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الدورة الثالثة والعشرون

التعليم العام

المهارات اللازم تحقيقها فى التعليم الأساسى

تتناول هذه الدراسة بحث الأهداف المقصودة من التعليم الأساسى كما وردت فى القانون ، وتوضيح المهارات والاتجاهات النفسية اللازم تكوينها ، ومستوياتها المناسبة لنمو التلميذ فى هذه المرحلة .

ثم تحاول الدراسة عرض ما تحقق من هذه الأهداف فى مراحل التنفيذ والتطبيق الميدانى فى المدارس ، وما قد يكون فى هذا التطبيق من تجاوزات .

وتنتهى الدراسة بتقديم بعض المقترحات لاصلاح المسار مع الربط بين التعليم الأساسى وظروف البيئات المصرية المختلفة .

مفهوم التعليم الاساسى وأهدافه :

جاء فى المادة (١٦) من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ تحديدا لأهداف التعليم الأساسى الآتى :

« يهدف التعليم الأساسى الى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ واشباع ميولهم ، وتزويدهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة » .

وفى تفصيل هذه الأهداف التاكيد على التكامل بين الجوانب النظرية والعملية والتطبيقية للمقررات الدراسية ، وتوطيد العلاقة بين المدرسة والبيئة بحيث تكون البيئة وما فيها من النشاطات الزراعية أو الصناعية أو التجارية مصدرا لاكتساب المعلومات والمهارات والخبرات التعليمية .

وتوضيحا لذلك نذكر فيما يلى مفهوما أوضح للتعليم الأساسى :

« يعمل التعليم الاساسى على تزويد الفرد بالخبرات والعادات الفكرية واليدوية ، وكل الاستعدادات الوجدانية والاخلاقية والروحية ، وكذلك الاتجاهات الاجتماعية والمهارات والقدرات المكتسبة فى مجالات النشاط والعلاقات الاجتماعية » .

واذن فالتعليم الأساسى ليس تعليما حرفيا وليس اعدادا مهنيا بل إنه تعلم خبرات متكاملة بين ما يقدم فى المدرسة من معلومات نظرية وخبرات عملية ، وبين ما يكتسبه التلميذ من خبرات داخل الفصل وخبراته خارج المدرسة .

ولهذا لا يصح أن تقدم المواد الدراسية منفصلة بعضها عن بعض ، وبالأخص فى السنوات الأربع الأولى – كما لا يصح الفصل بين تدريس المواد الدراسية والنشاطات العملية والهوايات الرياضية والاجتماعية ، بل ترتبط هذه الأنشطة بالمواد المقدمة فى خبرات تربوية متكاملة يتفاعل معها الطفل فتتكون لديه المهارات والاتجاهات النفسية التى تجعل منه شخصية متكاملة ولذلك فان التعليم عن طريق النشاط والعمل يعتبر اساسا هاما فى صيغة التعليم الأساسى ويهدف أساسا الى تكوين المهارات لدى التلاميذ .

ومن أمثلة المهارات التى يمكن تكوينها فى مرحلة التعليم الأساسى مهارة الترتيب والتنظيم ، ومهارة التناول واستخدام الأدوات ، كما يمكن ان يتكون فى الحياة المدرسية مهارات العبادة ، ومهارات التعبير والقراءة فى اللغة ، ومهارة اجراء العمليات الحسابية فى الرياضيات كما يمكن

الاشارة الى مهارات التواصل كحسن الاستماع ومهارة ضبط النفس والتعامل الاجتماعى وغيرها .

واقع التنفيذ الفعلى للتعليم الاساسى:

ان الزائر لمدارس التعليم الأساسى بحلقتيه الابتدائية والاعدادية فى الريف والمدن يلمس بوضوح الهوة الواسعة بين المبادىء والأهداف المرسومة للتعليم الأساسى وواقع التطبيق الميدانى كما يبدو فى النواحى الآتية :

أولا: عدم تطبيق فكرة التكامل بين الدراسات النظرية والدراسات العملية .. فتوجد مناهج للمواد الدراسية منفصلة تماما عن مناهج ما يسمى المجالات العملية بل ان هذه المجالات العملية لها مناهج منفصلة فمنها المجال الصناعى والمجال الزراعى والمجال التجارى وهكذا .

ثانيا: هذا الفصل الواضح فى المقررات والمواد الدراسية أدى الى وجود مدرسين متخصصين ليس فقط فى المواد الدراسية المختلفة ، ولكن أيضا يوجد مدرس مختص للمجال التجارى ، ومدرس مختص للمجال الزراعى ، وثالث للمجال الصناعى ولا توجد أى علاقة بين تدريس هذه المجالات وتدريس المواد الدراسية الأخرى .

ثالثا: هذا الوضع الانفصالى بين المواد الدراسية والمجالات العملية أدى الى وجود موجهين متخصصين فى المجالات العملية من رجال التعليم الفنى كموجه المجالات الصناعية وموجه المجالات التجارية وموجة المجالات الزراعية وهكذا .

رابعا: ان فقدان الصلة بين المواد الدراسية وبين المجالات العملية قد أدى الى التركيز على تكوين المهارات العملية ذات الطابع المهنى المتخصص . وهذا بعيد تماما عن المقصود ، اذ ان المقصود من التعليم الأساسى هو تكوين : المهارات العامة التى ترتبط فيها النواحى المعرفية بالنواحى العملية والتى تتكون عن طريق ربط المعلومات النظرية بالنشاط العملى بمختلف أنواعه كالنشاط الرياضى والاجتماعى والرحلات وغيرها .

وليس المقصود الاعداد المهنى ، فليس التعليم الاساسى تعليما فنيا أو مهنيا ، لأن ذلك يتنافى مع طبيعة الطفل فى هذه المرحلة التى لا يمكن فيها تكوين التخصص المهنى قبل الأوان .

خامسا: ان انتشار فكرة المجالات العملية المنفصلة بالصورة المطبقة حاليا قد أدى الى وجود حجرات متخصصة فى المبنى المدرسى لكل مجال من المجالات العملية بعيدا عن الدراسة بالفصول التى تدرس فيها مواد الدراسة المنفصلة .

سادسا: لا توجد علاقة بين النجاح فى المواد الدراسية والنجاح فى المجالات العملية التى لا يحدث فيها تقويم أو امتحان للتلاميذ – فى حين تعطى درجات النجاح والرسوب فى مواد الدراسة الأخرى فقط .

سابعا: ان المناهج والكتب والتطبيق فى المدارس يسير على نظام واحد دون مراعاة لاختلاف البيئات الزراعية أو البحرية أو الصحراوية أو غيرها فى حين أن التعليم الاساسى يقوم على الربط بين التعليم ونشاطات البيئة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

أولا: بالنسبة لوضع المناهج :

* لابد من الاتجاه الى نظرة جديدة لوضع مناهج الدراسة بحيث نبتعد عن مناهج المواد المنفصلة ونتجه الى صورة اخرى تضمن التكامل بين الخبرات المختلفة .. ولا يصح أن نفصل بين المواد الدراسية والانشطة العملية ويمكن أن يتم ذلك بوضع نماذج وأمثلة من الخبرات المترابطة والمتكاملة كما فى طريقة المشروعات وطريقة الوحدات الدراسية .. والتى يشترك فيها التلاميذ مع المدرس فى وضع خطة

السير فى الدراسة بحسب مستوياتهم وظروفهم البيئية ... فيتفق الجميع على اختيار محور الدراسة سواء أكان رحلة أم زيارة لاحدى المؤسسات أم تنفيذا لمشروع عملى تدور حوله الدراسة وبالأخص فى المرحلة الابتدائية .

ثانيا: بالنسبة لخطة الدراسة الاسبوعية :

* ان فكرة التعليم الاساسى وتكامل الخبرات لا تتفق مع تقسيم الخطة الى ساعات محددة تخصص لكل مادة دراسية منفصلة عن باقى المواد .. ونوصى ان تكون الخطة من المرونة بحيث يتمكن المدرس من تعديل الخطة بحسب ظروف العمل وبحيث تسمح بقضاء يوم أو نصف يوم مثلا فى زيارة خاصة ، واستكمال اليوم فى مناقشات متعلقة بهذه الرحلة .. وربما اقتضى الامر اعطاء ساعات كثيرة فى القيام بعمل يدوى معين .. الامر الذى يتوقف على رؤية المدرس .

ثالثا : بالنسبة لطرق التدريس :

* لتحقيق فكرة التعليم الاساسى لابد أن يقبل التلاميذ على الدراسة بشوق ورغبة ويتأتى ذلك اذا شعروا بالدافع التلقائى للمشاركة فى النشاط التعليمى ، بحيث يكون لهم موقف ايجابى وبحيث يتبادلون الافكار ويتعارفون مع زملائهم ومع المدرس فى خطة سير الدراسة وتنظيم الوقت بين ما يتعلمونه من خارج المدرسة وبين ما يتعلمونه فى الفصل .

ومما يساعد على تنفيذ هذه الافكار الاهتمام بأنواع النشاط العملى المختلفة بحيث يتخذ منها منطلقات للدراسة وبحيث يتكون لدى التلاميذ الصفات المرغوبة فى سلوكهم وتعاملهم – فليست التربية مجرد تعليم معلومات ومواد دراسية وانما الهدف هو تنمية الشخصية من جميع جوانبها .

رابعا: بالنسبة لتقويم التلميذ (الامتحان):

* ان الاساليب المتبعة حاليا فى التقويم مقصورة على قياس التحصيل فى المواد الدراسية وحدها ، ولا تدخل النشاطات العملية فى نطاق التقويم ولا تحسب لها درجات عند النقل من صف الى آخر .

ولتحقيق فكرة التعليم الاساسى لابد ان يبنى التقويم على نظرة شاملة ومستمرة لحياة التلميذ المدرسية ، بحيث يدخل فى حساب التقويم مدى اقباله على الدراسة وتعاونه وقدرته على المشاركة والابتكار ، وما يتميز به من مهارات مختلفة فى مواد الدراسة أو النشاطات العملية وكذلك سلوكه العام مع الزملاء وخارج المدرسة اثناء الزيارات والرحلات وما يصدر عنه من تصرفات أو مشكلات .. ولذلك كله يوصى بالأخذ بنظام البطاقة المدرسية التراكمية التى جربت قبل ذلك .

خامسا : دليل المعلم:

* لازال معظم المدرسين الذين يطبقون نظام التعليم الاساسى غير مدركين للخلفيات التربوية والفلسفية للتعليم الاساسى ، وليس لديهم ماييصرهم بحقائق التعليم الاساسى وأسس النجاح فى تطبيقه بطريقة سليمة .

وقد سبق للمجلس أن أوصى بضرورة وضع كتيبات متعددة توزع على جميع المدرسين وتحتوى على موضوعات مختلفة عن التعليم الاساسى – كأن يعد كتاب عن الخلفية الفلسفية للتعليم الاساسى وكتاب عن تطبيق بعض التجارب الناجحة فى ربط التعليم بالعمل فى مصر أو كتاب عن طريقة الوحدات الدراسية وكتاب عن الطريقة المحورية فى التعليم ، وكتاب عن تقويم التلميذ .

سادسا: اعداد معلم التعليم الأساسى:

* ان الذى يزور احدى المدارس التى تطبق التعليم الاساسى حاليا سيجد تنوعا كبيرا فى مؤهلات المدرسين ، فمنهم من لم يدرس التربية ، ومنهم خريج التعليم الفنى ، ومنهم من تخرج من معاهد المعلمين ومنهم من تخرج من كلية التربية ، ومنهم حملة مؤهلات أخرى .

ويساند المجلس استمرار المسئولين فى تنفيذ الخطة الرامية الى

توحيد مصدر اعداد المعلم ، والتى بدأت منذ سنوات تنفيذا لقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ .

سابعا : التنظيم المدرسى :

* اذا أردنا تنفيذ التعليم الاساسى بالصورة المناسبة فلابد أن يكون ناظر المدرسة مؤهلا بحيث يقوم بدور التنسيق وتنظيم العمل بمدرسته ، فله أن يوزع العمل بين المدرسين بما يناسب تطبيق التعليم الاساسى فى فصول الدراسة المختلفة فيمكن أن يطبق فكرة مدرس الفصل فى الصفوف الأولى ، ويمكن أن يتعاون مدرسان أو ثلاثة فى التدريس لاحد الفصول ، ويمكن أن يكون للفصل مدرس اساسى ويعاونه آخرون بحسب احتياجات الدراسة .. كما لابد من اعادة النظر فى نظام التوجيه الفنى لهذه المدارس .

ثامنا : المبنى المدرسى :

* مازلنا عند توصياتنا التى سبق ان اصدرها المجلس مرارا من ضرورة توفير المبانى المدرسية اللازمة للعملية التعليمية بحيث تعود الينا المدرسة ذات الامكانات المناسبة والتى تعمل على اساس نظام اليوم الكامل – على الا يقل العام الدراسى عن ٤٠ اسبوعا وبحيث لا تتجاوز كثافة الفصل الحد المقبول .

ولهذا يجب وضع خطه طويلة الاجل لاقامة ما نحتاج اليه من أبنية تعليمية على أن يراعى عند تصميمها الصورة الهندسية لشكل مدرسة التعليم الاساسى بما يحقق أهدافه ، كأن تبنى مستفيدة من فكرة مدرسة المعامل المدرسية أو فكرة الحجرات التخصصية لمجالات الدراسة ، أو أنواع النشاط المختلفة .

وهذا يتطلب اعادة النظر فى الشكل النموذجى لهندسة المبنى الذى يحقق أهداف التعليم الاساسى بمعرفة مهندسين متخصصين ومتفهمين لما هو مطلوب .

تاسعا : التجريب :

* لقد ترددت فكرة المدارس النموذجية وضرورة البدء بها كنموذج للاصلاح وقامت محاولات وتألفت لجان وصدرت قرارات لم تلبث ان صارت فى زوايا النسيان ، وقد آن الأوان لأخذ الفكرة بالجدية اللازمة وتنفيذ ما سبق من قرارات وزارية .

إعداد قيادات التعليم

إن مستقبل التعليم فى مصر لا يتوقف فقط على وضوح الرؤية بالنسبة لفلسفة التعليم وأهدافه ، ولا على تطوير مناهجه وأساليبه ، وتوفير أفضل الإمكانات المادية له من مبان وتجهيزات وموارد مالية ، ولا على حسن إعداد وتدريب معلميه ، أو إحكام علاقته بالمجتمع ومطالبه ، وإنما يتوقف أيضاً على توافر قيادات واعية لإدارته ، قادرة على التخطيط العلمى السليم ، والتنفيذ الدقيق لخطط التعليم على جميع المستويات . فلا شك أن الدقة فى اختيار القيادات التربوية ، والتوفيق فى الوصول إلى عناصرها الصالحة المتميزة بالمقومات الموضوعية للقيادة ، المتوائمة قدراتها مع طبيعة الموقع الذى تكون فيه ، الواعية بالظروف التى تحيط بحركتها ، والبيئة التى تعمل بها ، ثم إعدادها وتدريبها ومتابعه تقويمها ، يعتبر مفتاحاً للإصلاح التربوى ، بل يمثل شرطاً أساسياً لنجاح أى جهد للإصلاح والتطوير .

والواقع أنه يوجد فرق بين الإدارة والقيادة ، فالإدارة التعليمية بمفهومها الحديث هى مجموعة العمليات المتشابكة التى تتكامل فيما بينها سواء داخل مؤسسات التعليم أو فيما بينها ، أو بين ما يحيط بها من مؤسسات لتحقيق الأغراض المنشودة (أو) هى العملية التى يتم بمقتضاها توفير الموارد البشرية والمادية وتوجيهها إلى ما يحقق

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأغراض التربوية المنشودة فى تربية النشىء فى إطار مناخ تتوافر فيه علاقات إنسانية سوية .

أما القيادة فلها مفهوم أوسع وأشمل ، إذ انها تعنى بوجه عام القدرات والإمكانات الاستثنائية الموجودة فى الشخص الواقع موضع القيادة والتى من خلالها يستطيع التأثير فى مجموعة الأفراد الذين تحت قيادته وتوجيههم التوجيه المناسب لتحقيق أهداف المشروع الذى يعمل من أجله .

إن إعداد القيادات التربوية – كما سبقت الإشارة – أمر هام وجوهرى لإحداث أى تطور أو تحديث فى النظام التعليمى . فالقائد وهو المنوط به توجيه العاملين معه وتحفيزهم والتنسيق فيما بينهم ، ومراقبة وتقويم أدائهم ، فضلاً عن مواجهة مشكلات العمل ، وإيجاد حلول لها ، يتطلب مواصفات معينة عند اختياره ، ويحتاج إلى إعداد وتدريب متصل حتى يستطيع إحداث التغيير المنشود .

وتختلف أنماط القيادات فيما بينها ، فهناك النمط البيروقراطى وهو نمط تتم فيه الإدارة عن طريق تطبيق مجموعة القواعد والقوانين واللوائح القائمة ، وهناك النمط التسلطى أو التحكمى الذى يستند القائد فى إدارته إلى السلطات التى يعطيها منصبه له ، وهناك النمط الفوضوى الذى يترك القائد فيه أفراد الجماعة يعملون بحرية مطلقة ، وهناك النمط الديمقراطى وهو الأسلوب الذى يستند إلى توافر سمات القيادة لدى القائد مدعماً ذلك بسلطة الثقة كبديل لسلطة الوظيفة ، وهو نوع من الإدارة يهتم بتنمية روح التعاون والعمل كفريق .

وقد أوضحت كثير من الدراسات التى أجريت فى مصر أن الإدارة التربوية تقوم في أغلب الأحيان وفق النمط التحكمى أو النمط البيروقراطى ، وأن هناك حاجة لدعم النمط الديمقراطى للإدارة والذى يقوم على توافر سمات القيادة فى القيادات التربوية ، وتنمية أساليب التعاون والشورى والعدل والموضوعية .

الوضع الراهن :

يتضمن عرض الوضع الراهن لاختيار وتدريب وتأهيل القيادات التربوية التعرف على الجوانب التالية :

أ – مستويات الادارة التربوية وعلاقاتها بالمستويات الوظيفية للقيادات .

ب – مؤسسات إعداد وتدريب القيادات التربوية .

جـ – المشكلات التى تواجه برامج إعداد وتنمية القيادات التربوية .

(أ) – مستويات الإدارة التربوية وعلاقاتها بالمستويات الوظيفية للقيادات :

لقد جرت محاولات كثيرة لتحديد المستويات الوظيفية المتناظرة فى مستويات الإدارة المختلفة ، بدءاً من المدرس الأول وحتى مستوى القيادات العليا ، كان آخرها القرار الوزارى رقم ٢١٣ بتاريخ ١٩٨٧/١١/١ بشأن قواعد النقل والتعيين فى وظائف العاملين بمديريات التربية والتعليم بالمحافظات وديوان عام الوزارة ، وقد تضمن هذا القرار تكوين الهياكل التنظيمية بديوان عام الوزارة والمديريات والادارات التعليمية بالمحافظات ، وتدرج الوظائف فى كل درجة مالية بحيث تضمنت التقسيمات الدرجة المالية ، والحد الأدنى لشغل الوظيفة ، والنسبة المقررة للاختيار ، والتدرج الوظيفى داخل الدرجة المالية .

(ب) – مؤسسات إعداد وتدريب القيادات التربوية :

توجد مؤسسات ومراكز تعليمية مختلفة يتم فيها إعداد وتدريب القيادات التربوية فى أثناء الخدمة ، بعضها يقع خارج نطاق وزارة التربية والتعليم والبعض داخل وزارة التربية والتعليم .

ومن المؤسسات التى تتولى إعداد وتدريب القيادات التربوية خارج وزارة التربية والتعليم : الجامعات ، وخاصة كليات التربية التى تقوم بتنظيم وتنفيذ برامج تدريبية قصيرة ومكثفة فى مجال الإدارة التعليمية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، وبعض هذه البرامج طويلة المدى لمدة

عام أوأكثر للحصول على دبلومات فى الإدارة التربوية والمدرسية والتخطيط التعليمى ، أو الحصول على درجات الماجستير والدكتوراه فى هذه المجالات .

ومن هذه المؤسسات أيضاً الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة الذى يقوم باعداد وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين فى الدولة من القيادات ومنهم العاملين بوزارة التربية والتعليم .

كما تؤدى بعض المؤسسات الأخرى مثل المعهد القومى للتنمية الادارية ومعهد التخطيط القومى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خدمات تدريبية وبحثية فى مجالات ترتبط بالإدارة للقيادات التربوية فى وزارة التربية والتعليم .

(جـ) - المشكلات التى تواجه برامج إعداد وتنمية القيادات التربوية :

ان اجتياز برامج تدريبية شرط أساسى للترقية وللإعداد لشغل الوظائف القيادية - إلا أن هذه البرامج تعانى من جوانب قصور شديدة تجعلها غير قادرة على الوجه الأفضل لإعداد وتنمية هذه القيادات وتتمثل أوجه القصور هذه فيما يلى :

١ - ضعف تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية لبعض مستويات القيادات التربوية ، ففى كثير من الأحيان لا تصمم هذه البرامج وفقاً للحاجات الحقيقية للمتدربين ودون معرفة كافية بالتوصيف الوظيفى للوظائف المرقين إليها ، إضافة إلى قصر مدة هذه البرامج التى لا تتجاوز عادة عدة أيام .

٢ - اعتماد هذه البرامج عادة على التلقين والمحاضرات الأكاديمية فى معظم الأحوال دون إعطاء الفرصة الكافية لتبادل الأفكار والخبرات واكتساب المهارات والقدرات .

٣ - ضعف المهارات التدريبية لدى كثير من القائمين بالتدريب وقلة معرفتهم بأساليب واستراتيجيات التدريب الحديثة وعلى رأسها استخدام التقنيات الحديثة فى التدريب .

٤ - نقص التمويل الكافى لبرامج التدريب - فالميزانية المخصصة لبرامج التدريب لا تتناسب مع الأعداد الضخمة من القيادات التربوية التى هى فى حاجة إلى تدريب والتى يمثل التدريب متطلباً أساسياً من المتطلبات الخاصة بالترقية .

٥ - غياب مفهوم التربية المستمرة لدى المسئولين عن التدريب فى أجهزة وزارة التربية والتعليم فى الديوان العام للوزارة أو المديريات والإدارات فى المحافظات - وغياب هذا المفهوم أيضاً لدى المتدربين الأمر الذى يجعل التدريب للقيادات أمراً مفروضاً عليهم للحصول على الترقية .

٦ - اعتماد الترقية فى أغلب الأمر على الأقدمية باعتبارها المعيار الأساسى فى الترقية فى الكثير من المستويات الوظيفية القيادية .

٧ - إحجام بعض العناصر الممتازة من العاملين عن الانتظام فى البرامج التدريبية زهداً منهم فى شغل الوظائف القيادية خاصة بالنسبة لبعض المعلمين والموجهين الذين يفضلون البقاء فى وظائفهم للحصول على مكاسب أكثر من الترقى إلى وظائف قيادية دون عائد مادى مناسب .

نظرة نقدية إلى أساليب إعداد وتنمية القيادات التعليمية :

إن العرض السابق للوضع الراهن لاختيار وتنمية القيادات التربوية وما يتضمنه من قواعد تنظيمية فى صورة قرارات أو لوائح وزارية تستهدف تحقيق العدالة المرجوة بين العاملين ، واستقطاب الكفاءات المتميزة لشغل الوظائف الإدارية ، وكذلك ما يتضمنه هذا العرض من بيان للمؤسسات والبرامج التدريبية والتى تعنى بالتنمية المهنية للقيادات التربوية والمشكلات التى تعترض سبل توفير برامج تدريبية ذات فعالية أكبر ، يقودنا بنظرة نقدية إلى عدد من التساؤلات تكشف الاجابة عنها

عن المخاطر والثغرات التى تعترض سبيل حسن إعداد وعدالة اختيار القيادات التربوية ، ولعل أهم هذه التساؤلات مايلى :

١ – هل يمكن أن يكون شرط الأقدمية فى الدرجة المالية أو الوظيفية معياراً موضوعيا لاختيار القيادات لمستوى وظيفى أعلى ؟

إن الأقدمية لا تعنى بالضرورة توافر الاستعداد العام للقيادة أو القدرة عليها . لذلك فإن جعلها أساساً لتفضيل شخص على آخر قد يحجب المتميز بالمعرفة والمهارة والموائم لقيادة موقع إدارى ، أو يقلل من احتمالات نجاحهم فى الأداء أكثر . إذ إن كثرة العاملين فى وزارة التربية والتعليم تجعل الذين تنطبق عليهم شروط الترقية أكثر من المطلوب للمستويات القيادية الوسطى والعليا ، وبالتالى لا يصل إلى الوظائف العليا غالباً إلا من تقدم به السن وقد لا يساعد ذلك على استقرار العمل فى الوحدات الإدارية التعليمية للتغيير المتلاحق للمسئولين عن إدارتها .

٢ – هل حصول العاملين على مرتبة الامتياز فى تقرير قياس الكفاءة فى وظيفة يعنى إمتيازهم وقدرتهم على الإدارة الناجحة فى وظيفة تالية ؟

إن الواقع يؤكد أن للعامل الشخصى عند بعض الرؤساء تأثيراً قوياً على اسلوب التقويم ، بل إن بعضهم يفضل تجنب الصدام مع مرؤوسيهم بسبب التقرير ، بعد أن أصبح معلناً يُخطر به صاحبه ، كما ان بعضهم قد يرفع من تقديرات مرؤوسيهم لأسباب إنسانية مثل مساعدتهم فى الحصول على فرصة إعارة للعمل بالخارج .

إضافة لذلك فإن أسلوب كثير من الرؤساء عند وضع تقرير قياس كفاءة الأداء يجهض الجانب الموضوعى المستهدف ، حيث تسجل الدرجة الكلية للتقويم أولاً ثم العودة إلى تسجيل الجزئيات بما يحقق تطابقها عند جمعها مع الدرجة الكلية ، وقد نتج عن ذلك تضاعف اعداد الحاصلين دون وجه حق على مرتبة الامتياز .

٣ – هل نجح التدريب بصورته الحالية فى إعداد القيادات الوسطى والعليا ؟

إن برامج التدريب المقدمة ، وخاصة تلك التى تتم فى مراكز التدريب التابعة للوزارة ، لم تنجح بالقدر الكافى فى تلبية الاحتياجات التدريبية للقيادات التربوية ، إذ إن كم هذه البرامج والإمكانات المتوافرة لا تسمح بقيام تدريب على درجة عالية من الكفاءة ، وهى قاصرة عن تحويل المتقدم للترقية وشغل الوظائف القيادية إلى قيادة إدارية ناجحة .

كما أن أسلوب التدريب القائم عادة على المحاضرات لا يسمح بتمكين المتدرب من إتقان المهارات المطلوبة فى الوظائف المرقى إليها – كما أن برامج التدريب قد عجزت عن تلبية الاحتياجات التدريبية لعدد كبير من القطاعات التعليمية ذات الاحتياجات التدريبية الخاصة كإدارات التدريب والتربية الخاصة والتعليم الخاص وشئون الطلبة والامتحانات وغيرها .

٤ – هل نجحت أساليب الاختيار القائمة على شغل الوظائف القيادية عن طريق الإعلان وإجراء المقابلات الشخصية فى اختيار أفضل القيادات ؟

بالرغم من أن النظام المتبع وفق القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١ يعطى كثيراً من الضمانات – من الجانب النظرى – لحسن الاختيار ، فإن الواقع يشير إلى غير ذلك . وقد سبق أن أوضحنا المحاذير فيما يختص بالحصول على تقدير الامتياز فى السنتين الاخيرتين ، كما أوضحنا القصور فيما يتصل بإجتياز التدريب ، إلاّ أن هناك محاذير أشدّ فيما يبديه الرؤساء فى شأن المرشحين للترقية وما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز .

فالواقع يشهد غلبة النظرة الذاتية على عدد غير قليل من الرؤساء ،

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وتأثير قيادات غير مباشرة وغير رسمية على الرئيس الرسمي المباشر .

كما تجب الإشارة إلى أسلوب متبع يخل بمبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في الاختيار لشغل الوظائف القيادية ، وهو أسلوب الندب للوظيفة الأعلى وممارسة أعمالها لمدة معينة ، ذلك أن الندب تملكة السلطة المختصة ويدخل في تقديرها ، ولا دخل للعامل فيه ، فإذا ما أرادت السلطة الإدارية العليا أن ترقى عاملاً لوظيفة أعلى ندبته لهذه الوظيفة ، وإذا ما أرادت تخطيه لم تندبه ، وهذا الأمر يجعل قرار الندب في نفس الوقت قراراً يفصح عن إرادة الترقية لعامل معين وتخطى عامل آخر ، وهي مسألة لا تتفق وأحكام النظام كما لا تتفق مع مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص واختيار الأفضل .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار في اجتماع المجلس من مناقشات ، ونظراً لأهمية دور القائد التربوي حيث إنه القدوة لجميع العاملين معه ، وهو الموجه والمسئول عن تنشيط الجهاز الذي يعمل فيه وتطويره ، وهو المسئول عن إعداد وتنمية مهارات وقدرات الصف الثاني من القيادات ، يوصى بما يأتي ؛ إسهاماً في تحقيق سلامة الترشيح والاختيار والإعداد للقيادات التربوية :

* إعداد توصيف واضح ودقيق لكل وظيفة إشرافية في السلم الوظيفي من القاعدة إلي القمة ، ومواصفات من تسند إليه مع الاستفادة مما قدمه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا المجال .

* اتباع التخطيط السليم لاكتشاف العناصر القيادية ووضع المعايير الموضوعية المناسبة التي تساعد على اختيار هذه العناصر ومن أمثله ذلك :

- الدراسات العليا / إعداد أبحاث / بحث المشاكل الميدانية والحلول البديلة لها / تطوير مجال العمل / وما حققه من جهود وإنجازات في العملية التعليمية خلال مدة خدمته .

* إجراء مقابلات شخصية للتعرف على شخصيات المرشحين للترقية والتأكد من لياقتهم وقدراتهم على مباشرة أعمالهم القيادية ، ووضع الضوابط المناسبة حتى تكون المقابلات موضوعية مناسبة .

* أن تشمل التقارير السنوية تقريراً وصفياً يؤكد الحكم الموضوعي على العامل مع تخصيص استمارة خاصة لكل نوعية من أنواع الوظائف تتلاءم عناصرها مع المواصفات الموضوعية للوظيفة مع مراجعتها على فترات دورية للتحقق من صلاحيتها كأداة للتقويم .

* أن تنظم أجهزة التدريب المعنية برامج توجيهية الهدف منها تعريف المرشحين للوظائف القيادية بطبيعة العمل والمسئوليات المتصلة بالوظائف المرشحين لشغلها .

* تنظيم دورات تجديدية في أثناء الخدمة بهدف تزويد شاغلي هذه الوظائف بالمعلومات والخبرات المتجددة في المجال التربوي والإداري ، والمستحدث من تكنولوجيا الادارة .

* اعادة النظر في أساليب التدريب المتبعة للمرشحين للقيادة التربوية وفي مختلف المستويات بحيث تتسم الدورات التدريبية بوضوح الهدف وتنوع أساليب التدريب والتركيز على أساليب المناقشة والحوار وعرض المشكلات الميدانية ووضع السيناريوهات لحلها وتبادل الخبرات وكتابة التقارير ، وأن يستعان في برامج التدريب بالمختصين المناسبين .

* اعتماد التعليم المستمر منهجاً لتطوير عمل القيادات التربوية ، فلا يجرى التدريب فقط بمناسبة حركة الترقيات لشغل الوظائف القيادية ، وإنما يكون التدريب بصورة دورية بصرف النظر عن حركات الترقية ، ويستعان في ذلك بأساليب التعليم عن بُعد كإصدار النشرات الدورية التوجيهية .

* من الضروري النظر إلى ماحققه المرشح من جهود وإنجازات في العمل خلال مدة خدمته بالتعليم ونشاطه ،إلى جانب مراعاة الأقدمية والخبرة في العمل .

* العودة بصورة توسعية إلى ما كان متبعاً فى السابق بشأن إيفاد بعثات خارجية علمية وعملية يوفد فيها عدد من نظار المدارس والمديرين لمتابعة الدراسات التى تنظمها بعض الجامعات فى الخارج ، مع ضرورة وضع خطة لبعثات داخلية فى كليات التربية للحصول على الدبلومات والدرجات العلمية فى مجال الإدارة التربوية ، وأن يستمر إيفاد هذه البعثات سنوياً لتكوين فريق من القيادات التربوية بصورة مستمرة ، وأن تراعى هذه المؤهلات والخبرات عند شغل وظائف الادارة العليا .

* التاكيد على أساليب الإدارة الديمقراطية من خلال برامج التدريب أو خلال تقارير التقويم بحيث تركز القيادات على تنمية روح التعاون والعمل كفريق – ويتطلب ذلك التوسع فى مبادئ تفويض السلطة والتوسع فى لامركزية التعليم .

* للتغلب على مشكلة الإسراف فى إعطاء العاملين تقديرات الامتياز فى التقارير السنوية يجب أن تتضمن التقارير تبريرات موضوعية لأسباب الحصول على تقديرات الامتياز .

* دعم مراكز التدريب الرئيسية بوزارة التربية والتعليم بما يمكنها من القيام بدورها فى تنظيم الدورات التدريبية بمختلف صورها فى مجال إعداد القيادات التربوية ، وأن يتولى الإشراف على هذه المراكز قيادات ذات خبرة وتأهيل فى التدريب (خبراء التدريب) من ذوى التميز العلمى والخبرة .

* تشجيع كليات التربية والمركز القومى للبحوث التربوية ومركز التقويم والامتحانات وغيرها من المراكز البحثية على إجراء البحوث والدراسات المتصلة بالإدارة التعليمية من خلال المنح أو التعاقدات بحيث تكون هذه البحوث ذات طابع ميدانى – وأن تتولى هذه الجهات البحثية بالتنسيق مع أجهزة التدريب بالوزارة إصدار النشرات والدوريات التى تعالج مشكلات إدارة التعليم وتوزيعها على القيادات التربوية .

* مراعاة أن تكون الوظيفة السابقة مهيئة لتولى الوظيفة التالية بقدر الإمكان وبما لايخل بمبادئ العدالة وتكافؤ الفرص فى الترقى حتى يتحقق تكامل الخبرة واستمرارها لكل نوعية من نوعيات الوظائف القيادية .

* عدم اللجوء إلى ندب أى مرشح لوظيفة خالية لما يترتب على ذلك من ظلم لأفراد مستحقين ، وكذلك عدم التجديد لمن بلغ السن القانونية ، وذلك لكثرة المستحقين وقلة الوظائف القيادية .

* وضع المرشحين لشغل وظائف قيادية تحت الاختبار لمدة عام كامل ومتابعتهم أثناء عملهم للتعرف على مقدار نجاحهم فى القيام بأعباء الوظيفة المنوط بهم مسئولياتها ، وترقية من تثبت جدارته ، ويحول من لم تثبت جدارته إلى وظيفة أخرى غير قيادية تتناسب مع إمكاناته .

* المتابعة المستمرة لأعمال القيادات ميدانياً ، ومنح حوافز مجزية للمجيدين الممتازين منهم والمبتكرين وبخاصة الذين يتغلبون على مشاكلهم بطرق مبتكرة غير تقليدية .

اتجاهات مقترحة للتربية البيئية فى التعليم العام

يعيش الانسان فى وقتنا الحاضر فى عالم يوصف بانه قرية كبيرة ، حيث يوجد تفاعل وتاثير متبادل بين الانسان وجميع الظروف المحيطة به تؤثر فى حياته على كوكبنا الأرضى ، والتاثيرات التى تؤثر على هذه الحياة وترتبط بمختلف العوامل والمؤثرات البيئية وتمتد لتشمل الكون باكمله من أرض وكواكب ونجوم وفضاء بحيث لم تعد البيئة فيه فى اطار ضيق يشمل بيئته المحلية فحسب وانما هى تشمل بيئة المجتمع الذى نعيش فيه بجوانبه المختلفة والمتباينة المادية والمعنوية ، أى البيئة بمفهومها الشامل فى مختلف جوانبها الطبيعية والانسانية والتكنولوجية ، كما يتضمن هذا المفهوم – أى مفهوم البيئة – ماتتضمنه البيئة من مشكلات وتحديات حالية أو مستقبلية .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويتنبأ الدارسون والمهتمون بهذا العالم بأنه سوف يواجه ويعانى من مشكلات متعاظمة بالنسبة لنقص الموارد وتدهورها وتزايد السكان بمعدلات متسارعة ، مما يتطلب بالضرورة حتمية حماية البيئة والمحافظة عليها وتنميتها ، بما يساعد على مواجهة تلك التحديات ، وكذلك تدهور مقومات الحياة السليمة من نقص فى الموارد الطبيعية ، وتلويث لمقومات الحياة من مياه وهواء وتربة ، ومن أفكار واتجاهات وسلوكيات سليمة نحو البيئة والمحافظة عليها وتنميتها من أجل حياة أفضل ... إن مثل هذه المتغيرات فى السنوات القادمة سوف تمثل مخاطر لها تأثيرها على الانسان وحياته وهو العنصر البشرى المسئول عن حدوثها والذى هو فى الوقت ذاته المسئول عن مواجهتها والتغلب عليها .

ومن هنا نشأت الحاجة إلى تربية الإنسان الفرد وإكسابه المعلومات والمهارات والاتجاهات والقيم التى تمكنه من مواجهة الحياة على هذه الكرة الأرضية ، والتحكم فى المتغيرات البيئية التى تؤثر فى حياته ، بل تربية تمكنه من ضمان ظروف معيشية أفضل له وللأجيال القادمة وهذه هى التربية البيئية .

ومن هذا المنطلق أصبح إدخال التربية البيئية ضمن مناهج التعليم أمرا لازما وضروريا وذلك من خلال عدة منطلقات – بالاضافة إلى ماسبق – لعل أولها مفهوم المدرسة كمؤسسة تربوية اجتماعية أنشأها المجتمع لصالح أبنائه من خلال تكيفهم مع البيئة بمفهومها الشامل ، أما المنطلق الثانى فيتمثل فى المنهج بمفهومه الحديث من حيث كونه مجموعة الخبرات التربوية – الثقافية والاجتماعية والبيئية والسلوكية – التى تهيؤها المدرسة لتلاميذها داخل المدرسة وخارجها بهدف تحقيق النمو الشامل لهم وتعديل سلوكهم كى يتكيفوا مع البيئة بنجاح فى ضوء الأهداف التربوية التى تضعها المدرسة لهذا الغرض .

مفهوم التربية البيئية :

قبل تناول مفهوم التربية البيئية يفضل البدء بتعريف علمى لمفهوم البيئة ، فبيئة الانسان بوجه عام يقصد بها كل ما يحيط بالانسان ويؤثر فيه ويتأثر به ، أى يقصد بها مجموع الظروف – الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية – التى تحيط بالانسان فتؤثر فيه ويؤثر هو فيها .

والبيئة بهذا المفهوم تتضمن جانبين هما : البيئة الطبيعية والتى يقصد بها ذلك الجزء من البيئة الذى لم يتدخل الانسان فى صنعه بل هو من صنع الخالق سبحانه وتعالى ، والبيئة الحضارية المصنوعة أو ما يسمى بثقافة المجتمع والتى يقصد بها ذلك الجزء من البيئة الذى صنعه الانسان بعقله ويديه ، والذى يتضمن بهذا المفهوم جانبين هما الجانب المادى الذى يشمل المعارف البيئية والاكتشافات والاختراعات والابتكارات ، والجانب المعنوى الذى يشتمل على القيم والأخلاق والسلوك اللازمة للحفاظ على البيئة .

وفى ضوء هذا التعريف يتضح أن مفهوم التربية البيئية يتسم بالشمول والاتساع حيث يشمل التربية الأسرية ، والوطنية ، والسكانية ، والاقتصادية ، والعلمية ، والرورية ، والاستهلاكية ، والجمالية ، والفنية ، والسياسية ، ومن ثم يتضح أن التربية البيئية تهدف إلى بناء مجتمعات قادرة على إدراك الأوضاع البيئية والاهتمام بمشكلاتها ، وهذا يقودنا إلى تحديد أهداف التربية البيئية المقترحة .

أهداف التربية البيئية المقترحة :

التربية البيئية التى تنشدها الدراسة ليست فى صورة مادة دراسية مستقلة لها معلم متخصص ومقرر وحصص لتدريسها ، ولكنها تربية شاملة متكاملة يسهم فى تحقيق أهدافها جميع المعلمين من خلال جميع المواد الدراسية ، والأنشطة التربوية المصاحبة داخل المدرسة وخارجها .

ولكى تتحقق أهداف التربية البيئية المقترحة من حيث الشمول والتكامل والتناسق وغيرها ، روعى أن تغطى تلك الأهداف ثلاثة جوانب

هى : الجانب المعرفى ، والجانب الوجدانى ، والجانب المهارى .

وتتحدد أهداف التربية البيئية المقترحة ومضامينها السلوكية فيما يأتى :

– التعرف على مفهوم البيئة ، ومكوناتها ، والعلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة بأبعادها البشرية والمادية بهدف تكوين وعى بيئى لدى الطالب وتزويده بالمهارات والخبرات والاتجاهات الضرورية التى تجعله إيجابيا فى تعامله وتصرفاته مع البيئة .

– إدراك العلاقة بين مظاهر التدهور البيئى وانخفاض مستوى معيشة الانسان من جميع جوانبه الصحية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية .

– إدراك العلاقة بين التقدم الصناعى والزراعى والتكنولوجى وسلامة الموارد البيئية .

– الالمام بقدر مناسب من المعلومات والبيانات والإحصاءات عن حجم المشكلات البيئية والآثار المترتبة عليها والمؤثرة على حياة كل من الفرد والمجتمع وتوقعاتها المستقبلية .

– التعرف على الجديد فى مجال الاكتشافات العلمية المرتبطة بالبيئة ، وطرق المحافظة عليها وتنميتها على نحو متواصل .

– إدراك أهمية التوازن البيئى ومدى خطورة تدخل الانسان للإخلال بهذا التوازن .

– التعرف على تركيب الأجهزة الداخلية للإنسان وعلاقة تركيب كل جهاز بالبيئة الخارجية لتحقيق التكيف مع تلك البيئة ، وذلك بهدف معاونة الطلاب على فهم موقع الإنسان فى إطاره البيئى ، والإلمام بعناصر العلاقات المتبادلة التى تؤثر فى ارتباط الانسان بالبيئة .

– التعرف على القيم المتنوعة التى تشملها البيئة بمفهومها الشامل مثل القيم الذاتية ، والقيم الخلقية ، والقيم الاجتماعية ، والقيم الدينية ... وغيرها . وذلك من خلال تحليل تلك القيم وتضمينها فى المناهج الدراسية المختلفة والأنشطة التربوية المصاحبة بهدف تحقيق التفاعل بين العوامل الاجتماعية والثقافية والقوى الطبيعية مع الانسان .

– الوعى بدور ومسؤلية الأفراد والمؤسسات على المستويات المحلية والاقليمية والعالمية فى المحافظة على البيئة بحمايتها ، ومحاولة إيجاد حلول لمواجهة بعض المشكلات البيئية .

– الوعى بكل السلوكيات السليمة والخاطئة فى التعامل مع مكونات البيئة ، والعمل على تدعيم السلوكيات السليمة ونبذ السلوكيات الخاطئة .

– المشاركة باقتراح حلول جذرية لمواجهة بعض المشكلات البيئية فى البيئة المحلية بما يتناسب مع كل مرحلة تعليمية .

– تدريب الطلاب على السلوك البيئى السليم نحو البيئة المحلية المحيطة بهم (بيئة زراعية – بيئة صحراوية – بيئة ساحلية – بيئة صناعية) وذلك من خلال الاهتمام بالتطبيق العملى لخدمة البيئة المحلية ، مع التركيز على إبراز أهمية دور العلم والتكنولوجيا فى تطوير علاقة الانسان بالبيئة .

– تدريب المعلمين على أساليب تدريس المفاهيم البيئية ، والمحافظة على البيئة وسبل خدمتها .

* تقدير جهود الدولة فى الحفاظ على البيئة ومكوناتها ، وتنميتها ، والتعاون فى هذا المجال على المستويات الإقليمية والعالمية .

– الالتزام القيمى والأخلاقى للأفراد تجاه البيئة ، والإسهام فى حل مشكلاتها وتنميتها .

* الإسهام فى الانشطة المرتبطة بالبيئة بمفهومها الشامل ، والحفاظ على مكوناتها .

الوضع الراهن:

يتزايد اهتمام وزارة التعليم فى الوقت الحاضر بالتربية البيئية بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى ، ففى رياض الأطفال تهتم الوزارة بإكساب الأطفال الاهتمام بنظافة أنفسهم ونظافة مدرستهم وحديقتها ،

وإكسابهم التذوق من خلال إتاحة الفرصة لممارسة بعض الأنشطة المناسبة لهم من خلال الخبرات التربوية التى توفرها لهم دور رياض الأطفال ، أما فى المراحل التالية للتعليم فإن الوزارة تهتم بتوفير دراسات أكثر اتساعا وتعمقا من خلال تدريس الموضوعات المرتبطة بالبيئة من حيث التعريف بالبيئة ، ومكوناتها ، ومصادرها المتنوعة وسبل المحافظة عليها ، والآثار السلبية وانعكاساتها على الأفراد والمجتمع .

وتاكيدا على مدى أهمية تنمية مفاهيم المتعلمين وسلوكياتهم عن البيئة بمفهومها الشامل ، أنشات الوزارة ادارة عامة للتربية البيئية والسكانية ، كما أنشات إدارات فرعية لها على مستوى المديريات التعليمية فى سبتمبر عام ١٩٩٣ تسعى نحو تحقيق أهداف تربوية فى هذا المجال .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

• الاهتمام بتعزيز محتوى المقررات الدراسية ببعض المفاهيم البيئية ، و مكونات البيئة ، والعلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة بابعادها المادية والبشرية :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحليل المقررات الدراسية الحالية بهدف التعرف على مدى ما تتضمنه من مفاهيم ومكونات بيئية بمفهومها الحديث الذى يتسع ليشمل جميع ما يحيط بالانسان ، حيث تؤكد القراءات الحديثة أن مفهوم البيئة يتسم بالشمول ليدخل فى نطاقه تصميم المبانى ، وبنائها وإعداد أبنية المدارس وفصولها ، كذلك ما تتضمنه من علاقات متبادلة بين الانسان وبيئته بمفهومها الشامل وبابعادها المختلفة ، ثم تعزيز وتدعيم تلك المحتويات بالمزيد من المفاهيم البيئية ومكونات البيئة ، والعلاقات بين الانسان والبيئة ، من حيث انها علاقة تاثير وتاثر .

• ضرورة الانتماء للبيئة من خلال التعرف على مشكلاتها ، ومسبباتها والآثار المترتبة على تلك المشكلات :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء جمعيات لخدمة البيئة لتحقيق توعية بيئية ، على أن تقوم تلك الجمعيات بدراسات تتضمن كيفية مواجهة مشكلات البيئة والتغلب عليها من خلال القيام ببعض الأنشطة المرتبطة بالبيئة .

• أهمية دور الانسان فى تلويث البيئة مما ينعكس على مستوى معيشته :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدراك العلاقة بين مظاهر التدهور البيئى وانخفاض مستوى معيشة الإنسان من جميع جوانبه الصحية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية .

• زيادة الوعى بإدراك العلاقة بين تقدم المجتمع صناعيا وزراعيا وتكنولوجيا وسلامة الموارد البيئية :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم نماذج لمجتمعات متقدمة صناعيا وزراعيا وتكنولوجيا ، ومدى تاثر ذلك التقدم بسلامة الموارد البيئية ، مع الاهتمام بتقديم الإحصاءات اللازمة التى تعكس مدى تقدم تلك الدول نتيجة لسلامة الموارد البيئية .

• الالمام بحجم المشكلات البيئية والآثار المترتبة عليها والمؤثرة على حياة كل من الفرد والمجتمع وتوقعاتها المستقبلية :

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال الأساليب الإحصائية والمعلومات والإحصاءات الدقيقة التى تحدد حجم المشكلات البيئية بأسلوب موضوعى ، وكذلك الآثار المترتبة عليها ، والتى تؤثر على حياة كل من الفرد والمجتمع وأثر ذلك على إنتاج الفرد وسلوكياته ، وكذلك على تقدم المجتمع وسلامته ، بالاضافة إلى إشاعة القراءة الواعية بين

الشباب عن التربية البيئية ، وماتتضمنه من مواجهة تلك المشكلات .

* **ادراك الاساليب الحديثة فى مجال الحفاظ على البيئة وتنميتها :**

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تقديم الحقائق والمفاهيم والتصميمات الحديثة المرتبطة بالبيئة ، وكذلك سبل الحفاظ على مكونات البيئة وتنميتها . ومن ذلك : طرق التخلص من النفايات ، والاساليب الحديثة لتقليل نسبة الملوثات فى الجو والبحر على سطح الأرض وباطنها .

* **الاهتمام باهمية التوازن البيئى وعدم الاخلال به :**

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إدراك التلاميذ والطلاب بانفسهم أهمية التوازن البيئى الطبيعى ، ومدى خطورة تدخل الانسان للإخلال بهذا التوازن . ومن ذلك دور الإنسان فى الاخلال بالتوازن البيئى من خلال استخدام المبيدات والملوثات فى دخان المصانع وعادم السيارات واستخدام المنظفات الصناعية والتفجيرات النووية وغيرها .

* **ادراك دور الدولة فى الحفاظ على البيئة ومكوناتها وتنميتها :**

ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال تقدير جهود الدولة فى الحفاظ على مكونات البيئة وتنميتها ، وحسن استغلال مواردها ، وتعاونها فى هذا المجال على المستويات الإقليمية والعالمية، مع تناول الأدوار والجهود الهامة التى تبذلها الدولة فى هذا الشأن ، وهى المتمثلة فى تلك الأنشطة البارزة للدولة فى هذا المجال .

* **ضرورة الاهتمام بالالتزام القيمى والأخلاقى للأفراد تجاه البيئة :**

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التأكيد على القيم المتنوعة التى تتضمنها البيئة بمفهومها الشامل وتوضيح دور الافراد فى تفهم البيئة ومكوناتها وسبل المحافظة عليها .

* **الاهتمام بالأنشطة التربوية المرتبطة بالبيئة :**

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال توفير العديد من الأنشطة التربوية المرتبطة بالبيئة ، منها ما يتم داخل الفصل أو خارجه ، وداخل المدرسة أو خارجها ، على أن تكون تلك الأنشطة متنوعة ومتباينة وأن تكون مرتبطة بالبيئة بمفهومها الشامل ، على أن ينظر لتلك الأنشطة على أنها جزء من عملية التعليم والتعلم ، وعلى أنها جزءهام من المنهج بمفهومه الحديث .

دور المدارس النموذجية التجريبية فى تطوير التعليم

اصبح تطوير ميدان التعليم وتدعيم اركانه فى مصر قضية قومية، ولكن التطوير المنشود يجب ان يبنى على اسس علمية وتربوية سليمة .

ولقد أصبح لدى قادة التربية والتعليم فى مصر ذخيرة ضخمة من الآراء والافكار النظرية حول تطوير العملية التعليمية ... ولكن الكثير من هذه الافكار والآراء لم يجد طريقه الى الميدان التطبيقى بالقدر الكافى .

ومن يزور المدارس والفصول فى مختلف محافظات مصر الآن سيجد أن الواقع العملى لا زال بعيدا عما يصبو اليه رجال التربية ، وما زالت الهوة واسعة بين الآراء النظرية وتطبيقاتها العملية .

ولا زالت مدارسنا فى حاجة إلى جهود كبيرة ، وإلى تغيير جذرى فى اساليب العمل بها لكى تحقق الاهداف التربوية المنشودة.

ولقد حاول بعض المصلحين أن ينقلوا الى مصر خبرات وتجارب البلاد المتقدمة فى امور التربية والتعليم ... ولكن من الخطأ أن تنقل الافكار التربوية المطبقة بنجاح فى الخارج الى مدارسنا بنفس الصورة التى طبقت بها هناك ... وذلك لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ... ولكن من الصواب أن نأخذ من هذه الافكار والتجارب ما يصلح لنا وما يناسب ظروفنا ... ولا يمكن الحكم على مدى صلاحية هذه

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاراء والافكار لمدارسنا إلا عن طريق وضعها موضع التجريب والتمحيص - فيظهر لنا ما هو صالح ، وما هو غير مناسب لظروفنا .

ولقد ثبت من خبرات المربين أن الالتجاء إلى التطبيق العملى والنزول إلى الميدان لوضع الافكار الجديدة فى تطوير التعليم موضع التجريب فى بعض المدارس - هو أفضل السبل كخطوة ضرورية قبل تعميم هذه الافكار والآراء فى جميع المدارس ... على أن تتوافر لهذا التجريب الضوابط والضمانات الكافية لتحقيق الهدف من هذا التجريب .

ما المقصود بالتجريب التربوى ؟

١) يقصد بالتجريب التربوى ، تجريب مناهج جديدة متطورة ، وطرق تدريس حديثة تؤدى الى تنمية شخصية التلميذ وتعويده على التفكير العملى السليم ، وتدريبه على تطبيق واستخدام ما أمكنه الوصول اليه من خبرات جديدة والاستفادة منها - وبصفة عامة تحسين مستوى الأداء ، والتركيز على تنمية قدرات وامكانات التلاميذ .

٢) كذلك إجراء التجارب التربوية فيما يختص بالادارة المدرسية واختيار القيادات الناجحة القادرة على قيادة العمل التربوى وفتح مجالات النشاط داخل المدرسة وخارجها ، والاتجاه إلى خدمة البيئة وتطويرها .

٣) كما يقصد بالتجريب استخدام تكنولوجيا التعليم واستخدام الأجهزة الحديثة مثل الوسائل المعينة والكمبيوتر والاجهزة التعويضية الحديثة بما يساعد على تنمية قدرات التلميذ وتكوين الشخصية المتكاملة.

أمثلة من الجهود السابقة فى مجال التجريب التربوى التعليمى :

لقد تمت محاولات كثيرة فى التجريب التربوى فى مصر منذ زمن بعيد - ولكنها لم تستمر طويلا على الرغم من نجاحها فى تغيير الكثير من مجالات العمل المدرسى ، ومن أمثلة ذلك :

تجارب المدارس النموذجية :

- بدأت بانشاء فصول تجريبية فى العام الدراسي ١٩٣٢/٣٣ الحقت بمعهد التربية للمعلمين بالأورمان - واستكملت الدراسة الابتدائية فى السنتين التاليتين وسميت " فصول الأورمان التجريبية ".

- ثم أنشئت مدرسة فاروق الأول الثانوية النموذجية بالعباسية فى اكتوبر ١٩٣٧ وسميت بالنموذجية تفاديا للاثار التى تركتها تسمية التجريبية فى نفوس الاباء الذين لم يرغبوا أن يكون أبناؤهم موضوع التجريب والمحاولة والخطأ.

- وفى عام ١٩٣٩ أنشئت مدرسة نموذجية بحدائق القبة والحقت بمعهد التربية - وقد بدأت بالمرحلة الابتدائية ثم استكملت المرحلة الثانوية عام ١٩٤٢ وسميت بمدرسة حدائق القبة الثانوية النموذجية ، وقد سميت هذه المدرسة فيما بعد «مدرسة النقراشى الثانوية النموذجية » وقد عنيت هذه المدرسة بتجريب مناهج جديدة للمواد الدراسية تقوم على تحقيق فاعلية التلاميذ وربط الدراسة بحياة التلاميذ وبالبيئة المحلية .

وقد كانت المناهج الجديدة التى طبقت فيها أساسا للتعديلات التى ادخلت على مناهج التعليم الابتدائى عام ١٩٤٧.

- وفى عام ١٩٤٥ تحولت الأورمان الابتدائية الى مدرسة نموذجية وكان مبناها ملاصقا لمبنى معهد التربية للمعلمين وانشئ بها قسم للثانوى استكملت صفوفه عام ١٩٤٨ .

وتميزت هذه المدرسة بعدة جوانب أهمها : التوسع فى المعسكرات الدراسية ، وكذلك التربية البيئية - وذلك فى منطقة المدرسة (الجيزة) وفى بيئات أخرى مغايرة مثل بيئة الفيوم .

وقد اهتمت هذه المدرسة بهذه المعسكرات ، وكان الغرض من هذه الطريقة هو تهيئة فرص التفاعل مع البيئة - كما وجهت المشروعات وجهة خاصة أخرجتها عن صور المعسكرات المدرسية وظهر أنها تحقق أغراضا أوسع مما تحققة المشروعات الأخرى داخل المدرسة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– وفى عام ١٩٥٢ أنشئت مدرسة المعادى النموذجية الثانوية ، وفى عام ١٩٥٤ ألحقت بها مدرسة المتفوقين التى استمرت بها فترة حتى نقلت الى عين شمس وسميت عندئذ بمدرسة المتفوقين بعين شمس .

وكان من نتائج نجاح المدارس النموذجية فى اجتذاب التلاميذ والاقبال عليها من أولياء الامور أن بدأت بعض المدارس الخاصة تطلق على نفسها اسم المدرسة النموذجية ، بل إن وزارة التربية والتعليم قد وافقت على تسمية الكثير من مدارسها الرسمية باسم النموذجية فى مختلف المحافظات .

جوانب التجريب :

١) تجريب طرق تدريس حديثة تقوم على تحقيق النشاط الذاتى للتلميذ .

٢) ابتكار وسائل تعليمية تساعد على تحقيق أهداف التعليم الناجح.

٣) تجريب أفضل أساليب التعلم .

٤) تحديد وسائل تقويم مستخدمة يتوافر فيها الموضوعية .

٥) تقويم السلوكيات باساليب علمية يمكن تطبيقها فى المدرسة الحالية .

٦) بحث ودراسة أفضل الأساليب لاستخدام الكتاب المدرسى .

وقد ظهر ذلك واضحا فى مجالات التجريب التربوى الذى حدث فى المدارس النموذجية ، فقد شمل مختلف مجالات وأركان العملية التربوية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* العودة الى انشاء بعض المدارس النموذجية لتجريب الاتجاهات الحديثة قبل تعميمها فى جميع المدارس مع مراعاة الضمانات اللازمة لنجاح التجريب فى هذه المدارس .

* إعادة تكوين المجلس الاعلى للمدارس النموذجية التجريبية الذى يشرف على هذه المدارس مع وضع خطط الاشراف الدقيقة الفنية والتربوية .

ولهذا لابد من مشاركة كليات التربية ومركز البحوث التربوية فى الوزارة وغيره من المراكز المتخصصة فى الاشراف على هذه المدارس بالتعاون مع مديرى التعليم فى المحافظات المختلفة .

* يجب أن يكون التجريب التربوى فى المدارس النموذجية فى جو طبيعى وفى ظل الامكانات المتاحة فى المدارس الأخرى ... وأن يتم تعميم التجارب الناجحة فى المدارس النموذجية تدريجيا على المدارس العادية وتحت اشراف المسئولين عن التجريب .

* ان نجاح المدارس النموذجية وما يتم فيها من تجريب مرهون بايمان قادة التربية وكبار المسئولين بأهمية التجريب واحتياجاته بما يضمن تشجيع العاملين فى هذه المدارس للقيام بواجبهم بنجاح .

* التاكيد على أن نتائج التجارب التربوية تحتاج الى وقت كاف ليمكن أن نجنى ثمارها ... ولا يصح التسرع فى الحصول على النتائج خصوصا وأن تغيير أساليب العمل التربوى يحتاج الى وقت وصبر يتناسب مع تراكم السلبيات على مر السنين .

* انشاء قنوات اتصال لنشر التجارب الناجحة فى المدارس النموذجية – خاصة التجارب ذات الاساليب الجديدة المتطورة – فى مختلف المدارس ، ولأهمية ذلك فان تعميم التجارب فى المدارس النموذجية ونقلها الى المدارس الاخرى يحتاج الى توعية وتهيئة للعاملين فى هذه المدارس بل وأولياء أمور التلاميذ وتعريفهم بميزات المدارس النموذجية ، وذلك لتقبل الأفكار الجديدة والتعاون فى تنفيذها – الأمر الذى يتطلب عقد الندوات وحلقات التدريب ، واصدار النشرات اللازمة

لضمان هذا التعاون الذى يعتبر أهم عناصر الافادة من التجارب الناجحة .

* أن تكون مناهج الدراسة مرتبطة بالبيئة المحلية ثم البيئة الاقليمية ثم العالمية ، ومن ثم يجب أن تكون هناك المدرسة (الأم) لاجراء التجارب المختلفة المتنوعة ثم نقل المناهج منها ونشرها فى بقية المدارس .

* أن يكون لنتائج التجريب أثرها فى تطوير طريقة التوجيه الفنى . علما بان التجريب فى المدارس النموذجية يحتاج الى تخطيط علمى ومتابعة مستمرة وتقويم هادف ... كما أن نقل التجارب الناجحة إلى المدارس العامة يحتاج إلى الاهتمام بالتخطيط وتوفير امكانات التنفيذ والمتابعة المستمرة والتقويم الايجابى – وأن يشمل التخطيط لكل تجربة خطوات التنفيذ كاملة وبخاصة التدريب الكافى للمتقدمين من المعلمين والمشرفين .

الرعاية التربوية للفئات الخاصة

لاشك أن الفئات الخاصة (الموهوبين والمعوقين) فى كل دولة يمثلون قطاعا هاماً من ثروتها البشرية – غير أن هذه الأعداد الكبيرة ظلت فى مجتمعنا المصرى محرومة من الرعاية الضرورية لفئتى الموهوبين أو المعوقين .

وعندما أصبحت حقوق الانسان واقعا وحقيقة ، ومن المسلمات الواضحة ، فقد أخذت مبادىء تكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعى طريقها للتنفيذ ، وأصبح تعليم الموهوب والمعوق – كل بنوعية التعليم التى تتفق مع حالته – حقاً له ، وواجبا على المجتمع الذى يعيش فيه .

ونظرا للتطورات والمستجدات التى طرأت فى هذا الميدان فى النواحى العلمية والتطبيقية ، والتى ساعدت على اكتمال الرؤية فى التوجه إلى هذه الفئات لتقديم أفضل رعاية صحية وتعليمية واجتماعية – فينبغى اتخاذ الاجراءات اللازمة حتى تتاح لها فرص المشاركة فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية باقصى طاقة ممكنة .

وهكذا تنعكس هذه الفلسفات والتصورات على ملامح الحركة التعليمية الحاضرة والمستقبلية ، محدثة تغييرات جذرية فى الاستراتيجيات والطرق والفنيات والممارسات مع الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة .

تعريف الموهوب والمعوق (الحالات الخاصة):

الموهوب : لقد ظهر أن معظم الموهوبين من أصحاب المستويات المرتفعة من حيث الذكاء ، غالبا ما يوجهون قدراتهم العقلية العامة إلى ما يستثير اهتماماتهم ويرتبط بدوافعهم وما لديهم من مهارات فى المجالات المختلفة ، مما يعمل على نمو الموهبة وازدهارها ، وهكذا فإن ارتفاع مستوى الذكاء والعوامل الدافعة والمهارة غالباً ما تكون وراء الموهبة .

لكن لم تعد مجالات تعريف الموهوب محصورة فى ارتفاع مستوى الذكاء العام وإن كان ضروريا ، ولا فى ارتفاع مستوى القدرة على التفكير الابتكارى وإن كان مطلوبا ، وإنما بدأ رجال التربية الخاصة يعرفون التفوق العقلى فى ضوء التميز فى أى مجال يرتبط بالتكوين العقلى ويكون موضع تقدير الجماعة .

نستخلص مما تقدم : أن المتفوقين أو الموهوبين هم الذين لديهم القدرة أو القدرات للوصول إلى مستوى مميز بين قرنائهم فى أدائهم فى مجالات معينة ، سواء من وصلوا فعلاً إلى مستويات أداء فعلية ، أو من لديهم الطاقة للوصول إلى هذه المستويات المميزة فى الأداء ، كما يستدل عليها من المقاييس العقلية .

المعوّق : هو الشخص الذى لديه قصور حسىّ أو عقلى أو بدنى أو نفسى أو اجتماعى يترتب عليه ألا يفيد الإفادة المرجوة من

الخدمات التى تقدم إلى التلميذ العادى ، ومن ثم يجب توفير الرعاية الخاصة له بالمدرسة حسب احتياجاته .

وهناك فروق بين المعوقين نتيجة اختلاف نوعية الإعاقة أو درجتها ، لذلك ينبغى أن تتنوع أساليب رعاية المعوقين نتيجة لذلك . هذا ويعتبر المتفوق والموهوب والمعوق من ذوى الاحتياجات الخاصة .

تصنيف الفئات الخاصة :

تستخدم عدة معايير للتصنيف أهمها التجانس بين أفراد الفئة نفسها ، وفى احتياجاتها التعليمية والتربوية والإرشادية .

وقد اعتمدت معظم الدول النامية على معيار « الفئة » وحده دون المعايير الأخرى الهامة وذلك لسهولته فى التعرف على التلاميذ ووضع شروط القبول وتوصيف المناهج والطرق والفنيات واستخدام المواد التعليمية المختلفة ، بل وفى معايرة الشهادات عند التخرج .

ومن أهم العيوب التى وجهت إلى استخدام الفئة كمعيار للتصنيف : عزل أطفال الفئة عن الاطفال العاديين مما يقلل من فعاليات مخرجات البرنامج إلى الحياة العادية فى المجتمع بعد الانتهاء من الدراسة أو التأهيل .

وبالرغم من إنشاء فصول الفئات الخاصة داخل المدارس العادية الذى بدأ من الستينات إلا أنها استمرت فى فصول ملحقة ، ولكنها مستقلة فى برامجها ، وأنشطتها دون محاولات جادة لدمجها فى البرنامج المدرسى العادى .

وإلى الآن لم تدخل جمهورية مصر العربية عصر الاستراتيجيات الخاصة « المدمجة » فى التعليم العام مثل صعوبات التعلم فى القراءة والكتابة والحساب واللغة ، والتأخر الدراسى وبطء التعلم ، والمجموعات الخاصة بمفهوم تعليمى تربوى برنامجى .

ومن أهم ملامح التصنيف الحالى حسب الفئات والتى قد تستمر لفترة من الزمن ما يلى :

١- التفوق العقلى والموهبة .

٢ - الإعاقة العقلية .

٣ - الإعاقة البصرية (الكلية والجزئية) .

٤ - الإعاقة السمعية (الكلية والجزئية) .

٥ - الإعاقة الحركية بأنواعها :

٦ - المشكلات الصحية بأنواعها .

٧ - صعوبات التعلم .

٨ - الاضطرابات السلوكية .

٩ - المشكلات الانفعالية والاجتماعية .

١٠ - الفئات البينية والتخلف الدراسى و بطء التعلم وغيرها .

١١ - المحرومون ثقافيا من أبناء الطبقات الدنيا .

وبمراجعة برامج التربية الخاصة الحالية نجد أن وزارة التربية والتعليم تقدم خدماتها بصورة منظمة إلى الفئات من ١ إلى الفئة ٤ وتقدم خدماتها الى الفئتين ٥ ، ٦ أحيانا وبالتنسيق مع وزارة الصحة أو العديد من الجمعيات الخاصة أو المستشفيات والمعاهد الصحية التعليمية.

مبررات الدراسة :

- يتعلم الطفل العادى خلال المناخ الدراسى العادى وفى المدرسة العادية دون مشكلات تذكر ، أما الطفل من ذوى الاحتياجات الخاصة فإنه يكون فى حاجة إلى خدمات وبرامج أكثر كفاءة كماً أو نوعا . أو كماً ونوعاً فى الوقت نفسه ، حتى يتحقق الهدف النهائى التربوى من عملية التعليم .

- تضمنت الحركة التربوية العالمية المعاصرة بين طياتها ، حركة تعليمية متطورة وديناميا ، وإبداعية فى تعليم الطفل من ذوى الاحتياجات الخاصة والذى يساير زميله فى التعليم العام . فالطفل مهما كانت قدراته يجب أن يتلقى البرنامج التعليمى المناسب الذى يصل به إلى الحد الأقصى لاستثمار قدراته وامكاناته .

– الموهوبون وهم صانعو التاريخ والحضارة والتقدم العلمى ، لم يحصلوا بعد فى مدارسنا على القدر الواجب من العناية والتوجيه المبكر (منذ بداية التعليم العام) بل إن بعضهم لم تكتشف قدراته ، وبذلك ضاعت على الدولة ثروة ضخمة ، ومن ثم يجب أن نعمل على الكشف المبكر عن الموهوبين والحفاظ على مواهبهم وتنميتها ومتابعتها فى المراحل الدراسية المتتالية وتهيئة المجالات التى تساعدهم على البحث والابتكار .

– حجم مشكلة ذوى الاحتياجات الخاصة فى مصر كبير – فقد وضح من التقديرات الدولية أن نسبتهم لاتقل عن ١٠ – ١٢ ٪ من عدد السكان – وبناء على هذا التقدير فإن عدد ذوى الاحتياجات الخاصة وفقا للتقديرات الدولية يزيد فى الوقت الحاضر على ٦ ملايين .

ولما كانت هناك أنواع عديدة من الإعاقات فلابد من أن تستوعب مدارس التربية الخاصة كل هذه الإعاقات أو على الأقل أغلبها .

ولقد شهدت برامج وخدمات التربية الخاصة فى العالم Special Education تطورات هائلة ومتلاحقة منذ الأربعينيات وبالذات خلال العشرين سنة الماضية ، فلقد ترجمت كثير من المجتمعات المتقدمة فلسفاتها الديمقراطية ، وبخاصة فى مجال العناية بحقوق الطفل ذى الاحتياجات الخاصة فى الرعاية الصحية والتعليمية وحياة مستقبلية أفضل ، وتبلورت تلك الاتجاهات من خلال منظمات الأمم المتحدة المعنية بالطفولة فى خطط تقترحها الدول وتتابعها المنظمات الدولية المختصة وتتبادل فى شأنها الخبرات والتقارير ، وتعقد لها المؤتمرات الإقليمية والدولية السنوية والدورية .

كما تشكلت هيئات غير حكومية فى كثير من الدول ، كذلك بدأت روابط واتحادات دولية تعمل جاهدة على تحسين ظروف تعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة .

غير أن هذه الخدمات الخاصة لا تقدم فى مصر إلا إلى حوالى ١٪ من الأطفال المعوقين .

كل ذلك يدعونا للاهتمام بدراسة موضوع الرعاية التربوية للفئات الخاصة فى مجال التعليم للوصول الى مقترحات نافعة .

أسس ومبادىء برامج التربية الخاصة:

تقدم خدمات وبرامج الفئات الخاصة فى كثير من دول العالم حاليا فى إطار عدة مبادىء منها :

١– أن تشمل رعاية وتعليم كل الفئات الخاصة من الأطفال مهما كان مستواها أفضل من العاديين أو أقل منهم فى جانب أو عدة جوانب .

٢– كما تشمل رعاية كل النوعيات أو درجات المسببات الأصلية أو المصاحبة .

٣– أن تبدأ الرعاية فى وقت مبكر بقدر الإمكان ، فالاكتشاف المبكر والرعاية المبكرة هما طرفا المعادلة الناجحة فى برامج التربية الخاصة .

٤– أن يتم تعليم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة فى بيئة عادية ما أمكن ذلك ، وألا يتم عزله إلا للضرورة .

٥– إعداد البيئة المدرسية للطفل ذى الاحتياجات الخاصة بحيث تكون مساندة له وميسرة له كل احتياجاته الصحية والحياتية والمدرسية والنفسية والاجتماعية ، ومحققة للطفل التوافق الشخصى والمدرسى والاجتماعى

٦– الاهتمام بالفئات البينية من أطفال التربية الخاصة مثل : التأخر الدراسى ، بطء التعلم ، صعوبات التعلم ، بكل تصنيفاتها ، وغيرها من الإعاقات البسيطة التى تسبب قصورا فى التعليم .

٧– تمثل الأسرة شريكا أساسيا فى رعاية وتعلم الطفل ذى الاحتياجات الخاصة منذ الاكتشاف أو دخول المدرسة وطوال سنوات التعلم والتدريب وما بعدها .

إن تعليم الوالدين وإرشاد الأسرة ومساندتها يحتل مكانة كبيرة فى برامج التربية الخاصة لضمان تغذية راجعة جيدة بين المدرسة والمنزل ، ومن ثم يتم تفاعل مفيد ومنتج لصالح الطفل ذى الاحتياجات الخاصة .

٨- تعد البرامج والخدمات بحيث تكون معيارية فى عناصرها ومستوياتها وتقنياتها ومعادلاتها لتعطى نفس حق تكافؤ الفرص فى التوظف والعمالة ما أمكن ذلك .

٩- أن تمثل برامج وخدمات الفئات الخاصة شبكة من الخدمات المتكاملة والمتواصلة فى صورة تعليم مستمر من الاكتشاف المبكر ، والتعليم فى مراحل متتالية ، ثم التأهيل إلى المراحل المناسبة ثم إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة للطالب كمواطن عليه من الواجبات ما على المواطنين من واجبات وله من الحقوق ما للمواطن العادى فى غمار الحياة الاجتماعية والثقافية المنتجة .

١٠- أن يكون إعداد المعلم (والكوادر الأخرى) فى هذا المجال فى أعلى مستوى من الناحية الاكاديمية والتدريب الجيد ، مع الاهتمام بكل من التدريب المستمر والمتدرج ، الأمر الذى يقابله ضرورة وجود حوافز مناسبة للعاملين فى هذا المجال العلمى المنهجى والإنسانى والإبداعى فى أدائه وتميزه .

الجهود السابقة والوضع الراهن :

الجهود السابقة : أولت الدولة منذ عهد الخديوى اسماعيل اهتمامها بتعليم ذوى العاهات (ذوى الاحتياجات الخاصة) ففى سنة ١٨٧٤ أنشئت مدرسة خاصة لتعليم المكفوفين والصم ، حيث بدأت بتعليم ثمانية أطفال (ستة من البنين ، واثنتين من البنات) وأطلق على هذه المدرسة « مدرسة العميان والخرس » .

وفى عام ١٩٠٠ أنشئت مدرسة للعميان بالاسكندرية وفى سنة ١٩٠١ أنشئت مدرسة للعميان بالزيتون .

وفى عام ١٩٢٦ اتجهت وزارة المعارف إلى إعداد معلمات للتعامل مع المكفوفين . وفى عام ١٩٥٢ توسعت الدولة فى انشاء المدارس والفصول الخاصة بالمعوقين كما اهتمت بباقى فئاتهم كالصم والمتخلفين عقليا وفتحت المدارس لهم ، كما وجهت اهتمامها إلى نوع آخر من المعوقين كضعاف السمع وضعاف البصر بفتح فصول لذوى هذه الإعاقات .

ومنذ سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٩٠ حدثت طفرة فى إنشاء مدارس التربية الخاصة وانتشارها وتعدد نوعياتها وذلك على مستوى جميع المحافظات بمراحلها المختلفة حتى أصبحت تمثل :

١٧ مدرسة للمكفوفين وضعاف البصر - ٣١ مدرسة للصم - ٥١ مدرسة للتربية الفكرية - هذا بالاضافة الى إلى الفصول الملحقة بمدارس التعليم العام حيث شملت :

٢٥ محافظة لمدارس التربية الفكرية - ٢١ محافظة لمدارس التربية السمعية - ١٥ محافظة لمدارس التربية البصرية .

الوضع الراهن: إن التخطيط الجيد يستلزم الاعتماد على مؤشرات صادقة حاضرة ومستقبلة ، وتعتمد الدولة حاليا فى تخطيط خدمات وبرامج الفئات الخاصة على مؤشرات محلية من العرض والطلب فى حدود الامكانات المتاحة . فالسلطات التعليمية أو (التأهيلية) داخل المحافظات تواصل التعرف على احتياجاتها فى حدود السياسة المركزية للوزارة ثم اقتراح التوسعات اللازمة فى هذه الخدمات بكل متطلباتها من إنشاءات وتجهيزات ومعدات ومعلمين أو أخصائيين ومدربين ، واحتياجات الأنشطة المدرسية المختلفة ، ثم تدرج هذه الاحتياجات فى ميزانية الوزارة المستقبلية للتنفيذ المباشر أو المرحلى ، وغالبا ما تأتى هذه الخدمات أقل من احتياجات المحافظات المستقبلية لعوامل متعددة .

والحقيقة أن التقديرات العالمية تشير إلى كبر حجم المشكلة نسبيا فهى تصل من ١٠ ٪ الى ١٢ ٪ من عدد أفراد المجتمع . وإذا قارنا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

حجم الخدمات الحالية للتلاميذ المقيدين فى مدارس التربية الخاصة فى جمهورية مصر العربية فى مختلف الإعاقات حسب احصاءات عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ أمكن القول بأن هذه الخدمات لم تشمل سوى ١٠٪ من المطلوب فى أية حالة من حالات الفئات الخاصة وفى أحسن الظروف ، بل إن هذه النسبة تكون أقل من ٥٪ فى بعض هذه الفئات وبوجه خاص فى حالات الإعاقة الذهنية ، وعلاوة على ذلك فإن وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات قد استمرت فى تقديم خدماتها إلى فئات بعينها دون استحداث خدمات لفئات أخرى جديدة بسبب عدد من العوامل الفنية والاقتصادية .

الوضع القائم لخدمات التربية الخاصة وبرامجها فى مصر :

أ- الوضع الحالى بالنسبة لرعاية المتفوقين :

أنشئت مدرسة المتفوقين بالمعادى سنة ١٩٥٢ ثم انتقلت إلى عين شمس سنة ١٩٥٤ ، كما أنشئت فصول للطلاب المتفوقين فى المدارس الثانوية العادية فى عام ٨٥/ ١٩٨٦ وكان الغرض من انشاء المدرسة والفصول هو رعاية ذوى القدرات العقلية والتحصيلية الفائقة ، وتهيئة الظروف التربوية وتوفير الفرص التعليمية التى تساعدهم على إنماء مواهبهم وإظهار استعداداتهم وإثراء شخصياتهم وتنميتها من أجل إعداد جيل من الموهوبين والعلماء القادرين على حمل الأمانة والمساهمة الفعالة فى صنع التقدم .

ويشترط للقبول فى المدرسة والفصول :

١- ألا تزيد سن الطالب فى أول أكتوبر عند الالتحاق بالصف الأول الثانوى على ١٧ عاما .

٢- الا يقل مجموع درجات الطالب عند امتحان شهادة إتمام الدراسة بالتعليم الأساسى عن ٢٣٨ درجة (٨٥ ٪)

٣- ألا يكون الطالب قد رسب فى أى صف من الصفوف التالية : الخامس الابتدائى ، الأول الاعدادى ، الثانى والثالث الإعدادى .

٤- اجتياز اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكارى الذى يعقد على المستوى المركزى ويشمل ثلاث ورقات للطلاب المتقدمين لمدرسة المتفوقين ، وورقتين فقط لطلاب فصول المتفوقين . وقد صدر القرار الوزارى رقم ٣١١ بتاريخ ١٩٩٤/١١/٨ بشأن الامتحان العام لمسابقة اختبارات القدرات العقلية والقدرة على التفكير الابتكارى للطلاب المتقدمين للالتحاق بفصول المتفوقين بالصف الأول الثانوى بالمدارس الثانوية العامة ومدرسة المتفوقين الثانوية التجريبية للبنين بعين شمس فى العام الدراسى ٩٥/ ١٩٩٦

المقررات الدراسية : يقوم الطلاب بدراسة نفس المقررات والكتب الخاصة بالطلاب العاديين بالإضافة إلى التعمق فى بعض الموضوعات بالمقرر الأصلى فى جميع المواد ، ويقوم بتحديد هذه الموضوعات مستشارو المواد والموجهون العامون وخبراء المواد ، ويحددون مراجعها والأنشطة المصاحبة لها وأساليب التقويم .

كثافة الفصول : لا تزيد كثافة الفصل فى مدرسة المتفوقين على ١٤ طالبا ، وفى فصول المتفوقين لاتزيد على ٣٠ طالبا ولاتقل عن ٢٠ طالبا .

الرعاية المتميزة والمتكاملة للطلاب بمدرسة المتفوقين:

١ - الرعاية العلمية والتربوية :

يوجد بالمدرسة مكتبة مناسبة تساعد الطلاب على البحث والتعمق فى الدراسة ، كما يوجد بها معامل للعلوم والكمبيوتر مجهزة تجهيزا جيدا .

- توجد رعاية علمية للطلاب داخل الفصول وخارجها حيث يتمتعون بإشراف علمى مباشر بعد انتهاء الدراسة ، وتنظيم مجموعات دراسية مجانية للتقوية ، كما تهيأ لهم الظروف الملائمة للاستذكار فى الفترة المسائية تحت إشراف متخصصين .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– تهيأ للطلاب كل الظروف المناسبة لممارسة مختلف الأنشطة التربوية من علمية ورياضية ودينية بما يشبع هواياتهم ويطلق ملكات الإبداع عندهم .

٢ – الرعاية الاجتماعية والصحية :

– اعفاء الطلاب من المصروفات المدرسية وجميع الرسوم المقررة .

– التمتع بحق الإقامة فى القسم الداخلى مع التغذية المجانية تحت إشراف دقيق ، بالاضافة الى صرف ملابس كاملة مرتين فى السنة .

– تنظيم رحلات علمية وترفيهية مجانية للطلاب .

– يصرف للطالب مصروف جيب شهرى .

– بالمدرسة طبيب وزائرة صحية يقومان بالإسعافات الأولية وتحويل الحالات التى تستدعى رعاية خاصة الى عيادات التأمين الصحى والمستشفيات .

– توفر للطلاب الرعاية الاجتماعية والنفسية عن طريق أخصائيين اجتماعيين ونفسيين مدربين .

٣ – الرعاية فى فصول المتفوقين :

– توجد معامل للعلوم والكمبيوتر مزودة بالأجهزة والأدوات اللازمة .

– توفير مدرسين للدراسات العملية بما يسمح لهم بممارسة أنشطتهم وهواياتهم بإشراف أساتذتهم .

– تدعيم المكتبات المدرسية بالكتب المناسبة وغيرها من الوسائل التعليمية والبصرية التى تيسر للطلاب الاطلاع والبحث .

– نصاب المعلم فى هذه الفصول ١٤ حصة والمدرس الأول ٨ حصص ورائد الفصل ١٠ حصص أسبوعيا (المدرس العادى نصابه ٢٢ حصة أسبوعيا فى المدارس العادية) .

ب – الوضع الحالى لرعاية المعوقين :

ويشمل : المعوقين عقليا – المعوقين بصريا – المعوقين سمعيا .

١ – الاعاقة العقلية (التربية الفكرية) :

يقبل بهذه المدارس الأطفال من ذوى الإعاقة العقلية البسيطة ويستعان فى تحديد هذه الحالات باختبارات الذكاء المقننة ومقياس السلوك التكيفى ، علاوة على استخدام اختبارات ومقاييس أخرى لتحديد باقى المشكلات ، وهؤلاء يحتاجون الى أساليب تعليمية خاصة حتى يتمكنوا من اكتساب عادات ومهارات حرفية ومهنية تمكنهم من كسب عيشهم في حدود قدراتهم واستعداداتهم ، وتوجه لهم رعاية نفسية بواسطة اخصائيين نفسيين بالمدارس ورعاية اجتماعية عن طريق الاخصائيين الاجتماعيين الذين يقومون بتنفيذ النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى باسلوب وقائى وإنمائى وعلاجى للمعوقين عقليا ، كما تقوم هذه المدارس بتوزيع التجهيزات الواردة من هيئة التنمية الأمريكية مثل : جهاز اللغة الناطقة ، وجهاز بروجكتور ، والسبورة المضيئة .

٢ – الاعاقة البصرية :

أ – المكفوفون : يقبل بهذه المدارس حالات فقد البصر الكلي والذين تقل حدة أبصارهم عن ٦ على ٦٠ ، ومدة الدراسة بالمراحل التعليمية (الابتدائى والاعدادى والثانوى) فى هذه المدارس هى نفس مدة الدراسة بالتعليم العام ، وتسير الدراسة على النظام الداخلى ووفق المنهج العام ، ويقبل بها التلميذ من ست سنوات ولا يتجاوز ثمانية ، وللمديريات أن تتجاوز عن سنتين بالزيادة كما يجوز تحويل طلاب جدد من مراحل التعليم العام إلى هذه المدارس متى استوفوا الشروط المقررة ، ويزاد الحد الأعلى بعد ذلك سنة لكل صف دراسى يلى ذلك .

ب – ضعاف البصر : تهدف الدراسة فى جميع مراحلها إلى الوصول بهؤلاء التلاميذ إلى مستوى أقرانهم بمدارس التعليم العام بوسائل خاصة تناسب إعاقتهم ، وتسير الدراسة على النظام الخارجى المشترك .

هذا ويلاحظ أن الرعاية التى تقدم لمدارس المكفوفين وضعاف البصر تشمل تجهيز أقسام داخلية لإقامة الطلاب فى مدارس التربية الخاصة ، ويخصص قسم داخلى للبنات منفصل عن البنين فى المدارس المشتركة ، كما تصرف ثلاث وجبات بالأقسام الداخلية ووجبة واحدة للتلاميذ بالأقسام الخارجية ، ووجبة لكل من يشرف على الطلاب أثناء تناولهم وجباتهم سواء من المشرفين أو المربين أو العمال .

كما ينص القرار الوزارى رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ على أن تصرف المديرية أو الادارة التعليمية بالمجان ملابس كاملة لجميع مدارس التربية الخاصة وفصولها ، كما توفر الوزارة عدادا حسابيا وأدوات رسم هندسية ، وقلم رسم بارز ، ومسطرة ومنقلة وفرجار ولوحة كارتشوك وآلة كاتبة برايل لكل تلميذ بدءا من الصف الرابع الابتدائى كما توفر العصا البيضاء للمكفوفين .

٣ - الاعاقة السمعية :

يقبل بالصف الأول الابتدائى الاطفال الصم من ٥ – ٧ سنوات ويجوز للمديريات قبول أطفال فى حدود سنتين زيادة عن السن المقرر إذا وجدت أماكن خالية .

السلم التعليمى للصم :

المرحلة الابتدائية مدتها ٨ سنوات .

الاعدادية المهنية مدتها ٣ سنوات .

الثانوية المهنية مدتها ٣ سنوات .

٤ – هذا ويمكن تلخيص بعض السلبيات فى مجال التربية الخاصة فيما يلى :

أ – عدد الأماكن المتاحة للمتفوقين أو الموهوبين لا تتناسب مع أعدادهم الفعلية ، ولا توجه جهود لتنمية وتربية ذوى القدرات الخاصة الموسيقية واللغوية والحسابية والجسمية والرياضية .

ب – لم يحدث تقويم علمى شامل بالنسبة لرعاية الموهوبين والمتفوقين بهدف النهوض بهم ورعايتهم والوقوف على أوجه النقص ومحاولة علاجها ، كما أنه لاتوجد هيئة أو جهاز أو إدارة تختص بشئون الموهوبين والمتفوقين .

جـ – المقاييس والاختبارات والمعايير المستخدمة للتعرف علي الموهوبين والمتفوقين وذوى القدرات الخاصة والمعاقين ونوعياتهم ، وخاصة بالنسبة للإعاقة العقلية ، أصبحت لاتتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المستحدثة ، كما أن الذين يقومون بإجرائها فى حاجة إلى تدريب مكثف حتى نحصل على نتائج سليمة يعتد بها .

د – لاتوجد مفاهيم وتعاريف واضحة ومتعارف عليها للالتزام بها تمكننا من وصفها عند التصنيف .

هـ – لاتوجد دراسة احصائية دقيقة تحدد أعداد المعاقين ونوعياتهم ودرجة إعاقتهم وأماكن تواجدهم بما يساعد على تحديد حجم المشكلة والتخطيط لتقديم نوعية الخدمات اللازمة لتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم لتمكينهم من الاندماج فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، كما أن الخدمات المقدمة للمعاقين لاتشمل جميع أنواع الإعاقات مثل الإعاقات النفسية والاجتماعية ، والجسمية مثل الشلل الدماغى والاصابة بهيموفيليا الدم ، وكذلك بالنسبة لبطء التعلم .

و – تعدد المؤسسات والهيئات القائمة على رعاية الفئات الخاصة ،

منها وزارة التربية والتعليم ووزارة الشئون الاجتماعية والمؤسسات والجمعيات الخيرية ، دون تنسيق فيما بينها بهدف خدمة هذا الميدان .

ز – العجز الواضح فى التجهيزات والأجهزة التعويضية مثل السماعات وأجهزة السمع الجماعى وهذه كلها أجهزة معاونة وضرورية لتربية وتعليم وتدريب المعاقين .

ح – كما يوجد عجز فى الميزانيات وبخاصة ما يرصد لشراء الخامات والمواد اللازمة للتشغيل فى الدراسات العملية الخاصة بتدريب المعاقين مهنيا .

ط – العجز الواضح فى أعداد المتخصصين من القادة ومن المعلمين المؤهلين والمدربين علي أداء الخدمة التربوية والنفسية والتعليمية والتوجيهية للموهوبين والمتفوقين والمعاقين ، مما يقتضى إعداد المتازين من المعلمين إعداداً تربوياً ونفسياً بكليات التربية وإرسال البارزين من الخريجين فى بعثات قصيرة أو طويلة للخارج للتخصص الدقيق فى نوعيات التفوق وذوى القدرات الخاصة المميزة ولنوعيات الإعاقة المختلفة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* مراجعة المصطلحات المستخدمة فى الخدمات والبرامج بحيث تتمشى مع طبيعة تكامل الخدمات وشمولها لعدد كبير من الفئات ، والهدف النهائى من برامج التعليم والتاهيل بغرض الدمج فى المجتمع ، ويقترح استخدام مصطلح الفئات الخاصة أو ذوى الاحتياجات الخاصة .

* إدخال فئات جديدة لدائرة اهتمام البرامج التعليمية فى جميع مراحل التعليم كالمتفوقين والموهوبين ، والإعاقات البدنية والمشكلات الصحية الخاصة ، وحالات الفئات البينية مثل التأخر الدراسي ، وصعوبات التعلم ، وغيرها من الحالات ، مع استخدام استراتيجيات وطرق وفنيات تناسب هذه الفئات .

* الاكتشاف المبكر فى مراحل ما قبل المدرسة لهذه الفئات ، وذلك لتوفير ملامح جيدة تُبنى على أساسها البرامج التعليمية العلاجية منذ وقت مبكر .

* مراجعة مواصفات وآليات البرامج الحالية من حيث :

– عدد سنوات الدراسة لكل فئة بالمقارنة مع المدرسة العادية .

– آليات القبول ، الملاحظة ، وجعل القرارات مسئولية جماعية فى المؤسسة التعليمية بالتسكين ، النقل ، تحديد سن التدريب المهنى .

– استخدام معايير أو محكات تربوية ونفسية لتقييم العملية التربوية بالمدارس والفصول الخاصة .

* مراجعة تفاصيل المحتوى والعمليات داخل البرامج وتحديثها لكى تتواكب مع طبيعة المرحلة الحالية ، وذلك على النحو الآتى :

– مراجعة دقيقة لتوصيف المناهج وبوجه خاص فى التربية الفكرية .

– عمل كتب مناسبة لكثير من المستويات التى ليس لها كتب محددة .

– عمل دليل للمعلم فى التربية الخاصة ، ولكل فئة ، أو لكل مادة ، وكتاب للتلميذ ، وكراسة للواجبات أو التدريب تتناسب مع المستوى والفئة .

– تشجيع المعلمين على إنتاج مواد ووسائل تعليمية من إنتاجهم ومن الخامات المحلية .

– إدخال الكمبيوتر في تعليم مختلف الفئات ببرامج مناسبة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– العنايـــة بالأنشطـــة وتوفـير ميـزانيات وخـامـات كـافيـــة لممارستها لأهميتهـــا مع هذه الفئات .

* اعداد الكوادر وتدريبها حيث تمثل الأعمدة الأساسية للبرامج ، وذلك عن طريق :

– رفع مستوى المؤهلات إلى المستوى الجامعى وما فوق الجامعى .

– بنـاء برامج تدريبيـة متدرجة لمختلف التخصصات تصلح : توجيهيـة – تنشيطية – تخصصية – قيادية .

– العناية بمستـوى المدربين المهنيين ، والمشـرفين على الأنشطة المدرسية والمجالية .

– أن تنفـرد برامـج إعـداد الاخصـائيين والنفسيـين بـدورات تدريبيـة على أدوات وفنيـات تتناسـب مع مسئولياتهـم الحاليـة فى البرامـج .

– تدريب الأطبـاء وهيئات التمريض والعلاج الطبيعى وأخصـائيى التغذية تدريبا مناسبا لتكامل خدماتهم في البرامج حتى تصل للطفل وأسرته بصورة فاعلة .

– إرسـال بعثات خارجية وداخلية للتدريب بعد التأكد من صلاحية العناصر الممتازة والتى يمكّن لها من استزراع الخبرات الناجحة التى تتعرض لاكتسابها من الخارج .

– ضرورة صـرف حوافز عن الجهود غير العادية التى يقـوم بها العاملون فى الميدان تشجيعا لهم واحتفاظا بهم لندرة هذه الخبرات ، واستقطابا للعناصر المتميزة لدخولهم العمل مع ذوى الفئات الخاصة .

* المبانى والانشاءات :

يجب الاستعانة بشركات متخصصة فى تصميم وإنشاء المدارس والفصول الخاصة بحيث تتوافر فيها كل متطلبات العمل الفصلي والأنشطة والمجالات التدريبية ، والتأهيلية وتادية الواجبات المتنوعة فى هذه المدارس ، مع توفير مساحات جمالية وأفنية وملاعب كافية ، ومسرح للأنشطة والاجتماعات .

* التجهيزات :

– يجب إعداد قوائم معيارية لتجهيزات هذه الفصول والمدارس مع بيان مصادرها ومواصفاتها بدقة .

– توفير العمال والحرفيين اللازمين للصيانة مع وجود ورشة فنية للإصلاحات داخل المدرسة وتوفير قطع الغيار بها .

* تطوير المرحلة المهنية ببرامج التربية الخاصـة ، بالتعاون مع التعليم الفنى ولاسيما باستخدام نظام رأس المال المتبع الآن بالتعليم الفنى ، مع معايرة مصدقة من وزارة التربية والتعليم كمدخل للقبول في مرحلة التأهيل المهنى بوزارة الشئون الاجتماعية استعدادا للتوظف حسب القانون .

* أن تهتم الوزارة باستخدام إمكانات المدارس والفصول الخاصة كنادٍ بعد الظهر أو فى الاجازات ، وتوفير خدمات ثقافية أو تدريبية أو ترفيهية أو إرشادية للفرد الخاص وأسرته .

* دراسة مصادر تمويل لمدارس التربية الخاصة لتوفير السلف المستديمة والمؤقتة واحتياجات العملية التعليمية والأنشطة التربوية بها ، حيث انه لا يتم تحصيل مصروفات مدرسية من الملتحقين بهذه المدارس وذلك عن طريق :

– تحصيل رسم ضمن المصروفات المدرسية لصالح مدارس التربية الخاصة ، أسوة بما اتبع بشأن رعاية الطلاب الأيتام وأبناء الشهداء .

– تحصيل نسبة مئوية بسيطة من الرسوم الخاصة بالآباء والمسددة ضمن المصروفات المدرسية .

* تأنيث العمالة بمدارس التربية الخاصة للبنات وتذكيرها فى مدارس البنين ، مع مراعاة عدم زيادة نسبة المعوقين من العاملين بهذه المدارس عن النسبة المقررة (٥ ٪ من جملة العاملين) .

* زيادة الاهتمـام والإشـراف على وسائـل الإعاشة وأماكن الإقامـة والمبيت بهذه المدارس ، مع توفير عناصر وكوادر للرعاية النفسية والاجتماعية .

التعليم الفنى والتدريب

نحو استراتيجية متكاملة للتعليم الفنى والتدريب المهنى

سبق للمجلس اعداد دراسات عن استراتيجية التعليم الفنى والتدريب تناولت التفاصيل الخاصة بهذا الموضوع ، وقد نوقشت بالمجلس وخاصة الموضوعين الآتيين :

١ – البنية الأساسية للتعليم الفنى والتدريب واستراتيجية المستقبل فى ١٩٩٢/٢/٨ .

٢ – نظام التعليم الفنى والتدريب فى مصر فى ضوء الاتجاهات المعاصرة فى ١٩٩٤/٤/١٦ .

وان المجلس اذ يتناول موضوع استراتيجية التعليم الفنى والتدريب المهنى ، يرى منعا للتكرار الرجوع الى هاتين الدراستين – مع بيان الرؤية فى مجموعة من الركائز التى ترتكز عليها الاستراتيجية المستهدفة والتى تتمثل فيما يلى :

(أ) أثر الاتجاهات التكنولوجية المستقبلية فى سوق العمل :

١ – يعم التطور التكنولوجى جميع الأنشطة الانتاجية والخدمية ، ويؤثر ذلك على نوعية وحجم العمالة التى يحتاجها سوق العمل داخليا وخارجيا . فيتناقص الطلب على العمالة العادية وبنسبة أقل على العمالة الماهرة ، فى حين يتزايد الطلب على فئة الفنيين والأخصائيين والمطورين والمصممين بمستوياتها الدولية .

٢ – ونظرا لدخول التقنيات الحديثة والميكنة فى النشاط الزراعى بدرجات متفاوتة ، فقد تتناقص عدد العمالة المطلوبة لها ، وقد يعوض هذا التوسع فى مشروعات الاستصلاح الجديدة والتى تحتاج بدورها إلى عمالة متطورة وبمعدلات أقل من السنوات الماضية .

٣ – وتتأثر الصناعة بالتطور التكنولوجى المستمر والمنافسة المفتوحة ، فعندما تكون الصناعة كثيفة العمالة تستخدم أدوات وأساليب متطورة تحتاج إلى عمالة ماهرة . وعندما تكون الصناعة كثيفة رأس المال تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق فرص أفضل فى مجال المنافسة والتصدير ، وبالنسبة لصناعة كثيفة المعلومات تعتمد على ابتكار معارف جديدة واستخدامها لإنتاج سلع جديدة وخدمات متطورة – يتزايد الطلب على الفنيين والمطورين والمصممين والعلماء .

٤ – والدورة التكنولوجية (الفترة من بدء ابتكار التكنولوجيا إلى انخفاض الطلب عليها) تتراوح بين ١٠ – ٢٥ سنة ، وفى تلك الأثناء تبتكر تكنولوجيا أخرى أكثر تقدما ، وهذه تحتاج إلى مستوى أرفع للقدرة الذاتية للإنسان بما يعنى تطويرا أعلى وأشمل فى التعليم والتدريب لتنقل الفرد من اسلوب التلقين إلى اسلوب حل المشاكل ثم إلى التفكير الناقد ثم التفكير الابتكارى .

٥ – والاتجاه الآن لمضمون التخلص من القديم وشراء الجديد ، وسيتزايد هذا الاتجاه مما سيؤثر ، إن آجلا أو عاجلا ، على طبيعة ونوعية الخدمات التى يقدمها القطاع الحرفى والمهارات اللازمة للتشغيل والصيانة .

٦ – وكلما ارتقى مستوى المعيشة ، زادت رفاهية الأفراد –

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهو المستهدف فى كل المجتمعات – وتزايدت الحاجة إلى الخدمات والتى تشمل بدورها قطاعات كبيرة وكثيرة مثل الصيانة فى شتى المجالات ، والعلاج والشئون الصحية ، والأعمال المصرفية والتامين ، والتعاونيات ، والسياحة ، وحماية البيئة والنظافة .

٧ – إن الابتكارات التكنولوجية وتطوير المنتجات والخدمات هى فى حقيقتها حصيلة تراكم المعلومات والمعارف ، وتستلزم ارتفاعاً مستمراً فى قدرة الأفراد المهارية .

٨ – لابد أن يكون لمصر اختياراتها التكنولوجية ، وأن تتوافر لها الرؤية المستقبلية للمستوى المنشود ، وبالتالى أن تتوافر لديها العمالة التى تناسب هذا المستقبل المتقدم .

(ب) اتجاهات سياسة التحول الاقتصادى بمصر نحو ما يأتى :

١ – توسيع قاعدة الملكية بقطاع الأعمال العام سواء ببيع أسهمه للعاملين به أو لشركات استثمارية آخرى . وهذا يعنى نموا مضطردا للقطاع الخاص الذى يهتم باختيار الأفضل والأصلح من العمالة .

٢ – تشجيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح أسواق لمنتجاتها لخلق فرص عمل حقيقية دائمة .

٣ – تشجيع الاستثمار الخارجى وتوفير الضمانات والاحتياجات اللازمة لنجاحه ، ومن بينها العمالة المناسبة لتكنولوجية مشروعاته التى عادة ما تكون متقدمة ومتطورة .

٤ – التوسع فى انشاء المدن الجديدة والمناطق الصناعية بها ، وخاصة بالوجه القبلى ، لجذب الاستثمارات اليه وتوطين واستقرار أبنائه .

٥ – التطور الفنى والتقنى بأساليب العمل الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية وانتشارها بمختلف مستويات العمل .

٦ – العمل على زيادة التصدير الذى يتطلب الجودة والالتزام بالمواصفات العالمية وترشيد التكلفة لمواجهة المنافسة بالأسواق الداخلية والخارجية ، ولمواجهة ما تضمنته اتفاقية « الجات » من الغاء نظام الحصص والاتفاقيات الثنائية والضرائب الجمركية .

٧ – مشاركة القطاع الخاص بمستوياته المختلفة فى انشطة التعليم الفنى والتدريب المهنى .

٨ – ضرورة وجود مكان للعمالة المصرية بأسواق العمل الخارجية وبمستوى يسمح لها بالمنافسة والبقاء .

(جـ) اتجاهات تطوير التعليم الفنى والتدريب المهنى نحو ما يأتى :

١ – ضرورة مناسبة مخرجات التعليم الفنى والتدريب المهنى لاحتياجات قطاعات العمل بمستوياته المختلفة وأيضا لأسواق العمل الخارجية .

٢ – حتمية رفع مستوى الكفاءة الداخلية والخارجية لأجهزة التعليم والتدريب المختلفة مع ترشيد نفقاته الباهظة ومتابعة نشاطها .

٣ – توفير التوجية السليم والمساعدة الفنية لأجهزة التعليم والتدريب بالوحدات الانتاجية والخدمات المختلفة .

٤ – تنمية القدرات والامكانات الأساسية للتعليم الفنى والتدريب المهنى (معدات – أفراد – مبانى – برامج) .

٥ – توفير الخدمات والأنشطة التدريبية الفنية والمهنية فى كافة مناطق الجمهورية .

٦ – الالتزام بسياسة قومية يحدد فيها أدوار ومسئوليات الجهات المختلفة .

٧ – بجانب العناية بالتدريب الأساسى على المهارات العامة والأساسية ؛ يجب الاهتمام بالتدريب على مجالات التخصص المختلفة (تشغيل – صيانة – تصميم – تطوير) ومشاركة أماكن العمل ضرورية فى هذا المجال .

٨ – توفير البيانات الاحصائية الدقيقة والمتجددة والمعلومات الفنية

عن الطلب بصوره ومستوياته المختلفة ومستوى مخرجاته ، واتاحة الحصول على هذه المعلومات بسهولة للأجهزة المعنية .

وهكذا نخلص إلى أن أهداف التعليم الفنى والتدريب المهنى فى المرحلة القادمة هى :

١ – توفير المستوى المهارى المناسب لمخرجات التعليم الفنى والتدريب المهنى بما يتفق والاحتياجات الحقيقية المستقبلية لقطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة فى ظل التكنولوجيا المتطورة .

٢ – رفع كفاءة أجهزة التعليم والتدريب الفنية والعملية والمعرفية لتفى بالاحتياجات الضرورية وبالمستويات الدولية المطلوبة .

٣ – توفير الكوادر والأخصائيين فى التعليم الفنى والتدريب المهنى بالمستوى الراقى ، علما وخبرة وكفاءة ، واستمرار تدريبهم لرفع مستواهم .

٤ – توفير قاعدة معلومات متطورة ومتجددة ومتاحة لكافة الأجهزة المعنية .

٥ – تلاحم قطاعات الإنتاج والأعمال بمختلف مستوياتها ونشاطها مع أجهزة التعليم والتدريب .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى فى شأن المبادئ الأساسية لاستراتيجية التعليم الفنى والتدريب :

* اقامة مستويات مهارة قومية دائمة التطوير مبنية على تحليل واقعى للمهن والأعمال والمهارات المكونة لها والتى يمكن أن يحتاجها المجتمع مستقبلا ، وتتفق عليها الجهات المعنية وتصبح ملزمة للجميع ، ولا يسمح بتشغيل أو توظيف أى فرد إلا حسب هذه المستويات وبعد أخذ الترخيص اللازم .

* ربط التعليم والتدريب كمنظومة متناغمة مع الاحتياجات المستقبلية بالمستويات العالمية وبالمرونة الكافية لمواجهة تطوراتها وتقدمها .

* يكون انشاء مراكز التدريب بناء على ترخيص من الجهة المعنية مع مراعاة الحد الأدنى من المواصفات القياسية اللازمة وتسجيل كافة بياناته وتحديثها دوريا ، أسوة بما هو متبع بالتعليم الفنى .

* توفير الكوادر التعليمية والتدريبية الفنية المناسبة بالمدارس والمراكز بالعدد والمستوى اللازمين ، مع وضع توصيف مهنى لكل من هذه الكوادر وأسلوب تاهيلها وتدريبها .

* توفير الحوافز والإعفاءات المناسبة وغير التقليدية لقطاعات الإنتاج والخدمات التى تساهم وتشارك فى العملية والأنشطة التدريبية .

* ادخال التوجيه المهنى خلال مرحلة التعليم الأساسى لإتاحة الفرصة للأفراد لاختيار ما يناسب استعدادهم وقدراتهم من تخصصات فنية .

* مراعاة مرونة منظومة التعليم والتدريب بحيث يمكن الربط وايجاد فرص تغيير المسار بينهما والترقى لأعلى المستويات العلمية والعلمية فى مجال التخصص .

* مشاركة مؤسسات رجال الأعمال والنقابات العمالية فى التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لأنشطة التعليم والتدريب المختلفة .

* الالتزام بما يقضى به القانون من إنشاء لجان ثلاثية على مستوى المنشآت الكبيرة والصناعات المختلفة يشترك فيها ممثلو العمال وأصحاب الأعمال لتشجيع إنشاء مراكز التدريب بهذه المنشآت ، مع تشجيع دور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى العمل على إنشاء مراكز التدريب المهنى .

* التركيز على الاهتمام بالتدريب التحويلى بالنسبة لمن أنهوا إحدى المراحل التعليمية ولم يجدوا فرص عمل تتفق والمرحلة التعليمية التى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اجتازوها ، وذلك بتدريبهم على أعمال قريبة من تخصصهم الأصلي قدر الإمكان للاستفادة من القاعدة الأساسية للمعلومات التي اكتسبوها ، ومن أمثلة ذلك :

– التمريض : بما يعود بالنفع على العلاج الطبي ويتيح فرص عمل وعائد كبير خاصة للفتيات .

– أعمال المساحة : حتى تتاح سرعة إتمام نظام السجل العيني وتسجيل كافة العقارات حفاظا على الملكية العقارية .

– الأعمال الشرطية : مما لاشك فيه أن تدريب حملة المؤهلات المتوسطة على هذه الأعمال يكفل توفير رجل الشرطة الذى يقوم بعمله بشكل مرضٍ .

– أعمال الميكنة الزراعية : صيانة الآلات الزراعية وصيانة وتقليم وتطعيم الأشجار والإرشاد الزراعي .

– أعمال الكمبيوتر : يشترط أن يكون التدريب عليها لفترات طويلة نسبيا بما يكفل الكفاءة والخبرة اللازمة خاصة فى المرحلة القادمة .

* الاهتمام بالتدريب على الحرف والصناعات البيئية التى يمكن من خلالها الاستفادة بالمواد الخام والمنتجات المتوفرة فى البيئة القريبة من مركز التدريب (محاجر – سجاد – منتجات خان الخليلى – نجارة) .

* إعادة النظر فى جداول الأجور بحيث يراعى فى تحديد أجور الفنيين والحرفيين والمدربين أن تكون عادلة ، مما يظهر تقدير الدولة واحترامها للعمل الحرفى واليدوى باعتباره العمل الذى يسهم إسهاما حقيقيا فى زيادة الإنتاج خاصة الإنتاج السلعى ، ويشجع الشباب وأولياء الأمور على الإقبال على التعليم الفنى والتدريب المهنى .

* توفير التمويل المشترك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لتطوير أنشطة التعليم الفنى والتدريب فى مواقعها المختلفة لمواجهة احتياجاتها المستقبلية .

* إتاحة الفرصة والحوافز المادية والأدبية للفنيين ذوى الشهادات المتوسطة والخبرة الكافية للعمل فى نشاط معين ، لكى يكونوا نواة للتخرج فى معاهد عالية أو كليات متخصصة ليصبحوا معلمين ومدربين لهذه المهن فى التعليم الفنى أو مراكز التدريب أو فى مواقعهم .

* إنشاء جهاز مركزى للتدريب يتولى الإشراف على وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط التدريب الفنى والمهنى .

* التأكيد على التوصيات التى سبق أن تناولتها دراسات المجلس فى هذا المجال .

المجتمع والتعليم الفنى

الإنسان هو الغاية والوسيلة لعملية التنمية (سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية) المجتمع . فرغم أن ناتج التنمية هو حصيلة تفاعل الماديات والبشر والمعلومات ، فإن الإنسان يظل هو العنصر الحاكم لجودة وكفاءة هذا التفاعل ، كما أنه فى النهاية هو المستفيد من جودة وكفاءة ناتج هذا التفاعل . واحتياجات الانسان التنموية فى تطوّر مستمر ، فكلما زادت قدرات الانسان الذهنية ومهاراته العملية ازدادت احتياجاته وتطلعاته إلى منتجات وخدمات أرقى ، وكان ذلك دائما هو الحافز على تطور المجتمعات الإنسانية ورقيها .

وقد تميز عصرنا الحالى منذ منتصف القرن العشرين بحدوث طفرات سريعة وكبيرة فى مستوى المعرفة البشرية وتطبيقاتها ، فإذا تأملنا تطور المجتمعات فى نصف القرن الأخير نجد أن هناك اتجاهات للتحول من المجتمعات الزراعية ذات الناتج العام المنخفض إلى المجتمعات الصناعية بمستوياتها المختلفة ، والتى بدأت بدورها فى التحول نحو مجتمع المعلومات .

ففى الوقت الذى تحتاج المجتمعات الزراعية (جدول ١) الى كم كبير من العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة فإن المجتمعات الصناعية يزداد احتياجها الى العمالة الرفيعة الماهرة وإلى الفنيين ذوى القدرات الرفيعة ، فى حين أن

مجتمعات المعلوماتية تزداد حاجتها الى الفنيين والعلماء والباحثين . بل ويصل فى بعض الحالات أن يكون مستوى الفنى قريبا من المستوى العالى والجامعى فى مجالات عديدة .

وقد انتقلت المجتمعات العالميـــة من الانتاج طبقا للخبرة والتقاليد الموروثة الى التجربة والخطأ ثم الى البحث والاستنباط والاستقراء ثم الى انتاج المعارف والأفكار والتكنولوجيا . ويصاحب ذلك نمو اقتصادى مستمر، فيرتفع نصيب الفرد من الناتج القومى من ٢٠٠ دولار فى السنة فى المجتمع الزراعى الى أكثر من ٢٥ ألف دولار فى مجتمع المعلومات ، وبذلك ترتفع القيمة المضافة من حوالى عشرة آلاف دولار للفرد فى السنة فى الصناعات ذات التكنولوجيا المتخلفة إلى ما قد يصل فى بعض الحالات الخاصة إلى حوالى نصف مليون دولار ، وذلك فى بعض حالات قمة صناعات التكنولوجيا الرفيعة .

وتتطلب مواكبة هذا التقدم الهائل فى المعرفة البشرية وتطبيقاتها تطورا دائما فى مناهج وأساليب التعليم والتدريب ليصبح الانسان المصرى قادراً على استيعاب هذه المعارف وتنميتها واستغلالها فى الحياة العملية .

جدول رقم (١)

الأوزان النسبية للعمالة حسب تطور المجتمعات

العمالـــــــــه	مجتمع زراعى	مجتمع صناعى	مجتمع معلومات
يدويـــة غيـــر ماهـــرة (فى مصر)	٩٠٪	–	–
زراعيـــة	–	٥٪	–
زراعيـــة ماهـــرة (ميكنـــة)	–	–	٥٪
ماهـــرة للصناعـــة	–	٣٠٪	١٠٪
فنـــى	–	٣٠٪	–
فنـــى معظمهـــا خدمـــات	–	–	٥٠٪
علمـــاء واخصائيـــن وباحثون	–	–	٣٠٪

من كل ماسبق فانه يمكن القول بأن الاستثمار فى تنمية قدرات الانسان بالتعليم والتدريب هو الاستثمار الأعظم عائداً من حيث الناتج التنموى للمجتمع .

الهـدف مـن الدراســـة :

يمكن بلورة الهدف من هذه الدراسة على أنه القاء ضوء قد يكون مساعداً على تطوير نظام التعليم الفنى فى مصر لتأهيله لمواجهة التطلعات المستقبلية للمجتمع . مع الأخذ فى الاعتبار بما يأتى :

أ – الاحتياج الفورى الذى قد تكون وسيلته التدريب التحويلى السريع وعلى خطوات يخطط لها حسب التطور التكنولوجى الذى يحكم السوق واتجاه الاستثمار .

ب – تطوير التعليم الفنى على المدى الطويل والذى يتطلب رؤيـــة مستقبلية لمدى جيل (٢٥ سنة) على الأقل ، ومع أهمية الأخذ فى الاعتبار :

١ – المستوى العالمى للعلم والتكنولوجيا .

٢ – التكتلات الاقتصادية العالمية وأسواقها ورؤية الدولة للأسواق المحتملة .

٣ – نظام التعليم ومستواه .

٤ – النظام السياسى والممارسات الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع واحتمالات تطويرها .

مع مراعاة أن كل هذه العوامل التى لابد من التقدم فيها فى خطوات متوازية وفى تنسيق محكم تخطط لها مؤسسات تتسم بالاستقرار والاستمرار ، يقودها مفكرون ضمن مؤسسة أمناء الفكر .

حالة التعليم الفنى والتدريب :

يمكن الاستدلال على حالة التعليم والتدريب عموما فى مصر من القراءة الواعية لبعض الاحصائيات عن عدد المنخرطين فى مستويات التعليم المختلفة مقابل عدد المتعطلين من الخريجين ، ومقابل المعدل المتدنى لنمو الناتج المحلى الاجمالى ، وكذلك تدنى المستوى الثقافى والوعى السياسى عند أغلب الخريجين .

وتدل قراءة هذه الاحصائيات على أن التعليم والتدريب فى معظم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المؤسسات التعليمية والتدريبية فى مصر لا يؤدى الى تحقيق الهدف منه وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع .

ويمكن ارجاع ذلك الى عاملين أساسيين :

١ – زيادة الأعداد من الخريجين فى تخصصات كثيرة عن الاحتياجات الفعلية للمجتمع من هذه التخصصات .

٢ – قصور المؤسسات التعليمية والتدريبية عن توصيل مستوى الخريج علميا وعمليا الى المستوى المطلوب والمناسب لاحتياجات العمل ، وخاصة تأهيله للتوظف الذاتى أو ليصبح من رجال الأعمال ، أو تنمية قدراته على الابتكار والبحث .

هيكل التعليم الفنى :

يتشكل التعليم الفنى من منظومة متكاملة تضم وحدات فرعية للتلمذة الصناعية والمدارس النظامية بأشكالها العديدة ومستوياتها المختلفة وآليات التدريب المستمر المنشأة خصيصا لرفع القدرة الذاتية ، بحيث تزال كل العوائق التى تحول دون الانتقال من مستوى الى مستوى آخر أو الانتقال من مهنة الى أخرى ، كما تضم معاهد متخصصة وكليات جامعية ؛ وهذه المنظومة بشكلها الحالى يصعب ترابطها أو التنسيق بينها .

رؤى مستقبلية :

احتياجات السوق المستقبلية للعمالة :

لايمكن تصور احتياجات السوق للعمالة المستقبلية بدقة نظراً لتسارع الابتكارات التكنولوجية ، خصوصا وأن ٩٠٪ من تكنولوجيا القرن القادم غير متاحة حاليا بالسوق المصرى . ولكن يمكن تحديد بعض المجالات التى ستشهد تطورا ضخما يصعب تصوره ، وأهمها :

١ – التكنولوجيا الحيوية وهندسة الجينات .

٢ – المواد المخلقة .

٣ – الالكترونيات الدقيقة والميكانيكية وهى ما سمى تكنولوجيا النانو (10^{-9}) .

٤ – الطاقة المتجددة والحاجة الى مصادر جديدة .

٥ – طفرات فى وسائل المواصلات والاتصالات .

٦ – تغير طرق التصنيع .

كما يتبع ذلك تزايد النشاط الخدمى فى صور عديدة أهمها :

١ – النشاط الاقتصادى والتجارى والمالى .

٢ – خدمات ما بعد البيع (صيانة ... وغيرها) .

٣ – خدمات صناعات السياحة والترفيه .

٤ – الخدمات العامة الصحية والبيئية .

٥ – الخدمات التى تنجم عن تغير أنماط الاستهلاك والثقافة .

٦ – خدمات الزراعة (ميكنة – نقل – تخزين ...) .

٧ – خدمات السكان والاسكان .

ومع أنه من الصعب تحديد العمالة فى هذه المجالات الا أنه يمكن تصور أعداد تقديرية للمطلوب تعليمهم فنيا لتلبية احتياجات المجالات السابقة ، كما يمكن تقسيم هذه العمالة الى المستويات المختلفة الآتية :

أ – علماء وباحثون .

ب – أخصائيون (مهندسون وغيرهم) .

ج – فنيون لمستويات مختلفة .

د – عمالة عالية المهارة .

ضمان جودة العمالة :

حيث ان كثيرا من الأنشطة الانتاجية تؤثر على أمن المواطن وثروة الوطن ، وحيث ان ناتج العمالة يؤثر سلبيا أو ايجابيا على المواطن ، لذلك يلزم ضمان جودة أداء هذه العمالة ، ومن ثم يجب

ألاّ يزاول الشخص بعض المهن الا بالحصول على ترخيص يصدر بناء على قياس كفاءته ومستوى مهارته .

المناخ العام:

١ – ضرورة وجود تنسيق على مستوى الدولة بين الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية .

٢ – اشاعة روح العلم فى المجتمع والنظرة المنطقية فى التحليل والاستقراء والاستنباط فى أسلوب التعليم .

٣ – رفع مستوى قدرات التخيل والاستقلالية والأخذ بالسببية وحرية الاختيار .

٤ – اتاحة مصادر المعرفة وحرية تدفق المعلومات والمعارف ووسائل الاتصال .

٥ – الاهتمام ببحوث التعليم والتعلم .

٦ – تطوير الجامعات والمعاهد والمدارس ومراكز التدريب لتتواكب مناهجها وأساليب التعليم فيها مع احتياجات المجتمع .

٧ – تشجيع القطاع الخاص للقيام بدوره فى دفع عجلة التعليم والتدريب .

٨ – الاستعانة بكافة الخبرات المحلية والأجنبية فى بعض المجالات اذا لزم الأمر .

٩ – تضييق الفجوة بين نظام التعليم العام والتعليم الفنى للارتقاء به .

١٠ – فتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفة للترغيب والتجديد لخريجى نظم التعليم .

تطوير المنظومة التعليمية:

ضرورة وجود تنسيق بين جميع محاور منظومة التعليم من خلال انشاء هيئة مسئولة واحدة تنسق بين هذه المحاور ، ويدون الدخول فى تفصيلات عديدة يصعب التصدى لها ، فلا بد من وجود جهاز أو هيئة عليا (شكل رقم ١) بكل مقوماته وامكاناته المدعومة بارادة سياسية وتوجهاتها ، خصوصا عند اختبار نموذج انتاج الثروة لكل مرحلة من مراحل التطوير . وقد يحسن تعدد أنماط أجهزة التنفيذ واعطائها الحرية فى حدود المرجعيات حتى يفسح المجال أمام الابداع الفكرى والتنافس الحر بين المؤسسات المختلفة ، بل ويشجع القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال على أن يتقيد فقط بمستوى المرجعيات الموضوع من الهيئة العليا .

وقد تعتبر الوزارات أو المؤسسات العديدة التى تتصدى لاعداد العمالة أجهزة تنفيذ تخضع لتوجيهات الهيئة العليا خصوصاً فى المرجعيات والاعتماد والمناهج .

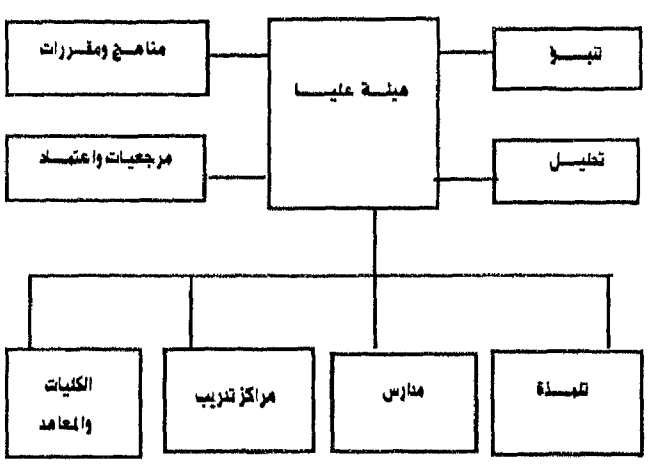

شكل رقم (١)

الامكانات المتاحة:

فى مجتمع كمصر محدود الموارد الطبيعية ومستوى التكنولوجيا السائدة فيه منخفض ؛ فان احتمالات التنمية يجب أن تعتمد على ترشيد استخدام الامكانات وأهمها الطاقات الابداعية للبشر (٦٠ مليون) وذلك برفع قدراتهم الذاتية الى مستوى رفيع .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات يوصى بما يأتى :

* انشاء هيئة عليا للتعليم الفنى والتدريب .
* الاهتمام بتطوير المناهج التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة لتواكب احتياجات السوق المستقبلية .
* التركيز على تحسين الكيف لكافة المستويات التعليمية .
* الاهتمام باتاحة مصادر المعرفة من مجلات ودوريات عالمية ووسائل الاتصالات الدولية وحرية تدفق المعلومات والمعارف ، وربط الهيئة العليا ومحاورها بشبكات المعلومات العالمية .
* تنظيم التأهيل لمزاولة المهن بمستويات مختلفة واصدار التراخيص المعتمدة .
* الاهتمام بعملية التدريب والتعليم المستمر لرفع القدرات بصورة مستمرة .
* تنشيط مجال القطاع الخاص فى التدريب والتعليم .
* الاستعانة بكل الخبرات بما فيها الأجنبية .
* تضييق الفجوة بين التعليم العام والتعليم الفنى ، وفتح القنوات الأفقية بين مراحل التعليم المختلفة .

التدريب المهنى على المستوى القومى امكاناته ورسالته ومستقبله

يعتبر التدريب المهنى عنصرا من العناصر الرئيسية التى تهم مرحلة التحول الاقتصادى ، وضرورة حتمية لتمكين قطاعات الانتاج المختلفة من مواجهة ظروف الأسواق المفتوحة داخليا وخارجيا ، ولمواكبة التطور التكنولوجى السريع فى مختلف مجالات الحياة والأعمال والذى أدى إلى انحسار مهن وظهور مهن جديدة تتطلب تدريبا وتأهيلا عالى المستوى ، والتدريب يمكنه تحقيق مستلزمات المرحلة القادمة من حيث رفع انتاجية الأفراد والوحدات ، والتعامل مع أساليب ونوعيات الانتاج والخدمات المستحدثة ، وتحسين المنتج وتخفيض الفاقد فى العمليات وفى الوقت المستخدم . ولهذا فإن الاهتمام بالتدريب المهنى وتطويره وتحسين ظروفه ورفع مستوى مخرجاته ضرورة قومية لا غنى عنها .

والتدريب هو النشاط المهنى على أساس ثقافى تحتاجه الأعمال حسب مستوياتها المهارية المختلفة ، مع تزويد الفرد بالمهارات العملية والتطبيقية التى توفرها وتشملها البرامج التدريبية لسد احتياجات الأعمال ولأدائها بكفاءة وإتقان وفاعلية فى التوقيت المطلوب ، وهو يتميز بامكان تحقيق هذا الهدف فى وقت قصير وتلبية الاحتياجات التدريبية الفردية وعلى مراحل متتابعة تناسب وتتمشى مع ظروف الفرد وظروف العمل .

ولأن التدريب بصفة عامة – والتدريب المهنى بصفة خاصة – سواء لإعداد الداخلين إلى سوق العمل أو للعاملين بمواقع الانتاج يشكل أحد عناصر العملية الانتاجية ، فإن كفاءته وقدراته ومستواه ومستوى العاملين فيه يشكل أحد مكونات تقويم الوحدات الساعية للحصول على شهادة الجودة والتى لا مفر من الحصول عليها للراغبين فى التصدير وغزو الأسواق الخارجية .

كما أن المنافسة الحادة القائمة فى أسواق العمل المحلية والخارجية بين الشعوب النامية أصبحت تحتم استخدام وتصدير العمالة المناسبة ، من حيث الكفاءة والمهارة ، لأسواق العمل وخاصة التخصصات عالية المستوى والمهارة والتى تحتاجها الدول المضيفة والتى لا تتوفر لأبنائها . وهذا يستدعى إعداد الأفراد لمستوى عال يمكنهم من المنافسة مع الغير فى الحصول على فرص العمل المتاحة . وغزو الاسواق الخارجية هدف من أهداف التنمية الشاملة للمجتمع المصرى لمواجهة الزيادة السكانية من

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ناحيـة وللاستفـادة الاقتصادية من تحـويلات العـاملـين بالخـارج مـن ناحيـة أخرى ، ولن يتسنى للعمـالة المصـرية المنافسـة والتفـوق والاسـتـمـرار إلا من خـلال الإعـداد الجـيـد المبنى على مـعلومـات باحـتيـاجـات أسـواق العمـل والمهـارات ، ومن خـلال فـرص تدريب جيد عالى المستوى والكفاءة .

هـذا بالاضافة لأهمية التدريب المهنى فى تزويد المجتمعات الريفيـة والحرفية والمرأة بالمهارات العملية لتحـقيق مشروعات زيادة الدخـل والتنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات واقامة المشروعات الصغيرة بكفاءة تحقق المستهدف الاقتصادى والاجتماعى والتنموى منها .

وتحتوى هذه الدراسة على التدريب المهنى فى القطاع المدنى وكذلك التدريب والتعليم الفنى فى القوات المسلحة.

القسـم الأول

القطـاع المدنـى

امكانات التدريب المهنى القائمة :

أولا:من حيث اهدافها :

يمكن تقسيم مراكز التدريب المهنى القائمة حاليا من حيث أهدافها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

١- مراكز تدريب تهدف إلى اعداد عمالة لسوق العمل مباشرة .

٢- مـراكز تدريب ومـواقـع تدريب تخـدم العـاملين فى الجهـات المنتمية اليها .

٣- مراكز تدريب لأهداف اجتماعية وثقافة مهنية .

وفيما يلى تعريف بكل مجموعة :

مراكز التدريب لإعداد عمالة لسوق العمل مباشرة : الغالبية العظمى منها مراكز حكومية تابعة لأربع وزارات رئيسية هى :

أ - وزارة القوى العاملة ويتبعهـا ١٩ مركـزا ، كمـا تشـرف على ٣ مراكز أخرى تابعة لجهات خاصة أو حكومية (الساليزيان - الدون بسكو ، والمطابع الأميرية) وتقبـل المتسربين من التعليم ومدة التدريب بها ٦ شهور وتدرب لمستوى عامل محدود المهارة .

ب - جهاز التدريب للتشييد والبناء ويتبعه ٦٥ مركزا متخصصا فى مهن البناء والتشييد يلتحق بها المتسربون من التعليم ، ومدة التدريب ٤ شهور يعقبها شهر بمواقع العمل (إن تيسرت) ، وتدرب لمستوى محدود المهارة ، عدا مركزين للتدريب على معدات التشييد الثقيلة (منح يابانية والمانيـة) يلتحق بها خريجو الثانوى الصناعى أو المهندسون ، ومدة التدريب تختلف من ١ - ٨ شهور حسب البرنامج والمستوى .

جـ- مراكز التكوين المهنى التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية ويبلغ عددها ٥١ مـركزا (كـمـا يجرى انشاء ١٨ أخرى) وهى أيضـا تقبل المتسـربين من التعليم ومـدة التـدريب بهـا من سنة إلى سنتين حسب التخصص ، وتدرب لمستوى محدود المهارة (والملاحظ أن الجهات الثلاثة تدرب لمستوى واحد (محدود المهارة) فى حين أن مدة التدريب تختلف من جهة إلى أخرى ولا تشترط مستوى تعليمياً معيناً .

د - مراكز الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى التابعة لوزارة الصناعة ويبلغ عددهـا ٣٥ مركزا ومجمـعـا ، وهى الجهـة الوحيـدة التى تدرب لمستوى عامل ماهر وتقبل خريجى الاعدادية العامة ، ومدة التدريب ٣ سنوات ، وتدرب فى مجـالات صناعية متـعددة ويمنح الخريج شهادة معادلة للثانوى الفنى .

هـ - كـمـا يوجـد عدد محـدود من المراكـز تخـضـع لاشـراف وزارة التربية والتعليم أو وزارة النقل والمواصلات (الاتصالات اللاسلكية) أو تتبع وزارة الثقافة ، ومنها بعض المراكز الخاصة التى لايزيد عددها على ٨ مراكز .

وجميع هذه المراكز ينتهى تدريب الملتحقين بها فى سن يتراوح بين ١٥-١٨ سنة يوجهون مباشرة لسوق العمل ، وان كانت أيضا فى بداية سن التجنيد وهذا يعنى حرمان سوق العمل من بعضها لفترة التجنيد .

مراكز تخدم العاملين فى الجهات المنتمين اليها : وتنقسم هذه المجموعة الى مجموعتين فرعيتين هما :

أ- مجموعة تابعة لشركات مختلفة معظمها قطاع أعمال صناعية أو انتاجية أو مواد بناء أو تموين ، وتهدف هذه المجموعة إلى تدريب العاملين الجدد بهذه الشركات أو رفع مهارة العاملين الحاليين بها فى مختلف مستوياتهم . وبعض هذه المراكز هى فعلا مراكز تدريب مستقلة بذاتها ولها طاقم مدربيها ومعداتها ، والبعض الاخر هو إدارة أو نشاط تدريبى ينظم تنفيذ برامج تدريب فى مواقع العمل كورش الصيانة أو خطوط الإنتاج ، ويقوم العاملون فى هذه المواقع بمهمة التدريب .كذلك يوجد من بين هذه المراكز من يتعاون مع وزارة التربية والتعليم أو الكفاية الانتاجية فى سبيل اعداد أفراد بشروط الجهتين للحصول على مؤهل يعادل الثانوية الفنية ، ويوجه الخريجون لسوق العمل وليس للاستخدام بنفس الجهة التى يتبعها المركز الا فى حالات قليلة ومحدودة ، أو لمواجهة احتياجات مخططة كما يحدث فى قطاع الكهرباء والطاقة مثلا . ويبلغ عدد هذه المراكز نحو ٧٤ مركزا .

ب – مجموعة مراكز تابعة لوزارات وهيئات قومية تهدف إلى تدريب العاملين الجدد ورفع مهارة العاملين بها ، ويبلغ عددها ٩١ مركزا تقريبا ، منها مركزان تابعان لنقابتين عمالية ومهنية ، وبعض هذه المراكز لديه الامكانات والمعدات والمدربون على أعلى مستوى ، ويمكن استخدام بعض تخصصاتها لسوق العمل أو لتدريب جهات أخرى عند الحاجة .

مراكز تخدم أهدافا اجتماعية وثقافة مهنية : يصعب حصر باقى المراكز – عدا مركزى وزارة الأوقاف – وهى عادة تابعة لثلاث جهات رئيسية كالتالى :

أ- المجلس الأعلى للشباب والرياضة الذى يتبعه نحو ١٥٠٠ نادٍ للشباب .

ب- مراكز تتبع الجمعيات التعاونية ووحدات الصيانة المحلية وكلها تخضع لاشراف الادارة المحلية بالمحافظات ، وهى أصلا وحدات انتاجية أو وحدات صيانة يستفاد من امكاناتها بتدريب صبية اثناء العمليات المختلفة .

جـ- مراكز تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية وهى تعمل فى نطاق :

(١) الجمعية المركزية للأسر المنتجة والتكوين المهنى ، وتشرف على أكثر من ٣١٠٠ وحدة تدريب تقوم بتشغيلها جمعيات تطوعية محلية أو الجمعية الأم نفسها ، وتهدف الى تدريب ربات البيوت وفتياتها غالبا على أعمال انتاجية لزيادة الدخل وتحسينه .

(٢) نوادى المرأة ، ويوجد منها نحو ٤٥٠ ناديا منها ١٥٠ ناديا يتوفر بها نشاط مهنى .

(٣) جمعيات أهلية وتطوعية تقوم بمجهودها الذاتى فى توفير اعداد مهنى للمستفيدين منها وأبنائهم

(٤) جمعيات التأهيل المهنى للمعوقين وهى موجودة فى كل محافظة تقريبا .

ثانيا: من حيث المستوى:

مما سبق يتضح أن معظم مراكز التدريب ووحداته تعد أفراداً لمستوى صبى أو محدود المهارة ، وقلة منها تُعد لمستوى عامل ماهر .

أما مراكز الشركات والهيئات القومية فتعمل اساسا لإعداد العمالة المطلوبة للجهات المنتميه اليها ولإعداد المعينين بها حديثا قبل استلام العمل ، وأيضا لرفع مستوى مهارة العاملين فعلا بها . والجهات التى تتبعها مراكز تدريب قائمة فعلا عادة ما تكون مراكزها فى مستوى جيد من حيث المعدات والأفراد والبرامج ، وهى تعمل وفق احتياجاتها الفنية وبالتالى يمكن الحكم على مستوى النشاط التدريبى بها من واقع مستوى المتدربين بعد التدريب .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثالثا: من حيث التوزيع الجغرافى:

يوضح الجدولان السادس والسابع توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث حسب نوعية المحافظات : حضرية - وجه بحرى - وجه قبلى - محافظات حدودية ، ومنه يتضح أن :

١- غالبية مراكز المجموعة الاولى (٢٠٩ مراكز) ، يوجد منها فى المحافظات الحضرية والوجه البحرى (١٣٧) مركزا ، وغالبيتها العظمى حكومية .

٢- المحافظات الحدودية بطبيعتها ولقلة الكثافة السكانية بها يوجد بها القليل من مراكز المجموعة الاولى (١٥ مركزا) والمجموعة الثانية (واحد فقط) ونسبة أكبر من المجموعة الثالثة (٩٤ مركزا) .

٣- مراكز المجموعة الثانية (١٦٥ مركزا) منها ٤٥٪ بالمحافظات الحضرية و ٣٣ ٪ بالوجه البحرى .

٤- بالنسبة للمجموعة الثالثة ، فإن غالبيتها فى الوجهين البحرى ثم القبلى بحكم أهدافها وأنشطتها البيئية والريفية .

٥- يلاحظ أن مراكز كل من جهاز التدريب للتشييد والبناء والتكوين المهنى والشباب والجمعيات التطوعية والهيئة العامة للبريد ومدارسها الثانوية منتشرة فى جميع المحافظات .

٦ - يلاحظ أن مراكز الكفاية الانتاجية موجودة فى المناطق الصناعية أساسا ، وإن كانت تخلو منها جهات مثل السادس من أكتوبر وسوهاج والعامرية الجديدة والنوبة والشرقية ومحافظات الحدود .

٧ - مراكز وزارة الثقافة ، توجد فقط فى القاهرة بالرغم من انتشار قصور الثقافة فى جميع المحافظات .

٨ - مراكز قطاع الكهرباء ، موزعة حسب شركات توزيع الكهرباء وحسب تواجد محطات توليد الكهرباء الرئيسية .

٩ - قطاع البترول ، توجد مراكزه فى مناطق نشاطه الرئيسية (البحر الاحمر والسويس ومسطرد) .

١٠ - مراكز وزارة النقل والمواصلات وهيئاتها القومية للسكة الحديد والاتصالات السلكية والطيران المدنى ، موزعة حسب أماكن أنشطتها وعلى مستوى الاقليم الاقتصادى ، وتمتاز بوجود بعض المراكز التى تؤهل لشهادات جامعية وشهادات معترف بها دوليا .

١١ - مراكز وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى مجموعتان ، احداهما لرفع مستوى موظفى الوزارة واقسامها المختلفة ، والمجموعة الثانية لخدمة أبناء المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعى .

التعليم المزدوج والتدريب المهنى:

يعتمد نظام التعليم المزدوج الألمانى على اشتراك المصانع ومواقع الانتاج اشتراكا اساسيا فى العملية التدريبية ، حيث يشترك كل من المدرسة الفنية أو مركز التدريب مع المصنع فى تدريب متكامل .

وهذا النظام سبق تطبيق مثله منذ عام ١٩٥٦ تحت اسم التلمذة الصناعية الحديثة - التى ادخلتها الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى من خلال معونة لمنظمة العمل الدولية - ويعتمد على الحاق الطالب الحاصل على الشهادة الاعدادية بأحد مراكز التدريب المهنى المجهزة تجهيزا يكاد يصل الى مستوى الورش أو خطوط الانتاج ، بحيث يكون لكل طالب مكان تدريب مستقل يتيح استثمار ساعات التدريب العملى الاساسى بالمركز استثمارا كاملا ، ويستمر الطالب فى مركزه المتخصص لمدة سنة أو سنتين حسب المهنة لتلقى المواد النظرية والفنية المتصلة بمهنته ، ولتلقى التدريب الأساسى على المهارات والعمليات الرئيسية لتخصصه بمركز التدريب ، ثم ينتقل الطالب خلال السنة الثانية والثالثة الى المصنع المتعاقد معه بعقد التلمذة الصناعية لاستكمال تدريبه التطبيقى فى موقع العمل لمدة ٤-٥ أيام اسبوعيا ، مع العودة للمركز يوما أو يومين لاستكمال تلقى المواد الفنية .

ويخضع اختيار الطلبة لاختبارات قدرات لتحديد أنسب المهن لقدراتهم وإمكاناتهم ، حيث يقوم به طاقم متخصص من الاخصائيين

النفسيين والاجتماعيين بجانب مديرى المراكز . وساعات التدريب بالمركز سبع ساعات يوميا ، ومدة التدريب بالمصنع حسب ظروفه ونظامه ، ويستمر التدريب به لمدة ١١ شهرا فى السنة وفق النظام المطبق بالمصنع ووفق نظام اجازاته .

معوقات التدريب المهنى :

فى تقرير لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٩١ لبحث موضوع العائدين من الخليج فصل خاص بأوضاع التدريب المهنى فى مصر جاء فيه :

أ - يدل حجم البطالة فى مصر على أن كلا من نظامى التعليم الفنى والتدريب المهنى لم يتمكنا من مد الاقتصاد القومى بالقوى العاملة اللازمة عددا وكيفا .

ب - كما يدل على أن جهود تطوير التعليم ، خاصة التعليم الفنى التى بدأت فى الثمانينات ، لم تحقق النتائج المرجوة منه .

جـ - تراكمت على التدريب المهنى مشاكل عديدة ، فبالاضافة الى المشاكل المماثلة لمايعانيه التعليم الفنى مثل العجز فى المدرسين والمدربين الأكفاء ، وتخلف مناهج التدريب وعقم طرقه فإنه يعانى من :

(١) المركزية الشديدة والسيطرة الكاملة للحكومة على نشاط التدريب بالرغم من أنه بدأ فى القطاع الخاص قبل التأميم .

(٢) زيادة غير مدروسة لمراكز التدريب تابعة لجهات متعددة غالبا ما تكرر نفسها .

(٣) غياب المعلومات الضرورية لتوجيه التدريب للاحتياجات الحقيقية أدى الى عدم توازن سوق العمل الذى تأثر بهجرة العمالة عام ١٩٧٤ وبعودة كثير من المهاجرين فى عام ١٩٩١ .

(٤) غياب مستويات مهارة موحدة وأجهزة قياسها التى تسمح بتسجيل الخريجين تبعا لمستوى مهاراتهم ومعلوماتهم الحقيقيه ، وبالتالى سمح لأدعياء المهنة بالسيطرة .

(٥) الاهتمام الزائد بالتدريب السريع قصير الأجل (من اسبوع الى سنة) وعدم اشتراك المصانع فى اعداد العامل الماهر الا بنسبة صغيرة .

(٦) عدم وجود استراتيجية وسياسة قومية للتدريب مما ادى الى بعثرة الجهود وعدم التنسيق بين الاجهزة المختلفة وتكرار النشاط وعدم الاستخدام الامثل للامكانات المتاحة وانخفاض كفاءة التدريب .

لقد حصلت مصر فى فترات عديدة على منح ومعونات وقروض لصالح التدريب المهنى استفاد منها كثير من الوزارات مثل الصناعة والكهرباء والتعمير والزراعة والشئون الاجتماعية ، وكان نتيجة هذا التمويل انشاء معظم مراكز التدريب الحكومية وتزويدها بالمعدات والبرامج وتدريب كثير من مديريها . وبانتهاء المعونة أو القرض يتوقف الاهتمام بهذه الاستثمارات .

ومن الضرورى التعرف على حجم ما صرف على التدريب المهنى خلال الربع قرن الأخير (من سنة ٧٠ الى ١٩٩٥) من منح وقروض ، وتقويم ما تم ، وتقدير العائد الاجتماعى والاقتصادى ، ليكون ذلك مدخلا لتوجهات المستقبل واحتياجاته الحقيقية .

والمدرب من العوامل الأساسية المؤثرة فى كفاءة التدريب ، من حيث مستواه وخبراته وإعداده ، وعدم وجود المدرب الكفء يعنى تخريج متدرب غير كفء يحتاج الى تدريب جديد . والمتدرب ليس كل من تعلم مهنة بل هو الشخص المتعلم ذو الخلق الحميد والمبادىء السامية الذى لديه القدرة والدراية والتدريب على نقل معلوماته وخبراته وسلوكياته وتجاربه النظرية وممارسته العملية لمهنته المتفوق فيها الى الآخرين بيسر وفن يجعلانه فى نظرهم قدوة يجب الاقتداء بها والسير على منهجها ومحاولة الوصول الى مستواه المهنى والفنى .

ولهذا فإن اختيار وتدريب وتشجيع ومحاولة الابقاء على مثل هذا الشخص مهمة غاية فى الأهمية لضمان الحصول على مدرب ذى خبرة وكفء وقدير يتطلع دائما الى الجديد والأفضل ، فجميع الجهات التى

تمارس التدريب بنجاح نجد أن مدربيها عادة ما يكونون من خريجي المدارس والمعاهد الفنية والجامعات ، ومارسوا المهنة عمليا فترة زمنية ثم اختيروا بحكم كفاءتهم وتحمسهم وسلوكياتهم وأعيد تدريبهم تربويا وفنيا ليكونوا مدربين ، فقدرت لهم حوافز تشجيعية ، ويستمر تدريبهم التقدمي والمتطور من حين لآخر . وكثير منهم أرسلوا في منح تدريب خارجية رفعت كثيرا من مستواهم .

مصادر اعداد المدربين : وهي محدودة وتنحصر في:

١ – المدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، فبعضها يعد مدربين ليس لديهم الخبرة والممارسة العملية .

٢ – مركزي اعداد المدربين بجهاز التدريب للتشييد والبناء ويدربان المدربين الذين تم تعيينهم من خريجي المدارس الفنية تدريباً أساسياً لمدة ٤ شهور، وتدريباً تقدمياً لمدة شهرين .

٣ – معهد تدريب المدربين التابع للكفاية الانتاجية ، وكان برنامج التدريب حتى عام ٩٠ مدته عشرة شهور ، منها أربعة للاعداد التربوى والفنى ، ثم ستة شهور للمهارة العملية . وقد اصبح الآن لمدة شهرين للاعداد التربوى والبرامج المتقدمة .

٤ – معهد السالزيان ، ويوفر برنامج تدريب خاص لمدربى وزارة القوى العاملة .

٥ – مركزين لاعداد مدربى التكوين المهنى ، وثلاثة لاعداد مدربى مراكز اعداد الأسر المنتجة تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية .

إن كثيراً من المصريين العاملين ببعض الدول الشقيقة يعانون من عدم وجود ترخيص لمزاولة المهنة وقياس مهارة قومى تميز به وتعترف به الدول المضيفة وأرباب العمل ، وفى نفس الوقت يحمى مصالح الفرد ويحقق تقدير الغير له . ووجود مثل هذه المستويات القومية سيدفع جهات التدريب الى التنافس فى الادارة للوصول بالمتدربين بها الى هذه المستويات ، واعتراف اصحاب الاعمال بمستواها وجديتها وكفاءتها ، وبالتالى الاطمئنان الى مخرجاتها والتعامل بها .

ان وجود مستويات مهارة قومية وقياسها وترخيص مزاولة العمل سيخدم كلاً من المتدرب والجهة القائمة بالتدريب الجدى وصاحب العمل وسوق العمل والانتاج .

القطاع الخاص والتدريب:

يتبين من الإحصائيات المتاحة عدم وجود مراكز تدريب بالقطاع الخاص فى المجال الإنتاجى والصناعى إلا نادرا ، حيث ان أغلبية شركات القطاع الخاص تفضل الحصول على العمالة المناسبة لها من غيرها ، بجانب إتاحة فرصة إعداد وتدريب فى مكان العمل فور التعيين وخلال فترة الاختبار الأولى .

وما يوجد من نشاط تدريبى فى بعض الجهات ويعتبر قطاعا خاصا ينحصر فى الآتى :

١ – معاهد تدريب خاصة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم وتنتهى بشهادة معترف بها من الوزارة ، وأغلبها يختص بتعليم اللاسلكى وإصلاح الراديو والتليفزيون .

٢ – معاهد تدريب معترف بها من وزارة المواصلات ، وتدخل فى نطاقها أكاديمية النقل البحرى . ومعاهد الفنادق التابعة لها .

٣ – وحدات التدريب وبعض المراكز الجيدة التابعة لبعض الجمعيات التطوعية .

٤ – ما يوجد فى بعض وحدات القطاع الخاص من أنشطة تدريبية تبعا لحاجة الوحدة لإعداد عمالة جديدة ، وينتهى النشاط بتحقيق الهدف المنشود منه .

٥ – ظهرت حديثا رغبة لدى بعض الشركات الاستثمارية والمشتركة لانشاء مراكز تدريب على نظام التعليم المزدوج لتوفير عمالة خاصة بها أو لخدمة شركات المنطقة .

٦ – بعض الشركات خاصة شركات قطاع الاعمال العام – توجد بها مراكز تدريب لخدمة العاملين بالشركة ، بجانب توفير تدريب بنظام التلمذة الصناعية ، أو مع وزارة التربية والتعليم ، مقابل أجر يدفعه الطالب ، ويمنح الخريج شهادة معادلة للدبلوم الفنى .

٧ – يتبع كلاً من نقابة التطبيقيين ونقابة عمال النقل البرى مركز تدريب حديث جيد التجهيز ، وتم تدريب مدربيهما بالخارج . كما تشارك غرفة الصناعات الجلدية فى الاشراف على مشروع مركز متخصص .

٨ – توفر بعض شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص فرص تدريب فى مواقع العمل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومصلحة الكفاية الانتاجية .

المرتكزات الضرورية لتنمية التعليم الفنى والتدريب المهنى :

أوضح تقرير حديث قدمته الوكالة الألمانية للتعاون الفنى إلى مجموعة العمل « التنمية الاقتصادية الاقليمية لعملية السلام بالشرق الأوسط » والتى اجتمعت فى مدينة هيدلبرج خلال يونيو ١٩٩٥ – أن المرتكزات الأربع الضرورية لتنمية التعليم الفنى والتدريب المهنى هى :

١ – تنمية نظم التدريب الثنائى (الموجه لحاجة سوق العمل) .

٢ – توجيه برامج خاصة عند ظهور عجز فى القوى العاملة المؤهلة .

٣ – تنمية المدارس والمعاهد ومراكز التدريب الحالية .

٤ – تنمية الدخل من خلال برامج تدريب مهنى فى القطاع غير المنظم .

ومن المهم التركيز على هذه المجالات فى ميادين التعاون الثنائى والدولى فى المجال الفنى .

وفوق هذه النواحى الاربع يجب ان يُعنى كذلك بالنواحى الآتية :

١ – تقييم مستوى وكفاءة خريجى مصادر التدريب المختلفة ومدى مناسبتهم لحاجة سوق العمل ومقترحات أصحاب الأعمال لتنمية وتطوير مستواهم ، وما يستتبع ذلك من تطوير لبرامج ونظم واساليب التدريب .

٢ – تنظيم الاشتغال بالاعمال المهنية الحرة والخاصة وفق مستويات ومعايير تدعمها تراخيص مزاولة المهنة ، مع توفير فرص الاعداد والتدريب والتأهيل وقياس المهارة المناسبة لها .

٣ – تنظيم الحوافز غير التقليدية لتشجيع الجهات المختلفة – أجهزة تدريب وشركات وغيرها – على المشاركة فى العملية التدريبية بجدية وحماس وكفاءة .

٤ – يجب ان تشمل عقود شراء المعدات الجديدة بنودا للتدريب على التشغيل والصيانة المطلوبة لها ، وتوريد نماذج تدريبية لتزويد مراكز التدريب بها لإعداد العمالة المطلوبة لها عليها مسبقا .

٥ – استمرار عملية التدريب للفرد للترقى او لمزاولة عمل جديد او عند تطوير اسلوب عمل او انتاج أو ادخال معدات جديدة ، وتوفير البطاقة المهنية الشخصية لكل فرد لمتابعة نشاط تأهيله وتدريبه .

٦ – وضع وتقنين مستويات مهارة قومية يشارك فى إعدادها اصحاب الأعمال والنقابات العمالية ، مع متابعة تنفيذ تحقيقها وتطويرها لما فيه صالح الأعمال والانتاج والعمال ، وما يستتبع ذلك من وضع وتنفيذ اختبارات لقياس المهارة على المستوى القومى توفر للعاملين فى الداخل والخارج مستويات معترف بها محليا ودوليا .

٧ – وضع ومراجعة وتطوير توصيف مهنى قومى مستمد من التوصيف العربى الدولى يعمل به الجميع .

آليات تنفيذ هذه الأهداف :

١ – تكوين الهيئة القومية للتدريب المهنى ، على أن يشارك فى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وضع استراتيجياتها ورسم سياستها وادارتها أعداد متساوية من اتحادات أصحاب الأعمال وغرفهم الصناعية ، واتحاد العمال ونقاباته ، وأجهزة التدريب الرئيسية . ويكون من بين مسئولياتها متابعة وتقييم أنشطة التدريب المهنى . وأن يكون لها تمويل مستقل وأسلوب عمل خاص . وأن يلتزم بقرارتها جميع الاطراف المعنية بالتدريب المهنى والتشغيل .

٢ – مركز قومى لبحوث وتطوير التدريب المهنى ، يكون له مجلس إدارة ثلاثى (من اصحاب الاعمال والعمال وأجهزة التدريب الرئيسية) ويكون من بين مهامه :

– اعداد سياسة وخطط التنمية والتدريب لكوادر التدريب فى مختلف المواقع ، ورفع مستواهم الفنى والمهنى والادارى والادبى والعلمى .

– المساهمة فى توفير وإعداد البرامج التدريبية الاساسية وتطويرها وملاحقة تقدمها الخارجى

– القيام بدراسات المتابعة والتقييم وتحديد الاحتياجات المختلفة التى تستدعيها حاجة العمل بهدف تصويب مساره .

– اعداد سياسات وخطط تطوير امكانات التدريب .

– المشاركة فى اعداد وتنظيم دراسات مستويات المهارة والاختبارات القياسية لها .

– انشاء وإدارة شبكات المعلومات المختلفة وتبادل بياناتها مع الجهات المعنية داخليا وخارجيا .

– التوعية القومية بامكانات ومستقبل وسياسات وأهداف وفرص التدريب المهنى .

٣ – وجود – أو تقوية وتطوير – شبكة من المجالس الاقليمية والقطاعية يشارك فيها الأطراف الثلاثة المنوه عنها فى الفقرة الثانية ، وتكون من بين مهامها :

– توفير المعلومات الضرورية عن الاحتياجات الحالية والمستقبلية من عمالة وتخصصات ومهارات .

– متابعة أنشطة التدريب فى مجالها ، وتحديد احتياجات التوسع أو ضرورات الالغاء فى التخصصات والمستويات حسب حاجة سوق العمل .

– المشاركة فى سياسة ومتابعة تنفيذ خطط التنمية والتطوير ورفع كفاءة الأنشطة التدريبية فى مجالها .

– متابعة مشروعات الاستثمار وما توفره من فرص عمل وما تحتاجه من عمالة وتخصصات .

– متابعة أنشطة مشروعات تشغيل أصحاب المشروعات الصغيرة ومشروعات زيادة الدخل وتنمية المجتمعات المختلفة وما تحتاجه من إمكانات تدريب .

٤ – التزام جميع الجهات ، حكومية أو خاصة ، بتسجيل مراكز التدريب التابعة لها لدى جهه محددة (أو الهيئة القومية المقترحة) مع توفير كافة المعلومات الخاصة بأهدافها وامكاناتها ومخرجاتها وسياستها ، وتسجيل كل تعديل أو تطوير يتم بها سنويا .

٥ – إدخال نظم التدريب المختلفة التى توفر فرص تدريب فعالة لجميع الأفراد الراغبين ولجميع المستويات وفى جميع المناطق ، واستخدام اساليب التدريب المناسبة للحالات المختلفة (مثل التدريب عن بعد) .

٦ – وضع أسلوب ونظم وآليات تنفيذ منح تراخيص مزاولة المهنة من خلال :

– تبسيط وتيسير الاجراءات وتوفير الخدمات ، بما يكفل رفع المعاناة عن الراغبين فى الحصول على تراخيص مزاولة المهنة .

– توفير الاختبارات القياسية التى تحقق قياس المهارة بمستوياتها المختلفة والمعترف بها قوميا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– توفير فرص التدريب ورفع المهارة لمن يرغب فى تحقيق هذه المستويات .

– اختيار أفضل الجهات المعترف بامكاناتها وكفاءتها وحيدتها لاجراء هذه الاختبارات .

– يجدد هذا الترخيص كل فترة زمنية .

٧ – انشاء صندوق تمويل للتدريب المهنى ، يتم تمويله عن طريق :

– الدولـــــة .

– ما يوازى نسبة محددة من أجور العاملين أو قيمة الانتاج للوحدة أيهمـا أكثـر .

– المنـــح المحليـة والأجنبيـة .

– ايرادات تحققها انشطة خاصة .

ويصرف عائده على :

– حوافز للجهـات (شركات أو أجهزة تدريب) مقابل أنشطة تدريبية متميزة .

– اعفاءات للجهات التى تقوم بتغطية تكاليف انشطة التدريب الضرورية لها .

– تغطية تكاليف الدراسات والبحوث وتأهيل كوادر التدريب .

– المساهمة فى نسبة من تكاليف انشاء وتطوير امكانات تدريبية يحتاجها سوق العمل .

– توفيـر حوافز واعفاءات غير تقليدية للجهات والشركات وأصحاب الاعمال المشاركين فى النشـاط التدريبـى كل وفـق حجم مساهمته .

القســم الثانـى

النظام الدولى المعمول به فى قطاع القوات المسلحة

الأسس التى تراعى فى التدريب المهنى بجميع هيئـات القوات المسلحة لمختلف الدول :

– رفـع مستـوى المعرفـة والعلـم والسلـوك .

– التنمية فى المهارة (تدريب عملى) .

– تدريب بعد التعليم .

– تربية السلوك المهنى – انضباط – دقة – عمل جماعى منظم ومهنة لكل فرد فى المجموعة .

– الإعـداد الجيـد للمدرسين والمدربين وإعدادهم فنيا وتربويا بأعداد مناسبة .

– وضع المناهج الملائمة والمتطورة باستمرار .

– ونظرا للتطور السريع فى التكنولوجيا وفى الاختراعات للمعدات الحديثة والاسلحة المختلفة فى جميع الجيوش فى مختلف دول العالم ، فقد كان لازما – لمواكبة العصر والاستعداد للدخول فى القرن الواحد والعشرون – تجنيد كوادر ضخمة من المهندسين والفنيين فى القوات المسلحة فى درجات علمية متطورة حديثة على أحدث ما فى العصر، وقد فتحت لهم القوات المسلحة ابواب الكلية الفنية العسكرية لتخريج المهندسين الفنيين اللازمين للتخطيط والابتكار والتطوير ، وكذلك المعهد الفنى للقوات المسلحة لتخريج الفنيين المتخصصين ، وبذلك تتكامل حلقة وسلسلة الافراد المؤهلين للعمل الفنى من عمالة ذات مهارة عالية ، وفنيين لكافة المستويات فى التخصصات المختلفة ، واخصائيين من مهندسين متخصصين ، الى جانب إعداد العلماء الباحثين .

– وكما هو معمول به فى جميع العالم فقد أرسلت أعداد ضخمة من المهندسين ومن خريجى الكلية الفنية والمعهد الفنى فى بعثات تدريبية وعلمية خارجية ، وذلك لنقل الخبرة الى أرض الوطن . ويضاف الى ذلك فتح المجال على مصراعيه لتأهيل المهندسين فى دراسات عليا داخل الجمهورية وخارجها ، والحصول على أعلى الشهادات فى درجة الماجستير والدكتوراه من الخارج فى التخصصات الدقيقة ، وفُتح لهم المجال لحضور المؤتمرات الفنية العالمية لزيادة خبرتهم ومواكبة العصر فى التطور ، وتزخر بهم الآن مراكز البحوث المختلفة فى القوات المسلحة .

مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ
بشأن تطوير جهاز ومراكز التدريب

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢ - ٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
١ - تكوين الهيئة القومية للتدريب المهنى (هيئة مستقلة - يشرف عليها المجلس الاعلى لتنمية القوى البشرية)	اعادة تشكيل احد اجهزة أو ادارات التدريب لتتحول الى هيئة قومية يديرها ممثلين عن اصحاب الاعمال والعمال واجهزة التدريب الرئيسية مع تحديد سلطاتها ومسئولياتها وتمويلها . يهتم بوضع السياسة العامة للتدريب المهنى ويقيم ويتابع نشاطه .	دراسة تنظامها وتشكيلها ومسئولياتها - قرار التشكيل - تعريف الاعضاء - تدريب الجهاز الفنى بها .	دعم سلطاتها ومتابعة نشاطها .	مراجعة وتقويم وتطوير .
٢ - انشاء المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب (تشرف عليه الهيئة القومية للتدريب المهنى) .	توفير الخدمات الفنية لاجهزة التدريب ومراكزه بالدولة - ترشيد وتطوير النشاط - تدريب الكوادر محليا وخارجيا - بحوث التطوير والتقويم والمتابعة للخريجين والانشطة - دراسات وبحوث المستقبل .	اجراء دراسة تحضيرية لتحديد تنظيمه ومسئولياته واسلوب العمل ومجالات التعاون - اختيار القيادات وتدريبها - اعداد وتنفيذ الدراسات الميدانية الاساسية .	استكمال تكوين المركز وامكاناته البشرية والفنية والقيام بمسئولياته الفنية والبحثية .	ربط المركز بالجامعات المصرية ومراكز تطوير البرامج واساليب التعليم والتوجيه ، وكذلك ربطه بالمراكز الدولية المماثلة المستقلة أو الملحقه بالجامعات .

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢ - ٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٣ - تنمـيـة قـدرات كـوادر التدريب .	تطوير ورفع مـسـتـوى مـهـارة المديرين والمخططين والاخصائيين والمدربين والفنيين بأجهزة ومراكز التدريب بالقطاعات والمواقع المخـتـلفـة مـحـليـا وخـارجـيـا بما يتـفق واحتياجات مرحلة التطور للقرن القادم .	وضع خطة تدريب للكوادر على المستوى القومى وتحديد اولوياتها بمختلف القطاعات عام وخاص وحكومى . تنفيذ المرحلة الاولى من الخطة لعدة مستويات .	تنفيذ بقية مراحل الخطة - متابعة وتقويم المرحلة الاولى .	المتـابـعـة والتـقـويم والتصحيح .
٤ - التشكيلات المساندة لنشاط التدريب .	الربط بين اجـهـزة التـدريب واحـتـيـاجـات القطاعات المحلية والبيئة والمستقبل . تكوين قـاعـدة مـعـلومـات قـومـيـة بالاحـتـيـاجـات والامكانات ونشاطها .	تشكيل مجلس ادارة (أو تسميـة اخرى) لكـل مركز أو مجموعـة (حكومية) - تنشيط مسئوليات المجالس المحلية والاقليمية القائمة فعلا بعد تدعيمها بممثلى القطاع الخاص والعمـال . تكوين قـاعـدة المعلومات .	تطوير نشـاطـهـا ودعم امكاناتهـا ومـسـئـولياتـهـا - تقويم ومـتـابـعـه نشاطها . تكوين قواعد المعلومات المحلية وربطهـا بشـبـكة قـومـيـة بالقاعدة الرئيسية .	الـتـطـويـر والـدعـم والمتابعة والتقويم - متابعـة اسـتـكمال وتحديث وتطوير شبكة المعلومـات (امكانات تدريب - احـتـيـاجـات سـوق العـمـل - احتياجات التدريب)

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٥ – استصدار قـــرار بمستـــويات المهارة القومية وتراخـيـص العمـــل (واختباراتها القياسية) .	وجود تنظيم قومى لمستويات المهارة واختباراتها القياسية – صدور تراخيص لكل مهنة لممارساتها – الاعتراف بالمستوى الفنى والمهارى للعامل بالخارج . مع توفير فرص التدريب للوصول اليها .	اعداد خطة قومية لمراجعة مواصفات العمل وتحديد مستويات المهارة لكل مهنه واختباراتها القياسية – البدء بالمهن العامة والشائعة والمطلوبة بكثرة فى الاسواق الخارجية (وضع مستويات المهارة لها وقياسها وتراخيص العمل بها) .	متابعة تنفيذ اصدار مستويات المهارة للمهن الاخرى وتراخيص العمل بها – تقويم ما تم بالخطة العاجلة وتطوير ما يحتاج الى ذلك .	استمرار المتابعة والتطوير والتحديث والتقويم .
٦ – تحـــديد وتحـــديث احتياجات سوق العمل حاليا والمستقبل .	التعرف على احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهن ومهارات ومستويات لمساعدة مراكز التدريب واجهزة التعليم فى اعداد وتنفيذ خطط التنمية البشرية .	الاعداد لاجراء دراسات اقليمية وقومية لتحديد احتياجات سوق العمل المستقبلية من مهارات ومهن – البدء بنماذج فى خمسة محافظات أساسية .	تقويم نتائج المرحلة الاولى – تنفيذ دراسة الاحتياجات على المستوى القومى .	تقويم النتائج النهائية – تحديث المعلومات – ربط النتائج بامكانات التدريب والتعليم القائمة .

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٧ - تطوير امكانات مراكز التدريب البشرية والمادية والفنية .	رفع كفاءة وتطوير معدات وتجهيزات مراكز التدريب المهنى وبرامجها وقدراتها الفنية على وضع برامج التدريب المناسبة لاحتياجات البيئة والسوق المتطورة وحسب ظروف احتياجات المشروعات الصغيرة والراغبين فيها ومولاة توجيههم فنيا .	تحديد القدرات والاحتياجات الحقيقية للمراكز القائمه وربطها باحتياجات المشروعات المطلوبه بها (ميدانيا) . وضع خطة للتطوير حسب اولويات مناسبة - تقويم المخرجات الحالية ومدى مناسبتها لسوق العمل .	تقويم ما تم تنفيذه بالمرحلة الاولى واستكمال عمليات التطوير والتحديث وتحديد الاحتياجات الجديدة وفق مشروعات التنمية والتوسع .	تقويم المراحل السابقة ومتابعة التنفيذ والمتابعة .
٨ - خطة قومية لاحتياجات وتطوير التدريب المهنى .	وجود تصور قومى لاحتياجات تطوير التدريب المهنى وسياسة عامة واحدة لهدف متفق عليه يسهل فرص التمويل المحلى والأجنبى .	فى حالة تأخر تكوين الهيئة القومية تشكل مجموعة عمل قومية لوضع هذه الخطة واقرارها تفصيليا وتمويليا - والتعرف على مصادر التمويل المتاحة خاصة الأجنبية والدولية .	متابعة وتقويم ما تم تنفيذه من الخطة القومية وتعديلها على المستوى القومى - استكمال تنفيذ الخطة .	المتابعة والتقويم والتطوير بما يتلام مع المستقبل .

(تابع) مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ

التوصيـــة	الهدف النهائى	الخطة العاجلة (٢-٣ سنوات)	الخطة المتوسطة (حتى ٥ سنوات)	الخطة الآجلة (بعد خمس سنوات)
٩ - انشاء صندوق لدعم التدريب (تحت اشراف الهيئة القومية للتدريب) (وبالتعاون مع المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب) .	ايجاد مصدر تمويل محلى لتشجيع القطاعات المختلفة (خاص وحكومى) على العناية وممارسة التدريب على اسس ناجحه لرفع مستوى العمالة والعمل والمشاركة فى عمليات التطوير والتحديث والتوسع .	اجراء الدراسات الاولية لتحديد مصادر التمويل وثباتها وتطورها وحجمها واسلوب توزيع العائد . واقتراح الحوافز الايجابية غير التقليدية ، واستصدار قرار بانشاءه ونظامه وتكوين العاملين به والمسئولين عنه .	تقويم التنفيذ واستمرار المتابعه والتطوير لتعميم الفائدة .	تقويم أثر الصندوق على نواتج التدريب - النظر فى توسيع مجال نشاطه وفق ايراداته واحتياجات خطط التنمية .
١٠ - الربط بين المسار التعليمى والتدريبى (يمكن ان يشارك فيها المركز القومى لبحوث وتطوير التدريب فور انشائه) .	اتاحة فرص الترقى العلمى المستمر لكوادر العاملين فى التدريب وفق قواعد تسهل عملية تنمية الافراد .	تشكيل مجموعة عمل محددة المدة والهدف لدراسة الحاجة الى هذا الربط وسبل تحقيقه والقواعد المنظمة له .	متابعة التنفيذ وحل ما قد يعترضه من اوضاع ومعوقات .	تقويم النتائج والعمل على التوسع فيها وتدعيمها .

توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث على محافظات الجمهورية

القطـــــــاع	الجملة	محافظات حضرية (٤)	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظات الحدود	ملاحظـــــات
مراكز لاعداد عمالة (لسوق العمل) (حصر):						
– القوى العاملة .	٢٢	٦	٧	٧	٢	منها ٦ مراكز مخصصة لنشاط الداخلية بجانب ١٨ مركز تحت الانشاء
– التشييد والبناء (الجهاز) .	٦٨	١١	٢٩	٢٠	٨	
– الكفاءة الانتاجية والتدريب المهنى .	٣٥	١٦	٩	١٠	–	
– تكوين مهنى .	٥١	١٠	٢٣	١٦	٢	
– الثقافة .	٥	٥	–	–	–	
– تحت اشراف وزارة التربية والتعليم .	٧	٦	١	–	–	
– خاصة .	١	١	–	–	–	
	٢٠٩	٦٠	٧٧	٥٧	١٥	
مراكز تخدم مؤسساتها (يمثل نحو ٩٥٪ من الموجود فعلا):						
شركات (انتاجية – تشييد – تموين) .	٥٨ ، ٧ ، ٩	٢٥ ، ٦ ، ٦	٢٤ ، ١ ، ١	٩ ، – ، ٢٠	– ، – ، –	(شركات – مؤسسات قومية – وزارة متخصصة تم الاتصال بها)
المؤسسات القومية للنقل والمواصلات والاتصالات والبريد .	٤٤	٢١	١١	١٢	–	
قطاع الكهرباء (توليد وتوزيع) .	١٤	٥	٥	٤	–	
وزارة الاشغال والموارد المائية .	٥	١	٢	٢	–	
قطاع البترول .	٥	٣	١	–	١	

(تابع) توزيع مراكز التدريب بمجموعاتها الثلاث على محافظات الجمهورية

القطـــــــاع	الجملة	محافظات حضرية(٤)	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظات الحدود	ملاحظـــــات
قطاع الزراعة	١٤	١	٨	٥	–	
نقابات عمالية	٢	١	١	–	–	
اخرى (قناة السويس – والمقاولون – والصحة والثقافة) .	٧	٥	١	١	–	(٢+١+٢+٢)
	١٦٥	٧٤	٥٥	٣٥	١	
مراكز مهنيـــة لاغراض اجتماعية وثقافـة مهنيـــة (من الصعب حصرها):						
وزارة الاوقاف .	٢	٢	–	–	–	
الشئون الاجتماعية :						
– أسر منتجة	٣٠٢٥	٤٦٦	١٥٤١	٩٥٨	٦٠	عام ٩٢ تزداد سنويا (٣١٥٠ / ٩٤)
– نوادى المرأة	٤٥٣	٩٠	١٧٤	١٧١	١٨	
– جمعيات مختلفة	٧١	٢١	١٥	٢٧	٨	عينة رشحتها الادارات المعنية والمحافظات ولا تمثل المجموع .
مراكز تتبع المحليات والتعاونيات .	٤٣	١٠	١٤	١٧	٢	رشحتها المحافظات ولا تمثل
مراكز توجيه مهنى تتبع نوادى الشباب .	٥٨	٦	٢٢	٢٤	٦	المجموعة عينه فى ٧٨ مركزا رشحتها الشباب .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماعات المجلس من مناقشات ، وكذلك على ضوء مقترحات وتوصيات المجلس فى تقاريره السابقة ، يوصى بما يأتى :

* تكويـن الهيئـــة القـوميـــة للتدريب المهنـــى باشتـــراك الحكومـــة ورجـال الاعـمـال واتحـادات العـمـــال ، مع تحـديـــد مسئولياتها وسلطاتها .

* انشـاء المركـز القـومـى لبـحـوث وتطويـر التـدريب المهنـــى وصلاحياتـه ومسئولياتـه .

* وضع وتطوير مستويات مهارة قوميـــة واختباراتها القياسيـــة وتراخيص مزاولـــة المهنة .

* تنمية قدرات كوادر التدريب المختلفة فى كل الجهات والوحدات التدريبية وإعداد وتطوير جهات تدريبها .

* تطوير وتحديث وإعادة تخطيط مـراكـز التـدريب المهنى لتلبى احتياجات مجتمعاتها بمستويات المهارة المناسبـــة لها ، ولإعداد عمالـــة تنافس فى سوق العمـــل الخارجى .

* تعميق التلاحم بين أجهزة وجهات ومراكز التدريب وسوق العمل والانتاج والخدمات ووحدات الانتاج وأصحاب الاعمال . وتوفير حوافز غير تقليدية وجديدة للقطاع الخاص والجهات المهتمة والمنفذة لبرامج تدريبية مطلوبة .

* تطويـر وتحـديث برامـــج التـــدريب المهنـــى بمـــا يلبـــى الاحتياجات الفعلية لأصحاب الأعمال وسوق العمل ومستويات العمالة المطلوبة بالخارج .

* استصدار تشريع بانشاء صندوق تمويل التدريب ، مع تحديد مصادره واهداف الصرف منه .

* وضع الخطة القومية والخطط الفرعية لتنمية وتطوير جهاز ومراكز التدريب ، من خلال تنسيق موحد على مستوى الدولة يلتزم به الجميع – وتكون جاهزة دائما لتعمل على هداها جهات التمويل المختلفة (ومرفق مشروع الخطة المقترحة للتنفيذ) .

* ترشيد استخدام المنح والمعونات الفنية الاجنبية .

* الاهتمام بالدراسات البحثية والتتبعية لتقييم نتائج النشاط التدريبى على مستوى المركز والقطاع والاقليم والدولة ، والاهتمام بنتائجها ومتابعة تنفيذ توصياتها .

* ايجاد المسارات المتاحة بين أجهزة ونواتج التدريب وبين السلم التعليمى ، بما يتيح فرص الترقى العلمى لخريجى مراكز التدريب المختلفة بالشروط المناسبة .

* وبما أن هنـاك طاقـات بالقـوات المسلحة يمكـن أن تفيـد فى تطويـر التـاهيـل المهنـى والفنى فى الدولـة بالاضـافـة لمـا تقدمـه ، فيقـترح أن يتم التنسيـق مع وزارة الدفـاع والجهـات المعنيـة بالدولة فى هـذا الشان .

ملحق رقم (١)

أسلوب تا' هيل المعلمين للتعليم والتدريب الفنى

يتم انتقاء المعلمين كالآتى :

أولا : المدرسون :

– من المهندسيـن أو خريجـى المعهـد الفنـى الذيـن مارسـوا العمـل الفنى فى الورش الرئيسيـة والتاهيـل الفنـى بوحدات القوات المسلحة .

- ويتم تأهيلهم بادارات التعليم والتدريب المهنى للقوات المسلحه تربويا بحضور الدورات الآتية :

- فرقة أساليب تدريب حديثة .

- فرقة اعداد وتأهيل المدرسين .

- فرقة اعداد مشرفين وقادة أجنحة تعليمية لمن سيشغلون مراكز قادة أجنحة بمراكز التدريب المهنى .

ثانيا : المدربون :

من الضباط الفنيين والمشرفين (المشرف المهنى) وضباط الصف خريجى مراكز التدريب المهنى والمتخصصين فى المهن المختلفة وسبق لهم ممارستها عمليا بوحدات القوات المسلحة ويتم تأهيلهم عند الالتحاق بالعمل بالتدريب المهنى على الفرق الآتية .

- فرقة أساليب تدريب حديثة .

- فرقة إعداد المدربين .

ثالثاً : تأهيل فنى عام :

يتم تأهيل وإعداد المدرسين والمدربين على التخصصات الآتية طبقا للمواد التى سيقومون بتدريسها بالمراكز .

- تأهيل على فرقة تشغيل وصيانة معامل لغات .

- تأهيل على فرقة الصحة المهنية والأمن الصناعى .

- تأهيل على فرقة رسم هندسى وفنى .

- تأهيل على فرقة التصوير بكاميرات الفيديو .

- تأهيل على فرقة أمناء المكتبات .

- تأهيل على فرقة تخطيط وانتاج مساعدات التدريب .

- تأهيل على فرقة إعداد البحوث .

ملحق رقم (٢)

اعداد الفنى الماهر
لمواجهة صناعات المستقبل فى القرن ٢١

يتم اعداد الفنى الماهر على الأسس العلمية التالية :

أ - التحديد الجيد لخصائص المهنة .

ب - وضع المناهج الملائمة وتطويرها باستمرار (٧٠ ٪ على الاقل من ساعات التدريب عملى) .

جـ - حسن اختيار المتدربين .

ويتم ذلك بتصنيف وانتقاء الافراد للمهن المختلفة طبقا لثقافتهم السابقة وميولهم وإمكاناتهم وقدراتهم .

د - الاعداد الجيد لكل من المدرسين والمدربين إعدادا فنيا وتربويا وتوفيرهم بأعداد مناسبة طبقا للمعدلات المتعارف عليها .

هـ - توفير المذكرات والمراجع العلمية اللازمة للعملية التعليمية مع تبسيطها واخراجها بأسلوب ميسر يناسب المستوى الثقافى للمتدربين ، مع مراعاة حداثة المادة العلمية طبقا لآخر ما وصل اليه العلم الحديث .

و - توفير مساعدات التدريب لتوضيح وتعليم المهارات التى يلزم تدريب الافراد تحت التدريب عليها ، مع مراعاة تطويرها وشموليتها .

ز - تحديث الورش والمعامل بصفة دائمة لتلائم احدث المعدات الموجودة بالخدمة .

ح - التدريب فى مواقع العمل تحت اشراف المدربين ومساعدى المدربين حتى يكتسب الفرد الخبرة اللازمة والألفة مع المعدات الحقيقية الموجودة بالخدمة ، وكذلك مع اماكن العمل التى سيلتحق بها المتدرب بعد تخرجه .

ط - متابعة الخريجين بعد تخرجهم .

التعليم الجامعى والعالى

نحو استراتيجية للنهوض بإعداد خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ورفع كفاءة تشغيلهم

أهمية النهوض بالتعليم والتدريب والبحث العلمى : تمر مصر الآن بمرحلة تحديات كبيرة ، فهى تسعى ، جاهدة ، الى تحقيق التنمية الشاملة بمعدلات عالية وسريعة لتعويض مافاتها من جهة، ولتلحق من جهة أخرى بركب التقدم .

وتتطلب عملية التنمية الشاملة على هذا النحو أن تحشد مصر طاقاتها المادية والبشرية المتاحة ، وتقوم باستغلالها بكفاءة ، وتعظم مخرجاتها على نحو يؤدى الى زيادة الناتج القومى بمعدلات متنامية تربو على معدلات النمو السكانى . ومن المعلوم أن معدل النمو السكانى فى مصر يبلغ حاليا حوالى ٢,٤٪ سنويا ، بينما لا يزيد معدل النمو السنوى فى الناتج القومى على ذلك بكثير . ويشير هذا الأمر بوضوح الى أن النمو السكانى فى مصر يلتهم حاليا كل زيادة فى الناتج القومى ، ولا يترك شيئا يذكر لتحقيق التنمية وبناء التقدم .

وتتطلع مصر ، بأمل ، الى زيادة الناتج القومى سنويا بمعدل لا يقل عن ٧,٥٪ حتى تتحقق التنمية المنشودة . واذا استعرضنا الطاقات والموارد الطبيعية والمادية المتاحة فى مصر نجد أنها تشمل ٧ ملايين فدان زراعى و ٦٣,٢ مليار متر مكعب من المياه العذبة و ٦ مليارات برميل احتياطى من البترول المكافىء وعائدات خدمية من قناة السويس والسياحة وخطوط نقل البترول وغيرها ، مما يشكل حوالى ٣٠٪ من الناتج القومى الاجمالى . وهذه الطاقات والموارد الطبيعية وإن كانت تشكل ثروة يعتد بها ، الا أنها أضحت الآن محدودة اذا قيست بالكثافة السكانية الكبيرة ومعدلات نموها العالية ، الأمر الذى يفرض أن تعتمد مصر بالدرجة الأولى فى تحقيق التنمية المنشودة على الطاقات البشرية بها وتنمية قدراتها على العطاء والابداع ، إذ ان استغلال الطاقات والموارد الطبيعية المتاحة فى مصر بكفاءة وتعظيم مخرجاتها يتطلب توافر كفاءات بشرية تتقن العلوم والفنون الانتاجية المتقدمة ولها قدرات ابداعية خلاقة .

ارتباط تشغيل الخريجين بالتنمية :

وترتبط عملية تشغيل الأجيال الصاعدة بصفة عامة ، وخريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى بصفة خاصة ، ارتباطا وثيقا بعملية التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية . فعملية تشغيل الأجيال الصاعدة جيلا فى أثر جيل – فى أعمال منتجة تضيف جديدا للناتج القومى – هى احد الأركان الرئيسية التى يرتكز عليها تحقيق التنمية الشاملة ، وهى فى نفس الوقت هدف من أهداف تلك التنمية . والتنمية عملية مستمرة لا تتوقف لمواجهة الاحتياجات المتعاظمة للمجتمعات . فكل مجتمع يسعى دائما لتحقيق التنمية الشاملة معتمدا على سواعد أبنائه وقدراتهم وإبداعاتهم لزيادة الاشباعات المتنامية لأبنائه وتحقيق رفاهيتهم . ومن خلال ذلك يتحقق تشغيل الخريجين وخلق فرص عمل جديدة لهم . واذا عجز المجتمع عن تشغيل الأجيال الصاعدة فى أعمال منتجة ترتب على ذلك اهدار للطاقات المنتجة من جهة ، وزيادة تكاليف الانتاج وأعباء الاستهلاك من جهة أخرى .

ويمثل التعليم أحد الركائز الرئيسية للنمو والتنمية ، وذلك لما يؤديه من رفع الطاقة الانتاجية لعنصر العمل ، وقد تعمق هذا المفهوم تحت نظرية رأس المال البشرى . وتؤكد الدراسات التنموية على أن نقص قوة العمل المنظمة يمثل احدى المعوقات الرئيسية للتنمية ، وبناء على ذلك فقد انتهى الاقتصاديون الى أن الدول النامية تعانى من استثمار أقل من اللازم فى التعليم ، وأن عليها أن تتوسع فى التعليم عامة وفى المستويات العليا منه خاصة ، لتحقيق التنمية بكفاءة وبمعدلات عالية وسريعة .

عوامل تحقيق التنمية :

وتتحقق التنمية من طريق أربعة عوامل رئيسية :

أولها: تعليم أبناء المجتمع – وخاصة الأجيال الصاعدة – علما نافعا ومفيدا يبنى الانسان بناء متكاملا عقلا وجسدا وروحا وضميرا وسلوكا ، ويكسبه مهارات على العمل والانتاج ، وينمى قدراته ويصقل ملكاته ومواهبه ويؤهله للابداع والابتكار . ومن المهم أن يتطور هذا التعليم وفقا لأعلى المستويات العصرية المتاحة .

ويعد هذا العامل الركيزة الأساسية التى توفر للمجتمع أثمن الطاقات وأعظمها ، وتتيح له القدرة على الانتاج والتشييد وتحقيق التطور وبناء التقدم وتعظيم الرفاهية ، بل انه أضحى ضرورة بقاء بعد أن دخلت اتفاقيات «الجات» مرحلة التنفيذ الفعلى بانشاء منظمة التجارة العالمية فى أول يناير سنة ١٩٩٥ ، وأخذت تشرف على تنفيذ تحرير التجارة الدولية وتنظيمها . ولا يقل عن ذلك أثرا اتفاقيات الانتاج الصناعى والزراعى والفكرى والثقافى والمهنى وصيانة حقوق التأليف والمصنفات الفنية والأسرار التجارية وبراءات الاختراع ، واتفاقات تنظيم الائتمان والخدمات المالية ، والمحافظة على حقوق الانسان وعلى البيئة ... وغيرها . كما أن الجولة القادمة من تلك الاتفاقات ستتناول تحرير العمل بقطاعات أخرى وتنظيمها ، وأهمها الاتصالات والنقل باتواعه وانتقال العمالة والبترول والتعدين ومهن الاستشارات الهندسية والمحاسبة والمراجعة .

ثانيها: القيام بالبحوث العلمية والتطبيقية الجادة لتحقيق الاكتشافات والابتكارات ، ولاستحداث كل جديد ونافع ، ولتحسين الانتاج وتطويره وتنميته ، ولعلاج المشاكل وازالة العقبات والمعوقات ، ولرفع الكفاءة الانتاجية للعاملين ، وللقضاء على الفاقد والسلبيات والانتاج المعيب ، ولتنمية الصادرات وتوسيع رقعة الأسواق .

ومن المهم أن يتناول البحث العلمى كل الانشطة الانسانية فى مختلف مجالات حركة الحياة ، وأن يصبح الأسلوب السائد فى معالجة كل الأمور وادارتها ، الأمر الذى يتيح للمجتمع ضبط كل الأمور واتقانها على أساس من العلم والمعرفة .

ثالثها: التوسع فى المشروعات الانتاجية وزيادتها ، وخاصة فى المجال الصناعى ، على النحو الذى يخلق فرص عمل جديدة ومنتجة وتشغيل أبناء المجتمع – الذين تم تعليمهم وتدريبهم – فى تلك الأعمال وفى غيرها من مواقع العمل الحقيقية التى تضيف جديدا الى الناتج القومى ، مما يؤدى الى تزايد هذا الناتج عاما بعد عام .

ومن المهم تجنب تسكين الأجيال الصاعدة فى مواقع عمل غير منتجة ، حيث ان هذا الأمر يعد فى الواقع بطالة مقنعة لا يترتب عليها أية زيادة فى الانتاج ، بينما تشكل ارتفاعا فى تكاليف الانتاج وتزيد الميل الى الاستهلاك ، فضلا عما تسببه من إحباط نفسى لتلك الأجيال ، بالاضافة الى ما قد ينتج عنها من معوقات إدارية وتعقيدات إجرائية واختلالات هيكلية فى تركيبة القوى العاملة وأوضاعها الاجتماعية يتعذر تصحيحها بحلول تقليدية ، وخاصة فى المدى القصير .

رابعها: التعاون البناء مع الدول والمجتمعات الأخرى على كل المستويات الاقليمية والدولية وفى مختلف المجالات بصفة عامة ، وفى

مجال النشاط الاقتصادى بصفة خاصة . وتتعاظم مخرجات هذا التعاون ويحقق أفضل النتائج اذا تطور وارتفع الى مستوى التحالفات والتكتلات التى يتحقق فيها التنسيق والتكامل بين عوامل الانتاج فى دول المجموعة ، وتتاح فيها حرية انتقال تلك العوامل والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وتكثيف رؤوس الأموال وتوسيع الأسواق .

ويلاحظ أن هذه العوامل الأربعة ، قد توافرت فى الدول المتقدمة بدرجة كبيرة ، ومن هنا فقد نجحت فى تحقيق التنمية الشاملة بمعدلات عالية أهلتها لتتبوأ مكان الصدارة على خريطة العالم السياسية ، بينما لم تتوافر هذه العوامل فى الدول النامية الا بدرجات محدودة ، ومن هنا تحققت فيها التنمية بمعدلات متواضعة فاحتلت مرتبة دول العالم الثالث .

شروط تعاظم التنمية :

وتتحقق التنمية بمعدلات عالية وسريعة عند توافر الشرطين الآتيين :

(أ) أن تُلحق الأجيال الصاعدة بسرعة عقب تاهيلها علميا وعمليا بمواقع العمل المنتجة فينقلون فورا من قاعات الدرس ومراكز التدريب والتاهيل الى مواقع العمل دون فاصل زمنى ، حتى لا يحدث هدر فى الطاقات المتاحة .

(ب) أن تكون القيمة المضافة نتيجة العمل المنتج لتلك الأجيال الصاعدة كبيرة وثمينة . وغنى عن البيان أن هذا الشرط لا يتحقق الا عن طريق تزويد هذه القوى العاملة بألوان المعرفة المتقدمة ، وتاهيلها باستيعاب الفنون الانتاجية العالية ، وتدريبها على اتقان استخدامها . ويقترن ذلك بالاهتمام بالبحث العلمى وتطوير العلوم والفنون الانتاجية بصفة مستمرة ، مع التعاون وتبادل المعلومات والخبرات مع المجتمعات الخارجية لاستقطاب أحدث ما وصل اليه التقدم العلمى والتكنولوجى فى العالم .

وتتميز مصر بوفرة طاقاتها البشرية . ويتطلب رفع قدراتها الانتاجية اتباع الخطوات الآتية :

(أ) تزويد هذه الطاقات بألوان المعرفة المتقدمة فى عملية مستمرة ، عن طريق تنمية قدراتها على التعلم الذاتى وتوفير مقومات التعلم المستمر ووسائله .

(ب) تدريبها على استيعاب الفنون الانتاجية العالية واتقانها ومواكبة التطور التكنولوجى فى مختلف المجالات .

(جـ) تنمية قدراتها على الابداع والابتكار بالبحث العلمى .

واذا اقترن كل ذلك بتنشيط الطلب على تشغيلها فى أسواق العمل الداخلية والخارجية – ارتفعت انتاجية هذه الطاقات البشرية الهائلة وازدادت عائداتها ، وتمكنت من استغلال الموارد المادية المتاحة بكفاءة ، فتتعاظم مخرجاتها وتتحقق التنمية .

نخلص من كل ذلك الى أن تحقيق التنمية الشاملة فى مصر بمعدلات عالية وسريعة يرتكز أساسا على رفع كفاءة مواردها وطاقتها البشرية وزيادة انتاجيتها وتنمية قدراتها الابداعية الخلاقة . ويتحقق ذلك عن طريق ما يلى :

(أ) النهوض بتعليم الأجيال الصاعدة وتنمية قدراتها على التعلم الذاتى وعلى التطور المستمر وصولا الى مستوى التفوق ومراتب الابداع والاحسان . واعداد الكوادر اللازمة لعصر المعلوماتية ، وتدريبهم على مواجهة متطلبات هذا العصر الجديد وتحدياته .

(ب) تدريب القوى العاملة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والفنون الانتاجية الحديثة ، واكسابهم المهارات العالية والخبرات المتميزة . وتنمية قدراتهم على التطوير والابتكار .

(جـ) تكثيف البحث العلمى فى كافة المجالات وجعله المنهج السائد لمعالجة كل الشئون وادارتها ، وضبط كل الأمور وتصريفها على أساس من العلم والمعرفة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ومن هنا أضحت عملية النهوض بالتعليم والتدريب والبحث العلمى تشكل القضية القومية الاولى لمصر فى المرحلة القادمة . وتأسيسا على ذلك يقتضى الأمر – منطقا وعدلا – أن تحتل هذه القضية مرتبة الأولوية الأولى فى قائمة الانفاق العام .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن الدراسات المتوفرة عن مستويات التكلفة السنوية للطالب فى المراحل التعليمية المختلفة تشير الى أنها قد تدهورت فى الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٨٢ رغم ضآلة هذه المستويات بالقياس الى تلك السائدة فى الدول المتقدمة وفى الكثير من الدول النامية . فقد شهدت المستويات الحقيقية لهذه التكلفة تدهورا ساد كافة المستويات التعليمية ، بعد أن انخفض النصيب النسبى للانفاق التعليمى من اجمالى الناتج المحلى من ٥٪ من منتصف السبعينات الى ٤٪ عام ١٩٨٠ .

بينما تقتضى حاجة البلاد للكفاءات العلمية الرفيعة والمهارات العصرية العالية زيادة النصيب النسبى للانفاق على التعليم بما يوازى ٢٪ على الأقل من الناتج القومى .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يتبين أن رفع كفاءة تشغيل خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى وفاء لأهداف التنمية الشاملة المنشودة يتطلب القيام بالخطوات الآتية :

أولا : اعادة بناء هياكل التعليم الجامعى والعالى وأنماطه ومناهجه على الأسس التالية :

* تطوير أساليب نقل المعرفة عبر الأجيال على نحو يمكن من تنمية قدرات الطلاب على التعلم الذاتى واكتساب المعرفة واستيعابها ، وعلى التطور المستمر وتوليد المعلومات والتحديث والأبداع .

* فتح شعب دراسية ومجالات تعليمية جديدة تتفق مع التخصصات المطلوبة لخطط التنمية ، وتلبى احتياجات أسواق العمل الداخلية والخارجية فى المرحلة المقبلة .

* تعديل المقررات الدراسية بتخصيص ٤٠٪ منها ، (أو أكثر ان امكن) للتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية لرفع كفاءة الخريجين فى الممارسة العملية واتقان تطبيق الفنون الانتاجية الحديثة واستيعاب التكنولوجيا المتقدمة التى لا غنى عنها لمواجهة تحديات المرحلة القادمة ، فمن الواضح أن التوقعات المستقبلية تشير فى جلاء الى عدة أمور أهمها :

– ضرورة اتقان الخريجين لاستخدام التكنولوجيات المتقدمة والارتقاء بمستوى أدائهم فى التطبيقات العملية ، فيجب أن يتعلموا الممارسة بأيديهم مثلما يتعلمون المعرفة بعقولهم .

– ضرورة استيعاب الخريجين لعلوم الحاسب الآلى وتطبيقاتها ، واتقان الأساليب الحديثة فى الحصول على المعلومات بالقدر المطلوب وبالشكل المناسب وفى الوقت الملائم ، ومن المصادر الأمينة الموثقة .

– ضرورة اجادة احدى اللغات الأجنبية الحية على الأقل .

– اتقان الأساليب الرياضية والاحصائية والدراسات المقارنة .

– ضرورة تعرف الخريجين على مشاكل البيئة وعلى كيفية صيانتها والمحافظة عليها وعدم افسادها أو تلويثها فضلا عن تنميتها .

– أن يزود الخريجون بثقافة دينية واعية تعمل على ترسيخ القيم الروحية والأخلاقية فى نفوسهم فيضبطوا سلوكياتهم على ايقاعها . وغنى عن البيان أن بث الأخلاق الحسنة والسلوكيات الحميدة والقدوة الحسنة فى المجتمع تكون له آثار بالغة على حسن الأداء واتقانه ، وعلى زيادة الانتاجية وتعظيم المخرجات ، وعلى تحصين النفوس بالمصل الواقى من ارتكاب الفساد .

– الاهتمام بتكوين شخصية الطالب وتنميتها من خلال النشاطات

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاجتماعية والرياضية والرحلات الثقافية والمعرفية أثناء دراستـــه ، ومن خلال الجمعيات العلمية والأسر الطلابية وممارسة حرية التعبير عن الرأى وتحقيق الحرية والديمقراطية فى الجامعة . والواقـــع أن ارتفاع القيمة الاقتصادية للتعليم تكمن فيما تكسبه للأفراد من اتجاهات وقيم وأنماط سلوكيـــة واجتماعيـــة ومعارف علمية ومهارات انتاجيـــة . ومن هنا فان المعيار فى تقييم نوعية التعليم من منظور عالم العمل يكمن فى تكوين القـيم والاتجاهات لدى الطلاب التى من شـأنهـا اكسـابهم صـفـات معينـة مثل الأمـانـــة والصـــدق والواقـعيـة ، والقدرة على الخلق والابداع والتكيف مع الظروف المتغيرة والاستفادة من التدريب فى العمل ، والاعتماد على الذات ، والقدرة على التفكير والبرهنـــة وعلى المبادرة فى حل المشكلات .

– العنايـة بإعداد أعضاء هيئة التدريس باعتبارهم القدوة التى يتأسى بها الطلاب .

* اتاحة المرونة الكافية فى المناهج التعليمية على النحو الذى يتيح تنويع التأهيل العلمى للطلاب ، وتزاوج التخصصات ، وتوسيع آفـــاق العمل أمام الخريجين للوفاء باحتياجات الحاضر ومواجهـــة احتمالات المستقبل ، حيث ان التطور العلمى والتكنولوجى يسير بمعدلات عاليـــة وسريعـــة لا تستطيع أن تدركهـــا التعديلات الممكن ادخالهـــا على البرامج الجامدة .

* توجيه الطلاب للدراسة فى المجالات والتخصصات التى يتزايد عليها الطلب فى أسواق العمل الداخلية والخارجية لاتاحة فرص تشغيلهم فى الداخل والخـارج . والواقع أن صناعـة تصـدير القـوى العـاملة ، وخـاصـــة من الفنيين والكفـــاءات العـالية ، أضـحـــت من أهـــم الصناعات التى تعنى بها كثير من الدول وتعتمد عليها فى النهوض باقتصادياتها ودعمها .

– ومن المعلوم أنه من العسير تحديد الأعداد المطلوب تخرجها فى كل مجال أو تخصص ، الا أنه يمكن استكشاف اتجاهات عامة فى هذا الشأن قابلة للتكيف مع أية متـغيرات مستـجدة ، استنادا الى المرونة المتاحة فى المناهج التعليمية .

– وغنى عن البيـان أن هذا الاستكشـاف يتطلب اجـراء دراسـات استقراء مستقبلية لمعرفة نوعية الأعمال المطلوبة وتوصيفاتها فى المرحلة القادمة ، اعتبارا من سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، لأن أى تعديل يجرى الآن على المناهج التعليمية لمؤسسات التعليم العالى ستظهر نتائجه ، على خريجى تلك المؤسسات بعد ذلك التاريخ . وتشير التوقعات المستقبلية المبدئية الى الاحتياج فى خلال تلك المرحلة الى عدد كبير من الفنيين والكفاءات العالية فى مجالات علوم الحاسب الآلى وتطبيقاته ، ونظم المعلومات وهندسة الطيران وهندسة الفضاء ، والهندسة الطبية ، وأشعة الليزر وتكنولوجيات استخداماتها المتعددة ، وهندسة الاتصالات وتكنولوجياتها ، وعلوم التمريض والعناية المركزة ، وادارة المستشفيات ، واستصلاح الأراضى واستزراع الصحراء ، والصناعات التعدينية ، ودراسات الجدوى واقتصاديات المشروعات ، ومحاسبة التكاليف و المحاسبة الادارية ، وتكنولوجيات الادارة الحديثة ، والهندسة الوراثية ، والتكنولوجيا الحيوية ، والهندسة الالكترونية .

– ومن المهم أن يقـتـــرن كل ذلك بالحـــد من إلحـــاق الطلاب بالدراســـات التقليديـــة . وقد يكون من المفيـــد فى هذا السبيـــل انشـــاء هيئـــة قـوميـــة تتـولى مـهـمـــة اجـــراء الدراســـات المستقبليـة لمعرفـــة نوعيـــة الأعمـــال المطلوبـــة وتوصيفاتهـــا فى المرحلـة القادمـة .

ثانيا : رفع كفاءة العملية التعليمية فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الأسس الآتية :

* ايجـاد تـوازن بين الأعبـاء العلمية والتعليمية بالجامعـات ومعـاهـد التـعليم العـالـى من جـهـــة ، وبين الامكانـات البشـريـــة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والمادية المتاحة بكل منها من جهة أخرى ، على أساس معدلات أداء سليمة ومناسبة .

* تدعيم مختبرات الجامعات ومعاهد التعليم العالى ومعاملها ومكتباتها ووسائلها التعليمية بالأجهزة والامكانات التى تتيح لها النهوض بأعبائها العلمية والتعليمية بكفاءة وعلى المستوى العصرى .

* الاهتمام بالكيف ، بحيث يحتل موضوع رفع كفاءة الخريجين ومستواهم العلمى مكان الصدارة فى قائمة الاهتمامات الجامعية ، بدلا من عنصر الكم .

* اتباع نظام الريادة العلمية ، ووضع القواعد والضوابط التى تضمن النهوض به بكفاءة ، وتحقيق الرقابة والمتابعة على تنفيذه على وجه سليم حتى يؤتى ثماره .

وغنى عن البيان أن ذلك يحتاج الى زيادة الانفاق العام على التعليم والتدريب والبحث العلمى واعادة ترتيب أولويات الانفاق العام على هذا الأساس ، لأن النهوض بهذه الأمور بكفاءة هو الذى يحقق التنمية المطردة .

ثالثا : رفع كفاءة الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الأسس الآتية :

* زيادة العناية بأقسام الدراسات العليا والبحوث العلمية والتطبيقية ودعمها بالامكانات اللازمة .

* التوسع فى هذه الدراسات وفى اجراء البحوث العلمية والتطبيقية بالتدريج حتى تصل الى المستويات المنشودة حجما ونوعا ، حيث ان التوقعات المستقبلية تشير الى زيادة الطلب فى المرحلة القادمة على خريجى الدراسات العليا والباحثين .

* اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة للدراسات العليا بحيث يصبح لها برامج زمنية محددة تؤدى الى تحقيق الأهداف المنشودة .

* توجيه الدراسات العليا والبحوث الى التخصصات والمجالات اللازمة للنهوض بالاقتصاد القومى ودعمه ، واعطاء هذه المجالات الأولوية فى التمويل .

رابعا : رفع كفاءة العملية الادارية بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى على الأسس الآتية :

* العناية بالنهوض بالعملية الادارية داخل الجامعات ومعاهد التعليم العالى بكل وظائفها من تخطيط وتنظيم وتوجيه واشراف ورقابة وتقييم ومتابعة ، وتأديتها باتقان وإحكام .

* بناء الهياكل التنظيمية للأقسام العلمية المختلفة بالجامعات ومعاهد التعليم العالى وفقا للأعباء العلمية والتعليمية المنوطة بكل منها . وتسهيل عملية انتقال أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات لشغل الوظائف الشاغرة بتلك الهياكل لتحقيق التوازن بين الامكانات المتاحة بكل قسم والأعباء العلمية والتعليمية التى يتحملها .

* إجراء توصيف دقيق للوظائف يوضح المهام المنوطة بشاغل كل وظيفة ومسئولياته وسلطاته ، ثم تتم مراقبة أدائه وتقييمه ، وتكون كفاءة الأداء هى معيار الاثابة وأساسها .

* تطبيق نظام محاسبة التكاليف ونظام المحاسبة على أساس الموازنات التخطيطية وموازنات الأداء ، بجانب نظام المحاسبة المالية .

* زيادة مساهمة المؤسسات الانتاجية فى تحقيق أهداف النظام التعليمى وعلى الأخص فى مجال توفير فرص التدريب وفى تمويل العملية التعليمية وادارة الربط بين التعليم والعمل المنتج .

* ادخال نظام التمويل الذاتى فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى عن طريق القيام بمشروعات البحوث العلمية والتكنولوجية ،

وتقديم الاستشارات واجراء الدراسات الاقتصادية ودراسات الجدوى ، وتنظيم برامج التدريب ورفع كفاءة الأجهزة الادارية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة . ويتطلب ذلك بالضرورة توفير الآليات الادارية واللائحية والاجرائية التى تكفل القيام بكل ذلك بكفاءة وعلى وجه طليق وناجز .

تلك هى أهم الاجراءات اللازمة لرفع كفاءة القوى العاملة من خريجى الجامعات ومعاهد التعليم العالى ، والتى ستشكل عرض تلك القوى بعد سنة ٢٠٠٠ .

ومن المهم أن تقترن هذه الاجراءات باجراءات على الجانب الآخر ، جانب الطلب ، لرفع كفاءة الطلب على استخدام تلك القوى وزيادة فاعليته ، حتى يلتقى العرض والطلب عند نقطة يتحقق عندها أعلى مستوى من الكفاءة فى تشغيل خريجى مؤسسات التعليم العالى .

خامسا : رفع كفاءة الطلب على تشغيل الخريجين بالطرق الآتية :

* استكمال الاصلاح الاقتصادى ، والاسراع بالدخول فى مرحلة النمو المطرد لتكثيف عمليات الاستثمار بمعدلات عالية وسريعة - سواء بالمدخرات الوطنية أو باستقطاب الأموال من الأسواق الاقليمية والعالمية بصفة مستمرة - وانشاء مشروعات تؤدى الى خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تضيف جديدا للناتج القومى ، ومن المهم أن تعطى الأولوية للمشروعات الصناعية التى تتعاظم فيها القيمة المضافة والمشروعات التى تخلق عددا كبيرا من فرص العمل المنتجة . ولقد أجرى المجلس القومى للانتاج عدة دراسات فى شأن رفع معدلات الادخار وتشجيع عمليات الاستثمار وتكثيفها ، أسفرت عن توصيات بناءة فى هذا الشأن .

* السعى من خلال التوجهات السياسية ، وجسور التعاون على المستويات الاقليمية والعالمية الى رفع كفاءة تصدير القوى العاملة للخارج بشروط مجزية ، وخاصة من خريجى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ، وذلك من خلال خطة قومية لتحقيق مزيد من التنسيق والتكامل بين عوامل الانتاج فى الوطن العربى ، لبناء كيان اقتصادى عربى ضخم يكفل القدرة على المساهمة بندية وفاعلية فى تشييد تجمع أعم وأشمل على المستوى الاقليمى .

* رفع كفاءة تشغيل خريجى مؤسسات التعليم الجامعى والعالى الذين تخرجوا فعلا حتى سنة ١٩٩٥ ولم تتح لهم فرص العمل الحقيقية المنتجة حتى الآن ، وكذلك الذين سيتخرجون بعد ذلك حتى سنة ٢٠٠٠ ، ويتم تاهيلهم وفقا لنظم التعليم الحالية .

- ويتطلب الأمر حصر هؤلاء الخريجين كما ونوعا حسب تخصصاتهم ، وبذل أقصى الجهود لتشغيلهم فى فرص عمل حقيقية تضيف جديدا الى الناتج القومى الاجمالى ويمكن اتاحتها من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠م ، سواء فى النطاق الوطنى ، وعلى الأخص فى المشروعات الاستثمارية الجديدة ، أو على الصعيد الاقليمى والمستوى العالمى فى فرص عمل بالخارج .

- ويمكن تنظيم دورات تدريبية لمن يتطلب الأمر رفع كفاءته وتنمية قدراته ، أو لمن يحتاج الى التاهيل فى تخصص معين لا يتقنه . ويقدر عدد الذين تخرجوا حتى سنة ١٩٩٥ ولم تتح لهم فرص العمل حتى الآن بحوالى ١,٥ مليون خريج . ويقدر عدد الذين سيتخرجون فى الفترة من سنة ١٩٩٥ حتى سنة ٢٠٠٠ بحوالى ١,٥ مليون خريج ، ومن المهم تجنب تسكينهم فى مواقع عمل غير حقيقية حيث ان هذا الأمر يشكل ، بطالة مقنعة لها سلبياتها .

الأوضاع الاكاديمية بالجامعات وأساليب تطويرها

فلسفة التعليم وغاياته الاساسية :تتلخص فلسفة التعليم بجميع مراحله فى الوفاء بحق المواطن فى الحصول على ما يتطلبه من التعلم فى اطار تكافؤ الفرص والمبادئ الديمقراطية ، ويعنى ذلك توفير التعليم الأساسى للجميع ، واتاحة الفرص فى المستويات الأعلى أمام مختلف فئات الشعب وفقا للطاقات والقدرات والملكات الفكرية والذهنية والمهارات التى يملكها الدارسون وفى نطاق الاستراتيجية الوطنية (القومية) للتعليم .

وتتضح معالم السياسة العامة والخطط التعليمية فى الغايات والأهداف الكبرى التى تسعى الأجهزة القائمة على التعليم لتحقيقها ، وتتلخص أهم هذه الغايات فيما يلى :

١- إحداث التنمية الشاملة للمجتمع فى مختلف جوانب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وتزويده بحاجاته من الأطر والكوادر والخبرات فى ميادين التخصص ، مع الأخذ فى الاعتبار بصفة خاصة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية ، ويراعى فى ذلك القدر اللازم من المرونة والمواءمة بين المتغيرات المستمرة والمتنوعة فى المجتمع المعاصر على مستوى النطاقين المحلى والدولى .

٢- الأخذ بمعايير وضوابط اقتصاديات التعليم بوصفه استثمارا له مردوده ، إلى جانب كونه خدمة وحقا عاما له ضرورته وأهميته فى صياغة مقدّرات المجتمع . ويراعى فى ذلك حسن توجيه الانفاق وترشيده ، بما يتوام ايجابيا مع قواعد التكلفة والعائد بمفهومها الشامل .

٣- اتاحة كل الفرص المستطاعة لاستمرار التعليم والتعلم والتدريب قبل وأثناء العمل ، وتقديم الخدمات الممتدة للمجتمع فى نواحى النشاط الانمائية والثقافية .

٤- ترسيخ القيم والمبادئ الأخلاقية والدينية والانسانية التى تسهم فى تكوين المواطن الصالح وتحقيق أمانى الوطن .

المحاور والمعايير المنظمة لسياسات وخطط التعليم الجامعى والعالى:

(١) المحور الاجتماعى : وتحدده المعايير الآتية:

أ- الطاقات المتاحة لاستيعاب الطلاب وانتقاء الصالحين منهم لنوعيات التخصص المختلفة من بين مخرجات مراحل التعليم قبل التعليم العالى .

ب- حجم الخدمات والمعارف التى تحققها مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى للمجتمع .

جـ- الجرعة الاجتماعية والثقافية التى يتزود بها الدارس والباحث ومدى تعرفه على أصولها ومدى انتمائه الى مجتمعه وتراثه الوطنى ، ومدى تمسكه بالقيم الرفيعة والمبادئ ، واسهامه فى تحقيق طموحات المجتمع فى التقدم والازدهار والنمو المستمر .

(٢) المحور الديموغرافى :

ويرتبط هذا المحور بالتوزيع السكانى فى مراحل السن المختلفة بصفة عامة فى مجال التعليم الجامعي ، من حيث التوزيع الجغرافى واحتياجات البيئة المحيطة بكل من الجامعات ومراكز التعليم العالى من خدمات علمية وبحثية وتكنولوجية وثقافية . وهناك نسب متعارف عليها تتراوح ما بين ٢٠ و ٥٠ فى المائة من شريحة السنّ فيما بين ١٨ ,٢٣ عاما للذين يتدرجون فى التعليم العالى تبعا للظروف المحيطة والمتطلبات الآنية والمستقبلية لكل منطقة . وقد اتخذ معيار آخر يحدد نسبة تتراوح ما بين ١٠ و ٢٠ فى المائة من مجموع الدارسين فى جميع مراحل التعليم ، وتختلف هذه النسب بين بلد وآخر ، حيث ترتفع فى

البلاد المتقدمة وتنخفض فى البلاد النامية أو الآخذة فى النمو ، وتلعب خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية دورا هاما فى تحديد النسب اللازمة للوفاء باحتياجات كل مجتمع .

(٣) المحور الاقتصادى:

ويتمثل هذا المحور فى حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة فى ضوء الاستراتيجية الوطنية للتعليم والبحث العلمى والخدمات المجتمعية . وفى معظم الأحوال لا تستطيع حكومات الدول النامية الوفاء بسائر احتياجات التعليم الجامعى والعالى والبحث العلمى بما يحقق طموحات وآمال العاملين فى قطاعاته والقيادات المسئولة عنها ، ومن ثم يلزم فى مثل هذه الأحوال اسهام قطاعات الأعمال العامة والخاصة فى توفير التمويل اللازم .

ولكى يتحقق ذلك هناك ضرورة للأخذ بالمعايير والاتجاهات الآتية :

أ – التوسع فى أداء الخدمات التنموية والتطبيقية والثقافية للمجتمع مقابل عوائد مناسبة تخصص لمعاهد التعليم العالى ومؤسسات البحث العلمى .

ب – ترشيد مجانية التعليم العالى وقصرها (بالتدريج) على المتميزين والمتفوقين .

جـ – تشجيع القادرين ومختلف قطاعات النشاط فى المجتمع التى تستفيد من مخرجات التعليم العالى على الاسهام الفاعل فى تمويل الجامعات ومؤسسات البحث العلمى ، وذلك عن طريق اعفاء تبرعاتهم فى حدود معينة من الضرائب والرسوم ، وكذلك بالوسائل التشجيعية المتاحة .

د – تشجيع انشاء الجامعات أو المعاهد النوعية الخاصة التى تمول نفسها ذاتيا وتخصص منحا دراسية وبحثية مجزية للمتفوقين والمبدعين .

الأوضاع الراهنة للتعليم الجامعى والعالى فى مصر :

باستعراض الأوضاع الراهنة بالجامعات ومعاهد التعليم العالى ، وفى ضوء الدراسات التى قام بها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والمقترحات والتوصيات التى قدمها ، وبتقويم هذه الأوضاع فى مختلف مجالات النشاط يمكن تلخيص أهم الايجابيات والسلبيات فى مسار العمل الجامعى فيما يلى :

أولا : الايجابيات :

تعتبر مصر من أوائل الدول بالمنطقة العربية التى شهدت قيام مؤسسات التعليم العالى ومراكز ومؤسسات البحث العلمى ، التى كانت مصادر اشعاع وتنوير للعديد من الدول والمجتمعات فى العالم العربى والبلدان الاسلامية والافريقية وكثير من الدول الصديقة النامية والآخذة فى النمو . ولعل من أهم هذه الايجابيات ما قدمته وتقدمه جامعة الأزهر منذ أكثر من ألف عام وما أدته المعاهد والكليات العليا المهنية منذ انشائها فى منتصف القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ، حيث تقوم منظومة الجامعات المصرية الاحدى عشرة والمعاهد العليا الفنية والتكنولوجية بأداء رسالة التعليم العالى بالقدر الذى تسمح به الامكانات والطاقات ، والتى كانت مؤثرة وفاعلة بكفاءة مرضية ومسايرة الى حد كبير لمسار التعليم العالى على المستوى العالمى حتى منتصف القرن العشرين والى بداية الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة والمنجزات الرائعة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين ، والتى تبشر بالتطور والمزيد من القفزات والتطبيقات المجتمعية الباهرة خلال ما تبقى من القرن العشرين ، وما يتوقع خلال العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين وما بعدها .

ولا يمكن لمنصف أن يغفل الأدوار الفاعلة والمخرجات المتنوعة التى قامت وتقوم بها الجامعات ومراكز التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر بما تملكه من طاقات متنوعة التخصص وما تزخر به من طاقات

بشرية متمكنة تستطيع أن تؤدى المزيد من الانجازات ساعية نحو اللحاق بالركب العالمى ، اذا ما استكملت المقومات الضرورية ووجدت المناخ المناسب للتطور والتقدم من حيث المقومات الأكاديمية والادارية والمالية ، ومازالت جامعاتنا ومراكز التعليم العالى ومؤسسات البحث العلمى هى المنهل الذى يزود المجتمع بحاجاته ، وهى التى يعول عليها فى المشاركة الايجابية فى إحداث التقدم والازدهار واقامة المجتمع الجديد الذى يتبوأ موقعه المناسب فى النظام العالمى الجديد .

ثانيا: المعوقات والسلبيات:

مع التوسع فى التعليم الجامعى والعالى وزيادة الحاجة إلى خريجين من ذوى القدرة والدراية والمهارة الممزوجة بالطاقات العلمية والتكنولوجية التى تؤهلهم لمواكبة التقدم العالمى الصاعد والوثاب فى مجالات العلوم والتكنولوجيا ، والاستجابة لمختلف التطلعات وطموحات قطاعات العمل الساعية نحو احداث انجاز أفضل وتقدم أشمل فى خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومع الزيادة الملحوظة فى متطلبات الخدمات التعليمية والانجازات البحثية وارتفاع تكلفة ذلك فى سائر الميادين ، ظهرت عدة معوقات ومشكلات تعترض الانطلاقة المطلوبة لمسيرة التعليم الجامعى والبحث العلمى ، ونشأت عن ذلك عدة سلبيات ، بل وانخفض المردود النسبى لما كان قد تحقق من ايجابيات ، ويقتضى ذلك العمل بكل الوسائل وبذل كل الجهود المخلصة الدائبة لمواجهة أسباب القصور والتخلف ، بل واجتياز فجواتها واللحاق بالمسار الصاعد نحو تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المرتقبة .

وقد أدت هذه المعوقات والسلبيات الى انخفاض فى معدلات الأداء بما يصل أحيانا الى درجة القصور أو الحيود عن المعايير والمقاييس المتفق عليها . وقد يزيد من هذه الآثار انخفاض فى كفاءة استخدام المتاح من امكانات وطاقات .

وسوف نقتصر فى هذه الدراسة على أساليب تطوير وتنمية النواحى الأكاديمية فى الجامعات ، آخذين فى الاعتبار العديد من التوصيات التى سبق للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن قدمها ووجد البعض منها طريقه إلى التنفيذ ومازال البعض الآخر لم يجد الطريق بعد فى هذا المضمار .

(١) فيما يتعلق بالهياكل الأكاديمية بالجامعات :

ويتمثل ذلك فى النقاط الآتية :

أ – خريطة الجامعات فى مصر فى ظل المحاور الاجتماعية ، والديموغرافية ، والاقتصادية وتبرز فى ذلك المقترحات التالية :

أ – ١ : اعادة النظر فى التكوين العام للجامعات ذات الأعداد الكبيرة من الطلاب والتخصصات المتنوعة والكثيرة التى تقوم عليها فى ضوء المعايير السائدة فى معظم الجامعات المتقدمة والراسخة ، حيث يتراوح عدد الطلاب بين ١٠ آلاف و٣٠ ألف طالب وفقا لاحتياجات المجتمع والبيئة المحيطة بالجامعة ، ويكون من بين هؤلاء ما يتراوح بين ١٠ ، ٢٠ فى المائة من طلاب الدراسات العليا ، ويدخل المحور الديموغرافى مدخلا مؤثرا فى تحديد السعة الكلية للجامعة .

ومن ثم فانه يمكن أن نبحث امكان تقسيم كل من الجامعات الكبيرة إلى عدد من «الأحرام الجامعية» التى تتألف كل منها من عدد من الكليات والمعاهد المتناسقة والمتكاملة ويتبعها عدد من مراكز ووحدات البحوث ، وتختص كل منها بمركز أو أكثر للتميز العلمى ، وهذا ما سبق أن أوصى به المجلس القومى للتعليم ولكن الجامعات الكبرى فى مصر – والتى يزيد طلاب بعضها على مائة ألف طالب – لم تجد سبيلها بعد إلى الأخذ به ، وكان الأولى أن يطبق ذلك بصفة خاصة على الجامعات التى يزيد عدد طلابها على ٦٠ ألف طالب .

ولعل من الممكن أن توضع خطة متدرجة لتنفيذ ذلك يراعى فيها دراسة الأوضاع الأكاديمية والادارية والمالية لكل جامعة من الجامعات الكبيرة وتتخذ الاجراءات القانونية واللائحية والتنظيمية لذلك .

أ – ٢ : أن يعاد النظر فى الجامعات الاقليمية بحيث تزداد ارتباطا باحتياجات الاقليم وتتوافر على الاسهام فى مواجهة مشاكله الاجتماعية والاقتصادية والتنموية (فى ميادين الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، والخدمات بأنواعها) وتوضع كذلك خطّة متدرجة لتنفيذ ذلك ، ويجرى ما يلزم من تعديلات فى اللوائح والنظم ، كما يجرى «استقلال» فروع الجامعات الاقليمية إلى جامعات مستقلة لكل منها اقليمه أو محافظته التى يخدمها .

أ – ٣ : تعمل كل جامعة من الجامعات القائمة أو المستحدثة على تحقيق ذاتية خاصة بها من حيث التكوين الأكاديمى والعلمى ومجالات البحث العلمى ، والخدمات الممتدة للمجتمع الذى تقوم فيه الجامعة وكذلك بالنسبة لمصادر التمويل الحكومى والذاتى .

(ب) المجالس الجامعية :

المجلس الأعلى للجامعات : التركيز على طابعه التنسيقى والتخطيطى فى مجال السياسات العامة للتعليم الجامعى مع اجراء بعض التعديلات فى التشكيل والمهام الأكاديمية – بعد أن تم حديثا تخفيض عدد أعضاء هذا المجلس الأعلى – وفقا لما يلى :

ب – ١ : الاستمرار فى تطوير ودعم اختصاصات لجان القطاعات ، وتنشيط عمل الدوائر العلمية التى تعمل على الربط والتنسيق والتكامل بين الأنشطة الأكاديمية فى مجالات التخصص الرئيسية والمستحدثة ، والعمل على مواكبة التقدم العالمى فى العلوم وتطبيقاتها .

ب – ٢ : متابعة اعادة النظر فى تشكيل وتطوير أداء اللجان العلمية الدائمة لتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يكفل تكافؤ الفرص وتشجيع التخصصات المستحدثة والجديدة .

مجالس الجامعات والمجالس واللجان الملحقة بها : يراعى أن ينسق بين أعمال واختصاصات مجلس الجامعة (المجلس الأعلى للجامعات) والمجالس الفرعية : للدراسات العليا والبحوث – شئون التعليم والطلاب – شئون خدمة المجتمع – شئون التعلم والتدريب المستمر – شئون المستقبل – الشئون الادارية والمالية ويراعى فى ذلك تبسيط الاجراءات واختصار مراحل اتخاذ القرار ، ومتابعة التنفيذ .

ويعنى كل مجلس بتحقيق التطوير المستمر والتنمية الفاعلة للأداء الجامعى ويخصص اجتماعات خاصة لذلك قد يدعى إليها بعض المعنيين من غير أعضاء المجلس المختص ، على أن يلحق بنائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب هيئة أو مكتب لتشغيل الخريجين ومتابعتهم .

كما يقترح أن تستعين كل جامعة فى ادارتها العلمية بقاعدة معلومات تكون لها فروع بالكليات والأقسام فى المسائل التعليمية والبحثية وخدمة البيئة والمجتمع .

مجلس الكلية ومجلس القسم : يركّز مجلس الكلية على التنسيق والتكامل والمتابعة لأعمال مجالس الأقسام ، مع اعادة النظر فى الاختصاصات الأكاديمية بحيث توزع فيما بين مجلس الكلية ومجالس الأقسام . وبالنسبة للتخصصات المالية ينظر فى توزيعها على العميد ورؤساء الأقسام والأساتذة كل فيما يخصه وفى الحدود التى تيسر الأداء الأكاديمى والعلمى .

ومن أجل حسن الأداء يقترح بالنسبة للأقسام التى يعمل بها عدد كبير من الأساتذة والأساتذة المساعدين أن يخفض عدد الأعضاء بالمجلس وتنشأ مجالس فرعية للقسم فى مجالات التخصص الرئيسية تقدم مقترحاتها وتوصياتها إلى مجلس القسم العام . ويمثل كل مجلس فرعى عدد من أعضائه فى المجلس العام للقسم . ويعين أقدم الأساتذة رئيسا لمجلس القسم لمدة ثلاث سنوات لا تتجدد سوى مرة واحدة ، وتعد عند الاقتضاء دراسة عن مراحل تطبيق ذلك والقواعد والنظم اللازمة له بما فيها ما يتطلبه الأمر من تعديلات فى القوانين أو اللوائح .

ويخصص لكل قسم التمويل المناسب للموضوعات الأكاديمية والتطويرية مع توفير المرونة اللازمة للأداء .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

(ج) اختيار القيادات الجامعية :

(١) يقترح اجراء دراسة متعمقة عن وضع «ضوابط» لاختيار القيادات الجامعية وتحديد صلاحياتهم للأداء الاكاديمى من مختلف أوجهه ، واتخاذ ما يلزم لعلاج ما يتضح من قصور أو تخلف ، مع توفير الامكانات التى تتيح تنفيذ كل الاجراءات .

(٢) أعضاء هيئة التدريس ومعاونو هم :

فى شأن تطوير أوضاع هيئة التدريس ومعاونيهم فى الجامعات يقترح ما يلى :

٢ / ١ : العمل على الأخذ بما سبق أن اقترحه المجلس القومى للتعليم من أن يكون لكل قسم هيكل أكاديمى تنظيمى يحدد عدد أعضاء هيئة التدريس فى كل وحدة علمية من وحدات الجامعة فى ضوء نسبتهم إلى الطلاب ، والأعباء التدريسية والبحثية ، والخدمات الممتدة للمجتمع ، والتعليم المستمر ، والمشاركة فى الشئون الاكاديمية والطلابية على مستوى القسم والكلية والجامعة .

٢ / ٢ : أن يكون شغل جميع وظائف هيئة التدريس والمعيدين عن طريق الاعلان فى ضوء الاحتياجات والهياكل الأكاديمية على مستوى القسم وعلى مستوى الكلية . ويفضل أن يكون الاعلان مرتين كل عام جامعى قبل بداية الدراسة بوقت مناسب ، وبين الفصلين الدراسيين .

٢ / ٣ : يراعى عند التعيين فى وظائف هيئة التدريس توافر الشروط الأكاديمية الأساسية للتعيين فى الوظيفة العلمية المعلن عنها والمطلوب شغلها وفى الوظائف السابقة عليها وذلك تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص بين سائر المتقدمين للإعلان .

٢ / ٤ : عند التعيين أو الترقية إلى وظائف أعلى فى هيئة التدريس يراعى ما يلى :

أ – موافقة اللجنة العلمية المختصة على أن الانتاج العلمى للمرشح يرقى به للترشيح إلى الوظيفة المعلن لها . ولا يجوز نقض قرار اللجنة فى حالة عدم الموافقة ، ويحسن بدلا من ذلك منح فترة عامين آخرين لعضو هيئة التدريس المرشح كى يجدد أبحاثه ويتقدم للجنة من جديد .

ب – توافر الكفاءة فى أعمال التعليم وخدمة المجتمع ، والاسهام فى الأعمال والأنشطة العلمية والتطويرية للقسم والكلية والجامعة ، وتوضع قواعد خاصة سواء من حيث اختصاصات وصلاحيات القيادات والمجالس الجامعية أو من حيث متابعة التقويم المستمر لذلك .

جـ – المدارس العلمية التى شارك المرشح لشغل الوظيفة فى تكوينها وما أشرف عليه من رسائل الدرجات العلمية العليا .

وتخصص نقاط نسبية لكل من المعايير السواردة فى النقاط « أ ، ب ، جـ » ، ويكون للانتاج العلمى والكفاءة التعليمية النصيب الأوفر من هذه النقاط .

٢ / ٥ : تنظيم دورات تدريبية وتجديدية لأعضاء هيئة التدريس المرشحين للوظائف الأعلى وكذا لشاغليها بعد عام واحد على الأكثر من شغلها ، وذلك فى المراكز المتخصصة فى الداخل والخارج للتعرف على أساليب تطوير الأداء وتنمية العمليات الأكاديمية والاطلاع على انجح النظم والقواعد المنظمة لذلك . وتصاحب هذه الدورات حلقات وندوات للمناقشة وتبادل الخبرة ، كما توفر لها أحدث المعلومات والبيانات المتاحة فى قواعد وبنوك المعلومات على المستويين المحلى والدولى .

٢ / ٦ : يوضع نظام يوفر لأعضاء هيئة التدريس والباحثين فرص المشاركة والاسهام المستمر فى أنشطة المؤتمرات والندوات والاجتماعات العلمية المتخصصة فى الداخل والخارج ، كما تتاح لهم فرص الايفاد فى مهمات علمية أو بعثات عملية إلى مراكز التميز العلمى ومراكز البحوث المتقدمة .

٢ / ٧ : اعادة النظر فى طرق وبرامج الايفاد فى البعثات الخارجية والداخلية لاعداد الكوادر المتخصصة بحيث تركز البعثات العلمية على

مجالات التخصص المستحدثة والجديدة خاصة تلك التى لا تتوفر لها المدارس العلمية والقيادات البحثية القادرة فى الجامعات المصرية مثل : علوم الفضاء ، وعلوم الطاقة ، والعلوم البيئية ، وعلوم المواد الجديدة وعلوم الحاسبات الميكرونية ، وعلوم المعلومات ، والألياف البصرية ، وأشباه الموصلات ، وعلوم الاقتصاد الحديثة ، وعلوم السكان ، والتسويق وغيرها .

وكذلك تخصص بعثات علمية ومهمات علمية دورية فى المراحل الأولى لانضمامهم إلى هيئة التدريس ، وذلك لتحقيق التنمية المستمرة لهم والمحافظة على مستوياتهم وخبراتهم .

ويؤخذ فى الاعتبار الاستعانة بالأساتذة والخبراء الزائرين كلما دعت الحاجة لذلك ، وتشجيع اقامة علاقات علمية وقنوات للتعاون العلمى والثقافى مع الهيئات العلمية المتقدمة ومراكز التفوق العلمى فى مصر والخارج .

٢ / ٨ : يعنى بتكوين الأطر والكوادر المختلفة من الفنيين والتقنيين ومتخصصى المعلومات ، خاصة فى مجالات صيانة واصلاح وتصنيع الأجهزة والأدوات العلمية ، وفى أعمال المكتبات والتوثيق العلمي . ويستعان بالامداد المحلى والخارجى لهذا الغرض .

٢ / ٩ : وضع سياسة متدرجة لتوفير وتحديث الامكانات والتجهيزات والأدوات اللازمة لتطوير الأداء فى المجالات التعليمية والبحثية .

٢ / ١٠ : تولى عناية مستمرة لتطوير المكتبات فى الجامعة وتزويدها بالمراجع والدوريات وبالتقنيات الحديثة وربطها بقواعد وبنوك المعلومات المحلية والدولية ، بهدف تحسين الخدمة المكتبية والإعلامية لأغراض التعليم والتعلم والبحث العلمى مع تيسير توفير واستخدام التقنيات المعلوماتية المتطورة .

(٣) نظم قبول الطلاب ورعايتهم :

٣ / ١ نظم القبول : تعتمد نظم القبول المتبعة حاليا على مجموع الطالب فى الثانوية العامة مشفوعا أحيانا باختبارات قدرات فى بعض مجالات الدراسة الفنية ، واجراء الاختبار على أساس ذلك من بين عدد ملحوظ من اختبارات الطلاب من بين الكليات الجامعية والمعاهد العلمية والكليات النوعية وفى حدود الأعداد المقررة لكل كلية أو معهد .

ومن أجل تطوير هذه النظم واتاحة فرص متكافئة أمام الطلاب وتهيئة المجال لقبولهم فى نوعيات الدراسات والتخصصات التى تتفق مع ميولهم وقدراتهم ومهاراتهم ، إلى جانب مدى توفيقهم ومعدلات نجاحهم فى امتحانات الشهادة الثانوية وحتى بعد وصول خريجى نظام امتحان الثانوية العامة إلى القبول فى الجامعات – فإنه يقترح دراسة إمكان الأخذ بأى من النواحى الآتية ، فى ضوء المتبع فى معظم الجامعات والمعاهد العليا فى بعض البلاد المتقدمة وبعض البلاد النامية أو الآخذة فى النمو والتى طورت نظم وقواعد القبول فيها :

أ – التوسع فى اختبارات القدرات طبقا لنوعية الدراسة واشتراط النجاح بمستوى مناسب فى هذه الاختبارات للقبول فى نوع الدراسة المطلوبة ، مع التنسيق بين التخصصات المتقاربة والمتكاملة فى هذا المجال .

ب – بحث إمكان الأخذ بمبدأ تعميم سنة تمهيدية على مستوى قطاعات التعليم الجامعى والعالى تخصص للدراسات التأسيسية ومهارات التعليم والتقنية العربية والأجنبية وبعض الدراسات الثقافية والانسانية . ويوزع الطلاب بعد ذلك على كليات ومعاهد القطاع فى مجالات التخصص المناسبة لميولهم وقدراتهم ومهاراتهم . وبذلك يتاح للطلاب فرص القبول فيما يتفق مع ميولهم .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٣ / ٢ تكوين الطلاب علميا :

– تحقيق التوازن فى العملية التعليمية بالجامعة ، وخاصة فى المرحلة الجامعية الأولى – بين التأهيل العلمى بالمعارف المتخصصة وبين التنمية الثقافية السوية الشاملة – بما يحقق للخريج القدرة على مواصلة التعليم والدراسة والبحث لمواكبة التطور العلمى المستمر .

– أن يكون نظام التعليم الجامعى مرنا بحيث يتسع للتنوع وفق ميول الطلاب وقدراتهم فى اختيار المناهج والمقررات الدراسية المناسبة لكل منهم كما ونوعا ، وذلك فى حدود القواعد العلمية السليمة .

– التوسع فى تنظيم بعض المقررات فى المواد الأساسية التى تتعلق بنوعية الدراسة من المستوى الرفيع سواء فى مرحلة الدراسة الثانوية ، أو بعد الدراسة التمهيدية ، ويوزع الطلاب بعد ذلك على التخصصات الدقيقة التى يرغبون فيها داخل الكلية الواحدة أو المعهد العالى .

– بالنسبة لأعداد المقبولين فى كل تخصص يراعى أن تتخذ المعايير التى ترتبط أساسا برغبة الطالب واستعداده ومهاراته ، ومدى الحاجة إلى التحاقه بها فى ميادين العمل والنشاط المختلفة فى القطاعات الحكومية والعامة والخاصة ، مع مراعاة الحد من الفائض عن المطلوب حتى لا تتزايد البطالة .

٣ / ٣ رعاية الطلاب علميا واجتماعيا وثقافيا :

– زيادة العناية الشاملة للطلاب فى المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، وتخصيص مساحات مناسبة فى نطاق العمل الجامعى لهذه الأنشطة وتكوين الأجهزة والآليات القائمة عليها .

– الاهتمام بالساعات المكتبية التى يخصصها كل عضو من أعضاء هيئة التدريس لمقابلة الطلاب ومتابعتهم والعمل على رفع مستوياتهم التعليمية وتشجيعهم على ممارسة بعض الأنشطة غير التعليمية وتقويم هذه الأنشطة .

– العناية بالريادة العلمية والاجتماعية والثقافية للطلاب ومعاونتهم فى اختيار المواد الدراسية وتقديم المساعدات اللازمة فى كل النواحى التى تكون منهم مواطنين صالحين مزودين بالروح الجامعية العالية والأخلاقيات والسلوكيات الحميدة . ويمكن الاستعانة فى هذا الشأن بمختلف التجمعات الطلابية لممارسة الأنشطة الطلابية الصيفية وغير الصيفية وفى نظام الأسر .

– انشاء مكتب أو إدارة لتشغيل الطلاب أثناء الدراسة ، بما لا يتعارض مع دراساتهم ، وتوظيفهم بعد التخرج ومتابعتهم وايجاد صلة مستمرة معهم بالوسائل المختلفة (الاجتماعات الدورية – الاحتفالات الموسمية – الندوات وحلقات المناقشة – المشاركة فى الخدمات المجتمعية المنتظمة أثناء الدراسة وبعد التخرج) .

(٤) خطط الدراسة ومناهجها:

تعانى العملية التعليمية من بعض السلبيات التى يلزم مواجهتها بصفة مستمرة من أجل التطوير ورفع مستوى الأداء ، ويتحقق ذلك عن طريق :

– إعطاء عناية أكبر لتحديث المناهج والبرامج التعليمية وتطويرها بصفة دورية ، وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة فى مجال التعليم والتعلم ، والتخلص من أى جمود أو نمطية فى الخطط والسياسات والمناهج العلمية .

– تطوير نظم الدراسة التى مازال يغلب على بعضها الطابع التقليدى ولا تتسم بالمرونة والتطوير لدواعى التغيير والتحديث مع الدفعات المتدفقة للتقدم العلمى والتكنولوجى الصاعد . ويتطلب الأمر المبادرة بتعديل نظم الدراسة ومناهجها والتحول الى الطرق الحديثة المرنة التى تتصف بالدينامية والتنوع واتاحة الفرصة لمسيرة التحول من تخصص الى آخر دون ما هدر أو فاقد ، كما تتيح إعداد المتخصصين فى مجالات العلوم البينية وفقا لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، وقد أثبتت

التجارب العالميـة أن نظام الساعات المعتمدة أو الوحدات الدراسيـة المتكاملـة يستطيع الوفاء بهذه المتطلبات . وفى جميـع الأحـوال يجب أن تتضمن مناهج الدراسـة نسبة معقولة للاختيار بين المقررات ، وكذلك نسبة مناسبة من المقررات الثقافية العامة ، إلى جانب المقررات الإجبارية فى مجال التخصص .

– العناية بالدراسات العملية والحقلية والتدريبية ، والتعاون فى ذلك كلما دعت الحاجة مع قطاعات العمل فى مجالات الانتاج والخدمات فى البرامج التدريبية فى هذه المواقع وفقا لخطط معتمدة ومتفق عليها بين الجهات المعنية .

(٥) الدراسات العليا والبحوث الجامعية :

تعانى الدراسات العليا والبحوث من بعض الأوضاع التى تؤثر على فاعليتها وكفاءة الأداء فيها ، وهى غياب سياسة واضحة وخطط مدروسة للدراسات العليا والبحوث وضعف التنسيق فيها على مستوى القسم العلمى ، والتكامل وعدم التكرار على مستوى الكلية وعلى مستوى الجامعة ، وشيوع الفردية فى معظم البحوث الجارية (عدا بعض مشروعات البحوث الهادفة على قلتها النسبية) ، وكذلك يعانى هذا الجانب الهام من رسالة الجامعة من نقص الامكانات والموارد المالية ومصادر المعلومات المتاحة . ويتطلب ذلك الأخذ بالمقترحات الآتية :

– وضع خطط منسقة ومترابطة للدراسات العليا والبحوث على مستوى القسم العلمى والكلية والجامعة .

– تشجيع تكوين الفرق البحثية المتخصصة فى المجالات المستحدثة وتوفير الامكانات اللازمة لتكوين مراكز التميز العلمى للمدارس العلمية القائمة عليها .

– توجيه عدد من المشروعات البحثية نحو الاسهام فى حل مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالاتفاق مع قطاعات العمل المستفيدة .

– تخصيص اعتمادات خاصة للدراسات العليا والبحوث وتوفير التمويل اللازم لها من ميزانية الجامعة ومن الأموال التى تحصل عليها الجامعة مقابل الخدمات البحثية المقدمة واسهامات قطاعات العمل الانتاجية والاستثمارية فى المجتمع ، مع تشجيع هذه القطاعات بمختلف الوسائل .

– تيسير النشر العلمى وفقا للضوابط والمعايير القياسية المتبعة .

(٦) تمويل خطط وبرامج التنمية الاكاديمية للجامعة :

يقترح لذلك مايلى :

– تخصيص الاعتمادات اللازمة لخطط تطوير وتحديث التعليم الجامعى والبحث العلمى على مراحل مدروسة تتضمن دعما مستمرا خلال المدة المقدرة لتحقيق أهداف هذا التطوير ، يضاف الى الاعتمادات العادية الجارية . ويمكن الحصول على هذا الدعم من الموارد الحكومية واسهامات قطاع الأعمال العام والخاص مقابل الخدمات المؤداة للغير ، والتبرعات ، والمنح والقروض الدولية المخصصة للأغراض التعليمية والبحثية .

– تشجيع التفرغ العلمى للعمل الجامعى وتخصيص عوائد اضافية للمتفرغين للتدريس والبحث العلمى فى مقابل تخفيض العوائد المالية لغير المتفرغين تفرغا كاملا ، مع افساح فرص العمل أمام هؤلاء لمزاولة المهنة داخل وخارج الجامعة وفقا لضوابط ومعايير دقيقة ومنظمة .

– زيادة الاعتمادات المخصصة للحوافز والجوائز للمبدعين والمتفوقين والمتميزين من أعضاء هيئة التدريس ، ومن الفنيين والتقنيين وذوى الخبرة العاملين خارج نطاق هيئة التدريس مع وضع معايير ونظم خاصة لذلك .

– دراسة متأنية لمرتبات ومكافآت أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بحيث يحصلون على مايؤمن لهم الحياة الكريمة التى تتناسب مع أوضاعهم الاجتماعية ، وتيسر تطوير أدائهم وتحديث انجازاتهم العلمية والبحثية .

التوصيـــــات

وعلى ضوء هذه الدراسة وما سبق للمجلس أن قام به من دراسات فى مختلف أمور الجامعات والمعاهد العليا والبحث العلمى؛ يوصى بما يأتى :

* مراجعة خريطة التعليم الجامعى فى مصر – بالتنسيق والتكامل مع معاهد ومراكز التعليم العالى الأخرى – بحيث يزداد ارتباط كل جامعة بمتطلبات الاقليم الذى تعمل فى نطاقه ، إلى جانب الاسهام فى الوفاء بالمتطلبات القومية العامة فى حدود ما يتوافر لها من طاقات وامكانات . ويسرى ذلك على الجامعات القائمة وتلك المزمع انشاؤها فى المستقبل ، ولابد فى هذا الشأن أن يراعى خدمة القطاع من السكان فى شريحة السن المقابلة للتعليم العالى (من ١٨ – الى ٢٣ سنة) .

* نظرا لتضخم أعداد الطلاب فى عدد ملحوظ من الجامعات القائمة خاصة القديمة منها – فإنه يقترح وضع خطة متدرجة لتقسيم كل من الجامعات كبيرة الأعداد إلى جامعات أصغر ، تتألف كل منها من عدد من الكليات والمعاهد والأقسام يتناسق ويتكامل بعضها مع بعض ، ويلحق بكل منها وحدات ومراكز بحوث متخصصة . وأن تتميز كل جامعة بخصائص وسمات تتفق مع الرسالة التى تقوم عليها ، مع مراعاة اقامة مراكز للتميز العلمى بالجامعة كلما توفرت الامكانات والطاقات المناسبة لذلك .

* دراسة أوضاع المجالس الجامعية المختلفة من حيث التشكيل والوظائف والاختصاصات التى تقوم عليها بما يتلاءم مع الرسالة المستحدثة للجامعات فى العصر الحديث ، وفى ضوء توقعات التقدم العلمى والتقنى فى القرن الحادى والعشرين ، وذلك عن طريق :

– تركيز أعمال المجلس الأعلى للجامعات على السياسات العامة وما يرتبط بها من التنسيق والتكامل فى الخطط والبرامج ، ويتصل بذلك تطوير اختصاصات لجان القطاعات وما يرتبط بها من دوائر علمية بحيث تولى عناية خاصة للتنسيق والربط بين الأنشطة الأكاديمية فى ميادين التخصص الجديدة والمستحدثة .

– أن يركّز مجلس كل جامعة على الأنشطة الأكاديمية والتطويرية لقطاعى التعليم والبحث العلمى ووضع السياسات والخطط التى ترفع من مستوى الأداء . ويعاون المجلس عدد من المجالس الفرعية – تبعا للحاجة – خاصة ما يقوم على الشئون التعليمية والعلمية ، وشئون الدراسات العليا والبحوث ، وشئون خدمة المجتمع بقطاعاته التنموية والخدمية ، وشئون التعليم المستمر ، والشئون الادارية والمالية . ويراعى فى كل ذلك وضع النظم الكفيلة بالمتابعة المستمرة للأداء الأكاديمى والبحثى والعمل على رفع مستواه وزيادة كفاءة العائد ، كما يراعى تبسيط الاجراء وتيسير اتخاذ القرار فى كل مستويات العمل الجامعى .

– التنسيق بين أعمال مجالس الكليات ومجالس الأقسام ، مع تحقيق أكبر قدر من لامركزية التنفيذ فى حدود الاختصاصات والسلطات المناطة بكل هذه المجالس ، ويراعى الاستعانة فى أعمال هذه المجالس الأكاديمية باللجان ومجموعات العمل الدائمة والمؤقتة حسب الأحوال .

– وضع القواعد والنظم لاختيار القيادات الجامعية بما من شأنه تحديد اختصاصاتهم وصلاحياتهم .

* فيما يتعلق بأوضاع هيئة التدريس :

– الاعلان عن وظائف هيئة التدريس ، ويتم الاختيار بناء على موافقة اللجان العليا المختصة على صلاحية الانتاج العلمى للتعيين فى الوظيفة المعلن عنها ، كما يخصص للكفاءة التدريسية ، والخدمات العلمية والأكاديمية ، والخدمات المجتمعية ، عدد من النقاط تضاف الى ما يخصص للانتاج العلمى من البحوث والأعمال المنشورة من نقاط . ويوضع نظام مرن متفق عليه من الجامعات لمدى توزيع هذه النقاط ، على أن يخص الانتاج العلمى النسبة الأعلى فى هذا التوزيع .

– تنظم دورات تدريبية وتجديدية دورية لأعضاء هيئة التدريس –

خاصة قبل التعيين فى الوظائف القيادية . وذلك فى المراكز المتخصصة بالداخل والخارج .

والعمل على أن يتاح لهم حضور المؤتمرات والندوات ، والاجتماعات العلمية التى يساهمون فيها بالبحوث والدراسات ، وتيسير ايفادهم فى مهمات وبعثات علمية لزيادة قدراتهم وخبراتهم .

– تولى عنايـــة خاصـة لتوفيـر الأجـهـزة والأدوات والوسـائل المعينـــة لعمليات التعليم والتعلم والبحث العلمى ، مع تشجيع بحوث الفريق ، خاصـــة تلك المشروعات الموجهـــة للاسهام فى حل مشاكل المجتمع الاقتصاديـــــة والتنمويـــة والاجتماعيـــة .

– الاهتمام بتطوير وتجهيز المكتبات ومراكز المعلومات وكل ما يلزم لتطوير التعليم والبحث العلمى بالجامعة .

* اجراء دراسة متانية لنظم قبول الطلاب بالجامعات بما من شأنه توجيه الطلاب نحو الدراسة فى التخصص الذى تتوافر للطالب فيه القدرة والمهارة والاستعداد الى جانب الرغبة الصادقة . ويفيد فى تحقيق ذلك اتباع نظم مرنة للدراسة تيسر للطالب قدرا مناسبا من الاختيار وتتيح فرص التحول من تخصص إلى آخر بأقل هدر ممكن . ويكون من شأن هذه النظم ، بما تتصف به من مرونة وطواعية ، تشجيع الدراسات البينية اللازمة لتكوين أطر متنوعة من الخريجين وفقا للاحتياجات المتغيرة للمجتمع .

* من أجل تمويل خطط وبرامج تطوير وتنميـة الأوضاع الاكاديمية بالجامعات – ينبغى تخصيص ميزانية خاصة للتعليم والتطوير والتحديث ، وأخرى للبحث العلمى ، ويستعان فى ذلك بما تخصصه الدولة من اعتمادات ، وما تحصل عليه الجامعة من عوائد الخدمات التى تؤديها للمجتمع ، وبالتبرعات والاعانات المقدمة من القطاعات المستفيدة من مخرجات الجامعـــة ، على أن يشجع ذلك بدراسة امكان اعفاء مثل هذه الاعانات من الضرائب فى الحدود التى تسمح بها القواعد والنظم المعمول بها ، وكذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للحوافـــز والمنح والجوائز ، مع القيام بدراسة متدرجـــة لتطوير الأوضاع الماليـــة لأعضاء هيئـــة التدريس ومعاونيهـــم والباحثين فى ضوء الأعباء والواجبات المنوطة بهم .

* انشاء جهاز فنى كفء بالمجلس الأعلى للجامعات تتوافر له فى عمله امكانات الاستقرار والاستمرار ، حتى يمكنه اجراء التحليل الدائم للأنشطة الجامعية والبحثية والوفاء بحاجات المجتمع الآنية والمستقبلية .

* تشكيل مجلس أمناء بكل جامعة يضم فى تشكيله بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وعدداً من رجال الانتاج والصناعة والأعمال.

* الاهتمام بمستقبل التعليم الجامعى فى مصر ووضع التصور لجامعة المستقبل من حيث أنماطها وهياكلها وأسلوب ادارتها . مع الأخذ فى الاعتبار ما يأتى :

– من المتصور أن جامعة المستقبل سوف تتبع وسائل جديدة فى التعليم تتيح نقل المعرفة الى أكبر عدد من طلاب العلم ، ليس فى النطاق المحلى أو الاقليمى فحسب وإنما على الصعيد العالمى كله . فقد تستخدم الأقمار الصناعية وماشابهها فى نقل المعرفة الى جماهير غفيرة من الطلاب فى مواقع اقامتهم فى مختلف انحاء العالم بدلا من الزامهم جميعا بالارتحال الى الجامعة والدراسة داخل جدرانها ، سواء بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى أو مرحلة الدراسات العليا . فجامعة الغد ستعتمد بدرجة أكبر على الوسائل السمعية ، والبصرية ، والاعلامية ، بأنواعها كافة ، لبسط نطاق العملية التعليمية لأكبر عدد من الطلاب .

– أن وظيفة عضو هيئة التدريس فى بعض جامعات الغد قد يتغير مفهومها وواجباتها فى بعض الحالات ، فيصبح مرشدا أو موجها أكثر منه محاضرا .

– تنمية القدرات الطبيعية للطالب على التعلم الذاتى الذى ينتظر أن يصبح من أهم وسائل التعليم الجامعى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– أن العلوم التطبيقية وفنون الانتاج المتقدمة ستحتل مكان الصدارة في الدراسات الجامعية في عالم الغد وسيكون لها الغلبة .

– ازدياد أهمية التطبيقات العملية والتدريبات الميدانية ، وارتباط الجامعات بمجتمعاتها واتساع مسئولياتها في تحقيق التقدم والتنمية لها وحل مشاكلها ، وتعاملها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسلوكية الكثيرة في ضوء ثورة المعلومات والأزمات العالمية الكبيرة والصراعات المذهبية ، والتفاوت الكبير بين التقدم والتخلف والاستقرار والسلام العالمي .

الأوضاع الادارية والمالية بالجامعات وسبل النهوض بها

لسنا في حاجة الى تأكيد أهمية رسالة الجامعة وأهدافها ودورها الكبير في اعداد النشء لحمل المسئولية في بناء الوطن ومستقبله وفي اثراء المعرفة والاسهام في التقدم العلمي والثقافي والحضاري والتقني . والتنمية الشاملة للمجتمع بجميع مكوناتها وعناصرها .

ولكي تنجز الجامعة هذه الأهداف بفاعلية وكفاءة ، بما يحقق احتياجات المجتمع والبيئة ويتوافق مع المتغيرات ، والمستحدثات المستقبلية ، فإن للأوضاع الادارية والمالية بالجامعات – فضلا عن أوضاعها الاكاديمية – شأن بالغ الأهمية في النهوض بالجامعات حيث تتوقف كفاءة الجامعات في حاضرها ومستقبلها على حسن أدائها وتوفير التمويل اللازم لنشاطاتها .

ومن ثم فإن عنصر الاصلاح الاداري والمالي للجامعات يعتبر من العناصر الرئيسية والهامة لتطوير الأداء الجامعي .

ولا شك أن من أهم واجبات الادارة الجامعية تهيئة المناخ المناسب وتوفير البنية الأساسية اللازمة لتحقيق جميع أهداف الجامعة من النواحي العلمية والاكاديمية والبحثية والثقافية والحضارية ، وكذلك تنمية وارداتها لخدمة المجتمع والبيئة . وفي سبيل ذلك تضع الجامعة من النظم والخطط والأساليب ما يحقق حسن استخدام ما لديها من موارد بشرية ومادية ويدفع عجلة التطور العلمي والمعرفي والحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشه المجتمع في حاضره ويتطلع اليه في مستقبله .

الادارة الجامعية :

والادارة الجيدة هي التي تحرص على الاستثمار الجيد للموارد المادية والبشرية والامكانات المتاحة والمحتملة ، بهدف الوصول الى أهداف ونتائج مرغوبة ، في ظل أوضاع سياسية ومجتمعية معينة ، ومن ثم فإن الأساس في نجاح أي نشاط – ونعني هنا التعليم الجامعي – أن يكون مخططا ، أي أن يسير وفقا لمنطق علمي واضح يحدد أهدافه وسياساته وأساليبه ويوزع الأدوار في تنفيذ برامجه والاستفادة من عائده .

وهناك العديد من العوامل والمشكلات الرئيسية التي تؤثر في طبيعة الادارة الجامعية ، ويأتي على قمتها المركزية في ادارة الجامعة ، ومحدودية الموارد المالية ، والقيود المفروضة على الانفاق ، وتعدد الأجهزة الرقابية ذات الصلة بالجامعات ، والنقص في معايير تقييم العاملين بالجامعة ، والعيوب الخاصة بأنظمة أختيار القوى البشرية المناسبة لأداء الوظائف الجامعية وأسلوب مكافآتهم ، وتمس هذه المشكلات وغيرها الميادين المختلفة للعمل الجامعي .

ومن بين هذه العوامل أيضا التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة بصفة عامة وازاء الجامعات بصفة خاصة ، وكذلك القوانين والأنظمة واللوائح والاجراءات التي تتصل بالنشاط الجامعي وادارته ، بالاضافة الى القوانين والتشريعات العامة والتي تحدد مفهوم استقلال الجامعات أكاديميا واداريا وماليا – ومنهج اختيار واعداد

القيادات الجامعية بمختلف مستوياتها وكيفية اعداد موازناتها المالية وتخصيص الاعتمادات لها ، ومعايير تحديد هيكلها التنظيمى ، ونظم المعلومات واتخاذ القرار ، الى غير ذلك من العوامل .

ومن البديهى أن تؤثر هذه العوامل على المناخ العام الذى تمارس فيه الجامعات انشطتها ، وبالتالى تنعكس على كفاءة الأداء بها سلبا أو ايجابا ، مما يؤثر على تحقيق أهداف الجامعة ورسالتها وكذلك على مسيرتها نحو التطوير والتحديث .

ويدعونا هذا الى ابراز أهمية مفهوم « استقلال الجامعات » ومدى حريتها فى اختيار منهجية ادارتها ومدى تحررها حتى لا يجهض مفهوم الاستقلالية الادارية للجامعة ويفرغ من مضمونه .

استقلال الجامعات:

ان مبدأ استقلال الجامعات (أو التسيير الذاتى للجامعات) مبدأ مسلم به فى جمهورية مصر العربية ، فقد نص عليه دستور سنة ١٩٧١ فى المادة (١٨) منه ، كما انه مقرر فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات وفى اللوائح الجامعية .

– ولهذا يجب أن تتمتع الجامعة بحرية التسيير الذاتى وأن تتولى ادارة شئونها بنفسها وأن تقوم بالتصرف فيها وفقا لما تراه وما يحقق زيادة الكفاءة الادارية والمالية وذلك فى اطار النظام المسموح به فى الدولة ، وفى حدود قوانينها . ويؤدى التسيير الذاتى للجامعات الى التخلص من النمطية والتماثل فيما بينها ، كما يحقق التنوع والتنافس بينها . ومن ثم فإنه يقترح أن يقتصر قانون الجامعات على عدد محدود من المواد وان تكون لكل جامعة لائحتها التنفيذية .

ومن المسلم به أن التسيير الذاتى للجامعة لا يعنى انعزالها عن المجتمع ، فالجامعة جزء منه تتأثر بظروفه وتعانى من نفس مشكلاته وتتعرض لنفس الضغوط التى يتعرض لها . وفى الوقت ذاته يجب أن تطلق الحرية الاكاديمية للجامعات بما يكفل حرية الفكر المبنى على الأصول العلمية المحددة دون قيد ولا شرط .

ويجب أن يكون دور الحكومة هو تحفيز الجامعات لتوجيهها الى الوجهة التى تتفق مع سياساتها ، دون تدخل فى شئونها الداخلية . والجامعة ليست معقلا للمحافظين وإنما هى مهد للأفكار الجديدة ورائدة التغيير الأفضل فى المجتمع .

إن التسيير الذاتى للجامعات لن يتحقق دون وجود مناخ عام فى المجتمع يسمح بذلك ، ومن أخطر الامور أن تتعرض الجامعة لضغوط أو اغراءات أو انحرافات ينتج عنها تزييف للفكر أو تشويه للحقائق أو افساد للاجيال الصاعدة .

والتسيير الذاتى للجامعات يعنى – ضمنا وبالضرورة – وجود عوامل تصحيح داخل النظام الجامعى ، ويجب أن تقوم الجامعة نفسها بوضع ضوابط وإيجاد معايير لتقويم الأداء بها وحساب التكلفة والعائد للأنشطة الجامعية .

وعلى الرغم من أن مساحة الحرية الادارية والاستقلالية المتاحة حاليا للجامعات محدودة إلا انها غير مستغلة بالكامل فى بعض الجامعات نحو ادارة شئونها .

الاستقلال المالى للجامعات:

يجب تدعيم الاستقلال المالى للجامعات وتحريرها من القواعد المالية المطبقة فى أجهزة الدولة الأخرى ، مع خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

ويجب أن يكون للجامعة الحق فى استثمار أموالها بالأسلوب الذى يضيف الى مواردها وتوفير قدر من التمويل الذاتى ، والدعوة الى تسويق الابحاث العلمية .

ولعله من المناسب تخصيص نسبة معينة من الناتج القومى للجامعات على هيئة منحة من الدولة يكون للجامعة حرية توزيعها على البنود

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المختلفة وفقا لما تراه محققا لأداء رسالتها على خير وجه .

وأن يكون من حقها ترحيل الفائض الذى لم يصرف من هذه المنحة الى العام المالى التالى ، مع استثناء الجامعة من جميع الاجراءات التى تعوق أنطلاقها ومنها على سبيل المثال :

أ – عدم جواز ترحيل أى مبالغ من سنة مالية الى سنة مالية تالية الا بعد موافقة وزارة المالية .

ب – تبعية مراقبى ومديرى الحسابات ووكلائهم بالجامعات لوزارة المالية ، وجعل هذه التبعية للجامعات نفسها .

جـ – دخول بعض الشئون المالية التى تتعلق بالجامعة فى اختصاصات جهات أخرى مما يتسبب فى صعوبات تتعرض لها الجامعات .

د – اشتراط موافقة وزارة المالية للسماح باستخدام الاعتمادات المدرجة بموازنة الجامعة فى حدود الربط الاجمالى لكل باب من أبواب الميزانية .

هـ – الخضوع لوصاية الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى وضع الهيكل الادارى للجامعة .

بعض المؤثرات التى تهدد استقلالية الجامعات :

لما كانت الجامعات تعتمد بصورة متزايدة فى جميع انحاء العالم على التمويل الحكومى ، فإنها فى مقابل ذلك تعانى من التدخل الحكومى فى الأمور التى تتصل بالميزانية بصورة أكبر ، وبذلك تصبح استقلاليتها اكثر تعرضا للهجوم .

ولا شك أن التوسع السريع فى التعليم الجامعى يضيف عبئا كبيرا على الموازنة العامة ، فالجامعة تطلب المزيد من الأموال حتى تتمكن من تأدية المهام الموكلة اليها من المجتمع . وبالاضافة الى زيادة أعداد الطلاب ارتفعت كذلك نفقات التشغيل ، ومن ثم فإن الجامعات تطالب بنصيب أكبر من اجمالى الناتج القومى . ويترتب على ذلك دون شك خفض نسبى فى الانفاق فى المجالات القومية الأخرى إذا ما تحقق الوفاء باحتياجات الجامعات .

وفى اطار التوسع فى التعليم الجامعى والعالى يبرز خطر حقيقى ، فقد تمارس الحكومة والسلطات التشريعية ضغوطا أكبر للتحكم فى تفصيلات الأنشطة الجامعية . ولا يمكن للجامعة أن تكون ذراعا من أذرع الحكومة وأن تقدم فى نفس الوقت الموضوعية المطلوبة التى تحقق النفع للمجتمع .

ومما يواجه استقلالية الجامعات بالخطر كذلك : اتجاه بعض الجامعات إلى النظر الى شئونها من الداخل بدلا من أحساسها بصفة مستمرة باحتياجات المجتمع . ولتتمكن الجامعات من الوفاء برسالتها فى خدمة المجتمع فإنها تحتاج الى أن تتوافر لها الحرية فى اختيار أسلوب العمل الذى تراه ، وأن يكون لديها الوعى النقدى المستمر للاحتياجات الحقيقية للمجتمع الذى تقوم على خدمته ، وليس بالضرورة أن تكون هذه الاحتياجات دائما هى التى يلح المجتمع على طلبها فى وقت معين .

وعلى الرغم من ضرورة تمتع الجامعات بالتسيير الذاتى وإدارة شئونها بنفسها الا أنه لابد من توافر قدر من التنسيق بينها وبين تخطيط التعليم الجامعى على المستوى القومى .

تحديث الادارة الجامعية :

يتطلب تحديث الادارة الجامعية تحديدا واضحا لأهداف وفلسفة هذا التحديث وفى هذا الشأن فإنه يمكن ابراز ما يأتى :

١ – استقلال الادارة الجامعية (التسيير الذاتى للجامعة) فى النواحى العلمية والبحثية والمالية والادارية .

٢ – تدعيم الأقسام العلمية بالجامعات باعتبارها نقطة الارتكاز الأساسية فى عملية أتخاذ القرار فى الجامعة .

إن الخطوة الأولى نحو تحديث وتطوير الجامعات المصرية تتطلب

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التشخيص الدقيق للمشكلات ومظاهرها ؛ حتى يمكن تعبئة الجهود وتوجيهها بالصورة التى تقضى على هذه المشكلات جذريا لتهيئة الجامعة لمجابهة متطلبات المستقبل .

ولا بد من التأكيد على أن هناك أهدافا عامة تناسب جميع الجامعات المصرية ، وأن هناك أهدافا خاصة تتناسب مع طبيعة وظروف كل جامعة وحدها . وبالتالى فإن نظم وادوات التحديث قد تختلف فى بعض جوانبها من جامعة الى اخرى بسبب الطبيعة المميزة لكل منها .

ومن أهم ملامح وسمات ومنهج الادارة الجامعية الناجحة أن تدرك أهدافها وطبيعة مسئولياتها وواجباتها ، وأن تدير شئونها برؤية مستقبلية ، وأن تتسم بالحزم والجدية والالتزام والانضباط بصفة عامة ، وأن تعمل على تطوير رسالتها لتساير العصر وتقود المجتمع نحو آفاق مستقبلية جديدة .

كما ترتبط كفاءة الادارة بخبرة ومهارة ورؤية ومنهج ومواهب وسمات شخصية العاملين والقائمين عليها من رؤساء ومرؤسين ومخططين وتنفيذيين ، الكل مسئول والكل قدوة للآخرين .

ويجب أن تعمل الادارة باستمرار على تحديث أساليبها وأدواتها من أجل رفع كفاءة الأداء بها ، وأن تدرك مشاكلها وتتعرف على أسباب تعثرها ولا تغفل عنها بل تسلك أفضل الطرق لعلاجها ، وأن تتسم بالمرونة التى تسمح بالتكيف مع مختلف المتغيرات ، وأن توازن بين طموحاتها وقدراتها ، مع العمل الدؤوب على تنمية القدرات لتتناسب مع ما تتطلبه الطموحات ، كما يجب أن تحرص على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتاحة لدى الجامعة مهما كانت محدودة دون هدر أو فقدان ، والاهتمام بمتابعة الصيانة لجميع الانشاءات والتجهيزات ، وأن تحسن استخدام الاستثمارات المتوافرة وتعمل على تنميتها وعلى تعظيم العائد منها .

ومن سمات الادارة الجامعية الناجحة أن تعى قيمة « الزمن » كأحد الموارد الهامة ، فالزمن – ادراكا لقيمته – هو العامل المشترك الأعظم فى كفاءة الأداء بكل أبعاده ، وفى استخدام كافة الموارد الأخرى بكل أنواعها . ويختلف الزمن عن باقى الموارد الأخرى فى أنه لا يمكن ادخاره إذا لم يستخدم فى حينه . وهدر « الزمن » يصاحبه هدر فى جميع الموارد الأخرى ، ويهبط بكفاءة الأداء بكل أبعادها ومعاييرها ، وذلك بالنسبة الى الجامعة والى المتعاملين معها . لذلك يجدر بالجامعات أن تسارع وتصارع « الزمن » فى استخدام مواردها وفى ادائها .

التخطيط:

وفضلا عن كل ما تقدم فإن الادارة الجامعية الناجحة هى التى تتبع المنهج العلمى فى تسيير كافة أمورها وذلك بالأخذ بمنهج التخطيط الاستراتيجى والعملى والمتابعة ، ووضع خطط قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى .

ويعنى التخطيط الاختيار المسبق لأفضل السياسات التى تحقق أهداف الجامعة من خلال الدراسة المتأنية لمختلف السياسات بأبعادها الأكاديمية والإدارية والمالية ، والمفاضلة بينها ، وبدون هذه المفاضلة والدراسة المتأنية للسياسات البديلة قد تقع الجامعة فى خطأ عشوائية وتخبط السياسات التى تتبعها .

ويلاحظ أن هناك قصورا واضحا فى وظائف التخطيط حيث لا توجد خطة أو تصور واضح للهياكل التنظيمية للتعليم الجامعى ، والمبانى ، والموارد المادية والبشرية الواجب توافرها ، ونظم المعلومات والبحث العلمى ، وبناء جسور التعاون بين الجامعة والمجتمع ... وليس هناك إلى حد كبير ربط بين احتياجات الدولة المستقبلية من القوى العاملة وبين خطط التعليم الجامعى .

ويرتبط بالتخطيط وضع المعايير اللازمة لضمان قيام الجامعة بواجباتها ووظائفها الرئيسية فى نطاق امكاناتها ، وتعتبر المتابعة والرقابة الموجهة والمصححة للأداء فى حينه من الركائز الاساسية الهامة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

للادارة الناجحة ، إلى جانب التخطيط الاستراتيجى ، وبتوسطها بالضرورة التنفيذ الفعلى .

وجدير بالذكر أن التخطيط الأكاديمى لا يستكمل مقوماته ويحقق أهدافه إلا إذا لازمته متطلباته من التنظيم والاعداد الادارى والمالى ، إذ بدون ذلك تصبح عملية التخطيط الاكاديمى عقيمة ولا يرجى منها أن تحقق أهدافها .

ويجب أن يشترك فى عملية التخطيط الأكاديمى بالجامعة كل من يهمه الأمر بمختلف المستويات وذلك من داخل الجامعة بقياداتها وهيئة التدريس بها ومن خارج الجامعة من الجهات المستفيدة من نشاطات الجامعة ومن خدمات خريجيها بما يضمن قبول الخطة والارتياح لها والحرص على نجاحها وتنفيذ بنودها مع التأكيد على استقلالية الجامعة .

التنظيم:

وهناك بعض المبادىء الأساسية الواجب مراعاتها عند تصميم التنظيم الملائم للجامعة منها :

أ – أن يشكل بكل جامعة مجلس للأمناء يكون همزة الوصل بين الجامعة والسلطات الحكومية

ب – التحديد الواضح للاجهزة التى تعمل فى الجامعة ومسئولياتها وسلطاتها فى اتخاذ القرارات .

جـ – تحديد قنوات وخطوط الاتصال داخل الجامعة .

د – تحديد الأجهزة التى تتولى تزويد متخذى القرار بالبيانات والمعلومات والاحصائيات وكذلك بكل ما هو جديد فى مال التنظيم والادارة .

هـ – تصميم أنظمة اتصال فعالة بين ادارة الجامعة والكليات التابعة لها .

و – تفويض السلطات والمسئوليات بصورة تدعم وتقوى مجالس الكليات ومجالس الاقسام .

ز – تحديد المهام المنوطة بالجهاز الادارى بالجامعة وتوصيفها بالتفصيل وتحديد مسئولياته ومتطلبات كل من وحداته .

ويجب القيام بالدراسة المستمرة للقوانين والانظمة والتعليمات واللوائح وإجراء التعديلات اللازمة لها لتخدم أهداف الجامعة ، والعمل على تبسيط اجراءات العمل فى الوحدات التنظيمية المختلفة للجامعة ، مثل وحدات شئون العاملين والشئون المالية وإجراءات القبول والتسجيل .

ويتطلب هذا التبسيط مقومات معينة منها التوسع فيما يلى :

أ – تطبيق مفهوم المركزية فى التخطيط والتنسيق ، ومفهوم اللا مركزية فى الاشراف والتنفيذ . وأن يتم كل ذلك فى اطار السياسة العامة للجامعة بما يحقق الأهداف المخطط لها .

ب – دعم مفهوم المشاركة فى الادارة الجامعية .

جـ – اختيار تجهيزات للمعلومات ذات كفاءة تسهل عملية تجميعها وتخزينها وتحديثها واسترجاعها وتقديمها فى صور متعددة لمستخدميها فور الحاجة اليها ، فى العمليات الادارية المختلفة .

د – اختصار الدورة المستندية التى تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها من أجل تبسيط الاجراءات واختصار خطوات اتخاذ القرار .

هـ – وضع دليل عمل لكل مستوى من مستويات الادارة الجامعية .

و – وضع معايير للأداء يقاس فى ضوئها كفاءة الأداء ، على أن تكون هذه المعايير مناسبة ، لا ترهق ولا تعوق وتتيح الفرصة للابتكار والتفوق .

ز – تحديد اختصاصات وصلاحيات ومسئوليات كل فرد فى الوحدة الادارية وعلاقة كل فرد بالأخرين .

ويجب الأخذ بالمبادىء الحديثة فى ادارة شئون القوى العاملة

بالجامعة والتى تشمل مهام وأنشطة أساسية مثل تحليل الوظائف وتصنيفها ، وتخطيط القوى البشرية ، والاختيار والتعيين ، وتقويم الأداء والتدريب والتنمية ، وتحديد الرواتب والأجور والمكافآت ، ومعالجة أوضاع العاملين ، وشغل الوظائف الادارية والفنية والاكاديمية الشاغرة بالجامعة عن طريق الاعلان حتى يتسنى اختيار أصلح العناصر المتقدمة ، كما يجب اعداد الموظف قبل استلامه العمل ، وكذلك الاستمرار فى تنمية العاملين القدامى فنيا واداريا .

كما تجب العناية بإعداد الكوادر الخاصة بتحديث الادارة الجامعية وتنميتها فى النواحى الاكاديمية والتنظيمية عن طريق إعداد مراكز للتدريب بالجامعة تقوم بتدريب العناصر البشرية المعاونة وتنميتها بما يحقق أهداف الجامعة ، وكذلك إعداد جيل من الباحثين فى مجال الادارة الجامعية من طلاب الدراسات العليا ، مع توجيه كل منهم إلى بحث مشكلة من المشكلات الجامعية ، مما يؤدى الى الوصول الى المسببات الحقيقية للعديد من تلك المشكلات ، واقتراح الحلول الفعالة لها .

ويجب تأصيل السياسات والبرامج التى تهدف الى تنمية ورفع كفاءة العناصر البشرية بالجامعة ، وتوفير المناخ المناسب لزيادة امكانات الانتاجية وتحقيق المزيد من الابداع والابتكار ، وتوفير الحوافز المعنوية والمادية لجذب العناصر الاكفأ والاحتفاظ بها ، وتوفير فرص النمو والتقدم الوظيفى لها ، ومع توفير فرصة مشاركة العاملين فى عمليات صنع القرار وتأصيل مبدأ تفويض السلطات .

المتابعة والرقابة والتقويم:

ولا تقل عمليات المتابعة والرقابة والتقويم فى أهميتها عن عملية التخطيط الأكاديمى والادارى ، وإذا كان التخطيط يتم عادة بالمستويات الادارية العليا وبمشاركة المستويات الأدنى إلا أن المتابعة تتم عادة بالمستويات التنفيذية الأدنى وتحت أشراف واهتمام المستويات الادارية العليا ، ويجب أن تتوافر قنوات الاتصال المباشر وشبكة قواعد المعلومات وانتظام تدفق المعلومات اللازمة فى حينها بين مختلف الوحدات وجميع المستويات ، بما يضمن فعالية كل من عمليات التخطيط والمتابعة والرقابة والتقييم للانشطة الاكاديمية والادارية بالجامعة .

وجدير بالذكر أن المتابعة الاكاديمية والادارية والرقابة والتقييم فى جميع الأحوال ليست هدفا فى حد ذاتها ، إنما هى وسيلة ادارية هامة للتأكد من أن يكون المحقق مطابقا للمستهدف ، وإعانة الادارة على تصويب مسارها إذا لزم الأمر ورفع كفاءة الأداء بها . وتعتبر المتابعة وسيلة ادارية هامة تربط كافة المستويات ، كما تعين الجامعة على التنسيق بين أنشطتها ، وعلى ترشيد أدائها ، وتدفع بالجامعة الى التقدم والارتقاء فى ضوء رؤيتها بشأن تقييم ادائها وخطتها المستقبلية كمنظومة متكاملة ، ووفق أولوياتها .

ولكل جامعة أن تراجع نفسها لكى تحقق توافر هذه السمات أو غيرها فى ادارتها للحكم على مدى نجاحها والأخذ بالاسلوب المناسب الذى يحقق النهوض بها .

كما يجب تحديث أنظمة وأدوات استخدام الامكانات البشرية بالجامعة ، والأخذ بالمبادىء الحديثة فى ادارة شئون القوى العاملة والتركيز على تقويم الأداء والتدريب والتنمية ، واعداد الموظف قبل استلامه العمل والاستمرار فى تنمية العاملين فنيا واداريا .

القيادة المتطورة:

ومن العوامل الرئيسية فى نجاح عملية الاصلاح الادارى بالجامعة وجود قيادة متطورة تؤمن بالتغيير وتعاون فى إحداثه ، ولديها رصيد كبير من الخبرة ، وأن تكون مؤمنة بأهداف الدولة ، رشيدة فى اتخاذ القرارات التى تدفع الأفراد إلى تحقيق الانجازات المطلوبة . كما يجب أن تتفرغ القيادات الجامعية لعملها فى الجامعة .

ويحسن ان يتم اختيار رؤساء الجامعات بواسطة المجلس المشترك للجامعات (المجلس الأعلى للجامعات) وفقا لمعايير

موضوعية ، ثم تعرض الترشيحات على السيد رئيس الجمهورية على غرار ما يتم بالنسبة لاختيار القيادات فى السلطة القضائية بواسطة مجلس القضاء الأعلى .

كما يجب وضع المعايير الخاصة باختيار القيادات الجامعية الاخرى فى جميع المستويات ، وتقييم تجربة نورية التعيين فى رئاسة مجالس الاقسام بعد أن مضى على الأخذ بها أربعة وعشرين عاما .

ويجب منح رئيس الجامعة سلطات أصلية واضحة تحل محل سلطات وزارة المالية ورئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى الأمور الخاصة بها داخل الجامعة ، وهو ما يسهم فى تحقيق الاستقلال المالى والادارى للجامعة ، ويترتب عليه تحسين كفاءة العملية الادارية داخلها ، كما يجب توفير المرونة فى أوجه الانفاق المختلفة وتقليل تدخل الوحدات الرقابية فى العمل الادارى الجامعى .

ومن القواعد المستقرة أن كل مسئولية توكل الى فرد أو جماعة يجب أن يقابلها سلطة يتمتع بها هذا الفرد أو تلك الجماعة والأخذ بمبدأ الثواب والعقاب .

التوثيق والمعلومات وتحديث نظمهما وتطوير النظم الادارية :

يعتبر التوثيق الجيد عنصرا هاما لحسن أداء العمل ، لذلك يجب العمل على تطوير أدوات الحفظ والأرشيف بالوسائل الحديثة .

ويجب العمل على تعميم « أوتومية » النظم الادارية المختلفة واستخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة والحاسبات الآلية فى مختلف الأنشطة الرئيسية بالجامعة . والتأكيد على أهمية نظم حفظ واسترجاع البيانات ونظم المعلومات فى مختلف المجالات ، وضرورة تحديثها لتحقيق الوفر فى عنصرالزمن ، فضلا عن الدقة ومساندة صنع واتخاذ القرار فى أقصر وقت .

هذا بالاضافة الى ضرورة دراسة تجارب الجامعات العالمية فى تحديث الادارة الجامعية ومحاولة الاستفادة من هذه التجارب والأخذ بأحدث إساليب الادارة .

إن توفير الأبنية والمرافق الجامعية لتستوعب جميع الأنشطة العلمية والبحثية والطلابية تمثل الركن الأساسى فى تحقيق الجامعة لأهدافها العامة والخاصة ، وبالتالى فان التصميم السليم لهذه الأبنية والمرافق يجب أن يسمح باستخدامها لأكثر من غرض ، وأن تكون قابلة للتوسع ، وأن تتناسب مساحاتها مع اعداد الطلاب وأنشطة الجامعة المختلفة وفقا للمعايير المرجعية المتعارف عليها للمبانى الجامعية ، وان يكون ذلك ضمن عناصر دراسة اقتصاديات التعليم .

وهناك ضرورة لتصميم نظم الرقابة والتوثيق المالى التى تساعد على حسن استغلال الموارد المالية وتوجيهها نحو غايات الجامعة ، ويتطلب ذلك استخدام أسس محاسبية ومالية حديثة تضمن حسن الأداء المالى للجامعات وتمنع الهدر وسوء استخدام الموارد المالية ، بالاضافة إلى « أوتومية » هذه النظم واستخدام الحاسبات الآلية بصورة تساعد على اتخاذ القرارات المالية الرشيدة .

ويجب ان تقوم الجامعات بامساك حسابات للتكاليف إلى جانب ما تمسكه حاليا من حسابات مالية ، وذلك ضمانا لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بتكلفة الأنشطة الجامعية المختلفة بصفة دائمة ومستمرة . كما يجب تطبيق أساليب مالية مرنة ومتحررة ، وخاصة فيما يتعلق بالمشتريات والمخازن .

وهناك اعتمادات مالية تخص الجامعات ولكنها تدرج فى موازنات جهات أخرى ، مثل وزارة التعليم العالى فيما يختص بالبعثات والاساتذه الزائرين والتبادل الثقافى والأنشطة الطلابية ، ووزارة الخارجية فيما يختص بالمؤتمرات العلمية والدولية ، والمجلس الاعلى للشباب والرياضة فيما يختص بالنشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لطلاب الجامعات ، ويجب أن تضم هذه الاعتمادات إلى موازنات الجامعات .

تمويل التعليم الجامعى :

إن توافر الموارد المادية أو الطبيعية لا يكفل وحده حدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل يجب أن تتوافر معه قوى بشرية يتم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تنميتها بطريقة جيدة ، وقد كانت زيادة اعداد الطلاب دائما على حساب النوعية . ويلعب التعليم الجامعى دورا هاما فى حياة الأمم والشعوب ، فهو الذى يصنع حاضرها ويرسم معالم مستقبلها ويقوم باعداد الكوادر والقيادات الفكرية للمجتمع .

وفى ظل التحديات والترتيبات التى بدىء مؤخرا فى اتخاذها فيما يتعلق بتطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة الدولية (الجات) واتفاقية الملكية الفكرية (التربس) والشرق الأوسط وغيرها فإنه من المشكوك فيه أن تحظى مصر بدور يليق بها فى أطار هذه الأوضاع الجديدة إذا كان عصب قدرتها على المنافسة والسبق مكبلا بمحدودية الانفاق . ومن الملاحظ أن نصيب الطالب المصرى من الانفاق على التعليم الجامعى هو الادنى على الاطلاق مقارنا بباقى الدول الفاعلة فى المنطقة .

وقد تضخمت أعداد الطلاب فى الجامعات فى مصر أمام الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم الجامعى حتى أصبحت لا تستطيع القيام بواجباتها على الوجه الأكمل بسبب الأعداد الطلابية الكبيرة وعدم كفاية الموارد المالية المتاحة .

وإذا كان من حق المجتمع أن يطلب من جامعاته أن توفر له علما متقدما وأن تجرى له أبحاثا كفيلة بصنع مستقبل أفضل ، وأن تمده بخريجين قادرين على دفع عجلة التنمية ومواجهة تحديات العصر ، فلابد أن يوفر هذا المجتمع مطالب جامعاته الملحة مادية كانت أو بشرية ، حتى تستطيع أن تؤدى الدور المطلوب منها وأن تتغلب على المشكلات التى تواجهها .

ويجدر بهذا الصدد التنويه بضرورة تعديل جدول المرتبات والبدلات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بما يرفع مستواها ويربطها بكادر القضاء ، وبما يتفق مع كرامة أعضاء هيئة التدريس ، وتقديرا للجهود التى يبذلونها فى أداء رسالتهم ، وتشجيعا لهم على بذل المزيد من الجهد .

وإن عدم توافر الموارد المالية الكافية سوف يقف حائلا دون تحقيق أهداف الجامعة على الوجه الأكمل . ومن الطبيعى أن يسهم فى توفير الموارد المالية اشتراك جميع الذين يستفيدون من هذه المرحلة وهم الحكومة والمؤسسات والشركات المختلفة وأولياء الأمور والطلاب .

ويستلزم ذلك القاء الضوء على واقع تعليمنا الجامعى والبحث عن صيغ بديلة للتمويل وإجراء دراسة تحليلية لأسباب أزمة الموارد فى التعليم الجامعى ، وتطور اعتماداته المالية ، وترشيد الانفاق عليه ، وايجاد مصادر جديدة للاسهام فى تمويل التعليم الجامعى فى مصر .

أولا: اسباب أزمة الموارد فى التعليم الجامعى :

١ – الانفجار فى اعداد الطلاب .

٢ – ارتفاع تكلفة الطالب الجامعى نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية ، مثل ارتفاع الأسعار والتضخم العالمى وانخفاض قيمة العملات وكذلك تزايد المصاريف الجارية من ادارية ومرتبات ومواد تعليم ، وتوفير مراجع ودوريات علمية ، وصيانة ، وكهرباء ، ونقل ، ومنح ومكافات ... وكذلك تزايد المصاريف الرأسمالية من أرض ومبانى وانشاءات وسلع معمرة وغيرها .

٣ – اهتمام الجامعات بأرقى مستويات المعرفة : ولا يقتصر هذا الاهتمام على جامعات المجتمعات المتقدمة بل يمتد إلى جامعات بعض الدول النامية كمصر حيث تكلف جامعاتها نفسها أحيانا فوق طاقاتها فى سبيل برامج وبحوث فى مجالات تتطلب ميزانيات ضخمة وتكاليف باهظة .

٤ – احتياج الجامعات والانشاءات الجديدة بها للمزيد من الموارد والتكاليف الرأسمالية .

٥ – تدفق أعداد أكبر من الطلاب للالتحاق بالدراسات العليا .

ثانيا: تطور الاعتمادات المالية للتعليم الجامعى فى مصر :

أثبت العديد من الدراسات العالمية أن العائد من الاستثمار التعليمى

يفوق فى بعض الأحيان العائد من القطاعات الانتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة .

١ – يلاحظ أن نسب الانفاق على التعليم الجامعى فى مصر ظلت لا تتناسب مع تزايد اعداد الطلاب وارتفاع الأسعار ، وكانت النتيجة المحتمة لما يحدث من تكدس طلابى كبير مع عدم توافر الموارد المالية اللازمة هو انخفاض فى كفاءة التعليم وضعف انتاجيته .

وبدراسة الانفاق على العملية التعليمية فى الجامعات يتضح أن معدل الزيادة السنوية فى الباب الثانى يأخذ شكلا تناقصيا ، هذا بالاضافة إلى أن الجزء الأكبر من المنصرف يُستهلك فى المرتبات والأجور ، وأن نسبة صغيرة تستخدم فى تسيير العملية التعليمية ، وقد كان لذلك أثر سلبى على المستوى والجودة ، وعلى كفاءة الخريجين ومستوى البحث العلمى .

٢ – الانفاق على اسكان الطلاب واعاشتهم : هناك مبالغ ضخمة تنفقها الدولة على الاسكان الطلابى وتوفير الوجبات الغذائية للطلاب المقيمين بالمدينة الجامعية وغير المقيمين بها ، ومن المعروف أن الطلاب لا يسهمون فى ذلك الا بقدر قليل جدا ، هذا فى الوقت الذى يجب أن يتناسب ما يدفعه الطلاب بدرجة معقولة مع ما ينفق عليهم ، وأن تخفض هذه النفقات بالنسبة للطلاب المتفوقين وغير القادرين .

٣ – الانفاق على مكافآت التفوق : تحرص الدولة على تكريم أبنائها من الطلاب المتفوقين ، ولكن من المناسب أن يأخذ التكريم شكل الاعفاء وليس شكل العطاء المادى . فإذا كانت هناك رسوم دراسية مفروضة على الطلاب فينبغى أن يعفى منها الطالب المتفوق حتى ينعكس ذلك عليه ويدفعه إلى الجد والاجتهاد ، رغبة فى استمرار التفوق .

ثالثا: ترشيد الانفاق على التعليم الجامعى :

من الضرورى ترشيد الانفاق قبل البحث عن صيغ جديدة لتمويل التعليم الجامعى ، فالاستثمار الامثل للاعتمادات المالية والاهتمام بمستوى الخريجين واعدادهم يعطى الكلفة عادة المعنى الحقيقى لها . وقد يكون من وسائل تخفيض الكلفة أو ترشيدها – زيادتها على المدى القريب فى مقابل مزيد من الفائدة على المدى البعيد .

وتشمل الأساليب المباشرة المتضمنة فى هذه الطريقة بما يلى :

– الاهتمام بربط خطط التعليم الجامعى – كما وكيفا – بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما يجعل هذا التعليم أداة فعالة فى إحداث التنمية .

– تكثيف كل الجهود الحد من الفاقد بصوره المختلفة ، وعلى سبيل المثال فإن الرسوب يمثل إحدى صور الفاقد من حيث تأثيره على رفع التكلفة وزيادة النفقات .

– الاهتمام بعوامل الجودة فى التعليم الجامعى ، مثل اطالة مدة السنة الدراسية والاهتمام بالمكتبات والمعلومات والمعامل والمراجع الجامعية والدوريات العلمية ووسائل التعليم الحديثة .

كما يلاحظ أن بعض الاقسام فى الجامعات الحديثة قد تضم اعدادا محدودة من الطلاب ، مما ينتج عنه ارتفاع التكلفة ، وهذا يجعل قضية التكامل بين الجامعات فى بعض التخصصات ، أو حتى بين الاقسام المتناظرة داخل الجامعة الواحدة ، أمرا جديرا بالدراسة .

ولاشك أن تحسين شروط العمل الادارى فى الجامعة وضبطه هو أحد الوسائل الفعالة فى تحقيق الجامعة لأهدافها . وهنا يجب أن تراعى الوظيفة فى العمل الادارى بحيث يحدد لكل موظف عمل يؤديه على الوجه الأكمل .

رابعا: مصادر جديدة للاسهام فى تمويل التعليم الجامعى:

إذا كانت الدولة تنوء بأعباء التعليم الجامعى فإنه من المعقول أن يتحمل المستفيدون من هذا التعليم بعض أعبائه ، فلا مجال لزيادة نصيب الطالب من الانفاق على التعليم فى مصر باتباع الاسلوب الذى

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

اتبعنـــاه حتى الآن ، الا وهو الاعتمادا على الانفاق الحكومى . ويمكن الاعتماد على مصادر جديدة لزيادة الوارد للتعليم الجامعى ، وذلك بإجراء تعديلات جذريـــة فى وظائف التعليـــم الجامعى فى مصر ، ويكون لهذه الوظائف الجديدة مصادر تمويل جديدة . وكذلك تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاسهام والتبرع واستثمار نسبة من أرباحهـا داخـل مؤسسات التعليم الجامعى .

كمـا ان الاهتمـام والتوسع فى تسويق البحوث التطبيقـية التى تجريها الجامعات يمثل عنصرا هاما له عائد لا يستهان به يضاف الى تمويل الجامعات .

التجديد فى وظائف التعليم الجامعى فى مصر :

(١) جعل الجامعات مراكز انتاج : يجب عدم اغفـال امكانيـــة الجامعـــة أن تكون مركزا لأنتاج متطور يثرى العلم ويجعلـــه يختلف كما وكيفا عن نظيره خارج أسوار الجامعة ، وعلى سبيل المثال مـا يجرى بكليـات الزراعـــة وورش كليات الهندسـة وبعض الكليات الأخرى التطبيقيـــة والانسانيـة . ولا شك فى أن ذلك سوف يحقق بعض الفوائد مثل :

– ربط النظـرية بالتطبيق حيث يؤدى هـذا الربط إلى اثراء وتطوير كل منهمـا .

– توضيح وظيفة العلم والتعليم فى الحياة العلمية .

– الحصول على عائد مادى يمكن أن يساعد فى تمويل الجامعـــة تمويلا ذاتيا أو شبه ذاتى .

– زيادة مـهـارة الطالب أثناء الدراســـة وبالتـالى زيادة كـفـاءة الخريجين فى خدمة المجتمع .

– التأثير فى الاسعار حيث يمكن عرض المنتجات بسعر أقـل من السوق وبجودة أفضل .

– ربط الجامعة بالبيئة والمجتمع .

(٢) تقديم الأعمال الاستشاريـة للهيئات والمؤسسات المختلفـة فى المجتمع ، وكذلك عقد دورات للتدريب التى يمكن للاقسام أن تنفذها لصالح قطاعى الاعمال والخاص والتعليم المستمر فى مقابل دعم مالى من هذه الهيئات والمؤسسات . وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه مأخوذ به فى كثير من دول العالم مثل بريطانيا والسويد واستراليا وغيرها .

(٣) الحصول على عائد تأجير قاعات الجامعات والمدن الجامعية ومرافقها للمؤتمرات والأنشطه الأخرى فى فترات العطلات .

الاستفادة من تمويل أكبر عدد من المؤسسات والافراد:

١ – مؤسسات قطاع الاعمال والقطاع الخاص والمصارف : من المؤكد أن الارتفاع بمستوى الخريجين ومستوى البحوث التى تجرى فى الجامعة وارتباطها بقضايا المجتمع ومشكلاتـه الرئيسيـــة يسهم فى زيادة الانتاج على المستويين القومى والفردى فى قطاع الأعمال وفى القطاع الخاص . ومن الأهميـــة بمكان أن تسهم هذه المؤسسات فى زيادة ميزانية التعليم الجامعى عن طريق التبرع ، وأن تخصص جزءا من أرباحها لتمويل صندوق قومى يتجمع فيـه كل المصادر التى تُقترح للتمويل لخدمة التعليم الجامعى .

وهناك تجارب عالمية فى هذا الصـدد منهـا تخصيص نسبة معينة (١٪ أو أكثر) من أرباح المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية والزراعية والمصارف للانفاق على البحث العلمى ، وتمويل المشروعات البحثـيـة التى تسـهـم بدورها فى زيادة الانتـــاج فى صـــوره ومستوياته المختلفة .

٢ – التمويل الشعبى : يجب ايقـاظ الوعى الوطنى فى صورة تطوعيـــة ، وابراز دور المنظمات السياسيـــة كالاحزاب ، والمنظمات الشعبيـــة كالجمعيات والنوادى والنقابات والاتحادات ؛ فى القيام بتعبئـــة شعبيـــة تؤدى إلى تجميع موارد ماليـــة جديدة أو تبرعات بأرض للبناء أو مبان أو تبرعات لشراء تجهيزات مادية ، وتكثيف الدعاية لحث الافراد والمؤسسات على التبرع ، وربط ذلك بنوع من الاعفاءات الضريبيـــة أو بغير ذلك من الحوافز التى لا تخل بمبدأ تكافؤ الفرص ،

مثل إطلاق اسم المتبرع (سواء كان مؤسسة أو فرداً) على المعمل وتجهيزاته أو المبنى أو القاعة أو المدرج أو النشاط الذى تبرع له ويقوم بتمويله ، كما يمكن تسمية المنح المقدمه للطلبة بأسماء مقدميها . ومن المعروف أن حد الأعفاء الضريبى للتبرعات لا يزيد عن ٧٪ من الأرباح التجارية والصناعية ، ومن المناسب زيادة هذه النسبة .

٣ – الاستفادة من تمويل وجهود المؤسسات العربية أو المؤسسات الأجنبية أو الدولية ، (إلا أنه قد تحكمها اعتبارات سياسية وعلمية لا يمكن التضحية بها لمجرد التمويل ولا يمكن التنازل عنها لمجرد حل مؤقت لازم) . ويجب أن يراعى فى هذا المجال الاستفادة القصوى والمثلى من التمويل بحيث لا يهدر فى وجوه انفاق استهلاكى أو يستنزف فى مكافآت ورواتب . كما ينبغى التنسيق بين هذه الجهود بحيث تتكامل مع سائر الخطط فى البرامج المختلفه ولا تتعارض معها .

٤ – الاستفادة من تمويل أولياء الأمور والطلاب وذلك بعدة وسائل منها :

– ترشيد مجانية التعليم بأن يتحمل الطالب ، على سبيل المثال ، نسبة من تكلفة الدراسة فى حالة البقاء للاعادة أول مرة فى نفس الصف الدراسى ، على أن يتحمل الجزء الأكبر من هذه التكلفة إذا رسب مرة ثانية فى هذا الصف الدراسى .

– اعادة النظر فيما يدفعه الطالب للسكن والاعاشة فى المدينة الجامعية ، على أن يعفى الطلاب المتفوقون غير القادرين من هذه الزيادة .

– اعادة النظر فى مكافآت التفوق من حيث المستويات التى تستحق هذه المكافأة .

٥ – الاستفادة من تمويل وجهود الخريجين : ويظهر ذلك بتعبئة جهود بعض المنظمات مثل النقابات المهنية واتحادات الخريجين ، واتحادات العلماء المصريين المشتغلين فى الخارج ، والنوادى المصرية الموجودة بالخارج ، وأعضاء هيئة التدريس المعارين للعمل بجامعات ومراكز البحوث العربية والاجنبية . أو بالمنظمات الدولية ، وذلك عن طريق مساهماتها التى يمكن أن تقدم على هيئة تبرعات أو هبات أو منح أو خدمات عينية وتجهيزات معملية وتمويل شراء مراجع ودوريات علمية ، أو تسديد نفقات الاشتراك فى مراكز وبنوك المعلومات ، أو تمويل بعض البعثات ، أو تقديم تسهيلات للمبعوثين والدارسين المصريين بالخارج ، أو منح دراسية .

وكل ذلك يمثل اضافة لموارد جديدة ، وتخفيض الضغط الحالى على الموارد القائمة ، والأهم من هذا رفع مستوى كفاءة الباحث وعضو هيئة التدريس من الجوانب التدريسية والبحثية والمعرفية .

بيـــان

بتطور اجمالى اعتمادات موازنة الجامعات

على مستوى الأبواب الأربعة فى المدة من ٩١/٩٠ – ٩٦/٩٥

البيان / السنة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى
١٩٩١/٩٠	٦٨٤,٠٢٦	١٨٧,٢٢٢	٣١٠,٢٣١	٣١,٨١٣	١,٢١٣,٣٩٢
١٩٩٢/٩١	٧٩٧,٠٩٤	٢٦٤,٢٧٥	٥١١,٩٣٥	٦٥,٠٩٠	١,٦٣٨,٤٩٤
١٩٩٣/٩٢	٩٠٩,٧٧٩	٢٥٤,٨٨٢	٦١٨,٤٨٣	٨٨,٢٨٠	١,٩٦٧,٤٢٤
١٩٩٤/٩٣	١,٠٦٧,٩٩٨	٤٦٠,٥٢٢	٥٣١,٥٩٨	١١٩,٩٧٥	٢,١٨٠,٠٩٣
١٩٩٥/٩٤	١,٢٣٤,٨٠٠	٤٨٢,٦٠٩	٥٥١,٥٦٩	٨٦١٤٩	٢,٣٥٥,١٢٧
١٩٩٦/٩٥	١,٥٠٤,٦٣٦	٥٣٣,٩٨٩	٣٥,٢٢٦١	٦٤,٨٤٤	٢,٤٥٥,٧٣٠

الاعتمادات المدرجة اعتمادات نهاية العام المالى فيما عدا الاعتمادات المخصصة للعام المالى ١٩٩٦/٩٥ فهى اعتمادات أول العام المالى .

بيـــان

بالتوزيع النسبى لأبواب اعتمادات موازنة

الجامعات فى السنوات ٩١/٩٠ – ١٩٩٦/٩٥

البيان / السنة	الباب الأول	الباب الثانى	الباب الثالث	الباب الرابع	الاجمالى
١٩٩١/٩٠	٥٦.٤	١٥.٤	٢٥.٦	٢.٦	١٠٠.٠
١٩٩٢/٩١	٤٨.٧	١٦.١	٣١.٢	٤.٠	١٠٠.٠
١٩٩٣/٩٢	٤٦.١	١٨.٠	٣١.٤	٤.٥	١٠٠.٠
١٩٩٤/٩٣	٤٩.٠	٢١.١	٢٤.٤	٥.٥	١٠٠.٠
١٩٩٥/٩٤	٤٢.٤	٢٠.٥	٣٣.٤	٣.٧	١٠٠.٠
١٩٩٦/٩٥	٦١.٣	٢١.٨	١٤.٣	٢.٦	١٠٠.٠

التعليـــم الأزهـــرى

سياسة تطوير التعليم بالمعاهد الأزهرية بعد المرحلة الابتدائية

تخضع عملية تطوير التعليم لعدة مبادىء تحكمها ، من أهمها : النظر الى التعليم باعتباره منظومة متكاملة الحلقات ومترابطة يؤثر بعضها فى بعضها الآخر ، ومن ثم يتطلب تطويـر التعليـم مراعاة جملة من السياسات . منها :

- سياسة المحتوى : والهدف منها تنمية المهارات والفهم والقيم .
- سياسة الطرائق : والغرض منها تعديل الطرائق التربوية والأساليب التعليمية .
- سياسة الموارد : لتحقيـق الحاجـة مـن المـوارد ، سواء المادية والبشرية .
- سياسة التوزيع : للاستفادة من تنظيم الجهود المبذولة فى العملية التعليمية ، وإتاحة الفرص للخيارات والاختيارات المطروحة ، بغرض تحقيق أداء تربوى وتعليمى أمثل .

أولا: دواعى الدراسة :

يستدعى النظر فى دواعى الدراسة مراجعة الواقعين الكمى والكيفى لمعاهد الأزهر الاعدادية والثانوية .

أ - فمن الواقع الكمى : يستفاد من الاحصاءات المقدمة للمجلس من قطاع المعاهد الازهرية ما خلاصته :

- يبلغ عدد المعاهد الاعدادية ٧٣٤ معهدا ، والثانوية ٤٢١ معهدا .
- تبلغ كثافة الفصل فى المعاهد الاعدادية ٣٢ طالبا ، وفى الثانوية ٣٠ طالبا (فى المتوسط) وهى كثافة مقبولة وخاصة إذا توافرت الموارد البشرية والمادية المطلوبة .
- يبلغ نصيب المعلم ١١,٣ من الطلاب على المستوى العام فى كلتا المرحلتين الاعدادية والثانوية .
- تبلـغ نسـبـة الطـلاب الذكـور ٦١,٥٪ والإناث ٣٨,٥٪ فى المرحلة الاعدادية .

وتبلـغ نسـبـة الطـلاب الذكـور ٦٨٪ والإنـاث ٣٢٪ فى المرحلـة الثانوية .

وكلتاهما نسبة مقبولة مؤقتاً

- لا يتوافر لبعض المعاهـد - وخصـوصـا بالمحافظات النائية - العدد الكافى من معلمى : القراءات ، والخط ، واللغة الفرنسية ، وهو أمر يحتاج الى تداركه .

ب - ومن الواقع الكيفى :

١ - تحـدد اللائحة الداخلية للمعاهد الأزهرية الأهداف التربوية فيما يأتى :

- تزويد الفتى المسلم والفتاة المسلمة بتربيـة : خلقيـة ، ودينية ، وجسمانية ، وعقلية ، واجتماعية ، وقومية .
- تزويدهمـا بالقدر الكافى من العلوم الدينيـة التى يختص بها

الأزهر ، وبالدراسات الثقافية والعلمية والفنية والمهنية التى يتزود بها نظراؤهما فى مدارس التعليم العام . وكذلك تعريفهما بالاتجاهات وأنماط السلوك التى تكفل لهما تنشئة اسلامية صالحة ، والربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك ، مع التمسك بالدين والحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه .

– تزويد الطلاب بما يلزم من خبرة وتثقيف لازمين لشق طريق الحياة .

– تهيئة الطلاب إذا صلحت قدراتهم واستعدادتهم لمواصلة الدراسة فى مراحل التعليم التالية ، سواء أكانت فى داخل الأزهر أم فى خارجه .

– دعم تنشئة الطلاب من ناحية الكفاية الشخصية والقوة الروحية والدينية ، وذلك لتهيئتهم تدريجيا لدورهم المنتظر فى القيادة والتوجية فى المجالين الإسلامى والعربى .

– تحرير عقول الناشئة من الخرافات الشائعة والتقاليد التى لا يقرها الدين .

– الإلمام بالأحداث الجارية فى البيئة ، والقدرة على حل المشكلات الطارئة .

٢ – وهذه الأهداف مصوغة بعناية ، الا أن تحقيقها يقتضى توافر الإمكانات المادية والبشرية ، ومقدرة المؤسسة التعليمية على تقبل الإضافة والتعديل تبعا لحركة التطور ، ووفقا لمعطيات التغير واحتمالات المستقبل ، مما يجعل الوصول الى تحقيق الأهداف أمرا ميسورا .

٣ – والمتفحص فى هذه الأهداف يدرك أنها تنطلق من الأساس الاخلاقى ، والمنهج العلمى اللازمين لنمو الشخصية المتكاملة ، ولكن بمراعاة عدة مبادىء ، منها :

– مبدأ الفروق الفردية .

– مبدأ تحقيق الفرص التعليمية .

– مبدأ استمرارية التعليم .

– مبدأ الاهتمام بالشخصية المتكاملة .

والملاحظ أنه – فى المعاهد الأزهرية – تم تطبيق نظام تشعيب محدود أغفل توسيع الفرص على الطالب ، وطبقت فكرة المسار التعليمى الأحادى بدلا من فكرة تعدد المسارات التعليمية والتخصصات ، وقل الاهتمام بفرص التعليم التعويضى أمام من لا تؤهله قدراته على المتابعة والانتظام ، مثلما قل الاهتمام بتكثيف التعليم وتسريعه أمام الموهوبين من ذوى القدرات العالية . ووقفت العملية التعليمية عند مجرد تعليم المعارف وهى غير كافية لتكوين الشخصية ، لافتقادها كثيرا من الحاجات الجمالية والروحية والاجتماعية ، نتيجة لتدنى المتاح من النشاطات المدرسية ، وبسبب عدم كفاية الموارد المادية والبشرية اللازمة .

ثانيا: خطة الدراسة والمقررات الدراسية :

١ – تتوزع المقررات الدراسية بين مجموعة العلوم الشرعية والعربية ومجموعة الدراسات الثقافية على الوجه الآتى لكل صف :

– فى المرحلة الاعدادية بنسبة ٥٦ر٦٪ للعلوم الدينية والعربية و٤٣ر٤٪ للدراسات الثقافية .

– فى القسم الأدبى بالمرحلة الثانوية بنسبة ٧٠ر٢ للعلوم الشرعية والعربية و٢٩ر٨٪ للدراسات الثقافية .

– فى القسم العلمى (تخصص علوم أو رياضيات) بنسبة ٣٨ر٥٪ للعلوم الشرعية والعربية و ٦١ر٥٪ للمواد التخصصية .

٢ – ويلاحظ على الخطة :

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

- افتقارها الى التثقيف المهنى الذى يغرس فى الطالب احترام العمل والعمل اليدوى بعد تخرجه .

- أدى التشعيب فى المرحلة الثانوية ما بين الأدبى والعلمى الى ثنائية داخل التعليم الأزهرى تمتد آثارها الى جامعة الازهر عندما تسمح - وقد سمحت - بالتحاق الحاصلين على الثانوية الأزهرية علمى بالكليات التقليدية لوفرة الفائض منهم عن الكليات العملية ، مما يتطلب التنسيق بين قطاع المعاهد الأزهرية والجامعة .

- وقد يكون المعيار الموضوعى للحكم على صلاح الطالب للدراسة أو مواصلة الدراسة فى شعبة بعينها ، هو المعتمد ، وليس مجرد إبداء الرغبة والاختيار بين المواد ، ويسهم فى تحقيق هذا الهدف تقارير المعلمين والمشرفين الاجتماعيين والاخصائيين النفسيين ابتداء من المرحلة الاعدادية على الأقل .

- النشاط المدرسى له دور هام فى تنمية الشخصية الطلابية ، ولكن تخلو خطة الدراسة حتى من الاشارة اليه . ويبدو أنه تم الاكتفاء بحصص التربية الرياضية وحصص التربية الفنية والتربية النسوية للإناث . ويؤكد غياب هذا النشاط عدم توافر الموارد البشرية والمادية للقيام به على وجه مقبول .

ثالثا: طرق التدريس:

- الأصل أن تؤدى طرق التدريس الى تكوين تفكير إبداعى ابتكارى عند الطالب ، قادر على التعامل مع متغيرات الحياة والمجتمع ، بما فى ذلك التكنولوجيا وتطبيقاتها ، ولكن نشأ عن ازدحام خطط الدراسة والمقررات فى هاتين المرحلتين استسهال الاعتماد على المعرفة ، مما جعل الطالب يتجه الى الحفظ والاستظهار ، وساعد على هذا أن المعلم نفسه أقرّ - عمليا - هذه الوسيلة ، كما اعتمدها فى تقويم الطالب سواء فى الامتحانات اليومية والفترية أم فى امتحانات آخر العام .

رابعا: التقويم والامتحانات:

- وتبعا لقيام التدريس على تلقين المعرفة ، صارت هى الأساس لتقويم الطالب ، وقد ترتب عليها أيضا الغاء اعمال السنة . وساعد على ذلك :

أ - عدم توافر القدرة لدى كثير من المعلمين على وضع الاسئلة التى تقيس قدرات الطلاب .

ب - عدم توافر الاخصائيين والخبراء الذين يقومون بمشاركة مستشارى المواد فى متابعة نتائج الامتحانات وتحليلها بغرض قياس مستويات الطلاب .

- وهنا تبدو الحاجة ماسة لمواءمة المقرر الدراسى فى كل صف ومرحلة دراسيين للمنهج ، وربطهما بالقضايا والتقنيات المعاصرة .

خامسا: الأبنية التعليمية:

- تشير الاحصاءات الى أن ٩٥٪ من المعاهد القائمة تم انشاؤها بالجهود الذاتية ، وقد تضرر كثير منها بسبب زلزال اكتوبر ١٩٩٢ وتوابعه ، والسيول الجارفة بعد ذلك فى بعض الجهات وخاصة فى مناطق الصعيد . وما قررته الدولة من اعتمادات لا يكفى لمعالجة ما نشأ عن هذه الأحداث فى أقرب وقت .

- بالاضافة الى حاجة المؤسسة التعليمية الازهرية الى زيادة الابنية لمواجهة الزيادة فى قبول الطلاب المستجدين .

- هذا بالاضافة الى حاجة التعليمين الاعدادى والثانوى الأزهريين الى كثير من الاجهزة التعليمية المستجدة .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

سادسا: المعلمون وقياداتهم:

– المعلمون هم عصب العملية التعليمية ، مما يتطلب أن يكون كل معلم على كفاية علمية وتربوية لأداء عمله على الوجه الأكمل . ولئن توفر المعلمون بالأزهر على الكفاية العلمية الناجزة فإن حاجتهم الى الكفاية التربوية يجب سدها عن طريق الدورات التدريبية التجديدية والمهارات التربوية ، مما يضع على المؤسسة عبء القيام بهذه الدورات عن طريق خطة مدروسة ومحسوبة بحساب عدد المعلمين فى كل تخصص .

– على أنه من الناحية الكيفية يوجد عجز فى معلمى بعض التخصصات لا يكفى سده بزيادة الأعباء على المعلمين الموجودين بالوظيفة أو عن طريق الانتداب ، بل يمكن فتح باب التوظيف للراغبين القادرين والمؤهلين لوظيفة التدريس ، بالاضافة الى التدريب التحويلى فى بعض التخصصات .

– وأيا كان الأمر فإن عطاء المعلم رهن باطمئنانه على حصوله على الكفاية المادية ، سواء فى راتبه أو مكافآته وحوافزه ، للوفاء بمتطلبات معيشته وأسرته .

– ومتى كان المعلم صالحا – وجمهرة المعلمين كذلك – صار اختيار القيادات من بينهم أمرا ميسورا ، ولا يكفى أن يقوم هذا الاختيار على الأقدمية وحدها ، بل لابد أن تكون أمام الرياسات عناصر أساسية فى عملية الاختيار . وقد تكفل القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية بهذا الأمر بالنسبة للقيادات فى الدرجات الممتازة والعالية . وحبذا الاستفادة من هذا التنظيم بالنسبة لشيوخ المعاهد ومديرى المناطق والموجهين العامين وموجهى المواد ومن اليهم بناء على الأسس والشرائط التى تقرها المؤسسة التعليمية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ؛ يوصى بما يأتى :

* بذل مزيد من العناية باللغة العربية . ويكون القرآن الكريم حفظا وتلاوة واستظهارا هو الأساس الأول للعناية باللغة العربية وآدابها .

* العناية بدروس اللغات الأجنبية ، ليس فقط لتمكين الطلاب الراغبين فى الدراسة بالكليات العملية وما اليها ، ولكن لتهيئة المجموع لملاحقة التطورات العالمية الحادثة والتكيف مع متغيرات المستقبل . كما أن إعداد الدعاة للعمل بالخارج يتطلب تزويدهم بقدر مناسب من اللغات الأجنبية – ليس اللغات العالمية فقط – بل اللغات المحلية ، وإكسابهم المهارات اللازمة كتابة وقراءة وتحادثا .

* رصد النتائج الحديثة لبحوث التعليم وأهدافه ، وفى ضوئها يمكن تحديد وتحديث خطط الدراسة والمناهج التى تحققها ، وتحسين الأداء فى العملية التعليمية .

* ربط سياسة القبول بالمعاهد الازهرية بسياسة القبول بكليات جامعة الأزهر .

* دراسة إمكان ادخال نوع من التعليم والتدريب الفنى بالمعاهد الأزهرية ، حتى تتعدد فرص التعليم المستمر أمام الطلاب ولا تتوقف عند التحاقهم بالجامعة ، وحتى تتاح لمن يفيض عددهم مستقبلا عن استيعاب الجامعة لهم أن يتحولوا الى سوق العمل وهم مؤهلون لذلك .

* وضع خطة قابلة للتنفيذ فى شأن الدورات التدريبية : التجديدية ، والمهارية التربوية ، والتحويلية .

* توفير الموازنة اللازمة للمبانى والأجهزة ، وكذلك لرفع مستوى المعلمين ماديا .

* وضع الأسس اللازمة لاختيار قيادات المعاهد والإدارات التعليمية والعمل على تنفيذها بكل دقة .

سياسة إنشاء معاهد فنية نوعية بالأزهر

ينص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها على الآتى :

المادة (٨٥) : الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقة بالأزهر تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الإسلامية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها ، واعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، ولتتهيأ لهم جميعا فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج ، كما تتهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى فى جمهورية مصر العربية وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى .

المادة (٨٧) : مدة الدراسة فى المعاهد الثانوية الأزهرية أربع سنوات ، يعد فيها التلميذ إلى جانب ما يحصل من علوم الدين والمعرفة للحصول على الشهادة الثانوية العامة بأحد قسميها العلمى والأدبى ، أو الحصول على الشهادة الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعى والتجارى والزراعى وغيرها .

وقد ظل التفكير فى إنشاء معاهد ثانوية فنية محل نظر ومراجعة مع المؤسسة التعليمية الأزهرية (قطاع المعاهد الأزهرية) . والرأى السائد أن إنشاء معاهد صناعية أو تجارية أو زراعية يحتاج إلى إمكانات مالية وعينية وورش وآلات وأجهزة ونوعية خاصة من المعلمين ، ومن الناحية العملية فإن الحاصلين على الاعدادية الأزهرية متاح لهم بسهولة الالتحاق بمعاهد وزارة التربية والتعليم ، وكذلك الذين لا يوفقون فى الاستمرار بالتعليم الثانوى الأزهرى .

وبمعاودة التفكير استقر رأى المجلس – وبموافقة ممثلى قطاع التعليم الأزهرى على اختيار النوعيات الآتية لتكون مجالا للتعليم الفنى بمعاهد الأزهر الثانوية الفنية :

أولا - معاهد لتحسين الخط العربى : والحاجة إليها ملحة سواء فى قطاع التعليم أو فى سائر قطاعات الخدمات والانتاج .

ثانيا - معاهد لإعداد مقيمى الشعائر : وتضمن تزويد مساجد الجمهورية بطبقة من مقيمى الشعائر مزودين بقدر واف من الثقافة الأسلامية ، تسد العجز القائم ، وتساعد فى إشاعة روح الالتزام والوسطية الدينية المعتدلة .

ثالثا - معاهد للتربية النسوية : تحصل فيها الفتاة على احتياجاتها كأنثى وكأم وربة بيت ، بالاضافة إلى دخولها سوق العمل والانتاج .

– على أن يتاح لكل نوعية التزود بقدر واف من الثقافة الإسلامية النيرة والمواد الأخرى بما فيها اللغة العربية واللغات الأجنبية .

– وأن يكون إنشاء هذه المعاهد بالتدريج ، وتبدأ بالعاصمة ، ويتم التوسع فيها بحسب الاحتياجات .

سياسة اعداد الطلاب الوافدين بمعاهد الأزهر وجامعته

الأزهر من أقدم المؤسسات التعليمية التى قصدها طلاب المعرفة من المشرق والمغرب ، إن لم يكن أقدمها على الإطلاق .

ومن هنا كان لزاما على الأزهر أن يضع الوافدين عليه لطلب العلم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في دائرة العناية الكاملة والرعاية الشاملة ، لتغذية عقولهم ، وتنمية مداركهم ، وتوسيع ثقافتهم ، ورعايتهم بمختلف أنواع الرعاية ، ما دام الأزهر قد استقدمهم وافدين ، أو قبل وجودهم في صفوف طلابه دارسين على نفقتهم أو نفقة حكومات بلادهم أو ذويهم .

وبصدور القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١ نصت اللائحة التنفيذية له في المادة (٤١) على أن تتولى إدارة البعوث الإسلامية – على وجه خاص – ما يأتي :

١ – الإشراف على الطلاب الوافدين للدراسة بالأزهر ، واستقبالهم ، وإسكانهم ، وتسهيل إلحاقهم بالمعاهد والكليات الأزهرية .

٢ – تأهيل الطلاب الوافدين لغويا ، وعلميا ، وإعدادهم للالتحاق بالفرق المناسبة لهم في الكليات والمعاهد .

وفي المادة (٦٨): يتولى معهد البعوث الاسلامية استقبال الطلاب الوافدين من أقطار العالم لتلقي العلوم الدينية والعربية بالأزهر وتهيئتهم لإتمام دراستهم بجامعة الأزهر .

وفي المادة (٦٩): يلحق بهذا المعهد قسم خاص بإعداد طلاب البعوث ممن لا يتكلمون العربية أو لا يجيدونها إجادة تمكنهم من الاستفادة في الصفوف الدراسية التي يلحقون بها في المعهد أو في جامعة الأزهر .

وفي المادة (٧٠): تقترح الادارة العامة للمعاهد الأزهرية المناهج الخاصة بمعهد البعوث الاسلامية .

وفي المادة (٧١): تنظم الأمانة العامة لمجمع البحوث الاسلامية بالاشتراك مع الادارة العامة للمعاهد الأزهرية دراسات خاصة في العلوم الدينية والعربية :

أ – للطلاب الوافدين من الذين لايريدون الحصول على مؤهل دراسي ويرغبون في تلقي هذه الدراسات دون ارتباط بمنهج المعهد أو خطته .

ب – للطلاب الوافدين الحاصلين على مؤهلات دراسية تنقصها العلوم الدينية والعربية .

وجميع هذه النصوص مرعية ومنفذة ، وصدرت بشأنها اللوائح والقرارات التنظيمية ، سوى أن التطبيق أفرز عدة تساؤلات . مما دعا المجلس القومي للتعليم – في الدورة الثامنة (سبتمبر ٨٠/ يوليو ١٩٨١) إلى اتخاذ عدة توصيات أهمها :

– توحيد الأجهزة المشرفة على شئون الوافدين في ادارة عامة واحدة ، وتوفير الامكانات اللازمة لها بحيث تقوم بالرعاية الكاملة علميا واجتماعيا وماديا لهؤلاء الوافدين في كل مراحل التعليم ، والعمل على تيسير الاجراءات وحسن الاستقبال وتقديم الخدمات اللائقة ، مع تدريب موظفي هذه الادارة على أداء هذه الخدمات بصورة كريمة .

– إنشاء قسم عال خاص بالدراسات الاسلامية والعربية يلتحق به من لم يستوف شروط القبول بالكليات الجامعية ومن لايريد الاستمرار في الدراسة بالجامعة . ويمنح الشهادة التي تحددها اللوائح الخاصة بهذا القسم .

– متابعة الخريجين والاتصال بهم بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلادهم بوسائل الاتصال المختلفة ودعوتهم إلى زيارة مصر للتحدث معهم فيما يقتضيه بث الدعوة الإسلامية من أساليب وما تصادفه من مصاعب ، وتنظيم الصلة بينهم وبين المبعوثين من الأزهر إلى بلادهم .

– العمل على إيجاد الروابط الوثيقة بين الطلاب الوافدين والطلاب المصريين في مصر . وذلك بتبادل الزيارات ، واقامة المسابقات العلمية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

والرياضية والترفيهية والاشتراك فى المعسكرات الصيفية .

– الاهتمام بتعريف الطلاب الوافدين بمعالم مصر الإسلامية وغيرها ، وقيامهم برحلات يشاهدون فيها النهضات الصناعية والزراعية وألوان الحياة فى مصر ، وتقاليد أهلها .

وللحق : وضعت هذه التوصيات موضع التنفيذ . ولكن على استحياء ، وفى حدود الإمكانات المتاحة ، مما حدا الى تأكيد التوصية بها .

وفى سنة ١٩٩٠ أجاز المجلس تقريرا بشأن تعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين على معاهد الأزهر وجامعته من غير الناطقين باللسان العربى . وفيه توصيات تحتاج إلى التذكير بها ، منها :

– أن يعمل الأزهر على تفرغ القائمين بالإشراف على دراسة العربية للطلاب الوافدين وحسن اختيار المكلفين بالعملية التعليمية من ذوى الكفاية والدراية والخبرة ، وخاصة المتوفرين منهم على لغة وسيطة ، وإعداد الدورات التدريبية والتجديدية لهم .

– أن يعمل الأزهر على إمداد المقر التعليمى بحاجته من المختبرات اللغوية وأجهزة الاستماع والتسجيل وسائر الوسائل التعليمية المعينة على تعلم اللسان العربى .

– أن يعمل الأزهر – معاهده وجامعته – على إدماج الطلاب الوافدين عموما مع الطلاب المصريين ، فى خلال الدراسة وفى العطلات والإجازات ، بحيث يكون للنشاط اللغوى نصيب كاف من هذا كله .

ورغبة فى شمول الدراسة تم التوجه إلى كل من السادة : أمين عام مجمع البحوث الاسلامية – أمين عام جامعة الأزهر – رئيس قطاع المعاهد الأزهرية – أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – المشرف العام على مدينة البعوث للحصول على مالديهم من بيانات عن : الموازنة – جنسيات الوافدين على منح وغيرها وأعدادهم ، وما يقدم لهم من رعاية اجتماعية وثقافية ورياضية ، ومراحل تعليمهم وأية مقترحات لمعالجة المشكلات الطارئة .

وقد أودعت الردود الواردة بأمانة المجلس تمهيدا للانتفاع بها فى دراسة قادمة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* التأكيد على التوصيات التى صدرت عن المجلس فى سنة ١٩٨١ ، وسنة ١٩٩٠ ، لأنها تشكل ركيزة أساسية فى النهوض برعاية الوافدين الرعاية الواجبة .

* إنشاء مركز بحثى يتولى اختصاص إدارة البعوث الإسلامية .

* إنشاء معهد بعوث يختص بالفتيات .

* وضع ضوابط لاختيار الطلاب الوافدين على منح .

* أن يكون تعليم اللغة العربية هو الركيزة الأولى لرفع مستوى المقدرة اللغوية ، بغرض تمكين الطالب من متابعة الدرس . وربما تكون إجادته اللغة العربية وسيلته للكسب فى بلده أو فى غيرها .

* إجراء الاختبارات الخاصة بتحديد المستوى مرة واحدة فى العام وفى موعد ثابت ، حتى يتهيأ للوافدين الانتظام فى الدراسة بدءاً من أول العام .

* العمل على تنظيم لقاءات للوافدين بالقيادات الفكرية .

* بحث إعادة تصميم مدينة البعوث الإسلامية وبنائها بنظام متطور لا يخل بإنشاءاتها الحالية ، (وهو مشروع تجرى دراسته بالأزهر ويحتاج تنفيذه إلى دعم مالى) .

البحث العلمى والتكنولوجيا

تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تطور تكنولوجيا الليزر وتطبيقاته على المستوى الدولى ومبررات وجدوى الدخول فى هذا المجال على المستوى القومى وموقف هذه التكنولوجيا فى مصر .

١ - الموقف العالمى الحالى لأجهزة الليزر وتطبيقاتها:

كلمة ليزر جديدة على اللغة العربية وهى الحروف الأولى من الجملة الانجليزية Light Amplification by stimulated Emission of Radiation وتعنى تضخيم أو تكبير شدة الضوء بواسطة الانبعاث المستحث .

وفى عام ١٩٦٠ تمكن العالم الأمريكى « ميمان » من صناعة أول ليزر على الأطلاق بواسطة بللورة من الياقوت مطعم بعنصر الكروميوم ، فانبعثت ومضات من الأشعة الحمراء تتميز ببريق شديد فى اتجاه الأشعة ولاتفقد شدتها مع زيادة البعد عن المصدر الا ببطء شديد . وفى عام ١٩٦١ نجح العلماء الأمريكيون : جافان ، وبنيت ، وهيريوت ، فى بناء ليزر « هيليوم – نيون » ينبعث منه شعاع مستمر لونه أحمر .

وأنواع الليزر حاليا من ناحية التكوين هى : الليزر الغازى – الليزر البللورى – ليزر أشباه الموصلات – ليزر السوائل – ليزر الالكترونات الحرة – ليزر الومضات القصيرة ذات الطاقة العالية . ومن ناحية طبيعة الانبعاث تنقسم إلى نوعين : شعاع مستمر – ومضات أو نبضات .

وأشعة الليزر قد تكون فى الطيف المنظور أو الأشعة تحت الحمراء بمناطقها الثلاث : القريبة والمتوسطة والبعيدة ، أو فى منطقة الأشعة فوق البنفسجية . هذا وقد أمكن الحصول على أشعة الليزر فى منطقة الموجات الميكرومترية ، كما تم حديثا الحصول على أشعة الليزر فى منطقة الأشعة السينية . وتنقسم أجهزة الليزر الى أجهزة ذات قدرة عالية ومتوسطة وضئيلة .

وفيما يلى أهم الخصائص المشتركة لجميع أنواع أشعة الليزر التى تميزها عن تلك التى تنبعث من المصادر التقليدية :

النقاء الطيفى : فشعاع الليزر حزمة ضوئية غاية فى النقاء من ناحية الطول الموجى .

تركيز الأشعة : فشعاع الليزر حزمة ضوئية مركزة تركيزا شديدا ، أى أن زاوية انفراجها صغيرة للغاية ، وتسير فى خطوط مستقيمة أقرب ماتكون إلى التوازى وبهذا لاتخضع شدة استضاءة سطح يعترضها لقانون التربيع العكسى ، وهذا يعنى أن حزمة أشعة الليزر لاتفقد شدتها إلا ببطء شديد .

ترابط وتماسك فوتونات الأشعة : يرتبط مفهوم طول ترابط فوتونات الأشعة المنبعثة من مصدر بدرجة النقاء الطيفى لها ، فينبعث الضوء على هيئة قطارات من الموجات المتصلة ، وكلما كان المدى الطيفى لاتساعه قصيرا كان قطار الموجات طويلا . ويصل طول ترابط فوتونات أشعة الليزر إلى مئات الأمتار ، فى حين أن طول ترابط المصادر التقليدية كمصباح الزئبق يصل إلى بضعة سنتيمترات ، وتقوم ظواهر ضوئية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هامة كالتداخل الضوئى الذى تقوّى فيه الموجات بعضها بعضا فى مواقع وتضعفها فى مواقع أخرى ، فتظهر خطوط التداخل التى تستخدم فى العديد من التطبيقات المتصلة بالتكنولوجيا المتقدمة كالشرائح الرقيقة وقياس ملاسة الأسطح .

والأصل في الأساس النظرى لليزر أو مولدات الكم يرجع إلى العالم أينشتين الذى قام عام ١٩١٧ بدراسة نظرية لحالة وسلوك مجموعة من الذرات فى بناء ذرى تحت تأثير مصدر خارجى للطاقة ، وحدد العناصر التى يقوم عليها الإتزان بين الأشعة المؤثرة والاشعاع المنبعث والممتص من الذرات ، وأوضح وجود نوع جديد من الاشعاع بجانب الانبعاث التلقائى الذى يصدر عن جميع المصادر العادية ، والاشعاع الجديد هو الانبعاث المستحث .

وأمكن للعالم أينشتين اشتقاق القوانين التى تحدد العلاقات بين الانبعاث أى الإشعاع التلقائى والمستحث والامتصاص ، ووضح من علاقتى أينشتين أن شرط الحصول على شعاع الليزر هو حدوث تعاكس فى توزيع عدد ذرات الوسط الذى يتم فيه تضخيم شدة الأشعة بمرورها فيه بين مناسيب الطاقة المميزة لهذا الوسط ، فيزداد عدد الذرات فى مناسيب الطاقة العالية عن عددها فى مناسيب الطاقة المنخفضة ، وهذا عكس ماهو موجود فى الطبيعة ، أى يتطلب حدوث تعاكس فى إسكان الذرات . ويحدث ذلك بعملية الضخ التى يتم عن طريقها ضخ ذرات من المناسيب الأدنى إلى مناسيب الطاقة الأعلى . وقد استغرق العلماء والفنيون أكثر من أربعين عاما لتصنيع الوسط المطلوب الذى يتم فيه تضخيم الشدة الضوئية لأشعة تنتشر خلاله ، وسط يتميز بتعاكس إسكانى للذرات فى مناسيب الطاقة وبذلك ظهر أول ليزر عام ١٩٦٠ . وقد تعددت الآن طرق الضخ للحصول على هذه الخاصية فى أنواع الليزر التى تحدد بدورها مكونات أجهزة الليزر ومتطلبات تشغيلها .

ويقوم الفعل الليزرى فى جميع أنواع الليزر على ثلاثة مكونات أساسية هى : المادة المضيفة والمادة الضيف ومصدر الضخ الضوئى ، حيث تتفاعل العناصر الثلاثة فيما بينها ، فمثلا فى ليزر الياقوت تكون المادة المضيفة هى بللورة الياقوت والضيف هو كميات شحيحة من الكروميوم ، ويتم الضخ بواسطة مصدر ضوئى عالى الشدة .

تطبيقات الليزر فى الزراعة والإنشاءات:

يستخدم ليزر « هيليوم – نيون » فى المحاذاة وتسوية الأراضى ، ويوجد الآن ليزر يستخدم بطارية السيارة فى تشغيله ، كما يمكن أن يعمل أنبوب الليزر بكفاءة لعدة آلاف من الساعات ، وعندما ينتهى عمره الافتراضى يمكن إحلال قطع غيار له فى الميدان أو الحقل دون حاجة لخبرة عالية متخصصة . كما يستخدم فى تحقيق المحاذاة فى قضبان السكك الحديدية وتصحيح التغير فى المحاذاة نتيجة انثنائية الكبارى وتغيير أسطح الطرق بفعل الأوزان المنقولة بالشاحنات ، والاستخدام المستمر على فترات زمنية طويلة لجدران السدود . ويستخدم أيضا فى مد وإرساء الكبلات ومد الأنابيب والمواسير وإجراء عمليات المحاذاة فى الأنفاق . أما داخل المنازل فإن أجهزة الليزر تقوم بأجراء التجزئة فى الحجرات وضبط محاذاة الأسقف والأرضيات . وفي خارج المبانى تستخدم فى تسوية الأراضى وتسطير الأرض الزراعية وفى محطات الصرف الصحى .

تطبيقات الليزر فى معايرة الأطوال:

يستخدم الليزر العيارى « هيليوم – نيون – يود » فى معايرة « ليزر هيليوم – نيون » لتعيين كل من الطول الموجى للأشعة واللايقينية فى قيمة الطول الموجى ودرجة استقراره ، كذلك قياس طول ترابط الفوتونات فى حزمة أشعة الليزر « هيليوم – نيون » والترابط الزمنى والترابط الفراغى وتطبيقاتها فى التداخل الضوئى وفى تعيين

تضاريس الأسطح ، كما تستخدم أجهزة الليزر وحيدة المنوال التى تمت معايرتها فى ضبط قياسات المتر العيارى وفى قياس قدود القياس الثانوية الطرفية المستخدمة فى الصناعة . كما نجد أحد تطبيقات ليزر « هيليوم – نيون » فى قياس سرعة الموائع باستخدام البقيعات الضوئية التى نحصل عليها عند إضاءة سطح خشن بضوء مترابط الفوتونات . وأحد تطبيقات ليزر « هيليوم – نيون » هى التصوير فى أبعاد ثلاثة – أى « الهولوجرافيا » التى اكتشفها العالم جابور وحصل على جائزة نوبل على هذا الاكتشاف – وفيه أمكن الاستفادة بجميع المعلومات التى تنقلها الأشعة الضوئية التى تترك الجسم لتكون صورته ، وعند النظر خلال الهولوجرام الناتج نحصل على صورة للجسم تظهر فيها جوانبه المختلفة ، ويعطى كل جزء من الهولوجرام معلومات عن جميع أجزاء الجسم . ويمكن تخزين عشرات الصور على هولوجرام واحد ، كما يمكن الحصول على الصورة في أبعادها الثلاث ملونة باستخدام ثلاثة أطوال موجية صادرة من أجهزة ليزر، وبضاء الهولوجرام فى هذه الحالة بالأشعة البيضاء . والمتطلبات التكنولوجية للحصول على الهولوجرام متوفرة الآن .

تطبيقات أشعة الليزر فى الصناعة :

أنواع الليزر المستخدمة فى معالجة وتشغيل المواد هى : ليزر الياقوت ، ليزر هيليوم – نيون ، ليزر ثانى أكسيد الكربون النبضى ، ليزر ثانى أكسيد الكربون المستمر ، ليزر الياج وليزر نيوديميوم – ياج .

وقد مرت تكنولوجيا الليزر فى مراحل التطور التالية :

من عام ١٩٦٠ – ١٩٦٥ تم اكتشاف ليزر الياقوت وليزر هليوم – نيون وليزر ثانى أكسيد الكربون وتم تجميع أشعة الليزر المنبعثة فى بؤرة تشغل مساحة ضئيلة للغاية بهدف تعيين إمكانية حزمة الأشعة فى حفر ثقوب فى شرائح صلبة .

ومن عام ١٩٦٥ – ١٩٦٩ عاصرت هذه الفترة التقدم فى الأساس النظرى للفعل الليزرى وتطور مفهوم الأنظمة . ولم تصبح نوعية الليزر وبصرياته والمواد هى التى تؤخذ فقط فى الاعتبار ، إنما دخلت عوامل أخرى مثل حالة السطح والصيانة والأمان والعائد من الاستثمار – فى الاعتبار عند اتخاذ القرار، أى مبررات وجدوى استخدام أشعة الليزر . ونذكر هنا بعض التطبيقات التى تمت وهى : معالجة وتشغيل المواد ، وازالة الزوائد وتهذيب المقاومات الكربونية ، واللحام الموضعى ، وترقيم دعائم السيراميك .

ومن عام ١٩٦٩ – ١٩٧٩ دخلت التطبيقات ميادين صناعية عدة منها : التثقيب والقطع والنشر واللحام والتهذيب وترقيم شرائح من أشباه الموصلات ، بالإضافة إلى دخول التحكم الآلى وتصنيع مكونات دقيقة صغيرة الحجم مصممة لتطبيقات أشعة الليزر ، وكذلك برامج الحاسبات ونشر السيراميك وتصنيع دوائر الكترونية دقيقة .

وقد وصلت تكنولوجيا الليزر فى معالجة المواد إلى النضوج منذ عام ١٩٧٣ حتى عصرنا هذا فاستكملت نظم تستخدم الليزر وتعمل أتوماتيكيا ويحكمها برامج الحاسبات الآلية بدرجة عالية من الدقة ، وتم تصنيع مكوناتها الدقيقة التى تعمل أتوماتيكيا ، واستخدم ليزر الياج لإزالة الزوائد وتهذيب الحواف ، واستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون للوصلات ، وتوفرت الخبرة فى إدخال التحسينات فى التكنيكيات .

ومن تطبيقات ليزر الجوامد – نيوديميوم ياج ، وليزر الياقوت : التعرف على العناصر الشحيحة وتقدير كمياتها فى الخامات والأراضى الصحراوية والزراعية ورماد النبات . تلك العناصر التى توجد بكميات شحيحة لكنها تلعب دورا رئيسيا فى نمو النبات وفى حياة الحيوان الذى

يرعى على هذا النبات وذلك باستخدام التحليل الطيفى الانبعاثى .

ومن تطبيقات الليزر : التراسل الضوئى عبر الألياف البصرية ، وذلك باستخدام ليزر الحالن وهو ليزر ضئيل الحجم يتناسب مع أبعاد الألياف البصرية وتنبعث عنه أشعة ليزر فى منطقة الأشعة تحت الحمراء . وتتمتع الألياف البصرية بافضلية أكيدة على الأسلاك النحاسية فى أنه لايمكن تسريب المعلومات منها ، كما تتخلص من التداخل الذى يحدث فى الخطوط التليفونية ، وبهذا توفر الأمان والحفاظ على سرية المعلومات ولاتسمح بالتصنت على المكالمات . كما يستخدم الليزر فى فصل النظائر وفى الاندماج النووى .

تطبيقات أشعة الليزر فى الطب:

لعل أكثر التطبيقات العملية لأشعة الليزر هى فى الطب ، فالانفراج الضئيل جدا لحزمة الأشعة يسمح بإجراء عمليات جراحيـــة على مساحات صغيرة محددة تحديدا دقيقا . وعين الانسان مناسبة تماما لاستخدام أشعة الليزر ، فالاجزاء الخارجية شفافة تسمح للأشعة بطول موجى مناسب ، أن تنفذ خلالها لتصل إلى الأنسجة في الخلف ، فتمتص هذه الأنسجة الأشعة التى لها هذا الطول الموجى بشراهة ، وبالتالى يمكن للأشعة إزالة هذه الأنسجة أو لحامها . ويسمح الجلد نفسه والطبقة الدهنية تحته ، وأغلب أنسجة الجسم كالعضلات ، بنفاذ محسوس لأشعة الليزر بأطوال موجية مناسبة ، ولهذا يمكن لطاقة عالية مصاحبة لهذه الأشعة أن تنفذ خلال هذه الطبقات وتصل الى الانسجة المصابة فتمتص أشعة الليزر إما بطبيعتها أو عن طريق حقنها على امتصاص الأشعة ، ولذا يتم إزالتها . ويتم إزالة الأورام التى تظهر على سطح الجلد بسهولة باستخدام أشعة الليزر، إذ غالبا مايكون لها شراهة امتصاص الأشعة أكثر مما يجاورها من أنسجة سليمة . كما يتم نقل أشعة الليزر خلال الألياف الزجاجية المرنة الدقيقة لكى تصل إلى مواقع داخل جسم الإنسان المصابة . وقد زاد اهتمام الجراحين فى امكانية استخدام أشعة الليزر بهذه الطريقة لإزالة أورام فى المثانة والرئة . والميزة الكبرى فى استخدام أشعة الليزر الموجه والمنقولة لواسطة الألياف البصرية هى أنها لاتحتاج إلى عملية فتح جراحية . كما تستخدم أشعة الليزر – هيليوم – نيون كجهاز لتشخيص الأمراض يتم عن طريقه تعيين معدل النمو فى مواقع على أنسجة مأخوذة من جسم الإنسان ، حتى لوكانت نتيجة تغييرات بطيئة للغاية .

كما استخدم الليزر النبضى الذى يحمل طاقة عالية فى تبخير موضعى لعينات من الأنسجة لمعرفة العناصر الشحيحة فيها بواسطة التحليل الطيفى وتقدير كمياتها ، وذلك بعد تبخير المنطقة حول الموقع . وبدل اكتشاف كميات غير عادية من عناصر الكالسيوم مثلا على احتمال وجود أمراض معينة . كما استخدمت أشعة الليزر فى طب الاسنان لازالة المناطق والاجزاء التالفة فى الاسنان فى جزء من الثانية وبدون ألم .

أنواع الليزر المستخدمة فى طب وجراحة العيون : ليزر الياقوت ، ليزر الأرجون المتأين ، ليزر الكربتون المتأين ، ليزر نيوديميوم ياج ، وليزر الصبغة نبضى ومستمر ، وليزر ثانى أكسيد الكربون ، وليزر الاكسيمير . والطبيب المعالج فى مجال التجميد الضوئى للدم ، أى تجليطه ، حرية الاختيار بين ليزر الياقوت ، وليزر الأرجون ، أو ليزر الكربتون ، وينبعث عن الأخيرين أطوال موجية فى الطيف المنظور كاشعة مستمرة ، فالحرارة التى تتولد في الأوساط الشفافة ضئيلة للغاية . ويستخدم ليزر هيليوم – نيون فى الطب أساسا لضبط الاتجاه إلى الهدف أى التصويب بالغ الدقة ، لمعاونة أنواع الليزر التى ينبعث عنها أشعة غير منظورة .

يستخدم ليزر الياقوت فى علاج العيوب فى تركيب القرنيـــة مثل

التمزقات في الشبكيـــة وانفصالهـــا عن المشيمـــة ، بالاضافـــة إلى تجميد الدم . ويستخدم ليزر الأرجون المتاين وليزر الكريتون المتاين فى تجميد الدم وفي لحام الشبكية . ويستخدم ليزر الصبغـــة فى عمليات تجميد الدم . كما يستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون وتنبعث عنه أشعـــة غير منظورة – مستمرة أو نبضيـــة – فى منطقـــة الأشعـــة تحت الحمراء ، وهو أسرع قاطع بأقل إتلاف حرارى لجوانب الجرح ، كما يتمتع بكثافة ضوئيـــة للفوتونات أعلى من جميع أنواع الليزر، لهذا يحدث أقل إتلاف حول المنطقـــة التى يتم تبخيرها . كما يستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون فى الجراحـــة فى العمليات التى تكون فيـها كميـــة الدم المنتظر فقدها محسوسا ، والجراحـــة للمرضى الذين عندهم قابليـــة للنزف ، والجراحة لبعض الأمراض الخبيثة كالسرطان . ويستخدم ليزر الأكسيمير، وتنبعث عنه حزمـة أشعـــة فى منطقـــة الأشعـــة فوق البنفسجيـــة على هيئـــة نبضات ، فى علاج قصر النظر وطـــول النظـــر ، وذلك بإزالـــة طبقات من قرنية العين على هيئـة عدسات موجبـــة فى حالة قصر النظر ، وعدسـات سالبـــة فى حالـــة طـول النظـر .

٢ - الإنجازات الحديثة فى تكنولوجيا ليزر الجوامد والتوقعات المستقبلية والتطبيقات:

تصنيع الليزر المناغم الذى يتم تناغم أشعته على مدى من الأطوال الموجية وأكثر الأوساط استخداما ، حتى عام ١٩٨٩ ، كوسط لليزر مناغم هو بللورة sapphire مشابـــه بالتيتانيوم ، وهو يجمع بين مـدى طيـفـــى واســـع للمناغمـــة يصل الى ٥٠٠ نانومـتـر فى منطقـــة الأشعـــة تحت الحمـراء ، ويتم ضخـه بواسطـــة ليـزر الأرجـون المتاين .

كما تم تطـوير واستحداث أنواع أخرى جديدة من ليزر الجوامد مثل : ليزر فلوريد المغنسيوم المشاب بالكوبلت ، ويتم ضخه بواسطة ليزر نيوديميوم – ياج وهو ليزر مناغم فى منطقـــة الأشعـــة تحت الحمراء . كما ظهر ليزر جوامد يضخـــه ليزر ثنائى باعث للضوء دون حاجـــة لاستخدام مصابيـــح الضخ الضوئـــى . وكذلك تم تصنيع الميكرو ليزر ، وتنبعث منه أشعـــة وحيدة الطول الموجى عند درجة حرارة الغرفة ، ومن أنواعـــه ليزر نيوديميوم – ياج بطول فجوة رنانة مقدارها ٧٣٠ ميكرون ، أى أنـــه ضئيل للغايـــة .

إن بساطة تصنيع الميكروليزر والنجاح فى ضخه بليزر ثنائى باعث للضوء وانبعاث أشعـــة وحيـــدة الطـــول الموجى مع كفاءة عالية تجعل منه مصدر جذب لاستخدامه فى تطبيقات شتى ، وهو الآن متوفر فى السوق العالمى .

كما ظهر حديثا ليزر جوامد زرنيخات الجاليوم نبضى فى منطقة الأشعة تحت الحمراء وهو دقيق الحجم ويضخه ليزر ثنائى ، ويستخدم فى التراسل الضوئى عبر الألياف البصرية .

ومن المتوقع أن تكون أهم تطبيقات تكنولوجيا ليزر الجوامد وليزر أشباه الموصلات هى فى أجهزة عرض الصور – أجهزة الطباعة – الاتصالات – الروبوت والتحكم الآلى .

أما تطبيقات ليزر الجوامد فى الطب والتشخيص فهى:

– تفتيت الحصوة ، باستخدام ليـــزر جوامـــد تنبعـــث عنه عدة أطوال موجية نبضية ، من ميكروثانية إلى نانوثانية .

– لحام الشبكية ، باستخدام ليزر ثنائى باعث للضوء .

– علاج السرطان ، باستخدام ليزر جوامد مناغم أو ليزر ثنائى باعث للضوء بقدرة ١ – ١٥ وات .

– علاج الأمراض الجلدية ، باستخدام ليزر جوامد مناغم .

ومـع تطور أجهـزة الليزر أمكن تصنيع أنواع ليزر شدة أشعتـها

عالية جدا ، وفوتوناتها ذات ترابط عال جدا ، وعند سقوط هذه الأشعة على الأوساط المادية فإن الخصائص الضوئية لها كمعاملات الانكسار والامتصاص تتغير مع شدة الأشعة الضوئية العالية . وبذلك ظهر فرع جديد هو البصريات اللاخطية ، وأهم التطبيقات التكنولوجية له هى فى استخدام ظواهره للعمل كذاكرة ضوئية لحفظ المعلومات والعمل كترانزستور ضوئى ، كما أمكن تصنيع أجهزة ضوئية سريعة الفصل والوصل يمكن بها تصنيع الحاسب الضوئى .

وضح مما تقدم أن قلب ليزر الجوامد هو الوسط النشط الفعال الذى يحوى المضيف والضيف . وهذا الوسط هو بللورة تم إنماؤها وإشابتها – أى زرع شوائب أثناء عملية الانماء البللورى – بحيث يكون هناك تجانس فى التوزيع فى النسيج البللورى . كما يدخل فى مكونات أجهزة الليزر مرايا عالية الانعكاسية ونافذة للضوء ، يتم تحضيرها بالتبخير الحرارى تحت ضغط منخفض ، ولكل جهاز ليزر مرآتان بمواصفات محددة تختلف عن مرايا الجهاز الآخر .

ومن الأهمية أن نذكر أن رأس المال المستثمر فى سوق الليزر فى الولايات المتحدة لعام ١٩٨٩ كان حوالى ٧٠٠ مليون دولار ، ارتفع فى السنوات القليلة التى تلت إلى حوالى عشرة مليارات فى مجالات التطبيق باستخدام أشعة الليزر .

٣ - الموقف الحالى لتكنولوجيا الليزر وتطبيقاته فى مصر :

فى قطاع التشييد : يوجد مايزيد عن ٦٠ جهاز ليزر هيليوم – نيون بقدره من ١–٥ ملى وات ، تستخدمها حوالى ٤٠ شركة من شركات القطاع العام والخاص فى مد وارساء : مساحى تسوية – مساحة – صرف مغطى – مساحى بناء .

فى قطاع الطب : تستخدم أجهزة الليزر فى مصر فى مجال جراحة العيون وتجميد الدم ، وهى ليزر الارجون المتاين ، وليزر الكربون المتاين ولهذين النوعين قدرة متوسطه تتراوح بين ٢– ٥ وات ، وأطوال موجية فى الطيف المنظور . كما يستخدم ليزر نيوديميوم – ياج ، وتنبعث منه أشعة فى منطقة الأشعة تحت الحمراء القريبة . كما تم استيراد وتشغيل عدد من أجهزة ليزر الاكسمير لعلاج قصر النظر .

ويشرف على الصيانة فى جميع الحالات وكلاء الشركات بمصر . ولاتتوفر ميزانية صيانة كافيه فى الجهات التابعة للقطاع الحكومى ، بالاضافة إلى عدم توفر العمالة الفنية المدربة على الصيانة ، أما فى الجهات التابعة للقطاع الخاص فيتحمل المريض فى النهاية نفقات الصيانة المرتفعة وتكلفة قطع الغيار ، وتتم عن طريق استيراد خبرة أجنبية .

فى قطاع الزراعة : تتركز أجهزة الليزر وهى ليزر هيليوم – نيون فى معهد بحوث الميكنة الزراعية بوزارة الزراعة وفروعها فى الاقاليم ، وتستخدم فى تسوية الأراضى ، كما يستخدم ليزر أشباه الموصلات ثنائى باعث للضوء ، ويعمل ببطارية ١٢ فولت ، وتوفر التسوية ٢٨٪ من مياه الرى ، مع وزيادة فى المحصول ، وصلت الى ٥٠ ٪ فى القصب ، و ٢١ ٪ فى القمح .

فى قطاع الصناعة : وعدد أجهزة الليزر المستخدم فيه محدود ، ويستخدم ليزر ثانى أكسيد الكربون وليزر نيوديميوم ياج بقدرة ٢٠ وات فى اللحام والتثقيب .

فى قطاع التعليم الجامعى : تستخدم فى كليات الطب والهندسة والعلوم بالجامعات أنواع الليزر الآتية :

– ليزر الارجون المتاين وليزر الكربتون المتاين ، فى جراحة العيون .

– ليزر هيليوم – نيون ١–٥ ميللى وات ، فى قياس سرعة المواقع وتنقية الصور .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

– ليزر هيليوم – نيون ، فى أعمال التسوية والتخطيط .

– ليزر الارجون المتأين ، فى بحوث تشتت رامان .

– ليزر النيتروجين ، لضخ ليزر الصبغة ودراسة أطياف الليزر .

– ليزر ثانى أكسيد الكربون ، لإعداد تجربة عن فصل النظائر ، وفى طب الاسنان .

– ليزر الصبغة ، فى بحوث تتصل بتلوث البيئة وفى دراسه أطياف الليزر .

– ليزر نيوديميوم – ياج ، فى جراحة الكتاركت .

– ليزر اكسمير ، فى طب العيون .

– ليزر الجوامد تيتانيوم – Sapphire ، فى دراسة خصائص أشعته .

– ليزر النتيروجين ، لدراسة تفاعلاته مع كربيدالتيتانيوم .

– ليزر الحقن ، فى التراسل الضوئى .

– ليزر الارجون ، فى علاج الأمراض الجلدية .

وفى عام ١٩٨٦ قدمت المعونة الأمريكية عددا من ليزر هيليوم – نيون ، ومن الأرجون المتأين ، وقد خص كل جامعه حوالى ٣٠ جهازا وزعت على الكليات العملية ، منها ما دخل معامل الطلبة لاجراء تجارب السنوات النهائية فى علم البصريات ، ومنها ما خُصص لإجراء بحوث لأعضاء هيئة التدريس . وقد أوشك العمر الافتراضى لانابيب هيليوم – نيون على الانتهاء ، مما يتطلب صيانة جهاز الليزر بإعادة ملء الأنابيب الصحيحة من الهليوم ومن النيون تحت ضغط معين

فى مراكز ومعاهد البحوث : تستخدم أجهزة ليزر هيليوم – نيون فى المعايرة الضوئية للأطوال : فى قياس قدود القياس الثانويه الطرفية ، وفى قياس تضاريس الاسطح . كما تستخدم أجهزة ليزر هيليوم – نيون وحيد الطول الموجى والمنوال فى الهولوجرافيا ، وفى ضبط قياسات المتر العيارى . ويستخدم جهاز ليزر للرصد فى معهد العلوم الفلكية كما تستخدم أشعة الليزر فى دراسة البلازما Tokamak .

وتشير التطورات فى هذا المجال الى أن عددا من أنواع الليزر ، ومنها ليزر الصبغة ، سوف يحل محلها ليزر الجوامد وليزر أشباه الموصلات ، وسوف يحل ليزر ثنائى باعث للضوء محل ليزر هيليوم – نيون فى التسوية ، كما أن عددا من الليزر ، ومنها الميكروليزر، سوف يسود سوق الليزر فى السنوات القليلة المقبلة ، ويعنى ذلك أن الشركات المنتجة سوف توقف خطوط انتاجها لبعض أنواع الليزر ، وسوف يكون هناك مخزون سلعى منها فى تلك الشركات لايجد سبيلا لتصريفه فى أسواق الدول المنتجة ، وانما سوف يجد طريقه إلى أسواق دول نامية . كما الأجهزة الموجودة عندنا والتى توقف إنتاجها ، سوف لا تتوفر لها قطع غيار ، بالاضافة إلى ظهور انواع أحدث من أجهزة الليزر أكثر كفاءة وأقل تكلفة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* الاعلام المنظم عن الاتجاهات المستقبلية فى سوق الليزر ، والتبصير بالاجيال الأحدث وتقديم المشورة عند طلبها خاصة عند التعاقد ، لشراء أنسب أجهزة الليزر من السوق العالمية .

* العمل على تكوين فرق متخصصة فى صيانة أنواع محددة من أجهزة الليزر، وتدريبها فى الداخل وفى الخارج ، وتوفير الظروف المعيشية المناسبة لاستمرار ارتباط أفراد الفرق بالجهة الموفدة .

* التنسيق بين كافة القطاعات المستفيدة ، والاستفادة من مراكز الصيانة الموجودة فى مختلف الجهات البحثية والتطبيقية عن طريق التعاقدات لعمليات محددة .

* مد جسور الاتصال مع المراكز البحثية المماثلة فى الخارج ، مع استقدام خبراء استشاريين متخصصين فى مجال انتاج وتطوير أجهزة الليزر .

* الاشتراك فى مشروعات استثمارية مع شركات القطاع الخاص والعام الأجنبى والمحلى ، بهدف تلقى واستيعاب وتوطين ونقل التكنولوجيا فى مجال تصنيع مكونات لأنواع من أجهزة الليزر .

ادارة التكنولوجيا

تمثل « إدارة التكنولوجيا » احد الاهتمامات الرئيسية للعالم المعاصر، إذ تجمع بين قوتين هائلتين هما الأساس فى التطور الاقتصادى والاجتماعى للعالم المتقدم ، وهما الركيزة فى القوة العسكرية والسياسية لدول المقدمة فى النظام العالمى الجديد .

الإدارة : وهى القدرة على تحقيق الأهداف والنتائج باستثمار الموارد والامكانيات المتاحة وتنظيم العائد منها ، وذلك باتباع أساليب ومناهج وأدوات يوظف كل منها التوظيف الأفضل فى ظل الظروف والأوضاع المحيطة .

التكنولوجيا : هى نتائج العلم مترجمة الى أساليب لحل المشكلات وعلاج أوجه القصور ومكامن الضعف فى نظم الانتاج والتداول وغيرها من النظم الانسانية .

ولنجاح أى نشاط إنسانى (بمعنى تحقيقه لأهداف محددة ومرغوبة) ، فان قدرا من الادارة لابد وأن يمارس لضمان اتجاه النشاط بما يحقق الأهداف . ومن ثم فإن فاعلية التكنولوجيا تتوقف على إخضاعها لمنطق الإدارة ، ومن هنا تبدو أهمية تعبير « ادارة التكنولوجيا » .

وإذا تمثلنا عناصر عملية الإدارة ، فإنه يمكن تصور تطبيقها على حالة التكنولوجيا وصولا إلى مرحلة « إدارة التكنولوجيا » .

وتتضمن عملية الإدارة العناصر الآتية :

- تحديد الأهداف أى (النتائج المطلوب تحقيقها) .
- تحديد السياسات والاستراتيجيات المنظمة للوصول الى الأهداف .
- تحديد الخطط والبرامج المؤدية الى تحقيق الأهداف .
- توفير وتنظيم وتنسيق استخدام الموارد والامكانات المادية والبشرية اللازمة للانجاز .
- متابعة تنفيذ الخطط واستخدام الموارد وتقييم النتائج والانجازات .

واذا طبقنا هذه العملية الإدارية على حالة التكنولوجيا فإننا نتصورها كالآتى :

- تحديد الأهداف المطلوبة من وراء استخدام التكنولوجيا (أو تنمية التكنولوجيا ، أو تطوير التكنولوجيا ، أو نقل أو تطويع التكنولوجيا ....) .
- تحديد السياسات (أى القواعد المنظمة) للتعامل مع مظاهر التكنولوجيا المتعددة ، وكذلك الاستراتيجيات (أى الطرق والبدائل المختارة لضمان تحقيق الأهداف بما هو متاح من امكانات وما يوجد من قيود ومخاطر) .
- وضع الخطط والبرامج والجداول وغيرها من اليات لتحديد متى وكيف واين تتم الأنشطة المتصلة بالتعامل مع التكولوجيا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

• توفير المعلومات والأفراد والخبرات والموارد المادية اللازمة لتنفيذ برامج التعامل مع التكنولوجيا .

• متابعة تنفيذ الخطط وتقييم النتائج ومدى اتفاقها مع الأهداف المرغوبة .

وحيث تمثل التنمية التكنولوجية هدفا رئيسيا للبلاد النامية – ومن بينها مصر – فان الخطر الداهم ، في أغلب الأحيان ، يكمن في التصدى بمشروعات متفرقة أو متناقضة فيما يسمى بنقل التكنولوجيا أو تطويعها ، وذلك دون وجود إطار ونظام إدارى متقن لتوجيه تلك المشروعات . ففي أغلب الأوقات – ونظراً لافتقاد عنصر الإدارة – تصبح الحركة على محور التكنولوجيا محفوفة بالمخاطر والمشكلات ، ولا تحقق العائد الايجابى المتوقع أو المأمول .

ادارة التكنولوجيا فى مصر :

إذا تحدثنا عن التطوير التكنولوجى فى مصر من منظور إدارى كان علينا ان نسأل الأسئلة الهامة الآتية :

السؤال الأساسى : أى تكنولوجيا وبأى أسلوب يمكن اختيار المناسب منها ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، نذكر أن هناك (على الأقل) خمس مراحل اساسية فى العملية التكنولوجية ، وهى :

• ابتكار التكنولوجيا Technology Generation
• استيعاب التكنولوجيا Technology Absorbtion
• تطبيق التكنولوجيا Application Technology
• نقل التكنولوجيا Technology Transfer
• تطبيع التكنولوجيا Technology Adaptation

وإذا كنا نقبل التعريف العام للتكنولوجيا بأنه استخدام وتطبيق نتائج البحث العلمى فى حل المشكلات ، فإنه يبدو بالضرورة أن أصعب المراحل الخمس واعلاها تكلفة هى المرحلة الأولى (ابتكار التكنولوجيا) حيث تتطلب استثمارات هائلة لتمويل عمليات البحث العلمى الأساسى Basic Research بما تحتاجه من بنية أساسية Infrastructure تتمثل فى شبكة هائلة من معامل ومختبرات بحثية بمعداتها وإمكاناتها المادية من جانب ، وجيش متكامل من الباحثين والتكنولوجيين وما يقوم على خدمتهم من قواعد للبيانات ونظم للمعلومات من جانب أخر .

وبذلك نخلص الى أول استنتاج لنا فى مجال إدارة التكنولوجيا فى مصر :

إن الإدارة التكنولوجية فى مصر وما تمثله من استثمار وطاقات ، غير مهيئة بعد للدخول فى مجال ابتكار التكنولوجيا .

وقد يوافق الكثيرون على مضض ويقولون إذن المجال الطبيعى الذى تستطيع ادارة التكنولوجيا فى مصر الإسهام فيه هو عملية نقل التكنولوجيا ، والامر ليس سهلا فى هذا المجال ايضا اذ لابد للنجاح فى نقل التكنولوجيا من توفر امرين اساسيين ، هما :

– الظروف المادية والمعنوية والبشرية المساعدة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة أو المرشحة للنقل .

– الظروف المادية والمعنوية والبشرية المساعدة على تطبيق التكنولوجيا التى تم نقلها واستيعابها .

إذن الاستنتاج الثانى الذى نصل اليه هو :

إن نقل التكنولوجيا (اى تكنولوجيا) ليس هو الهدف فى ذاته ، بل الأهم هو توفير القدرات المساعدة على استيعاب وتطبيق التكنولوجيا .

ولعلنا نستعرض معا بعض التكنولوجيات المعروفة والتى تم نقلها الى

وحدات الانتاج المصرية (حتى فى قطاع الخدمات والقطاع العائلى) منذ فترات مختلفة ومنها :

- تكنولوجيا الكهرباء (بكل معانيها وإمكاناتها) .
- تكنولوجيا الحاسب الآلى .
- تكنولوجيا الاتصالات (التليفون ، الفاكس ، التلكس) .
- تكنولوجيا الاتصالات المتفوقة (الاقمار الصناعية ، الميكروويف ...) .
- تكنولوجيا الاتصالات السمعية والبصرية (التليفزيون ، الراديو ...) .
- تكنولوجيا النقل (السيارة ، الطائرة ، السفن ....) .
- التكنولوجيا الحديثة (الاشعاع ، الليزر ، الموجات الصوتية ....) .

وها هنا تأتى الأسئلة الموجهة الى الادارة التكنولوجيا فى مصر، وهى :

هل تم استيعاب وتطبيق تلك التكنولوجيات الى منتهاها ؟

هل نجحت الإدارة المصرية فى استثمار (ولا نقول استغلال) كل الفرص التى تتيحها هذه التكنولوجيات الموجودة لديها فعلا ؟

هل نستفيد فى وحداتنا الإنتاجية (وفى المجتمع بصفة عامة) من كل الامكانات والاستخدامات المحتملة لتلك التكنولوجيات وذلك قبل التطرق الى البحث عن تكنولوجيات جديدة ؟

ومن ثم نصل الى الاستنتاج الثالث وهو :

ان التكنولوجيات المتاحة للمجتمع المصرى (والإدارة) جانب كبير منها مهدر ، ولايزال هناك مجال رحب لتوسيع وتعميق مدى الاستخدام قبل الاحتياج الى تكنولوجيات جديدة .

وأن ما نشاهده من سوء الاستخدام (أو بدائية الاستخدام ومحدوديته) لكثير من التكنولوجيات المتاحة يشير الى أن الإدارة المصرية لم تنجح فى توفير فرص الاستيعاب الكامل ، ومن ثم فرص التطبيق الكامل والفعال للتكنولوجيات المتاحة لها .

ولعل فى تكنولوجيا الحاسبات الآلية مثال واضح ، اذ تنحصر استخداماتها بدرجة كبيرة فى تطبيقات بدائية ، ولم يتحقق الاستخدام الفعال لها فى معظم مجالات الحياة المصرية ، فالحاسب الآلى حتى الآن لا يلعب دوراً ملموسا فى التعليم ، أو الصحة ، أو البحث العلمى ، أو نظم المعلومات ، أو نظم الإدارة المدنية ، أو إدارة الوحدات الانتاجية ، أو الزراعة .

وثمة مثال آخر وهو الأقمار الصناعية وشبكة الميكروويف ، اذ يكاد استخدامها ينحصر فى نقل الرسائل الإعلامية الخارجية فى مناسبات معينة ، وكذلك الليزر حيث لم يطرق مجال التطبيق الصناعى بعد ، ولم يستفد بهذه التكنولوجيا فى التشييد والبناء واستصلاح الأراضى الصحراوية مثلا .

وحتى اذا نظرنا الى التكنولوجيات القديمة مثل التليفون ، نجد استخدامه منحصرا بالدرجة الأولى فى نقل المكالمات ، بينما العالم يوظفه الآن توظيفات متعددة ومتنامية ليس أقلها أهمية استخدامه كوسيلة لنقل المعلومات .

وتكشف الدراسة التحليلة عن حقيقة أساسية يجب تدارسها باعتبارها فى مقدمة اهتمامات الادارة الجديدة .

تلك الحقيقة هى ما نقدمه كاستنتاج رابع فى هذا العرض :

ان معظم التكنولوجيات المتاحة للإدارة المصرية لم تستغل بعد الاستغلال الأمثل ، وانها لا تزال محصورة فى التطبيقات التى بدأت بها رغم أن العالم الخارجى قد تجاوز تلك المرحلة ببون شاسع .

إذن حين نتحدث عن مسئولية الإدارة العليا في إعادة تصميم الحزمة التكنولوجية المناسبة ، فإننا نعني بذلك ضرورة اتباع منهج موضوعي يقوم على العناصر الرئيسية الآتية :

– حصر التكنولوجيات « المتاحة » للإدارة المصرية فعلا.

– حصر الاستخدامات (التطبيقات) الفعلية لكل من تلك التكنولوجيات .

– تحديد مجالات الاستخدام الممكنة لتلك التكنولوجيات « التطبيقات المحتملة » .

– تقييم التكلفة والعائد من كل تطبيق محتمل (شاملا المتطلبات الإضافية أو التكنولوجيات المساندة اللازم الحصول عليها لإمكان تنفيذ التطبيق) .

– إعادة تشكيل التطبيقات ذات الجدوى في شكل منظومة تكنولوجية واضحة .

– العمل على تدبير الاحتياجات اللازمة لتحقيق التطبيقات المتكاملة للمنظومة التكنولوجية المختارة .

ويمثل الشكل التالى النموذج المقترح :

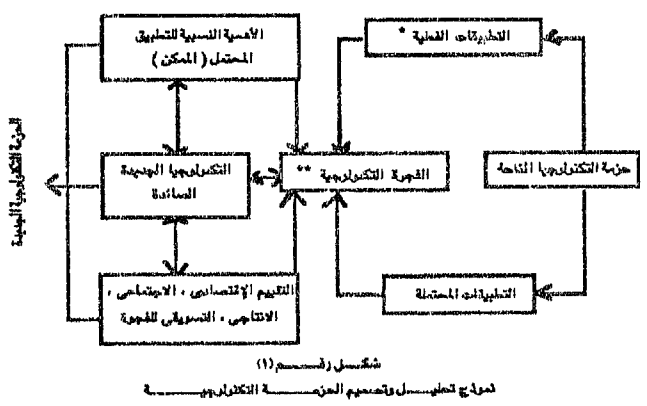

شكل رقم (١)
نموذج تحليل وتصميم الحزمة التكنولوجية

(*) يقصد بتعبير « التطبيقات » التى تدرج التطبيق وحدى المتعلق به كذلك .
(**) يستخدم تعبير « الفجوة التكنولوجية » للدلالة على الطاقة المبدئية أو التطبيقات غير المستفاد بها من التكنولوجيات المتاحة .

ان نتائج التحليل من الممكن هو التوصل الى حزمة تكنولوجية جديدة (تعني الحزمة هنا التكنولوجيات واستخداماتها) وقد يكون من أهم خواصفات تلك الحزمة التكنولوجية في الشركات المختلفة :

– التوازن : حيث تتكافأ التكنولوجيات المختلفة والتطبيقات المختارة داخل الحزمة من حيث درجة الرقى Sophistication والكمال المعمول لكل المجالات الممكنة Spread ، والعمق Depth .

– التكامل والتداخل ، بحيث يتكون من تلك الحزمة التكنولوجية شبكة متناسقة (غير متعارضة) ، ومن ثم تقل (أو تنعدم) مناطق التصادم بين التكنولوجيات بعضها وبعض ، وتعظيم درجة الاعتمادية والتبادلية فيما بينها .

– الإنتاجية ، اى ان العائد من التطبيقات التكنولوجية فى الحزمة يكون أعلى ما يمكن بالنسبة للموارد المستخدمة فيها .

– ونخلص من كل ما سبق الى أن ادارة التكنولوجيا تعتمد بالدرجة الاولى ، شأنها شأن الإدارة عموماً ، على تدفق مستمر ومنتظم من المعلومات عن عناصر المنظومة التكنولوجية جميعاً ، مع تحديد للتكلفة والعائد لكل عنصر من تلك العناصر .

إن المعلومات المختلفة ستسهم فى توضيح أمرين أساسيين بالنسبة لمتخذ القرارات التكنولوجى :

الأول : الفرص ، والفوائد ، والمنافع التى يحققها تطوير ، وتعديل ، وتنمية ، ونقل ، واستخدام تكنولوجيا معينة .

الثانى : المخاطر ، والمشكلات ، والقيود ، والمعوقات ، والأضرار ،

والتكلفة المالية والبشرية ، والمستلزمات الضرورية لتنفيذ تكنولوجيا معينة .

وتصبح مشكلة إدارة التكنولوجيا الرئيسية هى اتخاذ القرارات المناسبة بما يعظم فرص الاستفادة ، ويخفض فرص المخاطر الى المستوى الأدنى .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* الاهتمام بتطوير وتحديث منظومة مصرية لادارة التكنولوجيا تركز على العناصر الآتيـــة :

– توضيح أهمية ومفاهيم إدارة التكنولوجيا .

– توضيح معايير ومجالات العمل فى إدارة التكنولوجيا .

– تحديد مواصفات ومؤهلات العاملين فى مجالات إدارة التكنولوجيا .

– تنسيق الاتصالات والأنشطة العلمية الرامية الى تنمية وتطوير أساليب ونماذج إدارة التكنولوجيا فى مصر .

– المساهمة فى نقل الخبرات والأساليب المتطورة لإدارة التكنولوجيا من مراكزها المتقدمة فى العالم ، وتطويعها للبنية المصرية .

* الاهتمام بتدريس « إدارة التكنولوجيا » فى كليات الادارة (التجارة) ، والهندسة ، والزراعة ، وغيرها من الكليات والمعاهد ذات الاهتمام بقضايا التكنولوجيا .

* العمل على تنمية سريعة لكادر من المؤهلين فى مجال « إدارة التكنولوجيا » من خلال برامج تأهيلية تسهم فيها قطاعات الانتاج المختلفة ممثلة فى الشركات القابضة لقطاع الأعمال العام ، ووزارة الصناعة ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الكهرباء ، والجامعات ، واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

* التوجيه من خلال : الجمعيات العلمية والمهنية ، والاتحادات والنقابات المهنية والأجهزة المختصة بالدولة للاهتمام فى المرحلة الحالية للتطور التكنولوجى فى مصر بقضية تعظيم الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة فعلا ، والوصول فى تطبيقها الى الحد الأقصى الذى يوفر أعلى عائد ايجابى ممكن من الاستثمار فى تلك التكنولوجيات .

– وذلك مع عدم الاخلال بضرورة المتابعة اليقظة للتطورات التكنولوجية المعاصرة والمتسارعة ، والعمل على تضييق الفجوة التكنولوجية بيننا وبين العالم المتقدم ، ليس بالضرورة من خلال اقتناء كل التكنولوجيات الجديدة والمستحدثة ، ولكن بالدرجة الأولى من خلال تعميق الاستفادة من التكنولوجيات المتاحة فعلا فى مصر .

* تنسيق اهتمامات الأجهزة الرسمية والأهلية العاملة فى حقل التنمية التكنولوجية لتحقيق التجانس فى الخطط ، وتجنب تشتت الجهود وتوجيهها نحو أهداف مشتركة ، وذلك كتطبيق مباشر لمفاهيم إدارة التكنولوجيا .

– ومن ثم يقترح تكوين مجلس اعلى للتوجيه التكنولوجى يمارس وظائف إدارة التكنولوجيا على المستوى القومى .

* تنسيق مصادر المعلومات التكنولوجية الواردة من الخارج والمنتجة محلياً فى نطاق شبكة متكاملة للمعلومات تمثل دعما وتطويراً وانطلاقا الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجيا .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثقافة والفنون والآداب والاعلام

الدورة السابعة عشرة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الثقـــــافـة

مسئولية العمل الثقافى
فى مصر المعاصرة

للثقافة تعريفات شتى ، من أكثرها شيوعا ودلالة شاملة ، أنها طريق للحياة تكشف عن نفسها فى مجالات العقل والوجدان والعمل ، أى فى الفكر والفن والعلم ، والنظم الاجتماعية والموروث من العادات والتقاليد والمثل والقيم . وفى ضوء ذلك تصبح الثقافة هى التى تعطى للجماعة من الناس طابعها الإنسانى والاجتماعى وتمنح الفرد مقومات شخصيته القومية المتميزة .

والمثقف هو الذى يتحمل القسط الأكبر من مسئولية العمل الثقافى . فهو الذى تتفاعل فى أعماقه الموروثات والمعارف وآثار البيئة فى إطار موهبة قادرة تدفعه إلى الابداع ، فكرا وعملا أو سلوكا أو فناً ، بحيث يصبح قدوة مؤثرة فى غيره من الناس ، جوهرا ومظهرا ، ويتسع مفهوم المثقف فلا يقتصر على الأدباء والفنانين والمفكرين ، بل يشمل أيضا رجال التشريع والاقتصاد والادارة والعلماء مثلما يتسع مفهوم الثقافة حيث يتسع ليشمل القيم والمثل وآداب السلوك وأنماط العلاقات الانسانية والاجتماعية وطريقة الكلام وأسلوب التخاطب والتعامل ، بل طريقة الحياة فى أوسع معانيها ، ولا يقتصر دور المثقف على إبداعه الخاص ، بل يتعدى ذلك إلى اتصاله بغيره من المثقفين والمبدعين ، وتعاونهم وتحاورهم حتى يصبحوا شريحة اجتماعية بكاملها ، تتوزع الفاعلية بين أفرادها ثم تتوثق الصلة بينها وبين القاعدة الشعبية العريضة .

واذا كان المثقف مفكرا كان أو أديبا أو فناناً أو عالما ، هو المسئول الأول عن العمل الثقافى الذى يؤديه ، لأنه هو صاحبه ومبدعه ، فإن هذه المسئولية تؤطرها أو تحد منها ضوابط وقيود وحدود نابعة من المجتمع الذى يعيش فيه والبيئة المؤثرة فى عقله وحسه ووجدانه . وبقدر ما يكون حرا فى مجتمع حر ، تكون هذه الحدود والقيود محصورة فى نطاق ضيق ، وبقدر ما يكون خاضعا لسلطة مهيمنة ، ومجتمع قوى الرقابة والهيمنة ، ينعكس ذلك على ذاتيته انطلاقاً وتحرراً ، أى أن الفرد يكون ملتزما بما يفرضه على نفسه من مسئوليات وبما يفرضه المجتمع عليه من التزامات ، بقدر ما لهذا المجتمع من سطوة على أفراده ، تجعلهم خاضعين لالتزاماتهم الشخصية أو لإلزام المجتمع لهم بما يراه من وسائل الضبط الاجتماعى ، وسلطة القانون والاخلاق العامة والقيم والمثل العليا والتقاليد الموروثة التى لا تزال لها فعاليتها . وهكذا تصبح حرية الفرد المثقف من جانبه والتزاماته قبل نفسه أو قبل المجتمع الذى يعيش فيه من جانب آخر نقيضين ينتعش كل منهما على حساب الآخر ، وبقدر ما يكون المثقف حرا يكون اختياره وإرادته طليقين . والحرية هى الحد الأقصى لاستقلال الإرادة ، ومعناها الشائع عبر التاريخ الإنسانى هو التحرر من كافة القيود إلا من الخضوع التام لسيطرة العقل ، ولعلنا نلاحظ أن التمرد على الواقع والمألوف فى حرية شبه مطلقه يشيع كثيرا من مظاهر الإبداع ويؤدى إلى اكتشاف آفاق جديدة من أسرار الطبيعة .

كما أن القيود المفروضة الشديدة الوطأة على المفكرين والمثقفين والمبدعين ، تقلل من إبداعاتهم وتحليقهم فى سماوات الفكر والفن والثقافة بوجه عام .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وبغض النظر عن الفرق بين الالزام والالتزام ، أى الفرق بين أن يكون المثقف أو غيره ، ملزما قبل غيره ، أو ملتزما أمام نفسه ، فإن الحرية فى كلتا الحالتين لن تكون حرية مطلقة ولكنها تكون نسبية يرتبط مداها بالمجتمع وظروفه ومكانه وزمانه وحضارته وعقيدته الغالبة ومجموعة مثله العليا التى تؤثر فى كيان المجتمع وتداعب خيال أفراده . ومن هنا فإن المفهوم النسبى للحرية ، يجعلها تقترب من معنى الإلزام أو الالتزام بدائرة ما هو مشترك أكبر بين أفراد المجتمع ، بدلا من التقيد بدائرة محدودة ، مركزها المثقف نفسه .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن الأسئلة التى تطرح نفسها هى : ما الذى يحد من مساحة الحرية لحساب الالتزام فى العمل الثقافى ؟ هل هو ضمير الكاتب ووعيه ، وهو ما نسميه بالالتزام الذاتى النابع من ذات الشخص وضميره واقتناعه بما يجب وما لا يجب حسب اعتقاد الشخص . أم أن القانون هو الذى يمثل الضابط الأخلاقى على السلوك ، فيلزمها بما ينبغى اتباعه لصالح مجمل القواعد والأعراف والقيم المتفق عليها ؟ وهذا الإلزام من جانب القانون والالتزام من جانب المواطن الخاضع لسلطانه ، بمعنى أن السلطة الحاكمة بمقتضى هذا ، تحمى نفسها من عبث الأفكار المعارضة ، هذا احتمال يقابله احتمال آخر ، هو أن السلطة تحمى المجتمع كله باعتبارها ممثلة له تعمل لخدمته وحمايته ومصلحته . أيهما الصحيح فى كل حالة على حدة ؟ هنا تكثر الإجابات مع كثرة التساؤلات ، نتيجة تغير الظروف والملابسات ، واختلافها من مجتمع إلى آخر .

وهذا الشد والجذب بين الحرية والالتزام بالقيود المفروضة ، قديم قدم الزمان ، ومستمر إلى اليوم .

إن الدولة تفرض الالتزام بالتوجهات العامة لمجمل سياساتها فى العمل الثقافى ، وهى تحقق ذلك عن طريق الرقابة والقانون والاجراءات الإدارية ، تبعا للوقت المناسب وحسب مقتضى الحال . وجميع أنظمة الحكم التى عرفها المجتمع البشرى – مع اختلاف فى الدرجة – تفرض الرقابة على ما يصدره الأفراد بطريقة أو بأخرى . وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التى يضرب بها المثل فى حرية التعبير المتسعة ، عرفت ما يسمى بالمكارثية فى الخمسينات ومحاصرة الأفكار المناوئة لليبرالية . والديمقراطية منذ بداياتها اليونانية تعنى حكم أصحاب المصالح الذين يعملون على حماية مصالحهم من خلال التشريع القانونى ، ولما كانت المصالح تتغير بتغير القوى الاجتماعية التى تصل إلى السلطة ، فإن أبعاد الرقابة والالتزام تتغير أيضا ، حيث يصبح الممنوع فى بعض الأوقات مسموحا به فى أوقات أخرى والعكس صحيح .

وقد عرفت البشرية من قديم ، رغم قيود الالتزام أو الإلزام ، صفوة من المثقفين والرواد كانوا يمثلون ضمير الجماعة فى أصفى وجدانها وأرهف حسها ، وكانوا ينفذون ببصيرتهم الى ما خفى من هواجس الجماعة وهمومها ، ويستشرفون البعيد من أمانى طموحها ويرتادون لها غاية ما ينبغى لها من تقدم .

وكما عرفت البشرية هؤلاء ، عرفت كذلك نوعا من المثقفين الذين يدافعون عن أى نظام أو مذهب ، وهؤلاء هم الساهرون بدون اقتناع داخلى ذاتى على الدعاية للأوضاع السائدة يدورون مع الريح كيف تدور ويروجون بين الجماهير ذلك الشعار اليائس وهو أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان . ومع هؤلاء وأولئك ، كثرة تساير الاوضاع السائدة عن رضا واقتناع أو تؤيد النظم الحاكمة لأن همها هو أن تجد رزقها ، ومطلبها ايثار السلامة .

من قديم الزمان عرفت البشرية هذه الانماط من المثقفين . فما الذى جد لتصبح قضية الالزام والالتزام ، وحرية المثقف فى العمل الثقافى ، من قضايانا الشاغلة ؟

لقد صدر قانون المطبوعات لأول مرة عام ١٨٨١ . وقد أجاز هذا

القانون المصادرة والضبط محافظة على النظام العام والآداب والدين .

ونصت المادة العاشرة من القانون على أنه « يجوز للحكومة فى كل الأحوال حجز وضبط جميع الرسومات والنقوشات مهما كان نوعها أو جنسها سواء كانت معلنة أو معرضة للنظر العام أو البيع ، متى تراءى لها أن الرسومات والنقوشات المذكورة ، مغايرة للنظام العمومى أو للآداب أو للدين ويجازى من نشرها أو حملها أو عرضها للبيع بغرامة ..... » ، وكما نصت المادة الثالثة عشرة من القانون على أنه « يسوغ محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية .... » .

واستمر الحوار والجدل بين الحرية والالتزام فى العمل الثقافى ، ذلك أن القانون اختص فى البداية بالمطبوعات . ثم تطورت أدوات العمل الثقافى ومنافذه وامتدت شبكة الرقابة لتغطى عدة مجالات متنوعة من العمل الثقافى وأخذت الشبكة تتسع كلما اتسعت مفردات العمل ، وذلك من أجل حماية المجتمع ، حسب رؤية الدولة وسلطتها .

وقد فرضت هذه الرقابة فى مرحلة دقيقة من تاريخ مصر ، تميزت بقيام الحركة الوطنية العرابية التى ساندتها حركة ثقافية نشطة بتأثير مدرسة الطهطاوى فى الترجمة والتأليف وازدهار الصحافة والجمعيات العلمية . وبدأت فى ذلك الوقت مختلف التيارات الثقافية ، بين المثالية والمادية تشق طريقها فى مجرى الحياة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ، وكان المثقفون منقسمون داخل هذه التيارات الى ثلاث فئات ، فئة ملتزمة بتوجيهات الحكومة سواء عن اقتناع أو عن رهبة ، وهى تمثل الأغلبية ، وفئة متحررة وغير ملتزمة إلا بما تعتقده صحيحا ، والفئة الثالثة هى الفئة التى تراقب فى صمت ، أو لا تشغل بالها بما يجرى .

ان هذا الذى حدث كان مرتبطا بنشأة المثقفين فى مصر فى القرن التاسع عشر ، وسياسة الحكم فى التعليم المدنى ، والبعثات التى بدأها محمد على باشا ، وسياسة توظيف المتعلمين التى تابعها خلفاؤه وخاصة اسماعيل ، حتى انشاء الجامعة المصرية (١٩٠٨ - ١٩٢٥) وزادت وضوحا ورسوخا خلال الخمسينات والستينات ، ونتج عنها فى النهاية نشأة المثقفين الذين شعروا بفضل الدولة عليهم ، فكان لها ولاؤهم المعلن ، حتى لو كان المثقف لا يؤمن بتوجهات الدولة . فرفاعة الطهطاوى مثلا ، يكتب بذكاء خلاصة ملاحظاته الفكرية عن رحلته لباريس ، ولكنه يحرص فى الوقت نفسه على بيان أن هذا لا يتفق مع طبيعة المجتمع . أما على باشا مبارك فقد أسقط من حسابه فى الخطط التوفيقية جميع القرى التى نشأ فيها زعماء الثورة العرابية ، حتى لا يضطر الى كتابة شىء عن هؤلاء الزعماء مثلما فعل فى سائر القرى التى ذكرها وترجم لحياة المعروفين من أهلها .

وقد يتكرر مثل هذه المواقف فى القرن العشرين ، مع زيادة وضوح دور الدولة بشكل ملحوظ فى النصف الثانى من هذا القرن بعد أن أممت الصحافة ، وبعد أن أصبح المثقف أيا كان موقعه أسير الوظيفة التى يتولاها خاصة اذا كانت متعلقة بالفكر والابداع الادبى أو الفنى ، فالمثقف قد يفكر فى حرية ، ولكنه يتكلم فى حدود ويعمل وفقا للامكانات الخاصة .

أما فيما يتعلق بشريحة المثقفين الأزهريين ، فمن الملاحظ أنه بتأسيس أول مجلس ادارة للأزهر فى ١٨٩٦ ، يضم اعضاء يمثلون الحكومة ، فقدت هذه الشريحة بعض استقلالها الفكرى وترسخ هذا بعد عدة اجراءات بدءا بقانون إصلاح الازهر عام ١٩١٠ ، وانتهاء بادارة الاوقاف الدينية .

وثمة فئة من المثقفين نشير اليها من باب التصنيف لا التقويم هى الفئة المتحررة وغير الملتزمة بالتوجهات العامة ، فقد وجدت خارج دائرة المركز وعلى هامش مؤسسة المثقفين المعتمدة ان صح التعبير ، وأصبحت تشكل الى حد ما سلطة شعبية فى عالم الثقافة لا ترتاح اليها الدوائر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الرسمية . وقد دفع بعضها ثمن التحرر وعدم الالتزام بأن أخرجت من دائرة الضوء الى دائرة الظل .

والخلاصة ان سلطة الدولة فيما يتعلق بفرض الالزام فى العمل الثقافى بالتوجهات العامة أمر قائم فى كل مراحل تاريخ مصر ، وظلت وظيفة الدولة فى الرقابة ذاتية ، وان اختلفت حدتها بين وقت وآخر ، كما حدث فى عهود الليبرالية الاولى ثم الاشتراكية ثم فى مرحلة الليبرالية الثانية .

وهناك من يرى أنه فى اطار التحول الاقتصادى ونظام الخصخصة واقتصاديات السوق يتعين رفع الالزام واطلاق الحريات .

ولا يخفى ان الصراع المذهبى فى العصر الحديث كان له أثره فى توزيع المثقفين شيعا وأحزابا شتى ذات اليمين وذات الشمال . ثم جاءت اختراعات العصر من أجهزة الاعلام والدعاية التى تطوى الأبعاد المترامية فى لمح البصر وتجوب الآفاق على موجات الأثير وتجتاز الحدود الفاصلة والحواجز المانعة وتقتحم السدود حاملة التيارات الثقافية المختلفة الى قيعان المدن ومهجور القرى ومنعزل البوادى والنجوع دون حارس أو رقيب إلا فى الحدود الضيقة للزاد الثقافى المطلوب للسوق المحلية على وجه الالزام .

ومثقفونا على العهد بهم من قديم الزمان تتوزعهم جبهات شتى متباعدة ، أخذ كل فريق منهم وضعه فى الساحة الثقافية استجابة لما هو ميسر له .

أما القلة الرائدة المعبرة عن هموم الجماعة وهواجسها وأمانيها ، فالتزامها الذاتى النابع من ضمائرها ، يعطى هذا الالتزام معناه الجليل ، وهكذا تتحمل هذه القلة مسئولية الموقع الثقافى إلزاما وتكليفا ، فلا ينبغى لها ان تفرط فى أمانة هذا الموقع ، أو تتخفف من تكاليفه شأنها شأن المكلفين بحراسة وجود الأمة فى شتى المواقع ، فرض كفاية يعفى منه من هم دونهم ، من غير المؤهلين لشرف هذا التكليف .

والحق أن مأزق المثقف والسلطة ظاهرة عامة فى المجتمع الدولى بدرجات متفاوته ، والمأزق يتعلق باحتكار الفهم ونفى الآخر ، وصعوبة تحديد الخيط الرفيع الذى يفصل بين الحرية والالتزام أو الإلزام .

على أن المثقف فى الدول النامية أو المسماة بالعالم الثالث ، لا يصح أن يقارن بمثقفى العالم الأول الذين يتمتعون بحريات شخصية واسعة ، ولا يتعرضون لما يتعرض له مثقفو العالم النامى الذى يواجه مشكلات مجتمعه كالفقر والبطالة والحاجة إلى نشر التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ، بالرغم من وجود مؤشرات تدل على بعض التحسن الكمى فيها .

وفى ضوء هذا الواقع ، وعلى أساسه ، تتحدد مسئولية المثقفين المعاصرين ، إذ يساعدون الجماهير على الإدراك الصحيح والاهتمام الصادق والمشاركة المسئولة ، بحيث يتم تكوين الرأى العام المستنير واستنهاض إرادة جماعية متنامية التكامل والتبلور واستمرار العمل على شحذها وتنويرها وزيادة تبصيرها بالتوجه الرئيسى الذى يلزمها أن تتشبث به لتبلغ بالوسائل المتاحة ما هو أفضل ، والذى يتمثل فى رفع مستوى المعيشة والعمل بالتكنولوجيا المتقدمة والرقى الثقافى وتهيئة الشعب للمزيد من المشاركة فى السعى للوصول إلى مزيد من العلم والابداع والتنمية والتقدم وتطوير النظم السياسية ، وتحقيق نهضة شاملة فى كل المجالات ، وبذلك نصل إلى تفجير طاقات الأمة فى عملية تنمية مستقلة تعتمد على الذات وتتقدم فى ثقة وأمان .

أما عن دور المثقفين المصريين فإن هذا الدور قد برز فى ثورة ١٩ وما قبلها وما بعدها ، حتى يومنا هذا على صور مختلفة وبمستويات متباينة ، خضوعا لمقتضيات البيئة الثقافية والسياسية التى يمارسون نشاطهم الثقافى فيها .

وقد ظل هذا الدور متميزا فعالا حتى ثورة ١٩٥٢ ، حيث استطاع المثقفون – رغم وجود الاستعمار والاحتلال الأجنبى والإقطاع والنظام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الملكى البائد وسيطرة الرجعية – بعطائهم الثقافى المتاح فى ذلك الوقت أن يقاوموا كل هذه العوائق مجتمعة ونجحوا فى صد محاولات الانجليز للوقيعة بين عنصرى الأمة ، كما نجحوا فى المحافظة على لغة البلاد القومية وبعث روح الثقافة المستنيرة المعاصرة .

وبعد الثورة اختلف موقع المثقفين فى الدولة ، وظهرت شعارات تنادى بأن يلتزم المثقفون بسياسة الحكومة وتنظيمها السياسى الأوحد إلى أن انحسر هذا الاتجاه بعد حرب ٧٣ وبدأت تظهر اتجاهات ديمقراطيه تنادى بتعدد الأحزاب وحرية التعبير .

وهكذا بدأ المثقفون يتنفسون هواء الحرية والديمقراطية ، فتضاءلت بذلك مسئوليتهم عن ضرورة الانفتاح والابداع الحر . وهو ما تُلمس آثاره فى كتابات المثقفين فى الآونة الراهنة ، وأصبح المثقفون المصريون المعاصرون مطالبين ومسئولين عن وضع وتنفيذ مشروع ثقافى عام ، وفتح المجال أمام جميع الآراء والتوجهات على اختلافها ، لتتحاور فيما بينها بحرية كاملة ، حتى تظهر أبعاد الحقيقة أمام الرأى العام المستنير ، فتتأكد استفادته ويشتد وعيه وتنحسر تجاوزاته ، ويتعاظم دور المثقفين المبدعين أنفسهم .

وإذا كان لنا أن نتكلم الآن عن دورالدولة ومسئوليتها عن العمل الثقافى ، فإننا نستطيع القول إن الرقابة على بعض انواع الإنتاج الثقافى لا تزال مفروضة من قبل الدولة ، ولابد من أن تظل قائمة على نحو ما ، ولكن الخلاف يدور حول اتساع مجال الرقابة أو ضيقه ، وحول ما إذا كانت واجبة إزاء عمل معين أم غير واجبة ، فلابد من هذه الرقابة على الأعمال الفنية والأدبية حتى لا تحدث تجاوزات أو اعتداءات على النظام الاساسى للدولة ، أو على المعتقدات الدينية ، أو على الآداب العامة وقيم المجتمع العليا .

لقد بدأ تطبيق الرقابة فى بداية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وكانت مفروضة على الأفلام وكانت تمتد إلى ما يسمى الشئون الحربية . وظلت كذلك حتى عام ١٩٢١ ، وبدأت الأفلام الواردة من الخارج تخضع لقوانين معينة . وفى ١٩٢٨ فرضت الرقابة على الأفلام المصدرة إلى الخارج . وظلت تابعة لوزارة الداخلية ، وكان القسم الفنى يقيم الرقابة على الصحف والمجلات حتى عام ١٩٣٠ ثم خضعت لإشراف المكتب الجنائى حتى عام ١٩٣٦ مع استمرار تبعيتها لمكتب مراقبة الصحافة والنشر بوزارة الداخلية حتى عام ١٩٥٤ ، ثم انتقلت تبعيتها إلى وزارة الشئون الأجتماعية بالاشتراك مع وزارة الداخلية . وعندما بدأت حرب فلسطين أعيدت إلى وزارة الداخلية فى ظل اعلان الأحكام العرفية ، وبعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ انتقلت الرقابة على المصنفات الفنية إلى وزارة الارشاد القومى ثم إلى وزارة الثقافة .

والرقابة على العمل الثقافى ، تلازم القانون وتتمشى معه ، فالقانون بطبيعته من أخص وظائفه حماية المجتمع والحفاظ على قيمه ومثله والتصدى للخروج على آدابة وتقاليده واستقراره ، وفى النظم الديمقراطية الحديثة تتسع الحرية العامة ، وحرية التعبير ، وتصبح سطوة القانون هامشية فى مجال الانتاج الفكرى والثقافى ، حيث يكون المبدع المثقف واعيا بمسئوليته ، ويكون المتلقى قادرا على الإدراك والتمييز والتفرقة بين الحق والباطل . ويصبح العمل الثقافى صورة صادقة للمجتمع بآماله وآلامه وتطلعاته بغير مداراة ولا زيف ولا نفاق ولا خوف . أما فى النظم والمجتمعات الشمولية فتكون الرقابة وسطوة القانون غاية فى الجدية والصرامة . وتصبح الأعمال الفنية والثقافية صورة مشوهة للمجتمع ، مليئة بالرياء والشعارات الزائفة .

وبعد انتصارات عام ٧٣ انحسرت سطوة الرقابة على حرية الرأى والتعبير ، وكثرت المناداة بإدخال تعديلات على أحكام القانون الجنائى بالنسبة لجرائم الرأى والنشر والصحافة ، ومن الطبيعى أن تخفيف القيود على الانتاج الأدبى والفنى بعامة هو نتيجة اتساع ودعم حرية الرأى والتعبير والإبداع ، وقد تحقق من ذلك الكثير فى السنوات

الأخيرة ، ونلمس ذلك فيما نشاهده حاليا من مسرحيات مليئة بالنقد وأفلام ذات طابع سياسى ومؤلفات فيها كثير من التحرر فى الرأى ، وكذلك فيما يبث فى الاذاعات المسموعة والمرئية . كل ذلك رغم أن لدينا الآن ادارة عامة للرقابة على المصنفات الفنية بوزارة الثقافة ، إضافة إلى الرقابة الداخلية فى الاذاعة والتليفزيون . أما الصحف فقد ألغيت الرقابة عليها رسميا ، وأصبح أمرها متروكا لرؤساء تحرير الصحف القومية ومساعديهم .

وتتوخى الرقابة على المصنفات الفنية أن تكون خالية من الخروج على الآداب العامة أو النظام العام أو مايسىء الى علاقة الدولة بالدول الأخرى ، وينظم ذلك القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (تنظيم الرقابة على المصنفات الفنية) والمعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ليشمل المصنفات السمعية والبصرية ، ويساعد الرقابة العامة فى تنفيذ رسالتها شرطة متخصصة ، ولرجال الرقابة سلطة الضبطية القضائية فيما يتصل بعملهم ولهم حق منع الرخصة والمصادرة . وينظم القانون العقوبات المترتبة على مخالفته وهى الغرامة والحبس والمصادرة . والقيم التى يحاول المشرع حمايتها ، هى فى الأغلب الأعم ، مستمدة من القيم الدينية والاجتماعية ومن التقاليد والأعراف فى كل مجتمع . أو حماية علاقة الدولة بالدول الأخرى ، فتحكمها القواعد الدبلوماسية والقانون الدولى ، وهى تتغير بتغير الظروف الدولية والأحداث العالمية ونظم الحكم فيها .

وبجانب دور الدولة فى الرقابة على العمل الثقافى ، فان لها دورا هاما فى رعايته وتشجيعه وتيسير اتاحته للناس . وقد يمتد فى بعض الأنظمة فيجعل الدولة منتجا مباشرا للعمل الثقافى وموجها ومحددا للمبدعين ، ومكافأتهم على تقديم ما يكون مناسبا من وجهة نظر الدولة ونظامها السياسى . وهى تقوم أيضا بتقديم وعرض الأعمال الثقافية عن طريق أجهزة الوزارة المختصة ، وكذلك عن طريق أجهزة الاعلام كالصحف القومية والاذاعة والتلفزيون ، وسوف تظل ملكية الدولة لهذه الوسائل الاعلامية والثقافية قائمة الى أن يحدث تطور كبير حاسم فى النظامين السياسى والاقتصادى وتصبح الأمور فى يد القطاع الخاص والأفراد ، وهو المعمول به فى الدول الليبرالية والديموقراطية . والحكومة فى هذا الصدد توجه وتشجع وتمنح المكافآت على الأعمال التى تراها مؤدية للأهداف القومية . ويرى البعض أن تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ قد شدد من الرقابة على العمل الثقافى ، حيث استحدث هذا التعديل صيغة جديدة للمادة ٢٠١ فاصبح نصها كما يلى : « كل شخص ولو كان من رجال الدين اثناء تادية وظيفته ألقى فى أحد أماكن العبادة أو فى محفل دينى مقالة تضمنت قدحا أو ذما فى الحكومة أو فى قانون أو فى مرسوم أو قرار جمهورى ، أو فى عمل من أعمال جهات الادارة العمومية أو اذاع أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية ، رسالة مشتملة على شىء من ذلك يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، فاذا استعملت القوة أو العنف أو التهديد ، تكون العقوبة السجن » .

وكذلك صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، المعدل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٤ ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . ويشتمل على عدة مواد تضع قيودا على تأسيس ونشاط هذه الجمعيات ومنها الجمعيات التى تهتم بالنشاط الأدبى الى جانب عدد كبير من الجمعيات التى تقدم خدمات ثقافية وعلمية .

ثم يجىء دور الأجهزة والمؤسسات التعليمية فى بناء الثقافة الوطنية ، فكل جماعة بشرية تسعى لكى تتشرب الأجيال الجديدة من أبنائها مقومات ثقافتها فتستمد شخصيتها وتمتد على امتداد الزمن بقدر الجهد الذى يبذله الكبار من أجل أن تنتقل الثقافة الموروثه الى جيل الصغار وتتم عملية النقل هذه عن طريق التعليم . والجماعة البشرية لا

تستمر فقط باستمرار ثقافتها الموروثه ، ذلك ان المشكلات تتبدل والقضايا تتغير ، والحلول تتطور تبعا لما يستجد من الأمور والأحوال ، ويستحدث من الحاجات ما يقضى بعدم الاكتفاء بنقل الثقافة . وانما لابد كذلك من تطويرها . وهكذا يجىء التعليم ليكسب الفرد من الأمة شخصيته الانسانية ، ويساعد الأمة على الاستمرار الاجتماعى ويعينها على التجدد والتقدم بما يقوم به من نقل الثقافة وتطويرها .

ويجدر بنا ان نضع فى الضوء الحدث الأكبر فى تاريخ الثقافة المصرية وهو الأثر الذى أحدثه دخول الاسلام فى مصر من الناحية الثقافية ، ولنذكر ان المصريين الذين انتشر بينهم الاسلام منذ القرن السابع الميلادى ولو انهم كانوا استمرارا ماديا لأسلافهم الذين عاشوا قرونا قبل الميلاد ، إلا أنهم تباينوا واختلفوا عما كانوا عليه من قبل الاسلام ، بفضل التحول الثقافى عندما نعموا بالاسلام عقيدة وشريعة . وقد استمرت مقومات الشخصية الثقافية الجديدة حتى مطلع القرن التاسع عشر بفضل ما كانت تقوم به مؤسسة التربية والتنشئة والتعليم من أسرة ومساجد وكتاتيب ومدارس ومعاهد .

وعندما أراد محمد على أن يغير من طريقة الحياة السائدة فى مصر وليكون ندا للقوى المهيمنة فى ذلك الوقت ، كان سبيله الى ذلك جعل التعليم يسير على النهج الأوربى الحديث ، وحتم نظامه السياسى الفردى ان يتم التغيير خلال سنوات محدودة برغم أن مجد الأمة يحتاج فى بنائه الى تدرج وطول نفس وسنوات طويلة . وهكذا وجد نمطان من التعليم متباينان .

ثم كان الدافع الأساسى لعلى مبارك فى إنشاء دار العلوم سنة ١٨٧٣ هو إيجاد صيغة تعليمية تقدم للناشئة الموروث والمستجد ، وتعيد للثقافة المصرية اطارا عاما متجانسا ، وتنشىء جسورا للتفاهم بين العقول ، ولكن تحقيق هذا الهدف لم يكن سهلا ميسورا ، وخاصة بعد ان ابتليت مصر بهجمه استعمارية شرسة ، رأت ان تجمد نمط التعليم الدينى ، وتشجع التوسع فى النمط الغربى ، وإن جعلته فى نطاق ربط التعليم بالوظيفه الحكومية .

وإذا كانت الوظيفة الحكومية فى ظل الاحتلال ، تتطلب عادات الطاعة والسلبية ومحدودية النظر والطموح ، كما تتطلب الجمود والخوف ، فقد كان طبيعيا أن يسرى شئ من ذلك إلى أساليب التعليم وطرائقه ونظمه وفلسفته وأهدافه ، وكان يمكن لقانون تطوير الأزهر الذى صدر عام ١٩٦١ أن يوفر للتعليم الدينى صيغة تمكنه بالفعل من أن يجمع بين الاصالة والمعاصرة ، لكن هذا الهدف لم يتحقق ، وأصبحت الثقافتان تتجاوران ولا تمتزجان .

ولما كان التعليم هاما هكذا بالنسبة للثقافة ، فقد سارت العلاقة بينهما على نهج يجعل صحة التعليم سبيلا أساسيا للصحة الثقافية . فالتنوع الثقافى أمل مرغوب ونهج محدود ، ولكنه يكون كلما اقتربنا من الأصول والجذور مصدر تشرذم وفرقة ، أما اذا دخلنا فى الفروع فيصح التعدد والتنوع ، وهكذا كان ينبغى أن يتلقى جميع أبناء الأمة القدر المشترك من العقيدة و اللغة والمعارف الأساسية ، ويكون هذا التعليم بمثابة الجذع المشترك ثم يمكن أن تتعدد بعد ذلك أنواع التعليم وتتنوع صيغه ومراحله .

لكننا لا نزال نعانى من ثنائية تعليمية بين تعليم دينى وآخر مدنى فى سنوات العمر الأولى ، ويحاول التعليم الدينى توفير معظم ما يتعلمه طالب التعليم المدنى ، بالاضافة الى القدر الأساسى من الثقافة الدينية ، إلا أن ذلك يشكل عبئا ثقيلا عليه ، ويغرس مشاعر غير ودية تجاه هذا التعليم بين الطلاب ، وذويهم ، وإذا كان التعليم الدينى يثقل كاهل الطلاب فإن التعليم المدنى يتخفف تدريجيا من الثقافة الدينية واللغوية العربية .

وكذلك بدأت نوعية أخرى من تعليم المرحلة الأولى فى الانتشار بسرعة ملحوظة ، تقدم الثقافة الأساسية للناشئة بلغة أخرى غير اللغة القومية العربية ، برغم أن

المحتوى واحد . إلا أن تقديمه بلغة أجنبية يفتح قنوات الاتصال بين أجيالنا الجديدة وثقافات الآخرين .

وقد دخلت وزارة التعليم حلبة السباق هذه ، فاقتطعت مساحة من التعليم العام ليصبح هو كذلك بلغة أجنبية عن طريق ما يسمى بمدارس اللغات التجريبية ، كما أدخلت اللغة الأجنبية فى تعليم المرحلة الأولى ، وهى مرحلة البدء بتعليم اللغة القومية .

وبنفس المنهج وعلى نفس المنوال ، بدأت بعض الكليات التى تعلم باللغة العربية ، تقرر قناة خاصة لتقديم بعض المقررات بلغة أجنبية ، سدا لحاجات السوق الاقتصادى الذى زاد ارتباطه أخيرا بالسوق العالمى .

وكان محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ، مدركا أن نهضة الأمة تستوجب الأخذ بمنجزات الأمم المتقدمة فى العلوم والصناعات ، ومع ذلك ، كان يدرك فى الوقت نفسه ضرورة أن يكون التعليم عن طريق اللغة العربية ، فاهتم بتأسيس حركة ترجمة ضخمة الى هذه اللغة ، وارسال البعثات الى البلدان الأجنبية المتقدمة ولكن ذلك كله انحصر فى دائرة العلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية ، ولم يقترب من العلوم الانسانية .

وإذا كان رواد الثقافة المصرية الأوائل قد عاشوا تعليمنا عندما كان يعلم باللغة الأجنبية فى ظل الاحتلال البريطانى ، إلا أننا لاننسى أن سبلا متعددة قد تهيأت لهم سواء بجهود ذاتية أو تأثرا بالمناخ العام فكانوا على صلة دائمة بالمصادر الأساسية للثقافة العربية الاسلامية ، فاستطاعوا بذلك أن يجمعوا فى تفكيرهم وحديثهم ولغة كتاباتهم بين الموروث والوافد ، بينما نلاحظ على كثيرين من الأجيال الجديدة اتقانهم للغة أجنبيه بينما يعيشون انفصاما شبه كامل عن الموروث الثقافى فيما يعد من مظاهر الخلل وآيات الضعف ، وتظهر المقارنة واضحة فى ترجمات الأمس التى تبدو كأنها مؤلفة لسلامتها ووضوحها وتماسك عباراتها وسلامة تركيباتها أما مترجمات اليوم فيكتنفها الغموض وتنتشر فيها الركاكة .

واللغة ليست مجرد وعاء للفكر ، فقد أصبح هناك كثيرون من العلماء والمفكرين يرون أن اللغة فى ذاتها فكر ، وهكذا يصبح استقصاء الوضع الذى صار عليه معلم اللغة القومية جانبا أساسيا فى قضية المسئولية الثقافية للتعليم ، وما يقتضيه ذلك من ضرورة تأهيله بما يمكنه من أن يكون مرشدا وموجها فعالا للأجيال الجديدة فى امتلاك ناصية اللغة القومية .

إن هذا الطغيان الواضح فى لافتات المحلات واعلانات الصحف ، من جانب الأسماء والعبارات الأجنبية المكتوبة بحروف عربية من شأنه أن يطمس مفردات اللغة القومية ويواريها التراب ، فتنقطع الصلة بين الأبناء ، ومصادر الثقافة العربية ، ولانظن أن هناك ما هو أخطر على ذاتية أمة من افتقادها التدريجى لأدوات ثقافتها .

وهكذا تبرز ضرورة إعادة النظر فى هذا الجانب من جوانب التعليم فى بلادنا حتى يكون التعليم طاقة قوة لثقافتنا ، وليس عكس ذلك .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، وما جاء فى دراسات المجلس السابقة المتصلة ؛ يوصى بما يأتى :

* إزالة العقبات التى تعترض العمل الثقافى حتى تمارس الصفوة من المثقفين رسالتها النبيلة ، مع عدم الاخلال بحق المجتمع فى حماية نظامه وقيمه وآدابه العامة وحريات الناس . على أن يترك للقضاء مسئوليته فى هذه الحماية ، وتوفير التوازن اللازم بين الحرية والمسئولية .

* تشجيع النقد وحرية الفكر بدلا من التشدد فى فرض الرقابة على العمل الثقافى ، حتى يصبح التقويم والتطوير والتقدم نابعا من ضمائر المثقفين وشعورهم بالمسئولية .

* اعداد مشروع ثقافى قومى تتحدد فيه القضايا المؤثرة فى التنمية الثقافية التى يدور حولها النشاط الثقافى العام فى الوقت الحاضر .

* تكثيف الاهتمام الجاد بالقضاء على الأمية فى أقصر وقت ممكن .

* إطلاق حرية إصدار الصحف والمجلات وبخاصة المجلات الثقافية والأدبية والفنية التى يمكن أن يصدرها المثقفون أنفسهم .

* قصر مهمة الدولة فى المجال الثقافى بوجه عام ، على الرعاية وتشجيع الأعمال الثقافية الجادة ، وذلك بمنح الجوائز وإقامة المسابقات .

* الاهتمام بالبرامج الثقافية الخالصة ، من حيث الكم والكيف فى أجهزة الاعلام الرسمية ومراعاة الأوقات المناسبة لها .

* الاهتمام الجاد بجميع الوسائل التى تعين على نشر الثقافة المصرية العربية فى العالم العربى ، فإن هذا الأمر هام جدا ثقافيا وسياسيا واقتصاديا .

* تنفيذ توصيات المجلس السابقة فى مجال إزالة المعوقات أمام نشر الكتاب المصرى وتصديره إلى الخارج ، وكذلك فى مجال السينما والمسرح والموسيقى .

* تركيز دور الدولة فى السينما والمسرح على انتاج نماذج طيبة تصلح مثالا لما ينبغى أن يساهم به القطاع الخاص فى هذين المجالين ، والاكتفاء بعد ذلك بتشجيع الأعمال الثقافية .

* توجيه عناية خاصة الى العلاقات الثقافية والتبادل الثقافى مع دول العالم والدول العربية على وجه الخصوص .

* زيادة الاهتمام بالنشاط المدرسى الثقافى فى جميع مراحل التعليم لاتاحة الفرصة لظهور المواهب الجديدة وتشجيع البراعم التى قد يكون لها مستقبل فى مجال الأعمال الثقافية .

* بذل مزيد من العناية بتدريس اللغة العربية فى جميع مراحل التعليم ، مع العناية بها فى الصحف والاذاعة والتلفزيون ، وحماية اللغة من الأخطاء الشائعة واستخدام الألفاظ والعبارات الأجنبية التى طغت أخيرا وخاصة فى مجال الشركات والأنشطة التجارية والإعلانات .

* التوسع فى منح التفرغ تشجيعا للشباب المبدعين .

التكامل الثقافى
بين العلوم والفنون والآداب

الثقافة هى حصيلة مدخلات الذهن فى مراحل نمو الفرد وتنشئته الاجتماعية والثقافية ، ومن ثم أصبحت موسوعية بطبيعتها ، تضم الأفكار والآراء والمعتقدات والقيم والعادات والأعراف والتقاليد والمعايير والأحكام وما يرتبط بذلك من عناصر حضارية تشمل الملابس والمساكن والأماكن ومختلف الأدوات والآلات التى تجعل الحياة مريحة بهيجة ، وتكسب صاحب الثقافة الموسوعية سماحة وتسامحا وفهما عميقا بالنفس البشرية تجعل تعامله مع غيره من الأفراد سهلا ميسرا ويجعلهم ينظرون إليه على انه مثال للرجل المهذب .

والفرد فى مراحل نموه ، ومنذ بداية قدرته على الفهم ، يتلقى ثقافة مجتمعه رويدا رويدا ويتعلم العلم بالتدريج ، وبعد ذلك يكون عليه أن يدرك ويميز ويختزن فى حافظته كل ما يتلقاه ، ثم عليه فى المواقف المختلفة من حياته أن يتذكر ، ويستبطن ما اختزنه ، ويتعقله ويفطنه ، ثم يتدبره ، ويعمل بما توسمه أو استنبطه أو استقرأه ، وفى هذه العمليات الفكرية الفرعية ، التى تتكون منها عملية التفكير الكبرى ، لايفترق الإنسان عن الحيوان فحسب ، بل يتفاوت الناس فيما بينهم تبعاً لقدراتهم العقلية وملكاتهم الذهنية .

وكانت مصر منذ قديم الزمان مركزا للإشعاع الثقافى وقد شهدت جامعة (أون) هليوبوليس العديد من الشخصيات الأجنبية ، جاءوا اليها

باحثين عن العلم والمعرفة ، وكانت مكتبة الأسكندرية منارا يضئ الطريق أمام الباحثين والدارسين ، ولذلك فلم يكن غريبا أن يكون للمثقفين المصريين دور هام فى نمو وتطور بلادهم .

ومفهوم المثقف بمعناه الحديث ، بدأ فى فرنسا فى القرن التاسع عشر ومن هناك انتقل إلى بريطانيا ثم إلى انحاء العالم الأخرى ، ولم يكن المثقف وقتذاك هو الأديب أو الفنان فقط ، بل إن بعض هؤلاء قد تكون لديهم القدرة على الابتكار والابداع فى مجالات محددة ، ولكن تنقصهم الثقافة الواسعة . وفى الوقت الحاضر ، يقتضى الأمر أن يكون المثقف ملما لا بثقافة بلده فحسب ، بل بالثقافات العالمية الأخرى ، لأن الثقافه كالنهر الذى يجرى فى أرض واسعة ، ويصب فيه روافد ونهيرات تختلط مياهها بمياهه .

وكان مفهوم المثقف حتى عصر محمد على ينصب على خريج الأزهر ، لأن الازهر وكتاتيبه ومعاهده المختلفة كانت الوسيلة الوحيدة للتعليم ، وكان علماؤه هم الذين يكونون مجموعة يمكن أن يطلق عليها صفة المثقفين . وقد أدى علماء الأزهر دورا هاما فى حياة مصر ، وخاصة فى المجال السياسى ، وحين جاء نابليون إلى مصر ، كان علماء الأزهر هم هدفه الأول ، ومنهم تكون المجلس الاستشارى الذى كان همزة الوصل بين الحاكم والشعب ، وحين بدأت حركة المقاومة ضد نابليون ، كان علماء الأزهر هم القائمون بها ، وقد عاقبهم نابليون بعد ذلك ، بتوجيه نيران مدفعيته من المقطم ، ثم دخل جنوده إلى حرم الأزهر بخيولهم . وكانت حركة المقاومة هذه هى نتيجة وجود عامل حضارى لدى المصريين بوجه عام .

وحين تولى محمد على الحكم ، كان العلماء هم أول من نادوا به والياً عليهم ، وفى عهده ، بدأت عمليه تحديث التعليم ، فانشأ الوالى المدارس المختلفة وأرسل البعثات إلى أوربا ، صحيح أن هذه الخطوات كانت أساسا لخدمة الجيش ، ولكنها أفرزت بعض المثقفين الذين نهلوا من ثقافة أوربا ، وكانت إيطاليا هى أول دولة توجه اليها هذه البعثات ، لا للدراسة العسكرية فحسب ، ولكن لنواحى الادارة والطباعة التى اهتم بها محمد على ، وبمجرد عودة المبعوثين من إيطاليا أنشأ المطبعة الأولى فى الأسكندرية والتى نقلت بعد ذلك إلى بولاق بالقاهرة . وكان رفاعة رافع الطهطاوى أهم شخصية سافرت إلى فرنسا ، وكان له دور معروف فى تعريف المصريين بأسس الثقافة والسياسة والادارة الفرنسية ، وبعد عودة رفاعة ، أنشأ مدرسة الألسن ، وترجم مع تلاميذه كثيرا من الكتب ، وكانوا بذلك نواة لحركة التثقيف والتنوير فى مصر .

وفى عهد الخديوى اسماعيل ، تأكد دور هؤلاء المثقفين ، وتميز عهده بالانفتاح الواسع على ثقافة الغرب وحضارته والتوسع الكبير فى التعليم المدنى ، وفى عهده أنشئت الجمعية الجغرافيه الخديوية وأعيد تنظيم دار الكتب والمتحف واشتركت مصر فى معارض دولية كثيرة فى أوروبا ، ومعرض فيلادلفيا بأمريكا ، وأنشئت مدارس الارساليات الأجنبية ، وهكذا انحسر دور المثقفين الأزهريين وظهرت طبقة جديدة منهم ، كما ظهرت الطبقة الوسطى التى تطلعت إلى التعليم وتولى الوظائف ، وأصبح لتلاميذ رفاعة دور هام فى خلق جو ثقافى جديد .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن سياسة الدولة فى عهدى محمد على والخديوى اسماعيل ، لم تكن ترمى إلى تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية كما حدث فى فرنسا وانجلترا ، وانما اختارت مصر طريقا وسطا هو الابقاء على التعليم الدينى الأزهرى ، وفى نفس الوقت اقامة نظام للتعليم المدنى .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أصبح للمثقفين المصريين دور سياسى واجتماعى وتثقيفى هام ، وكانوا إلى درجة ما يشاركون فى اتخاذ القرار والمناداة بالإصلاح فى مجال الدين والسياسة والمجتمع ، وكان على رأس هؤلاء : مصطفى كامل ، واحمد لطفى السيد ، وعبدالخالق ثروت ، وغيرهم .

وبدأ نشاط سياسى واسع النطاق فى بداية القرن العشرين ، وتكونت ثلاثة أحزاب ، واشتدت المطالبة بالاستقلال ، عن انجلترا ، وعن تبعية تركيا ، وزاد الوعى السياسى والدفاع عن المصالح الوطنية ، والتسامح الدينى والعنصرى ، وبدأت فكرة إنشاء جامعة أهلية عام ١٨٩٩ ثم وضعت موضع التنفيذ عام ١٩٠٨ وكان تمويلها يجئ من تبرعات الجماعات والافراد لا من الحكومة ، ثم أصبحت الجامعة حكومية فى عام ١٩٢٥ ، وأصبح لأساتذتها وخريجيها دور سياسى وثقافى هام ، وقامت ثورة ١٩١٩ عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى وأنشئت جمعيات وتجمعات ثقافية وأدبية كثيرة ، ثم تميزت فترة مابعد الحربين ، بظهور حركة ثقافية وطنية تميل إلى العقلانية والمنطق وحرية الرأى ، وترجمت كتب كثيرة فى مختلف مجالات الثقافة ، وظهرت مدارس فكرية ، طالبت احداها بالاتجاه التقليدى الاسلامى وطالبت أخرى بالفكر الحديث العلمانى ، واتخذت ثالثة طريقا وسطا يجمع بين الاثنتين كمجموعة العقاد وطه حسين وحسين هيكل والمازنى .

وصدرت فى هذه الفترة مجلات ثقافية وأدبية كثيرة كالسياسة الأسبوعية والمجلة الجديدة والرسالة والثقافة ، ونشطت لجنة التاليف والترجمة والنشر ، ودارت مناقشات عديدة حول الهوية المصرية وقضية المرأة وغيرها من القضايا . ثم جاء عام ١٩٥٢ ، وتغيرت الموازين الثقافية تغيرا تاما كما تغيرت مستويات التعليم فى جميع المراحل ، ولعبت السياسة دورها فى مجال الثقافة ، وعرفت مصر تيارا ثقافيا وفد إليها من الكتلة الشرقية والمبادئ الماركسية .

ثم حدثت هزيمة ١٩٦٧ ، فحدث نوع من التحول الثقافى والتحرر من المواقف الرسمية السابقة وبالتدريج عاد المثقفون المصريون مرة أخرى إلى المناداة بالحرية والديمقراطية ، ولما تحقق النصر عام ١٩٧٣ ، استعادت مصر كرامتها ، وانفتح المجال لحرية الرأى والنقد والمعارضة . ولكن الحركة الثقافية واجهت تحولات كبيرة من تقدم العلم والتكنولوجيا والتطور السريع فى المعلومات والاتصالات وكثير من مجالات العلم الحديثة . واتسع مجال الثقافة المعرفية بوجه خاص ، إضافة الى كون الثقافة العامة بطبيعتها موسوعية عريضة غير محددة وغير منتظمة ، تكتسب من مصادر شتى خارجية وداخلية ، من البيت والجيرة والحى والقرية والمدينة وصحبة الأفراد وزملاء النادى والأصدقاء ، ودور التعليم بمختلف مراحلها ، ومن المجتمع الشامل عبر وسائل الإعلام المتعددة مسموعة ومرئية ومقروءة .

نفرق بين الثقافة هذه ، وبين العلم الذى وجدت له هيئة تعليمية تنظم نشره ، فى مراحل التعليم المختلفة من مدارس ومعاهد وجامعات . وهذه الوظيفة التعليمية تثرى بمعارفها العلمية ، نظرية وعملية ، حصيلة الثقافة عند الهيئة التثقيفية التى تقوم بنشر الثقافة ، وهكذا كانت الثقافة موسوعية شاملة تتلقى بصورة عشوائية غير مبرمجة ، بينما يقوم العلم على التخصص المبرمج والمنظم والهادف .

ومن الحقائق المعروفة أن موسوعية الثقافة ظلت سائدة فى العالم الشرقى حتى أوائل القرن التاسع عشر وان ظلت لها رواسب حتى الحرب العالمية الثانية ، بينما كان قد قضى عليها فى عصر التنوير منذ أوائل القرن الثامن عشر فى العالم الغربى الذى انعكست فيه الثورات الصناعية والتجارية والمالية والانتقالية ، وما تبع ذلك من ثورة ثقافية دينية وصحفية . وصارت الحياة لديهم تشمل تخصصات فى شتى العلوم والفنون والآداب .

وانتقل ذلك تدريجيا فى عالم الشرق ، فأصبح التخصص هو السمة البارزة ، ذات القيمة .

أما الثقافة الموسوعية التى ظلت إلى عهد قريب فى بلادنا النامية ، فقد عُرفت عن بعض الناس ، منهم من كانت مهنته الأصلية هى الصياغة مثلا ، ولكن إلى جانبها كان حكيما بطب العيون ، وبعض الوصفات لأمراض الصدر والباطنى أو بالأذن والحنجرة ، كما كان فى نفس الوقت

منجما يحسب النجم ويوفق بين الزوجين ، وفلكيا يعرف مواقع النجوم وأحوال الجو ، ومعماريا يرسم مخططات المنازل ويلم بهندسة البناء والتركيبات الصحية فيها وميكانيكا يصلح الدراجات والموتوسيكلات وآلات الخياطة . وكان يحفظ من القرآن الكثير ، ويجيد تجويده ويؤذن للصلاة عند الفجر ، كما كان خطاطا ماهرا . ان أمثال هؤلاء أصبحوا نادرى الوجود ولكنهم بقايا الثقافة الموسوعية التى كانت سائدة فى الماضى .

وعندما حدث التغير الاجتماعى الكبير فى هذا العصر وساعد التقنيين فى ميدان الاتصالات والمعلومات والحاسوب ، أمكن خدمة البشر ، بالجمع بين موسوعية الثقافة وتخصصية العلم ، وأصبح من الميسور تمتعهم بشتى ألوان الترفيه عن طريق الأقمار الصناعية والحصول على الخدمات المالية والتسويقية والطبية والعلمية والأدبية والفنية ، وهم جالسون فى بيوتهم يشغلون الحاسوب بأطراف أصابعهم بالتحكم فيها عن بعد . ولا يدرى أحد على وجه التحقيق ماذا تكون عليه الحال فى القرن القادم ، ومايصل اليه التغير فى ثقافة العصر الموسوعية ، وكذلك فى مبادئ العلم المتخصصة .. ومهما يكن من أمر فسوف يصبح التعاون الوظيفى ضروريا بين الهيئة التثقيفية والهيئة التعليمية .

والعمل البشرى يشكل فى حياتنا اضافة إلى المحصول المتراكم من حيث الكم والكيف ، والإضافة الجديدة هى إبداع يثرى الحياة ، ويقوم العمل فى مجالها على مرتكزات ثلاثة أولها هو الخيال والحدس الذى يستشرف المستقبل ، وثانيها هو الذكاء والحصيلة العلمية أما الثالث فهو المتابعة والمثابرة والتواصل . وقد اتفق العلماء والباحثون على أن الذكاء المتوسط مع المثابرة خير من الذكاء العالى مع الانقطاع ، وهكذا وجب أن يشترك الخيال والعلم والاستعداد النفسى فى تشكيل الفرد السوى المبدع والمنتج ، وهكذا تتلاقى معا العلوم الانسانية مع العلوم التقنية فى تكوين الأفراد .

وعلى مستوى المجتمع ، يثبت تاريخيا أنه لا بد أن يتلاءم التقدم العلمى مع التقدم الفكرى ، وكثيرا ما دفع العلماء ثمن تفوقهم فى مجتمع متخلف ، ومن أوضح الأمثلة ما حدث مع جاليليو الذى لم يرد له اعتباره إلا بعد أن تقدم العلم والفكر العام .

وتبدو الحضارة الفرعونية الخالدة بآثارها الباقية ، مزيجا من تفوق فى هندسة التشييد ، وتقدم فى كيمياء التحنيط ، وبراعة فى الرسم وعبقرية فى النحت والتصوير .

وقامت الحضارة الإغريقية التى تعتبر الأساس الأول للحضارة الغربية ، على مزيج من فلسفة سقراط وأفلاطون وأرسطو ، وأشعار هوميروس ورياضيات فيثاغورس ، وفى مكتبة الاسكندرية العريقة التقت الحضارة الاغريقية بالحضارة الفرعونية ونبغ العلماء فى الفيزياء والأدب والطب والفلك والجغرافيا والفلسفة والرياضيات والبيولوجيا والهندسة ووضعوا أسس هذه العلوم فى تناغم كامل بين العلوم التقنية والعلوم الانسانية .

وكان العالم الفرد فى أحضان الحضارة العربية والاسلامية الزاهرة موسوعة من العلم والفكر والفن ، فابن سيناء فيلسوف، طبيب شاعر ، والبيرونى عالم فى الفلك والجغرافيا والرياضة والصيدلة وفى الدين والفلسفة ، والحسن بن الهيثم ألف فى الضوء والبصريات والفلسفة والفلك والرياضيات وهو أول من فكر فى اقامة سد على النيل ، وقد تميز عصرنا الحديث بتوالى الثورات العلمية والتكنولوجية بما لها من تطبيقات وانعكاسات على الحياة البشرية وكان منها ما هو نافع مفيد ، ومنها ما ينذر بالخطر ، وهكذا بحث العالم عن ضوابط وقوانين وأحكام دينية وقيمية واجتماعية واخلاقيه تحكم استخدامات التكنولوجيا الحديثة وتوجهها فى المسار الصحيح الذى يخدم

البشرية ويحفظ لها تطورها الطبيعي بما يعود عليها بالصلاح والسلام والتقدم .

ومن أهم الميادين التي تطرق اليها العلم الحديث ، البيوتكنولوجي ، والهندسة الوراثية ، فهي تثير في آن واحد الإعجاب والمخاوف ، لانها تقدم حلولا سحرية لكثير من المشكلات في الوقت الذي تحمل فيه كثيرا من المخاطر التي قد تستحيل السيطرة عليها وعندما شاعت تجارة الأعضاء البشرية وولادة أطفال الانابيب وراجت عمليات تأجير الأرحام ، وتنازعت مقتضيات التقدم أو التطور مع ضرورات الأخلاق والقيم والسلام الاجتماعي ، أرادت انجلترا أن تضع قواعد منظمة لحياة الأفراد والمجتمع في ظل هذه التطورات الجديدة الخطيرة فشكلت لجنة من كبار العلماء والأطباء والقانونيين والفلاسفة ورجال الدين سنة ١٩٨٢ ، ونشرت اللجنة تقريرها في سنة ١٩٨٤ وفيه أصرت على أن يتم كل شيء باشراف الحكومة وأنه لابد من تشريع جديد لإخضاع كل البحوث والخدمات التي تقدم في مجال التكنولوجيا الخاصة بالاخصاب الصناعي لرقابة الحكومة وهكذا لم تترك الحكومة الأمر في يد العلماء والأطباء وحدهم بل اشترك رجال الدين ورجال القانون والفلاسفة منهم ، مما يدل على أن الحياة المثلى تقوم على التلاقي بين العلوم التقنية والعلوم الانسانية سواء بسواء .

ومن الممكن في هذا الصدد أن يلاحظ أن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا في عالمنا المعاصر ، ويشتد خطرها في المستقبل القريب ، أساسها وليها أن العلوم الطبيعية والتقنية تتقدم ، ولكن الأخلاق والقيم تتأخر ولا تساير التقدم العلمي . وأصبح من الضروري أن يكون هناك توازن بين العلم والأخلاق ، وكلاهما فرع من فروع الثقافة .

كما يشهد العالم اليوم تطورا هائلا في تقنية الحاسوب والمعلومات ، الأمر الذي أحدث في مجتمعات الدول المتقدمة تغيرات جذرية توشك أن تنقلها إلى مجتمع جديد يسمونه مجتمع المعلومات ، وخاصة بعد أن أنجزت اليابان مشروعها الخاص بالجيل الخامس من الحاسوب في محاولة لمحاكاة الذكاء والابداع البشري وتحقيق مايسمى بالذكاء الاصطناعي الذي لا يكتفي بترجمة ما يريده المبرمج في سلسلة من التعليمات بل يكون قادرا أيضا على صياغة برامج لمعالجة المواقف الجديدة التي تبرز في سياق التنفيذ ، فهو يحاكي الذكاء البشري في مجال محدد ، ويحاكي الحواس الانسانية كالسمع والبصر ويحاول التعبير باللغة الطبيعية والوسائل الأخرى ، مما يجعله قادرا على اجراء حوار حقيقي مع الإنسان ثم يقوم بالتصحيح الذاتي والتعلم من الخطأ وعدم التكرار .

والحاسوب الجديد سوف يلتقي حتما باللغة التي هي وسيلة الاتصال الطبيعية وأداة التعبير الانسانية . ومن هنا تبدو الأهمية البالغة لاتصال الحاسوب باللغة حيث ان القدر الأكبر من المعلومات ، هو عبارة عن نصوص لغوية بعناصرها المختلفة من حروف وكلمات ودلالات بما يؤدي إلى استخلاص الأفكار المحورية وسرعة النفاذ إلى المعلومات وربطها بالمعلومات

الأخرى المتعلقة بها وهكذا تتلاقى اللغويات مع التقنيات الحديثة ، وقامت في هذا المجال عدة مراكز متخصصة للترجمة الآلية ، وتدريس اللغة بوسائل المعلومات الجديدة والحاسبات الالكترونية ، وكل هذا يؤكد حتمية الارتباط بين التقنيات والانسانيات .

وفي الماضي البعيد ، لم يكن هناك حد فاصل بين العلم والفلسفة بل كان هناك نوع واحد من المعرفة ، قد تختلف وسائله ولكنه يمثل في كل الحالات نشاطا عقليا واحدا وهكذا كانت الفلسفة أم العلوم ، وكانت المعرفة العلمية محدودة نسبيا حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، وبعد انقسام الكل المعرفي الى جزيئات دقيقة متخصصة بفضل التراكم بدأت العزلة الفكرية ، وأخذ كل علم يتبلور عن الآخر وأصبحت المعارف جزرا متباعدة في محيط واسع .

ورغم أن التخصص الدقيق ، أدى إلى اتقان المنهج ودقة النتائج ، وهو ما كان ضروريا ، الا أنه كانت له سلبياته على التكامل الثقافي، إذ انغمس كل فرد في مجال تخصصه ، يحاول جاهدا اللحاق بالجديد الذى تضيفه البحوث والتجارب ولم يعد ذهنه قادرا على استيعاب معارف أخرى أو تقبلها إلا من باب الترويح عن النفس .

وقد ترسخت عملية الفصل بين العلوم بتطبيق نظام التخصص الدقيق في مرحلة التعليم الثانوى والتعليم الجامعي ، فقبل أن يتم التلميذ عامه السادس عشر ، يجد نفسه في حالة التخصص المعرفي ، وهكذا يحرم - في السن التي يكون فيها مستعدا للتلقي والتعلم والاتصال بالآفاق الرحبة - من أسباب التكوين الثقافي المتكامل . ومن سلبيات الفصل بين دوائر المعرفة ذلك الاختلاف بين منهج البحث في العلوم ومنهج البحث في الآداب ، أي بين ما هو مطلق وما وهو نسبي . فالباحث في العلوم يستخدم نظريات علمية متفق عليها ، والنظرية الجديدة عنده تنسخ ما قبلها ، وتصبح القديمة جزءا من تاريخ العلم لا من العلم نفسه .

أما الباحث في الآداب أو الانسانيات فيتعامل مع النسبي لا مع المطلق فيدرك أن النظرة الاحادية لا تكفي لفهم الظاهرة وله أن يتردد بين أكثر من مفهوم للتفسير ، وعليه أن يرجع الى أكثر من مرجع لإجلاء حقيقة الموضوع ، وله ان يلجأ الى الارتباط الاحصائي لبيان نسبة مختلف العوامل في الظاهرة ، ومن هنا نراه يستخدم كلمات الترجيح بين الآراء ولا يقطع فيها بيقين ، ثم ان منهج البحث في العلوم يؤدى بصاحبه الى التمسك بفكرة واحدة يرى أنها الأصلح ، ومن ثم يتعصب لها ، أما منهج البحث في الانسانيات فيؤدى بصاحبه الى فكرة التسامح وتقدير الآخر والاعتراف به وعدم نفيه ، وعلى هذا فمن النادر ان نجد صفة التعصب عند الدارسين للعلوم الانسانية دراسة حقيقية ، والاستثناء يكون مرجعه إلى البيئة التي ينشأ فيها اساسا وخضوعه لطريقة تفكير الجماعة التي ينتمي إليها .

والتعصب صفة ذميمة تشكل عقبة امام التفكير العلمي فهو اعتقاد باطل بأن المرء يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة وينكر فضائل الآخرين ويهاجمها ، والتعصب يلغي التفكير الحر والقدرة على النقد

ويشجع قيم الخضوع والطاعة ، ثم إن التعصب يجعل الحقيقة ذاتية ومتعددة ومتناقضة وهو ما يتعارض كلية مع طبيعة الحقيقة العلمية ، وذلك أن كل متعصب لا يؤمن إلا بحقيقته هو .

وقد عاشت الانسانية على ما يعتقد أنه حقائق ذاتية يتعصب لها بلا تفكير فترة أطول مما عاشته على حقائق موضوعية تتنافس فيها بالحجة والبرهان ، وان عدد أولئك الذين لايقبلون الرأى الا بعد اختباره بالعقل أقل بكثير من عدد الذين يتعصبون لآرائهم دون نقد أو اختبار ، ومن هنا فإن اقرار مبدأ التسامح الفكرى وتقدير الآخر وعدم نفيه ، يحتاج إلى وقت طويل ، وهكذا تصبح تنمية التكامل المعرفى مطلبا حيويا لمواجهة مشكلات الانسان المعاصر ، وهذا التكامل يبدأ فى اللحظة التى يقرر فيها الانسان أن يفهم العالم كما هو موجود بالفعل ، لا كما ينبغى أن يكون ، ومثل هذا القرار ليس عقليا فحسب بل إنه قرار معنوى وأخلاقى . ولا بد من تجاوز مرحلة الطفولة التى يصور فيها الطفل كل شىء وفقا لأمانيه إلى مرحلة النضج التى لا يتم فيها الخلط بين الواقع والحلم .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* العمل على عدم الفصل الحاد بين دراسة العلوم والآداب منذ بدء التعليم العام حتى الجامعة ، حيث يأخذ كل تخصص من الآخر قدراً مناسباً من المقررات ، وفى مرحلة التعليم الجامعى ينبغى أن يدرس جميع الطلاب قسطا من الرياضيات أو فلسفة العلوم .

* فى ظل الثورة العلمية الجديدة وتطور التقنية بدرجة هائلة ، ينبغى أن نهتم بالجانب المعرفى والعلمى من جوانب الثقافة . وأن يكون هذا الاهتمام شاملا لوسائل التعليم والتثقيف جميعا ، حتى يمكننا مسايرة العالم المتقدم .

* ينبغى تدريب الأفراد منذ الصغر على استخدام الحاسوب فى جميع الحالات التى يمكن استخدامه فيها .

* كما ينبغى تدريب النشء على استيعاب المتاح من الثقافة الموسوعية بجانب تأهيلهم فى العلوم التخصصية التى يعتمد عليها تشغيلهم .

* إن التغيرات الاجتماعية والثقافية البعيدة المدى ، والتى ستؤثر فى حياة البشر فى القرن القادم جديرة بأن تحظى بالدراسة والمعرفة الكافية من جانب المتعلمين المحدثين .

* ان الاحتمالات القوية بانتشار نظام التدريس المنزلى ، والجامعات المفتوحة فى القرن القادم تستدعى الاهتمام بالتدريب من الآن على مواجهة ذلك .

* وضع كتب علمية ميسرة ، بجانب الكتب الميسرة فى العلوم الإنسانية ، ليستطيع النشء الانتفاع بهذه وتلك لتطبيق التكامل فى الثقافات .

* الجانب الروحى والأخلاقى فى المجتمع الحديث وفى السنوات القادمة ضرورى جدا وعلينا الاهتمام به ، بقدر اهتمامنا بالجانب المعرفى من الثقافة . فأزمة الإنسان الحديث تكمن فى تخلف مايخص الروح وما يتعلق بالأخلاق والسلوك عن مواكبة التقدم العلمى المتلاحق فى كثير من الميادين العلمية المستحدثة .

الفنـــــــــون

تقاليد المهنة فى مجال الفنون

بدأت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر مشروعها القومى الأكبر المتمثل فى إنشاء الدولة الحديثة لكى تتبوأ مصـــر بين الأمـم مكانها المناسب لتاريخها وحضارتها . وكـان تحقيـق هذا المشـروع يعنـى إحـداث تغيير جوهـــرى واســع النطـاق يشمـل النواحى الفكرية والثقافية والاجتماعيـة والسياسيـة والاقتصاديـــة بل أسلوب الحيـاة والتعامل فى الحياة اليومية ، ويعنى إعادة بناء الإنسـان المصرى ، والأخـذ بالجديـد ، أو التحديـث ، من حيث هو ضـرورة لا محـيـص عنهـا ، وكان من الواضـح منـذ البدايـة أن إقامـة هـذا الجديـد يعنى اتخـاذ مـوقـف من مـشكلـة العـلاقـة بين القـديـم والجـديـد ، بين التشبث بالتـراث وبين التحديث . ولم يسـر هـذا التغييـر منـذ ذلك الحين بطبيعة الحـال فى خـط مستقيـم ، وإنمـا خضـع مـع الزمـن لعوامـل التحـــول طبقـا للظـروف الداخليـة والمؤثـرات الخارجيـة . كذلـك لـم يكـن التغييـــر هادئـا لينـا كمـا أراده دعاتـه ، بل كـــان يتلـون بالعنـف إذا اصطـدم بالعوائـق ، وكانـــت تواكبـه على كل حـال تحـولات فى أنمـاط السلـوك ومـعـاييـر الأخـلاق ، منهـا الإيجابى ، ومنهـا السلبى . ومـــن شـأن البحث العلمـــى المدقـق أن يعيـــن على تأكيـد الإيجابيـات واتقاء السلبيـات أو تحجيمها .

والمتتبع لهذا التطور فى قطاع الفنون على وجه التحديد يتبين أنه هنا يشـهد على عنف وعمق هذا التحول كما يشـهد على ما أثمره من إيجـابيـات ومـا واكبـه من مـشكلات ، فـقـد أدرك الرواد مـا بين الفنون بصورها المصرية وبين الفنون الموروثة من اختلاف جوهرى ، وتدفق تيار الجديد ، يهمل الموروث حينا ويستلهمه ويعلى شأنه أحيانا ، وارتسمت على الساحة خطوط متباينة الاتجاهات ، فبينما سارت الموروثات فى طرقها التقليدية – سواء كانت من قبيل الفنون الشعبية أو المرتجلة ، أو كانت من أنواع تتمسك بالنقل وتتعلق بالقديم – ثبتت الفنون الجديدة أركانها ، وأسـهمت إسـهامـا قويا فى صياغة الثقافة المتجددة ، ينطبق هذا الحكم على الفنون المسرحية ، كما ينطبق على الفنون التشكيلية ، والموسـيقى ، والفنون الأدائية ، والتطبيقية ، والفنون الناشئة ، مع تفاوتات فى الانتشار والاستقبال والاستساغة . ولكن الأسباب اتصلت مرة أخرى بالثقافة العالمية فى أخذ وعطاء .

خصوصية الفن :

والفنـون فى حـد ذاتهـا تقـوم على حـريـة الإبـداع والتـعـبـيـر والتجريـب كمـا تقـوم على الفرديـة والتفـرد ، فليس هناك نمـط فنى أو أنمـاط فنية يتعلمهـا شبـاب الفنانين ليتبعوهـا كما هى ، وإنمـا هـم يدرسـون ويتدريـون ويتتلمـذون لكى يبدعـوا بعد ذلك فى حـريـة ، كل بأسلوبـه . إنهـم يتـعلمـون التـقنيـات ويشـاهـدون عن كـثـب كيـف يبـدع الأسـاتـذة الذين تنشـأ من حولهـم المـدارس والأكـاديميـات ، وتنتقـل عن طريقهـم تقاليـد الفـن . ولكن الفنـون على الرغـم من ذلك كلـه ترتبـط على نحـو متشابـك مع المجتمـع الـذى يعيـش فيـه الفنـان ، والـذى يخـرج إليـه بإبداعاتـه ، فالفنانـون يبدعـون انطلاقا من مواقف يقفونها من المجتمع على كثرة مقوماته ومن الطبيعة على

تنوعها . والفنانون بشر يعيشون ويحتاجون الى مقومات الحياة بجوانبها المادية . وهكذا تدخل الفنون مجالات تحبها وتخشاها ، تستخدمها ولا تنصاع لها ، تقول فيها كلمتها المثيرة وترفض أن تفرض عليها القيود ، إلا أن تكون قيود الفنون الخالصة ذاتها .

المشكلات القديمة الجديدة :

وعالم الفنون عالم واسع فيه الغث والسمين ، والجيد والردىء ، ولقد كانت هذه هى حاله دائما . وإذا تنبهنا اليوم الى ظواهر فنية معينة أو ضارة ، فليس معنى ذلك أن هذا شىء جديد لم نعرف له شبيها من قبل ، ولكن الذى يثير اهتمامنا هو الانتشار الذى تتيحه وسائل النشر والبث الضخمة ، ورغبتنا فى تجنيم السلبيات ، وقدرتنا على المتابعة والدراسة والتخطيط للمستقبل . وقد تناولنا من قبل على سبيل المثال « التلوث » وألقينا الضوء على نوعيات من الإنتاج المحسوب على الفن تعتبر من قبيل التلوث السمعى والبصرى والحسى والوجدانى والفكرى .

الأسباب :

وأكثر المشكلات التى تلقى بظلالها على قطاع الفنون ترتبط بالإغراءات المادية ، وتبدأ حيث تدخل الفنون مجالات العمل الذى تنتظمه المهن ، ويحكمه الكسب ، وتحركه أساليب الدعاية ، ويتناحر فيه الناس : أيهم يحقق الكسب الأكبر والشهرة الأوسع . ولن تختلف دنيا الفنون عن غيرها فهى تضم نوعيات مختلفة من الفنانين ، تتباين توجهاتهم ، فهناك الفنان الحريص على حرية الإبداع ، وعلى التفرد ، والترفع عن أساليب الجرى وراء الرواج الرخيص ، الواقف من المجتمع موقفا خاصا مميزا ، فهو لا يستحسن دائما ما هو قائم ، بل يحلم بتجاوز هذا القائم ، واستشراف آفاق عوالم يحلق فيها على جناح الخيال الخلاق . وهناك على الطرف الآخر فنان تشده النواحى العملية ، فيخضع فنه كصاحب أى مهنة صناعية أو تجارية فى خدمة من يقدم إليه الطلب .

وإذا كان المجتمع ينقسم إلى شرائح عديدة تتباين فى مفاهيمها الأخلاقية ومتطلباتها من التعبير الفنى ، فلا غرابة فى أن نجد أشكالا من الفنانين يعيشون فى هذه الأوساط المتدنية ومنها وعليها ، وهم فئات يأبى الفنانون الكرام أن يحسبوا عليهم .

ومن المؤكد أن الاستمتاع بالأعمال الفنية الضحلة يرتبط ارتباطا وثيقا بمؤثرات ، منها :

- تدهور المناخ الاجتماعى العام نتيجة للحروب المتتالية والبطالة والجرى وراء الكسب السريع .
- التدهور الأخلاقى الذى يقلل فيه الحرص على القيم الرصينة ، ويتحرك البعض بدافع الأنانية ، ويتعلق البعض الآخر بقشور من الدين وبأمور بعيدة عن الجوهر والقيم الصحيحة .
- ويتعلق رواج الأعمال الفنية الضحلة بدرجة كبيرة بتدهور مستوى التعليم وضعف البرامج التعليمية فى وسائل الإعلام ، مما أدى إلى انخفاض قدرة الفرد على تمييز الطيب من الخبيث . وهذه الضحالة نجمت فى جانب منها عن العفوية ، وفى جانب آخر عن الجهل ، وفى جانب ثالث عن سوء استخدام وسائل الإعلام والاتصال الواسعة .

قيمة الفن :

والاهتمام بالفنون هو اهتمام بركيزة حياتية متعاظمة الأهمية ، فإذا كانت الفنون كما قال القدماء تحقق المتعة والفائدة ، فلا بد من التركيز على النوعية : نوعية المتعة ونوعية

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفائدة ، وعلى الأخص تحديد ما يصح ومالا يصح ، ما يتفق مع الجوهر وما يأباه . ولقد انتشرت الاستخدامات التطبيقية للفنون فى كل مجالات الحياة ، وما تزال تزيد انتشارا وتأثيرا ، حتى أصبح السؤال المحورى بالنسبة للفنون يدور حول حسن الاستخدام أو حول سوء الاستخدام – لا حول الفنون فى حد ذاتها .

الفنون والصناعة والتجارة:

ولقد شهد العالم فى عصرنا أنواعا من التطور التقنى أصابت الفنون أيضا ، منها ظهور أنواع من الفنون المندمجة فى الصناعة ، فنشأت السينما صناعة وفنا ، ونشأ الإعلام صناعة وفنا ، ونشأت الدعاية صناعة وفنا . وهكذا فرضت الصناعة قوانينها بإيجابياتها وسلبياتها على الفنون . وربما تطلبت الصناعة أمورا لا يحتملها الفن ، فالصناعة ترجو الرواج والإنتاج الضخم وتحقيق الربح المادى ، وربما أصابت هذه الظاهرة مجالات أخرى ، دون أن يتحدث الناس بالضرورة عن اندماج بين الفن والصناعة أو الفن والتجارة ، مثل ما نلحظ فى ظاهرة المسرح التجارى .

الالكترونيات والكومبيوتر :

وإذا كانت إمكانات الاختراعات الالكترونية والكومبيوتر قد دخلت مجالات الفنون وفتحت أمام الفنانين من الآفاق العظيمة ما فتحت ، فإنها من جهة أخرى ساعدت منتجى الفنون الضحلة على الإنتاج الوفير المربح بما تتيحه لهم من سد الثغرات وإخفاء العيوب واللعب بالإبهار ، فأصبح من الممكن أن يغنى من لم يتعلم الغناء ومن لا صوت له ، بل أصبح فى إمكان البعض أن يؤلفوا ألوانا من الموسيقى بإيقاعات وتنويعات ومؤثرات مبرمجة . وهكذا دخل الساحة من لم يتهيئوا لها بعلم أو خبرة أو موهبة ، ونشأت مهن جديدة .

حدود التصدى :

وليس هناك جدوى تذكر من حيث التصدى للأعمال الفنية الرديئة أو المتدنية أخلاقيا أو المتدهورة فنيا بإجراءات بوليسية أو رقابية أو عقابية فى عصر يسود فيه التمسك بالحريات وحق الإنسان الحر فى اتخاذ القرار ، وتتعاظم فيه الوسائل الاتصالية الضخمة والأقمار الصناعية ، وإنما يكون التصدى لها بالتعليم الهادف القائم على مناهج مناسبة ، ونشر الثقافة الرفيعة وتشجيعها ، والتركيز على الوعى فى هذا المجال .

الفن بين الترف والجلال :

هذا الوعى يتضمن فيما يتضمنه من أمور : اليقين بأن الحفاظ على الفنون وتشجيع الإبداعات الفنية الرفيعة من الأمور الحيوية ، فالفنون هى التى ترسم السمات البارزة للهوية القومية ، فتبين المضامين الفكرية والأخلاقية باللون والخط والنغمة والكلمة والحركة ، وتقدم إلى العين والأذن الصورة المرئية والمسموعة والوجدانية والحسية والإيحائية من الفكر . والفنون هى التى تعلم العلماء أن يكسروا حلقة القائم ويندفعوا إلى آفاق المجهول . وربما حرض الفن رجل السياسة الفذ على اختراق الآفاق وابتداع الجديد من الحلول ، والفنون هى لغة الإخاء بين الناس على اختلاف ألسنتهم وألوانهم .

الكونية :

والوعى بجلال الفن وتعاظم تأثيره فى عصرنا الحاضر وفى المستقبل يتضمن العلم بأن العالم يقترب بعضه من البعض الآخر وينسج خيوطا متشابكة من « الكونية » تجعلنا طرفا كاملا يشارك متأثرا ومؤثرا فيما يجرى من أحداث فى كل مكان ، فقد أدخلت وسائل الاتصال المتعاظمة الصورة والصوت إلى كل مكان ، وحملت الفكر والخبر والفن والرأى إلى كل إنسان . وهو مالا يعنى ضياع الهوية القومية ، وانما يعنى ضرورة الجمع المنسجم بين مستويين : المستوى القومى ، والمستوى الكونى .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

صورة العالم الجديد:

وكانت النتيجة الطبيعية هى صورة هذا العالم الجديد التى تفرض نفسها ، وهى صورة تتسم بأمور ، منها :

– تعاظم الحرية ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو المنظومات السياسية والاقتصادية والثقافية .

– وواكب تعاظم شأن الحرية ، تعاظم القدرة على الاختيار : فلم يعد الإنسان مضطرا الى أن ينصاع لهذا الاتجاه أو ذاك ، بل له أن يختار : الكتب ، والصحف ، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، وما يزال يتطور حتى يرتبط بشبكات المعلومات وأوتوستراد المعلومات .

استراتيجية تواكب العصر:

والنتيجة الحتمية لهذا التطور تتمثل فى أنه من العبث أن توضع استراتيجية تناهض الحرية والاختيار ، فالاستراتيجية السليمة ينبغى أن تقوم فى شأن الفنون على الحفاظ على حرية المبدع والمتلقى وتعظيم قدرة كل منهما على الاختيار ، والتأثير الصحيح عليهما بالتعليم والتشجيع والتكريم . سياسة تعمل على تكوين الإنسان القادر على الحرية مبدعا ومتلقياً ، قادرا على الحكم الفنى الرفيع المثقف .

علاقة تبادلية :

وهناك علاقة تبادلية بين الفنان والمناخ العام المحيط به ، وتشجيع قطب من القطبين يؤدى الى نتائج إيجابية فى جانب القطب الآخر . وليس من المنطق أن نتصور مجتمعا يعيش على الفنون الرفيعة وحدها ، فلن يخلو مجتمع من نوعيات من الممارسات فى قطاع الفنون تتناسب مع الشرائح الاجتماعية المختلفة سواء من أبناء البلد أو من الأجانب السائحين ، ولكن الهدف هو تحقيق توازن سليم .

دور النقابات والاتحادات والجمعيات:

وإذا كانت المؤسسات التى ترعى الفنانين قد تطورت على مر الزمن من المشيخات القديمة الى النقابات والاتحادات والجمعيات والأكاديميات الحديثة ، فإن الأمر يحتاج الى مراجعة الأوضاع القائمة مراجعة تضمن التنسيق والإكمال ، فقد غلب على برامج النقابات الاهتمام بالنواحى المعيشية والحياتية والاجتماعية والسياسية ، والمطلوب هو إكمال هذه البرامج بالاهتمام بالنواحى الفنية وبالقضايا الفنية العامة التى تمس الفنون من حيث هى فنون ، والثقافة والمجتمع ، فإما أن تضيف النقابات هذا العمل الى برامجها ، أو تشجع على إنشاء اتحادات وجمعيات تضم الفنانين وتتيح لهم الحوار النقدى العميق الجاد ، وتشجع على إنشاء مؤسسات للنشر والتوزيع للأعمال الجادة المتميزة ، حتى تتكامل تقاليد العمل فى مجالات الفنون .

قضية التقدم :

ومن أهم الأهداف التى لا ينبغى أن تغيب عن هذه المؤسسات – وهى تجرى الحوار البناء حول تقاليد العمل فى مجالات الفنون – تحقيق التقدم فى كل المجالات بعامة ، وفى مجال الفنون بخاصة ، على اعتبار أن التقدم هو مشروعنا القومى الأكبر .

التشجيع والتكريم:

والدولة لديها وسائلها الفعالة ، فهى بمؤسساتها وميزانياتها وسياساتها تستطيع تشجيع الأعمال الفنية التى ترى أنها مفيدة للمجتمع واخلاقياته ، فلديها الجوائز وألوان التكريم والتقدير المختلفة . والمهم أن تتولى شئون التقييم ووضع السياسات لجان من الفنانين الثقات أصحاب النظر البعيد والأفق الواسع ،

حتى لا تتحول المتغيرات الى جمود ، والخطط المرنة الى ثوابت لا تمس .

إن التفكير فى التمكين لتقاليد المهنة فى مجالات الفنون فى الإطار الذى أوضحناه ينتهى بنا إلى عدد من التوصيات التالية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* أن تتبنى أجهزة الثقافة تعميق الوعى بقيمة الفنون وتقاليدها الخاصة وضرورة الارتفاع بمستوى الذوق ، فالتقاليد لا تترسخ الا فى إطار إيجابى عام . وهناك تجارب عديدة ووسائل حديثة مبسطة تتيح للكافة الاستمتاع بالفن الرفيع . فالشرائح العريضة عندما تألف الفن الرفيع تضمن احترام التقاليد الكريمة .

* الدعوة الى تكوين المدارس الفنية والجمعيات الفنية المتخصصة الجادة ، وتشجيع المناقشات المثمرة المؤدية الى تعميق تقاليد المهنة وتحقيق أهداف المجتمع .

* نشر الوعى بقيمة الفنون ودورها فى رسم صورة الهوية الثقافية القومية ، وإسهام الفن الصادق فى التصدى للتخريب والهدم والإرهاب .

والعمل على توسيع الفهم الدينى الإيجابى للفن ، فالتراث الدينى عامر بتقدير الفن .

* تشجيع الترجمة والتأليف فى موضوعات تعجيم الفهم التجارى والسعى وراء الشهرة والإمتاع الزائف .

* الاهتمام بأكاديمية الفنون ومعاهدها ، وكليات الفنون بالجامعات ، وتشجيع خريجى هذه المعاهد والكليات ، والاستعانة بهم فى تنفيذ البرامج المختصة بالفنون فى وسائل الاعلام والأجهزة الثقافية . والتشديد على الالتزام بالمستوى الرفيع على اعتبار أن هذا الالتزام من تقاليد الفن الرفيع .

* التوصل الى ميثاق يتضمن الأهداف السامية التى يسعى اليها الفنانون المؤمنون برسالتهم ، على ألا يتحول مثل هذا الميثاق الى نص جامد لا يقبل التطور .

وأن يلتزم الفنانون فى هذا الإطار بالضمير الفنى وحرية الإبداع ، على أن يرتبط هؤلاء بالصدق فى مجال التعبير عن فنهم .

* دعوة الأجهزة الرسمية إلى العمل على ترقية المستوى الفنى للابداع سواء فى المسرح أو التليفزيون أو السينما وذلك بانتاج نماذج عالية المستوى .

* أن تتدخل أجهزة الثقافة بالمعارض والمهرجانات والاحتفالات والجوائز لتحجيم الإنتاج الغث ، وتشجيع العمل الفنى الجيد وبخاصة إبداعات الشباب الواعدين .

* تصحيح ما تبين الدراسات سلبيته من أوضاع فى أجهزة الدولة ، وبخاصة ما يتولى منها شئون الثقافة والإعلام ، وأن يتولى التخطيط والتنفيذ فى مجالات الفن فنانون على المستوى المستهدف .

ويقتضى هذا الاستعانة بالمتخصصين العارفين المتمكنين الواعين بتقاليد الفنون وأهدافها وخصوصياتها .

* دعوة النقابات والاتحادات والجمعيات الى إدارة الحوار من أجل تعميق تقاليد المهنة ، وبيان الثوابت والمتغيرات .

نحو استثارة الوعى بالبيئة العمرانية في المدينة المصرية

كان نتيجة للطفرات التى حققها علماء القرن العشرين فى مجال العلوم وما واكب ذلك من تطور بالغ فى التطبيق التكنولوجى على كافة أدوات الحياة المعاصرة وأساليبها ، أن أحس سكان العالم بتغيير فى سلوكياتهم وأنماط حياتهم ويتسارع فى ايقاعاتها حتى وان لم يكن ذلك إلى الأحسن .

فقد انطلقت تيارات التجارة العالمية حاملة معها منتجات التكنولوجيا المتقدمة High-Tech الى شعوب العالم مختلفة الثقافات ومتفاوتة درجات الثراء أو التحضر . وبغض النظر عما اذا كانت هذه المنتجات تناسبها استعمالا وتطبيقا أو لا تناسبها فقد كان هدف مراكز التصنيع والانتاج هو الاغراق للاستهلاك ، والوصول لهذه الغاية اندفع العالم الصناعى المتقدم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى استغلال موارده الطبيعية من مواد وخامات وطاقات ، وأسرف فى انتاج كل ما يحقق أحلامه ويشبع تطلعاته ليعوض تقشفه وحرمانه خلال سنى الحرب العجاف .

وهكذا بدأ التعطش الاستهلاكى يجتاح مجتمعات العالم حتى الفقيرة منها ، ونهض المفكرون يحذرون من آثار هذا الانفلات المجنون فى استنزاف ما تحويه البيئة الطبيعية من عناصر وثروات وطاقات حبانا بها الله كأساس لحياتنا على الأرض ودعامة لوجودنا وسندا لاستمرارنا على الكوكب الذى حملنا مسئولية إعماره .

ومنذ مطلع الربع الأخير من هذا القرن بدأ العلماء والمفكرون من فلاسفة وادباء واخلاقيين يتحركون لتبصير الناس بسوء المصير وبلوغ النهاية بأسرع مما يتوقعون من خلال حملات داعية واعية لبعث الوعى الغائب بمشكلات البيئة الطبيعية وضرورة الحفاظ عليها من التلوث والاستنزاف والتغيير المدمر .

وترددت نداءات المنظمات والهيئات الدولية الى دول العالم للاهتمام بشئون البيئة فى كل مكان وانعكس ذلك على مصر بالاستجابة ، فأصبح هناك وزير دولة لشئون البيئة وصدر فى عام ١٩٩٤ قانون يركز بصفة أساسية من شئون البيئة على « المحيط الحيوى الذى يشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الانسان من منشآت » .

ويعالج هذا القانون مشكلات الماء والهواء والتربة والمنشآت الصناعية من كافة النواحى التى تتعلق بالحفاظ على خصائص ومقومات البيئة الطبيعية وهى الشق الأول من البيئة العامة . وثمة شق آخر لا يبدو أنه حظى بنفس القدر من الاهتمام ونعنى به البيئة المشيدة أو « البيئة العمرانية » .

واذا كانت شئون البيئة الطبيعية تعنى بالحفاظ على المقومات الطبيعية الحيوية اللازمة لحياة الانسان فإن شئون البيئة العمرانية تعنى – بالاضافة الى تلك المقومات المادية – بالحفاظ على المقومات المعنوية والقيم الروحية التى لا تصح حياة الانسان إلا من خلالها ولا تكتمل انسانيته الا بها .

البيئة :

عرف العلم البيئة بصفة عامة بانها كل ما يخرج عن كيان الانسان ويشغل المجال الذى يحيط به ويمتد حوله من مختلف العناصر والمركبات والكائنات . وتتكون البيئة العامة بمفهومها الشامل من شقين :

- بيئة طبيعية من ابداع الخالق عز وجل تحكم عناصرها ومكوناتها نظم وتوازنات دقيقة Eco system نحن مطالبون بفهم قوانينها والحفاظ عليها من العبث والتغيير أو الاستنزاف .
- بيئة شيدها الانسان لعمران الأرض نحن مطالبون ليس فقط

بصلاحيـــة بنائها وكفاءة استخدامهـــا بـــل بالابـــداع فـــى انشائها واطلاق العبقرية الخلاقة فى تجميلها لتشكل بيئة صالحة لحياتنـــا ، تجعل من فترة بقائنا على الأرض جديرة بالحياة التى نصبو اليها .

والعناصر الفاعلة فى المنظومة البيئية أربعة :

• عناصر انتاج تحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى لحد ما كجميع فصائل النبات .

• عناصـــــر استهـــلاك تعتمـــد علـــى غيـرهـــا فـــى توفيـــر مقومـــات الحيـــاة كالحيوانـــات والطيـــور والزواحـــف والحشرات .

• عناصـــــر تحلل للميـــــت أو التـــالـــف مـــــن العنصريـــــن السابقيـــن تعيـــد موادهـــا الحيويـــة للارض كعامـــل مساعد لاتمـــام دورة الحياة كالكائنـــات الطفيليـــة الدقيقة من بكتيريا وجراثيم وميكروبات .

• عناصـــر لا حياة فيهـــا ولكنهـــا اساسيـــة للحياة كالماء والهـــواء بما يحتويـــه مـــن الغـــازات بكافـــة أنواعهـــا والتربة وما تكتنـــزه من معـــادن ومركبات والضـــوء باشعاعاتـــه التى ترى وما لا ترى .

دور الانسان :

ويدخـــل العنصر البشـــرى الى مســـرح الحيـــاة كوارث للأرض فيبـــدأ دوره المركـــب كعنصـــر ثلاثـــى الفعاليات فى المنظومـــة البيئيـــة بوصفـــه مستهلكاً ومنتجاً وعاملاً مساعداً فى نفس الوقت .

فمـــن جهـة يمكن اعتبـــاره أكبر عناصـــر الاستهلاك والاهلاك التى تعيـــش علـــى الأرض ، ومن جهـــة اخرى يمكن اعتبـــاره عنصرا انتاجيا وعاملا مساعدا فعـالا فى عمـران هـذه الأرض ، وبين هذيـن المجالين المتناقضين تتشتت قدراته وتثقـل مسئولياتـه وتتركز معاناته فى المواءمة والتوازن بينهما بل وفى استمـرار البقـاء بين شقـى الرحـى ، ولقـد حبـا الخالـق عناصـر الطبيعـة بتـوازن دقيـق وتناسـق عجيب فأصبـح لزامـا على الانسـان وارث الارض الحفـاظ على تـوازن البيئـة العمرانيـة التى يحتـاج اليهـا لبقائـه مع البيئة الطبيعيـة التى يقتحمهـا ليبنى عمرانـه فى رحابهـا وإن شئنـا على حسابها .

الانسان والعمارة:

ومنذ وجـد الانســـان على سطـح الارض وقـبل أن تحظـــى بوصف «المعمـــورة » حركتـــه غريـــزة البقـاء للبحث عن المأوى الذى يحميه مشاركا فى ذلك كائنات أخرى كالحيوانات والطيور والحشرات . ولكنه عندمـــا نضج وشعر بانسانيته وتجاوز بدائيات الغريزة وأحس بتميزه على سائر المخلوقات ، نضجت معه ملكة البناء والانشاء فاستغل قدرات حباه بها الله وتفرد بها كمخلوق صانع للاشياء فشرع فى تشكيل محيط ملائم لاحتواء ايقاع حياته واحتضان نبض وجوده واستيعاب انتاج طاقاته .

وهكذا شـرع يصنع تكوينـات بنائية يضعهـا فى رحـاب البيئـة الطبـيـعـيـة حـولـه ثـم تطـورت قـدراتـه فى صنع وترتيب هـذه التكوينـات الى ابـداع فن العـمـارة ثم الى عـمـران تطور وانبسط افقيا وتطاول رأسيـا ، فشكل بيئة عمرانية من صنعه تدرجت من محلة الى نجع الى قرية الى مدينة الى عاصمة مترامية الأطراف تنضح بالحياة وتموج بالسكان .

وطالما وجد الناس وجدت التجمعات وتشكلت البيئات العمرانية بصورها المختلفة وتباينت طموحاتهم بالنسبة لنوعية الحياة التى يريدونها وتنوعت بالتبعية العمارة التى ينشئونها ، وتتجسم هذه الصورة بجلاء فيما سجله تاريخ البشرية من تنوع فى البيئات العمرانية

وشواهدها من الآثار الباقية التى هى المرآة الصادقة لما حققت من انجاز وما بلغت من حضارة .

وتنفرد المدينة كأكبر التجمعات الحضرية بصفات خاصة مما دعا بعض المنظرين الى اعتبارها من أعظم انجازات البشر ، فهى محطة قوى Power - House ثقافية ومخزن هائل للخبرة والمعارف وحشد تعبوى للطاقات المبدعة الخلاقة ، ولذلك فالمدينة والمدنية مترادفان .

ومن أحكام القدر على البشر ان تتعرض الحياة خلال الزمن لصعود وهبوط ولد وجزر بل لشروق وغروب ... فترات تفيض بالانتاج والعطاء والبناء وأخرى تجمد فيها الطاقات وتهجع القوى وتركن الى الخمول والاسترخاء ، أو تثور الغرائز فتضطرم الشهوات فيكون العدوان والتخريب .

وهكذا تنهض حضارات وتزدهر ثم تختفى وتندثر ، ولا يبقى من هذه أو تلك الا أطلال بينات عمرانية هى شواهد لزمان ترك فيه الانسان بصمة على المكان .

عودة الى الأصل ... مصر :

واذا عدنا الى وادينا الخصيب وجدنا ان العمارة كانت تنبت كالزراعة فى كل أنحائه ، ولا يزال وادى النيل يمثل أعظم متحف معمارى وعمرانى فى العالم تمتد مساحته لما يزيد على ألف كيلو متر مكانا وأكثر من سبعة آلاف عام زمانا .

وما تزال القاهرة المحروسة تحفل بآثار حقبة تاريخية تمتد لما يزيد على عشرة قرون غنية بالأحداث والتراث وتمثل نواتها – قاهرة المعز – أكبر متحف حى للعمارة الاسلامية .

وهكذا فان منظومة حضاراتنا المتتابعة أهدت للعالم المعاصر حوالى ثلث اثاره ممثلة فى شواهد عمائرها الباقية . ولقد ظل طابع المجتمع الزراعى هو السمة الغالبة فى مصر حتى وقتنا الحاضر، لذا كانت العمارة عند أسلافنا صنوا للزراعة تنعان معا عن سليقة الاستمرار ، وصلُ بالماضى واطمئنان للحاضر وثقة بالمستقبل وتطلع للخلود ، ونجحت البيئة العمرانية فى تيسير حاجات المجتمع المادية ومتطلباته الفكرية والروحية .

وكانت للعمارة دائما قيمة عليا فى فكر ووجدان المصرى لدرجة أصبح معها جمال البناء ورفعة الذوق صفة لصيقة بالمصريين بناة الاهرام والمعابد والكنائس والمساجد والقصور على مر العصور .

وأصبحت فصول التاريخ تقرأ متتابعة فى المنطقة الواحدة بل فى الشارع الواحد مثل شارع المعز ، اذ تستطيع أن تتابع فيه سلسلة عهود مرت على القاهرة منذ انشائها الفاطميون الى آخر العصر العثمانى ممثلة فى العديد من الآثار الرائعة التى تنفرد بها القاهرة بين عواصم العالم الاسلامى جميعا .

ثم جاء العصر الحديث وقبع محمد على فى حصون القلعة يحكم مصر من قصر الجوهرة ويحررها من تبعية الباب العالى ويحرك عجلة التنمية والاصلاح واضعا لبنات البنية الاساسية لدولة عصرية ، ثم جاء عصر اسماعيل رافعا شعار « مصر قطعة من أوروبا » فانطلق بامتدادات القاهرة نحو الغرب الى شاطىء النيل فاضاف مدينة حديثة اوروبية العمارة والعمران من ميدان العتبة حتى ميدان الاسماعيلية (ميدان التحرير الآن) ومن ميدان عابدين الى ميدان باب الحديد .

وفى سبيل ذلك جفف وردم العديد من البرك المنتشرة بين القاهرة

والنيل وأشهرها بركة الازبكية التى تحولت الى حديقة رائعة والى جوارها قامت دار للاوبرا هى الأولى فى عالم الشرق الأوسط وافريقيا ، وتتابع انشاء العمائر الضخمة والحدائق الغناء على شاطىء النيل بل وداخل المدينة وضواحيها (الأزبكية – الاورمان – جبلاية الاسماك – حديقة الحيوان – حدائق النهر ...) وهى مجموعة الحدائق التى ورثناها ولم نزد عليها إلا قليلا . وهكذا تم استكمال النسيج العمرانى فى عهده وعهد من تبعه لما يعرف الآن بوسط العاصمة . ورغم اغتراب هذه المنطقة وبعدها عن الطراز الاسلامى فكرا وتخطيطا الا انها تمثل نموذجا واضحا للوحدة والانسجام بالاضافة الى الفخامة ورفاهة الحس ورفاهية الحياة ، وقد قضت مقتضيات التطور – رغم استيراد هذه النماذج من اوروبا – ان تصبح تراثا هاما من تاريخنا العمرانى عايشناه وألفناه فاصبح اطارا لحياتنا ومركزا لنشاطنا ومثارا لاعجابنا ، وعندما أحسسنا بما يعانيه الآن من اهمال وتدهور جزعنا عليه من الوثبات العدوانية الممثلة فى عمليات المضاربة فى الأراضى والاستغلال بالاحلال والابدال بمنشآت سوقية لا تستهدف رغم ضخامتها الا تحقيق الربح على حساب خنق الهواء واغتيال الجمال ووأد الحياة .

بعض مظاهر تدهور البيئة العمرانية :

لقد بدأت مظاهر تدهور البيئة العمرانية فى وقت مبكر من منتصف هذا القرن فى المدن الكبرى كنتيجة طبيعية لتجميد ايجار العقارات وعدم مناسبتها لمتابعة أعمال الاصلاح والصيانة التى تتطلبها المبانى لا لتؤدى خدماتها بكفاءة فحسب بل لكى تبقى على قيد الحياة ، ولتخفيف وطأة التجميد على ملاك العقارات صدرت تراخيص بزيادة ارتفاعات المبانى القائمة باضافة طوابق بالقدر الذى تسمح به سلامة الأساسات فأسفرت النتيجة عن تشويه معمارى يؤذى البصر ويثير الاشمئزاز ، حيث انطلق المستغلون من غير أصحاب العقارات الأصليين الى اضافة ما تيسر لهم من زيادات لا تراعى طراز المبنى الأصلى فجاءت النتيجة نشازا مجسما نكبت به مبانى الأحياء الراقية كالزمالك وجاردن سيتى ووسط المدينة .

ثم جاء تحويل استخدامات المبانى لغير ما انشئت له من وظائف فاختلطت استعمالات المواقع فى العديد من مناطق القاهرة ، واقتحمت مراكز الاعمال كالبنوك والشركات أحياء خططت أصلا للسكن الهادىء الراقى كجاردن سيتى ودخلت (البوتيكات) والمراكز التجارية (السوبر ماركت) وال Shopping Mall أحياء السكنى بالدقى والجيزة والزمالك وتعرضت معالم ضاحية مصر الجديدة للتشويه بما اجرى على مبانيها الأصلية ذات الطراز العربى من جراحات التعديل أو الاستئصال ، وانبثقت فى المعادى عمارات متعددة الطوابق سوقية البناء ، واحتلت عمارة النماذج القالبية ما استجد من أحياء أو امتدادات عمرانية للمدينة . وهكذا استمرت عمليات اهدار البيئة العمرانية الجميلة باصرار ، فى نفس الوقت الذى لم تواجه مناطق متدهورة ومريضة عمرانيا بأى اجراء حاسم بالازالة والاحلال بمشروعات عمرانية تناسب المواقع المركزية التى تشغلها فى قلب المدينة ، مثل أحياء بولاق والترجمان والسبتية وروض الفرج ومعروف ، وشمال الجمالية امام بوابات القاهرة التاريخية ، أو بالامتدادات العشوائية التى تأكل الأخضر واليابس عند لقاء المدينة بالرقعة الزراعية .

وفى غمرة اللاوعى بالبيئة العمرانية كانت بعض المؤسسات الحكومية اول مرتكبى خطيئة الخلط فى الاستخدامات ، فحولت العديد من العمارات الفاخرة بوسط المدينة الى مكاتب ، كما حولت العديد من الدور والقصور المصادرة لاستعمالات غير لائقة بها أو مناسبة لها .

واستوعب التجار والمستغلون الدرس فاندفعوا الى الساحة العقارية المستباحة للاتجار والمضاربة وبدأ مسلسل العدوان على البيئة العمرانية الجميلة التى شيدتها سواعد الرجال وأورثتها لنا الأجيال .

هذا عن الشق البنائى فى البيئة العمرانية أما عن الساحات المفتوحة (الميادين) والشوارع بمختلف تخطيطها ومستوياتها فلا يخرج تعاملنا معها عن حدود تأمين خصائصها الوظيفية كشرايين للحركة والاتصال ، ولم نقدرخطورة دورها الاجتماعى والجمالى والثقافى بالقدر الكافى والذى تؤثر به فى حياة الشعوب . فقد كان لهذه الساحات دور عظيم فى حياة القاهرة حيث أتاحت للناس فرص التجمع واللقاء وساعدت على استمرار التقاليد وتأصيل العادات ، وأنضجت الثقافة وأيقظت روح الشعب . وكم شهدت ساحات مصر المحروسة فى الأيام الخوالى – مثل ميدان الرميلة بالقلعة وساحتى الحسين والأزهر وساحة بين القصرين وساحتى باب الفتوح وباب النصر – احتفالات قومية وحشوداً دينية وعروضا عسكرية وألعابا للفروسية ومواكب للسلاطين والأمراء ، وكم شهدت من أمواج عاتية من السخط والغضب والهرج والمرج للانتفاضات الشعبية والثورات القومية والتى تركت جميعها بصمات على صفحات التاريخ .

النوايا الطيبة ... هل تكفى ؟ :

وقد يكون من المفيد فى هذا المجال أن نسترجع بعض محاولات تجميل البيئة العمرانية فى ساحاتها المفتوحة وواجهات مبانيها العامة لكى نقيم التجربة . فعلى سبيل المثال نقلنا تمثال رمسيس الثانى الى ميدان المحطة ووسطنا أمامه نافورة فى محاولة لاضفاء قيمة جمالية على الميدان ولكن تعقيدات مشكلة المرور فى قلب المدينة اقتضت أن يطوق التمثال بشبكة من الكبارى والطرق العلوية فأصبح الأثر التاريخى العملاق مخنوقا فى خضم الضوضاء والتلوث البيئى والبصرى ، ولم يعد يمثل أثرا رمزيا أو يعطى تأثيرا جماليا ، وأصبح من الضرورى أن يعاد الى حرمه فى ميت رهينة قبل أن تسقطه عوامل التدهور والاهمال .

هذا ولن كان تمثال نهضة مصر قد أخذ أخيرا مكانا مناسبا فى الطريق الى جامعة القاهرة فقد اكتفينا فى تجميل ميادين العاصمة الأخرى ببعض تماثيل تعد على اصابع اليد .. مثل : ابراهيم باشا – مصطفى كامل – طلعت حرب – سعد زغلول – كما أهدت بعض الدول تماثيل لشخصيات أجنبية وضع احدها فى ميدان بجاردن سيتى وآخر أمام مدخل نادى الصيد ولا يكاد يحس المار بوجودها أو بأى تعاطف معها .

أما عن التماثيل أو الأعمال الفنية التشكيلية التى يجب أن تأخذ مكانها على جدران المبانى العامة أو بمداخلها فلا تكاد توجد الا فى نحت ركيك التنفيذ يمثل شعار الدولة الرسمى ، وفى محاولات محدودة كمبنى مجمع المحاكم بشارع الجلاء ، أو مبنى بانوراما السادس من اكتوبر ، أو مدخل حديقة الحيوان بالجيزة ، أو بعض الاعمال الفنية بمحطات مترو الانفاق .

وفى موجة من موجات الحماس أثار بعض ذوى الرأى موضوع افتقار الميادين العامة والطرق الهامة بالقاهرة الكبرى الى العناصر الجمالية والذوق الرفيع فاستجابت النوايا الطيبة لدى محافظتى القاهرة والجيزة لهذا الحماس فأطلقت يد المتبرعين من أصحاب الشركات والمصانع تملأ الساحات والطرق بأعمال من النافورات والمجسمات التى لا علاقة لها بقيم الفنون التشكيلية الرفيعة مما أثار النقد والاعتراض فتم ازالة معظمها ، ولكن بقيت المشاريع الجادة لتنسيق وتجميل بيئة المدينة العمرانية مجمدة رغم

المحاولات التى بذلت فى دراسات أو مسابقات عديدة ، كتلك التى اجريت لتصميم الطريق الحدائقى الموصل من ساحة مطار القاهرة الى قلب المدينة ، أو تلك التى اقترحت لتنسيق وتجميل ميادين التحرير وعابدين والعتبة وغيرها .

وهكذا انكمش حجم النوايا الطيبة بالنسبة للبيئة العمرانية وتركز فى علاج مشكلات حركة المرور بها وتأمين انسيابها حتى وإن كان ذلك على حساب الجمال والقيم التراثية والتاريخية ، ويمثل الطريق العلوى بشارع الأزهر أوضح شاهد على ذلك .

أما عن عنف التعامل مع أجمل عناصر البيئة الطبيعية وهى الأشجار والخضرة الماثلة فيما تبقى من حدائق عامة أو طرق أو على شواطىء النيل فهو أمر يستعصى على الفهم ، اذ كيف نستبيح ونحن أبناء الفلاحين مذابح الأشجار واساءة استعمال الحدائق ومنها حديقة النهر التى كانت ممتدة على شاطىء النيل من حديقة الاندلس حتى كوبرى أبو العلا .

ولا نكتفى بذلك بل نصادر العديد من شواطىء نيل القاهرة فنحولها الى مناطق محرمة ومغلقة على هيئات خاصة تحجب جمال النهر الخالد عن انظار القاهريين وتحصر الاستمتاع به فى قطاعات محدودة من المواطنين دون الآخرين .

ثم انتابتنا نوبة صحيان بعد أن جأر بعض الواعين بالشكوى من انحسار الخضرة أمام جحافل الحجر والأسمنت والأسفلت فاقيمت بعض الساحات الخضراء على استحياء فى مواقع عشش المحمدى بالعباسية وساحة مبنى دار العلوم بالمنيرة وحديقة الأطفال بالحوض المرصود بالسيدة زينب ، وبعض بقع خضراء هنا وهناك لا تمثل الا قطرات فى محيط .

كيف يتعاملون مع البيئة العمرانية :

لقد أدركت الدول المتحضرة أهمية الحفاظ على القيم التراثية وتطوير القيم الجمالية فى البيئة العمرانية للمدن التى يعيشون فيها منذ زمن بعيد ، وفرضت عليها الحروب الكبرى التى خاضتها أن تنفذ مشروعات التعمير والتشييد طبقا لمخططات عمرانية مدروسة تراعى فيها كل التوازنات والمتطلبات اللازمة لخلق بيئة صالحة للعيش فيها بمستوى رفيع جدير بالحياة .

فالوعى بشئون البيئة العمرانية عميق الجذور لدى هذه الشعوب والاحساس بالمسئولية المشتركة واضح تمام الوضوح ، وذلك على أساس فهم الركائز المتعلقة بها والالتزام الكامل بتنفيذها على الجميع ولصالح الجميع .

وليس من الترف أن تدرك هذه الشعوب أهمية الدور الذى يقوم به كل من المعمارى الفنان والفنان التشكيلى ومصمم تنسيق المواقع فى التكوين المتناغم لمنظومة البيئة العمرانية ، والذى يتم كالتوزيع الأوركسترالى فى السيمفونية ، ومدى انعكاس ذلك على الشخصية الحضارية للمدينة .

ولضمان استمرار الوعى بالبيئة العمرانية واثارة الانتماء للمدينة والاسهام فى تنمية وتطوير مكوناتها من منشآت مدنية ومعمارية ؛ توضع التشريعات اللازمة للسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى اطار ما يعرف بحق المواطن فى المدينة . فى هذا

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاطـــار أيضاً تعرض المشروعـــات الكبـرى التى تتـــرك بصمة قويـــة على تشكيـــل المدينـــة وتؤثـــر فى جماليتهـــا على الجماهيـــر العريضـــة لتســـجيـــل أصداء الـرأى العـــام والاستـجابـــة لملاحظاتـــــه الذكيـــة ومتطلباتـــه الواعيـــة . ومـــن أحســـــن الأمثلـــة فـــى هـــذا المجـــال ما قامت به الحكومة الفرنسية من عرض اهم مشروعاتها المعمارية والعمرانية التى تمت خلال العقدين الأخرين من هذا القرن بباريس على الجماهيـر فى معارض عامة ومناقشات مفتوحـــة ، فلمس الباريسيـــون بها وقالوا كلمتهـــم فيها ولعبـوا دورا ايجابيـــا فى توجيههـــا فحازت لديهـــم ليس فقط القبول بل الفخر والاعتزاز .

وهناك مثال آخـر من بريطانيـا قام فيه أمير ويلز (ولى عهد المملكة المتحدة) بالدور الرئيسى فى اثارة الوعى بشئـون البيئة العمرانية المشيدة فى بـلاده . فقـد راعـه مثل كثيرين من مواطنيه ما انبثق على أرض لنـدن فى السنـوات الأخيرة من منشـــآت صارخة الحداثة استرعت النظر بغرابتهـا وشذوذها وعدم انسجامها فى البيئة المحيطة بها .

وقـد نشـط فى حملتـــه بوسـائـل الاعـــلام فى احـاديـــث اذاعيـــة ولقـــاءات فكريـــة وعـــروض تلفزيونـيـــة وسـجـل كـــل ذلـــك فـــى كـتـاب صـدر فـى عام ١٩٨٨ بعنوان « رؤية لبريطانيا » Vision of Britain .

وقـد ورد ضمـــن توصيـاتـــه الـرأى العـــام « ان البـيـئـة المشيدة الصحيحـة تستطيع ان تشيـع روحـا طيبـة صالحـة فى المجتمـع وكـم من مناطـق عديـدة فى مدننـا عانـت من عقليـة المخططيـن الذيـن يمنطقـــون (من المناطـق وليـس مـن المنطـق) كل شيء .

والنـــاس عامـة ليســـوا متفرجيـــن لكـــى يخطـط لهـــم ولكنهـــم هنـــاك للعمـــل معهـــم ، وعنـد تشييـد مجتمعـات عمرانيـة جديـدة قـد تبـدو المشكـلات أكثـر تعقيـدا ، ولكـن تبقـى هنـــاك دائمـــا المعرفـــة وخبـرة المنتفعيـــن حيث يبدأ كيان المجتمع فى التشكيل .

لابـد اذن أن توجـد قاعدة ذهبيـة واحدة نتفـق عليها وهى أننا محتاجـــون أن نتوحد جميعـــا فى الرأى بالنسبة للتخطيط والعمارة فهمـــا مـــن الأهميـــة بحيـــث لا يجـــب أن تتـــرك أمورهمـــا بالكامل للمهنيين .

انى آمل ان هذه الركائز الأساسية ستتيح لنا العودة الى جذورنا ، واضاءة طريق المستقبل أمامنا ... حتى يمكن أن يعود المعمار الجميل الى الازدهـار فى ربوع مملكتنا ، الأمر الذى لن يتحقق الا بالتخلص من سيطرة الافكار المسبقة والاحكام والنظريات التى فرضت علينا ولا قيمة لها » .

وهكـــذا يحس المجتمع الواعى الراقى بأن البيئة التى تحتويه يشكلهـــا فتشكلـــه ويكيفـهـــا ويتكيـــف بها شكلا ومضمونـــا ، حضرا وحضاريا .

استثارة الوعى بالبيئة العمرانية ضرورة حضارية :

ان الصـورة السيئة التى آلت اليهـا البيئة العمرانيـة فى المدينـة المصريـة لا تقتصر فقط على قبـيـح العشوائيـات التى تطـوق اقليم القـاهرة الكبـرى ، بل انهـــا تنتشـــر كظاهـــرة وبائيـة بصـــور متعـددة فـــى قلـب المدينـة نفسهـا فقـد أدى الامتـداد العمرانـــى المتســـارع الـــى تـرك مناطـــق متخلفـــة كالخلايـــا المريضـة داخـــل نسيـجـــه المتنامـــى ولم تأخـــذ مشـروعـات التأهيل وتحسين البيئة طريقها للتنفيذ فى هذه المناطق لأسبـاب عديـدة قد يكون التردد وعدم الحسم فى وضع الأولويات وتدبير الاعتمـادات أهم هذه الأسباب .

كما كشف الانطلاق العمرانى عن صورة أخرى لا تقل فجاجة تجسمت فى العديد من المنشآت الخرسانية التى تسمى عمارة حديثة قامت على انقاض دور وقصور كانت شاهدا على سيادة رفعة الذوق ورهافة الحس ورفاهية الحياة على معايير ومقاييس عامة الناس .

وانه لمن الغريب ان يقف المواطن المصرى المعاصر من شئون البيئة العمرانية – بيئة المدينة التى يعيش فيها – موقف اللامبالاة وكأن المحيط المبنى حوله أمر واقع وقدر محتوم ، أو ان يتضاءل ادراكه لقيمة فن العمارة لينحصر فيما يؤديه له من خدمات للسكن والايواء أو ما يدره عليه من عائد مادى كأى استثمار تجارى .

وقد غاب عنه أن أسس ومقومات الحضارة – التى كنا من روادها – من أصول عقائدية وقيم أخلاقية وابداعات فكرية وفنية وكشوف علمية وازدهار اجتماعى واقتصادى تتطلب البيئة العمرانية الصالحة التى تشكل الثقافة وتنضج الحضارة ، وكلنا يعلم ان ذلك يتطلب جهداً مخلصا وصدقا مع النفس وجدية فى العمل مترفعة عن الشعارات المصكوكة والكلام الذى يغنى عن العمل بمجرد نشره بوسائل الاعلام .

وكان الأمل أن تكون الحاجة الملحة قد فرضت الاتجاه الى معالجة شئون البيئة بمفهومها الشامل – البيئة الطبيعية التى حبانا بها الخالق والبيئة المشيدة من صنع المخلوق – وتكامل الاثنين معا هو الذى يحدد للمواطنين مستوى الحياة .

ولقد أدركت الدول المتقدمة تلك الحقيقة فأنشأت وزارات لهذا التخصص مثل فرنسا التى لديها وزارة خاصة لشئون البيئة وجودة الحياة " Ministere de L'environment et de la qualitee de La Vie" تهتم بكل ما يخص شئون البيئة بشموليتها للرقى بنوعية حياة المواطن وتحقيق درجة عالية من الرفاهية والاستمتاع بالحياة . وبجانب قوانين التخطيط ولوائح التنظيم تهتم تشريعات الدول المتقدمة أيضاً بالسيطرة على تشكيل البيئة العمرانية من الناحية الجمالية فى اطار ما تعرفه بحق المواطن فى المدينة ، وتجرم هذه التشريعات كل من يهدر القيم الجمالية فى المدينة بنفس الصرامة التى تجرم بها من يزهق أرواح الناس بهدم البناء .

عود على بدء :

ان الانسان الذى ورثه الله الأرض ليعمرها ويشيد بيئة من صنعه لاحتواء ايقاعات حياته واحتضان نبضات وجوده واستيعاب انطلاقات طاقاته قد يصاب فى يوم من الأيام بفقدان التوازن فى فكره وأدائه ، وتختل معه موازين الاختيارات وترتيب الأولويات فيهمل أشياء اهمالا تاما أو ينمى أشياء على حساب اخريات دون أن يدرى أن فى ذلك هلاكه ودمار ما اقام من عمران وأسس من حضارات .

ولذلك فقد أصبح من واجب ذوى الفكر ومتخذى القرار الأخذ دائما بزمام المبادرة للكشف عن أى انحراف عن المسار السليم فى حياة الناس ، وما قد يرتكبونه فى حق أنفسهم بلا وعى باهدار البيئة التى يعيشون فيها ، أو يقنعون بمستوى متدن من الحياة فى بيئة عمرانية مفتقرة الى أبسط المتطلبات المادية ، فضلا عن مقومات الامتاع الحسى والوجدانى والاشباع الفكرى ، بل وغير جديرة بالحياة . والأمل كبير فى أن يتحرك متخذو القرار على كافة مستوياتهم لتنوير الجماهير واستثارة وعيهم ليس فقط

للحفاظ على البيئة العمرانية للمدينة المصرية بل وللاسهام الايجابي في تطويرها ونشر لمسات الجمال والذوق والبهجة في أنحائها ، واشاعة سلوك الانضباط واحترام القانون والانتماء والتحضر بين ساكنيها ، حتى تستقبل فجر القرن الحادى والعشرين وهى فى أبهى صورة نرضاها كمواطنين .

التوصيات

وعلى ضوء هذه الدراسة ، ودراسات المجلس السابقة فى هذا المجال يوصى بما يأتى :

اولا : فيما يختص بالاجراءات العامة :

* اعداد تخطيط عمرانى شامل لكل مدينة تتحدد فيه الكثافات البنائية والسكانية ، مع وضع الضوابط الصارمة لاستخدام الأراضى وتحديد طبيعة الانشطة بكل حى ، وكذلك استخدامات المبانى وطابعها المعمارى ، بهدف خلق بيئة عمرانية صالحة تحقق للانسان التوازن فى حياته وتوفر له متطلباته المادية واحتياجاته العقلية والوجدانية .

* اعادة النظر فى قوانين تنظيم البناء بحيث ينص ترخيص البناء على نوعية استخدامات المبنى ولا يجب تغيير هذه الاستخدامات بأى حال ، لأن التغيير يؤدى الى الاضرار بالقيمة المعمارية الجمالية والوظيفية للمبنى فضلا عن الاخلال بالاستثمار العقارى .

* العمل على زيادة الساحات المفتوحة والمسطحات الخضراء داخل المدن بكل وسيلة ممكنة ، مع ضرورة الاهتمام بغرس الاشجار بطرق المدينة .

* انشاء لجنة توجيه عليا للتخطيط والعمارة والآثار تكون مهمتها وضع الخطوط العريضة للحفاظ على الطابع والشخصية ، فضلا عن التراث والآثار ، فى المدينة المصرية ويكون من مهامها مراجعة المشروعات العمرانية الكبرى ذات الصبغة القومية .

ثانيا : فيما يختص بالارتقاء بمظهر الشارع المصرى :

* ضبط اسلوب تعلية الطوابق الاضافية على المبانى القائمة ، لكى تكون الاضافة امتدادا للتصميم المعمارى الأصلى فى تكامل وتوافق لمظهر المبنى على الطريق العام .

* ضرورة وضع خطة لونية متناغمة بين ألوان ومواد بناء الواجهات فى الشارع الواحد ، وعدم السماح بطلاء واجهات الوحدات السكنية (الشقق) بألوان متنافرة مع الخطة اللونية لسائر المبنى .

* منح تراخيص البناء الجديدة على أساس الالتزام بتنفيذ المبنى كاملا وتوقيع الغرامات المناسبة الرادعة للمتقاعس ، لأن ذلك من أكثر العوامل تشويها لمظهر الشارع المصرى .

* تنظيم أساليب الاعلان واللافتات بكافة أنواعها المرسوم منها أو الملون أو المضاء أو المذاع فى الطريق العام ، وذلك بتحديد الأماكن والمساحات والرقابة الفنية الصارمة على التصميمات .

* الالتزام باستخدام قطاعات الطريق العام لما خصصت له ، وعلى ذلك يجب ألا نستعمل أرصفة المشاة مواقف للسيارات أو امتدادا للمقاهى أو لباعة الخضر والفاكهة ، أو تحويل بعضها ورشا لاصلاح السيارات وغير ذلك من أكشاك للجرائد ومنافذ بيع للسلع الاستهلاكية .

* العناية بدراسة واختيار عناصر تاثيث الشارع مثل : وحدات الاضاءة ومظلات انتظار وسائل النقل العام والمقاعد والمظلات فى الحدائق العامة وسلال المهملات ووحدات تجميع القمامة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وأحواض الزهور واللوحات الارشادية للمرور وأسماء الشوارع .

* وضع حد لمسلسل اهدار شواطىء النيل وعزلها بأسوار نوادى الفئات الخاصة والمنشآت السوقية من مطاعم وكافيتريات ، والتى تلغى الاحساس بوجود النيل فى بعض قطاعات المدينة التى هى فى أشد الحاجة الى الانفتاح على شواطئه بالحدائق والمتنزهات لتزيح عن صدرها أدران التلوث والاختناق .

ثالثا: فيما يختص بالتوعية العامة بالبيئة :

* اعداد دراسة شاملة لابراز خطورة تأثير الخلل القائم فى البيئة العمرانية فى المدينة المصرية على السلوك العام والصحة النفسية والجسمانية للمواطن المصرى ، ويمكن ان تشكل لذلك مجموعة من علماء الاجتماع والأطباء المتخصصين فى هذه المجالات وعلماء البيئة والمهندسين ، تحت رعاية مشتركة من وزارات التعمير والاسكان والمحليات والصحة والسكان وجهاز شئون البيئة .

* اعداد وتنفيذ خطة ثقافية وتعليمية بوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة للتوعية ببيئة المدينة المشيدة ، سواء الماثل منها فى تراثنا المعمارى التاريخى الرائع أو ما يقوم حولنا من مبان ومنشآت فى وسط المدينة أو امتداداتها الجديدة ، وكيفية التفاعل معها وتقييم دورها الحضارى .

* نشر الوعى بشئون البيئة العمرانية بين التلاميذ فى مراحل التعليم العام عن طريق المحاضرات الموضحة بالأفلام التسجيلية والشرائح ، لتثقيف حواس الأجيال الصاعدة وتبصيرهم بالقيم الجمالية فى المدينة وضرورة الحفاظ عليها بل والارتقاء بها لأنها من مقومات الحياة .

* تنظيم معارض للمشروعات العمرانية التى تقيمها الجهات الحكومية أو القطاع العام أو القطاع الاستثمارى الخاص ، والتى تشكل اطار البيئة العمرانية التى يعيش فيها المواطن وتؤثر على مستوى حياته وسلوكياته وابداعاته سلبا أو إيجابا .

* مقاومة السلبية واللامبالاة والعمل على اشاعة الانتماء بعقد ندوات لمناقشة المشروعات الهامة التى تترك بصمة على بيئة المدينة ، والاستماع الى الرأى العام وتسجيل وتحليل ردود فعله لما يقام حوله من منشآت ، والاستجابة للمعقول منها حتى تنمو لديه ملكات النقد والتذوق والتقييم والاحساس بالمشاركة فى اتخاذ القرار .

* قيام الجمعيات والمنظمات الأهلية والاحزاب السياسية المختلفة بواجبها نحو بيئة المناطق التى تتواجد بها ، وذلك بعقد ندوات تثقيفية بين السكان للتوعية بما تتطلبه الحياة الكريمة من الارتقاء بمستوى البيئة عمرانيا ، واستغلال المناسبات الاحتفالية بالموالد والأعياد الدينية والقومية وخاصة فى الأحياء الشعبية للاسهام الجماعى فى نظافتها وصيانتها وتجميلها ، ومنح الحوافز المادية والأدبية بهدف التشجيع واثارة الاهتمام ، والعمل على قيام جمعيات أهلية بالأحياء للتوعية بالبيئة .

* توظيف المبانى الاثرية فى أنشطة ملائمة لاستخدامها من مجتمع الحى ، مما يتيح للسكان الاحساس بفائدتها العملية وقيمتها الجمالية ويحثهم على الحرص عليها والعناية بها كمكون هام من محيطهم العمرانى .

* انشاء متحف قومى للعمارة المصرية يضم نماذج مجسمة وصورا لأروع أمثلة العمارة المصرية التى تمثل تراث العمارة الفرعونية والاغريقية / الرومانية والقبطية والاسلامية والحديثة ، وذلك لنشر المعرفة بقيم حضارتنا العمرانية وتراثنا المعمارى الممتد لأكثر من خمسة آلاف سنة . وقد بدأت دول العالم المتقدم فى انشاء مثل هذه المتاحف القومية للعمارة بعد انتهاء حركة التعمير فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

الفنون والإذاعة والتليفزيون

هناك ازدواجية فى الفن معترف بها حتى فى البلدان التى قطعت شوطا طويلاً فى مضمار التقدم الحضارى ، وتتشابه هذه الازدواجية وازدواجية اللغة التى قسمت اللغة إلى نوعين : اللغة الفصحى واللغة العامية أو الدارجة ، ويحاول المصلحون القضاء على هذه الازدواجية ورأب الصدع برفع مستوى الفن العامى وتقريبه من الفن بمفهومه الصحيح ، أى الفن الذى يوصف باللغة العالمية ، ويفخر بنهوضه بدور الريادة فى بناء صرح الحضارة .

وعندما لا يتوفر الوعى الصحيح برسالة الفن الحق ، فإن البعض غالبا ما يتمتع بالفن العامى الذى يتجاوب مع ذوق السواد الأعظم من الشعب ، بل ويتخذ شعار رضاء الجماهير مقياسا أو معيارا عند تخطيط البرامج ، أو عند إصدار الصحف والمجلات ، ولا عجب إذا سمعنا كثيرين يعجبون من أولئك الذين يطالبون بفن آخر غير الفن الشائع . وإذا استمر الحال على هذه المنوال ، فسوف ينحدر الفن الرفيع ، وبخاصة إذا ظن بعض المخططين أن من يسمونهم أقطاب الفن هم أقطاب الفن الرفيع حقا ، وأنهم جديرون بالتعظيم والتبجيل .

وربما قيل إن الاعلام يسعى لتحقيق غاية حميدة ، وهى تجانس الشعب المصرى أو الخضوع لرأى الأغلبية (وهو مبدأ ديمقراطى بلا مراء) ، فمن ثم لا بأس إذا لم يبال ببعض الأذواق التى وقعت ضحية ثقافتها المستوردة البعيدة عن عادتنا وأعرافنا ، ولكن يلاحظ احيانا الافراط فى ترديد بعض موسيقات لا تتصل بالفن الرفيع ، كما تُعرض فى أفضل فترات البث - افلامٌ ومسلسلات غير هادفة ، بينما تقدم البرامج المبشرة برفع المستوى الثقافى خلال فترات ركود المشاهدة .

ولا يعنى هذا النقد أننا نغفل مآثر الإعلام ، ويكفى أننا آثرناه بأصعب مهمة وهى النهوض بالدور الذى كان يوكل للأسرة والمدرسة فيما مضى . فلا يخفى أن التطورات الحديثة - بخيرها وشرها - قد زادت من أعبائهما بحيث بات من الصعب الاعتماد عليهما وحدهما فى رعاية النشء ثقافيا وفنيا ، ومن هنا وجب علينا أن نلوذ بالتكنولوجيا الحديثة ، وبالتليفزيون وتوابعه من فيديو وغيره طالبين العون لتقديم برامج تعوض براعمنا ما يفتقرون إليه ، وبالها من مهمة لم يعد بمقدور أحد النهوض بها غير أجهزة الإعلام بخبرتها فى التشويق والاستيلاء على ألباب المتلقين . نعم لقد نجح التليفزيون فى تغيير معظم عادات المواطنين . ولا يعنى هذا الثناء نسيان السلبيات التى تتركز فى معظم الأحيان على مضمون ما يقدم .

ولأول وهلة تبدو الازدواجية فى بنيان الفن أمرا طبيعيا ، ولا داعى لعلاجه لأنه لا يقبل العلاج ، ولكن لعل المطلعين على ماجرى فى ميدان آخر هو ميدان الصحافة يذكرون أنهم نجحوا جزئيا فى التخلص من مثالب هذه الازدواجية ، فلقد نجحت الصحافة المصرية فى ابتكار أسلوب عربى يجمع بين سلاسة اللغة الدارجة ومرونتها ودقة اللغة الفصحى . كما نجح حذاق رؤساء التحرير فى افساح المجال للفريقين فاصبحت جرائدهم تضم مادة علمية صحيحة يرضى عنها عشاق العلم ، ومادة ترفيهية

ترضى الجانب الآخر ، فتحقق بذلك التعايش السلمى بين الفريقين ، وتعرف أنصار المعسكرين على ما يجول فى خاطر المعسكر الآخر ، مما يسر التفاعل بينهما ، ورأينا كثيرين من العصاميين الذين كانوا يبدعون الفن على السجية يتعرفون على روائع الفن العالمى ويتعلمون مما يقرأون الكثير مما قد لا يدركه من أمضوا سنوات عديدة فى الدراسة بالمدارس والكليات باختلاف مراحلها ، والامثلة عديدة فى مختلف الفنون فعندنا نظائر عديدة لبيرم التونسى ، بل وفى الفن التشكيلى العالمى كاعلام مدرسة المرفوضين فى باريس الذين لم تعترف بهم أكاديمية الفنون فى باريس كهنرى روسو وجوجان ، ولا ننسى شارلى شابلن ، أو مدرسة الخمسة فى روسيا التى ضمت نفرا من الهواة الذين لا يعرفون إلا النزر اليسير من العلوم الموسيقية .

نخلص من هذا الى أن واجبنا يدعونا ألا نترك عملية التقارب بين الفن العامى والفن الحق للمصادفات . فلابد أن تنهض أجهزة الاعلام على نحو جاد فى حملة القضاء على الازدواجية التى تنعكس فى مجالات أخرى غير مجال الفن ، ولها آثارها على بنيان المجتمع ، فمن واجب الاعلام تقديم العون لخلق فن نستطيع أن نباهى به الأمم الأخرى ، وتحقيق ما نصبو اليه من تجانس فى الذوق ، وليس توحيد الذوق ، لأنه من المستحيل حدوث ذلك ، ولعل هذه الاستحالة هى أهم عامل ساعد على ارتقاء الفن ، فارتقاء الفن يقوم على ايمان بالتنوع فى صورته الصحيحة ، فهناك الفن البحت الذى يُبدع لأغراض فنية مطلقة ، والفن الوظيفى الذى يخدم غاية أخرى خارج الفن قد تكون دينية أو وطنية ، وليس هنا مجال اسهاب بالحديث عن أفضلية النوع الأول وأنه هو الوحيد الذى يحتل مكانة بارزة فى تاريخ الفن ، وبالمقارنة بالنوع الثانى الذى يوصف حتى فى أفضل حالاته بأنه فن مناسبات روتينى قصير الأجل ينتهى أثره بانتهاء المهمة التى أبدع من أجلها ، وان كان الأسعد حظا والاكثر تقديرا ، مما أدى إلى عزوف الفنانين الأصلاء عن التركيز على الإبداع الحق الذى لا يقارن عائده بما يحصل عليه سعداء الحظ ممن لا يمارسون الفن بمعناه الصحيح .

وربما قيل إن ترجيح كفة الترفيه على التثقيف سياسة متبعة فى جميع البلدان المتحضرة والمتخلفة على السواء ، لأن التليفزيون مصمم بحيث يتوام مع عقلية المشاهد المسترخى الذى يهرب من أوصاب الحياة اليومية والمشكلات الثقافية بعد يوم حافل بالجهد والمشقة ، ولكن ألا يصح أن نسترشد بمثل معروف لنا جميعا وهو الاذاعة التى نجحت بالفعل فى حل المعادلة الصعبة للتوفيق بين الترفيه والتثقيف ، وذلك بسبب مراعاة عامل الثقافة وإعطائه الصدارة بين باقى العوامل عند اختيار العاملين بالاذاعة ، ولا ننسى أيضا أن الرواد الأوائل للإذاعة كانوا غالبا من الشخصيات المرموقة المحبة للثقافة التى نجحت فى نقل خبراتها وصفاتها الموجبة إلى الأجيال اللاحقة .

وإذا انتقلنا إلى البحث عن سبيل الإصلاح فلا نظن أننا سنأتى بجديد فى هذا المجال ، فلعل المسئولين يعرفون ما هو أكثر مما نعرف ، بفضل حرصهم على المواظبة على حضور المهرجانات التى تقام فى البلدان المتحضرة واشتراكهم فى معارض الكتب ، وغير ذلك من المناسبات الثقافية ، ولا ننسى فى هذا المضمار القنوات الفضائية وما تبثه من برامج تثقيفية شائقة ، وكما

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نقلنا « الفيديو كليب » بمجرد اختراعه ؛ علينا أن نحاكى المنهج المتبع فى إعداد برامج الثقافة الفنية حتى نرفع عن كاهل المسئولين فى جهات أخرى عبء نشر الثقافة الفنية الذى لم يعد بمقدورها الاضطلاع به على الوجه الأكمل .

وعندما نطلع على قوائم الإصدارات التى تصدرها دور النشر فى الخارج سنعجب لوفرتها وتنوعها ، فهى تتضمن دراسات كاملة لكيفية تعريف المتلقين باختلاف أعمارهم مميزات الفن الرفيع وكيفية اكتشاف الفن المنتحل ، وتتدرج هذه الدراسات تمشيا مع أصول التربية الحديثة من الأسهل استيعابا إلى أن تصل إلى المراحل العليا من الفن ، بحيث يستطيع أى ناشىء فهم ما قصده بيكاسو بلوحاته الذى لم يكن يهذى عندما مر بمراحل متعددة إلى أن وصل إلى قمة إبداعه فى الفن التجريدى .

ولقد جرت العادة أن توصى اللجان لعلاج مثل هذه الحالة بالاعتماد على :

أولا : الاسرة . ثانيا : المدرسة . ثالثا : أجهزة الثقافة . رابعا : أجهزة الاعلام .

على أننا لم نعد نثق - كما كان الحال فى الماضى - بقدرة الأسرة بأوضاعها الحالية على النهوض بمهمة رفع المستوى الفنى لأبنائها ، وربما اتجهنا اتجاها معاكسا اذا بدأنا الاصلاح بازالة أثر الأسرة على ذوق هؤلاء الأبناء ، ولا ننسى أن الأبوين المتفرغين لرعاية أبنائهما لم يعد لهما وجود الآن الا فى أضيق نطاق .

أما المدرسة التى يلقى الباحثون على كاهلها مسئولية صلاح كل فساد واعوجاج فلا نظنها قادرة على تفضيل الفنون فى جدول أولوياتها على العلوم فى عصر تفجر المعرفة ، وحتى إذا أرادت ذلك فأين تعثر على المدرسين القادرين على أداء هذه المهمة فى الآف المدارس . وليس هناك من ينكر الدور الذى اضطلعت به وزارة الثقافة فى العهد الأخير ، وإن كان تأثيرها الحقيقى قد عاد على أهل النخبة ، اكثر مما عاد على القاعدة العريضة .

وهكذا نركز آمالنا فى أجهزة الاعلام التى ربما ضاقت بهذه المسئوليات الجسيمة التى ألقيناها على عاتقها ، ولكن هذا هو قدرها ما دامت قد تحولت فى السنوات الأخيرة الى وسيط ضرورى « أو ميديا » لا تضن عليها الدولة ، وتستجيب لها الجماهير العريضة عن طيب خاطر وترحب بكل ما تعرضه عليها ، ولعل هذه الثقة بأجهزة الاعلام من جميع الأطراف هى التى تدفعنا إلى تقديم بعض التوصيات التى لا نظنها قد غابت عن فطنة المسئولين عنها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق يوصى بما يأتى :

* أن تعرض فى برامج الفن التشكيلى نماذج من الفن الذى لايُعترف بانتمائه الى الفن الرفيع ، مع توضيح أسباب الحكم عليه على هذا النحو ، وكذلك عرض نماذج من الأطوار التى مرت بها الموسيقى من مراحلها البدائية حتى تطورت وازدادت ارتقاء وتعقيدا وقدرة على التعبير عن مختلف الانفعالات الفنية التى يحس بها من يحيا فى جو حضارى بعيد عن البساطة .

* الاستعانة بالقادرين على تبسيط الشروح الفنية مع الحفاظ على عمقها ، وقصر الاعتماد

عليهم في البداية إلى أن يظهر جيل مثل الاذاعيين الذين يجمعون بين الخبرة الاذاعية والعلم الصحيح بالفن .

* أن يراعى عند الاستعانة بموضحات أجنبية ، الاختلاف في المكان والزمان ودقة الترجمة وسلاستها ، والابتعاد عن الغوامض التي تصدم من اعتاد تذوق الفن في صورة مغايرة .

* إجراء مسابقات في التذوق الفني لمن يتابعون برامج الثقافة الفنية .

* عقد ندوات تثقيفية لاستحثاث المترددين في الاقبال على تذوق الفن الرفيع ؛ يشارك فيها أصحاب الدراية بسيكلوجية التذوق والمراحل التي يمر بها من يقدم على تذوق أعمال فنية مستعرية .

* تشجيع تأليف مراجع مناسبة لراغبي الاستزادة من الثقافة الفنية وتكتب بأسلوب سلس وشائق .

* عدم محو المادة التثقيفية المسجلة على أشرطة الاذاعة والتليفزيون الا بعد الرجوع للجنه مختصة قادرة على تحديد ما استنفد أغراضه المادية من هذه المادة ولم يعد مسايرا للزمان ، أو ما ثبت تضمنه للعديد من الأخطاء .

* تبلغ وزارة التربية والتعليم ببرنامج الثقافة الفنية في مختلف فروع الفن قبل إذاعتها بوقت كاف يسمح بتبليغها لجميع المديريات التعليمية حتى يتسنى اذاعتها في الاوقات المناسبة وتخصيص أماكن عرضها وتقديمها .

* المواءمة بقدر المستطاع بين المناهج الدراسية التي تتضمن معلومات عن الفن وأسماء الفنانين وبين المادة الفنية المقدمة اذاعيا وتليفزيونيا .

* التعاون بين الاذاعة والتليفزيون والادارة العامة للوسائل التعليمية التي كانت تملك حتى وقت قريب العديد من الأفلام المهداة والمتضمنة معلومات قيمة تساعد على الربط بين الأنشطة الفنية والمناهج الدراسية .

* سرعة التخطيط لإنشاء القناة التثقيفية والتربوية فوراً .

* تقوية إرسال الشبكة الثقافية بالاذاعة والنهوض بها وتزويدها بأفضل العناصر ، مع عدم الضن عليها بأحدث المسجلات الدائمة التطور .

* مواكبة التيارات المستحدثة في الفن ، كتشجيع استيراد المسجلات الحديثة التي تطلعنا على آخر ما استحدث من عروض للأعمال الكلاسيكية الخالدة ، وتعرفنا بمن ظهر حديثا من مؤدين ، ولابأس من دعم هذه المسجلات ماليا أو تخفيف الجمارك عليها .

* الاهتمام بشخصية مقدمي البرامج التثقيفية من حيث الإعداد الثقافي والقدرة على عرض المواد الثقافية بطريقة تجمع بين الابتكار والجاذبية .

* رصد السلبيات التي تؤدى إلى الهبوط بالذوق العام ، والعمل على تلافيها .

* قيام أجهزة الإعلام بتشجيع التجارب التي قد تثري الابداع الفني ، والتي تتميز بالديناميكية بدلا من النظرة الساكنة .

حرية الأديب بين الالزام والالتزام

ارتبطت الغاية من الأدب بالمتعة والفائدة ، وحول هاتين القيمتين تارجحت مواقف الأدباء والنقاد ، من حيث تقديم قيمة كل منهما على الأخرى ، أو الجمع بينهما فى توازن ، وعدم تغليب أى منهما على الأخرى .

وقد تعددت مواقف النقاد حول وظيفة الأدب ، وإن كادوا يجمعون بين الوظيفة الأدبية الجمالية والمعرفية فى الأهمية . وهناك من لايرى للفن – عموما – غاية فهو نهاية من غير غاية .

ويفصح آخرون أكثر ، فيقولون « إن الفن كيان مستقل عن الأشياء فى الطبيعة الخارجية ، كما أنه مستقل عن السياسة والأخلاق ، وهو هدف فى ذاته ، ونشاط ليس له غاية سوى تحقيق نفسه باعتباره فنا ، وهو لايعنى بخدمة أى هدف آخر » .

وعلى وجه العموم فقد ارتبطت وظيفة الفن – فى العصر الحديث – بالمتعة والمنفعة وأصبح ذلك بالنسبة للفن هدفا و« التزاما » .

تعريف الالتزام :

والالتزام – بوصفه خاصة إنسانية – عرفته البشرية منذ أن استشعر أفراد ممتازون منها حاجتهم الى التعبير عن النفس وانعكاسات ما يجرى فى الكون من حولهم – ذلك أنه مرتبط بالوظيفة الاجتماعية للأدب ، تلك الوظيفة التى لم تفارقه منذ كان ، والتى ترتكز على كون الفرد نفسه – وفى كل آن – ذا بعد اجتماعى محتوم ، مهما بدا لنا منفردا متباعدا .

والالتزام مصطلح حديث وفد الى حياتنا الأدبية والثقافية – فيما وفد – نتيجة عوامل كثيرة ، منها : حركة الاستشراق ، والبعثات الطلابية الى الشرق والغرب ، ونشاط الترجمة ، ووسائل الاعلام الداخلية والخارجية ، وتطور الحياة المادية الأجنبية وانبهارنا بها ، وفرض المناهج الفكرية والبحثية الغربية على العالم العربى .

وقد قامت قضية الالتزام عند البعض – فيما يخص الأدب – على أساس التوفيق بين الجمالى والمعرفى .. ولكنهم جعلوا أدبية الأديب وسيلة لتحقيق غايات مذهبية كفاحية تتسم بالنزعة التعريبة الثورية ، وان كان لم يتحقق مبدأ التوفيق من الوجهة العملية بين الأمرين الا فى القليل ، فلقد طغى المضمون الثورى على حساب الجانب الفنى ، واغتفروا للأديب نقائصه مادام يحقق القضايا الخاصة وقضايا المذهب ، إذ ان واجب الكاتب تقديم تصوير تاريخى ملموس للواقع فى تطوره الحقيقى ، مع إبراز مشكلة التحول الأيديولوجى . وقد غدا الأدب فى صورته هذه ، ذا عقلية حزبية ، أو ذا عقيدة حزبية ، متفائلا بطوليا ، أو هكذا تصوروه .

وهذه النظرة التى تطلب من الأديب تبنى آراء خاصة ، والتبشير بمستقبل أفضل من وجهة نظر خاصة والدعوة الى الكفاح والتحرر – هى ما أطلقوا عليها مصطلح « الالتزام » وهو فى الحقيقة ليس التزاما ، وانما هو الزام للأديب بالمشاركة الفعالة المؤثرة فى معالجة

القضايا القومية والوطنية والثورية الخاصة ، حتى وان كان غير مقتنع بهذه القضايا ولابأهميتها وجدواها وغير معترف بصلاحيتها ، حتى غدت الأعمال الابداعية أشبه بنشرات أيديولوجية .

وقد أدى هذا إلى عدم التوافق بين القول والعمل ، وأن يقول الأديب لأنه مضطر لأن يقول ، لا لأنه مؤمن بما يقول .

ونتيجة لهذه النظرة المادية ، عومل الانسان معاملة الآلة المادية ، وأصبح نتاج الأديب أشبه بنتاج الآلة والغرض منه ضمان الرزق ، والأديب في هذه الحال لايؤمن الا بالكلمة التى توصل الى الرزق .

أما الالتزام عند الوجوديين – مثلا – فإنه يعنى : أن يكون للأديب رأيه الخاص فى الأحداث الاجتماعية والسياسية ، وأن يصرح بهذا الرأى ، محتفظا لنفسه بحريته الفردية ، ذلك أن الوجودية ترى : أن الانسان يصنع وجوده ويشكله حسب رغباته ، سواء استند فى تصوراته إلى معرفة تراثية سابقة أم انطلق من باعث وقتى مباشر .

وفى هذا انفصام بين الانسان المبدع الفرد وبين الآخر ، والالتزام على هذا التزام فردى ، مبعثه حرية الفرد .

ونلاحظ فى الجانب الأدبى ضعف الرابطة المعرفية بالفن عند الوجوديين ، وانطلاق المبدع فى فنه من فراغ ومن حرية فردية مطلقة لاتتعلق بالآخرين ، ومن المعلوم أن ارتباط الحرية الفردية بالحرية الجماعية مطلب إنسانى ، حيث انه يضبطه ويمنحه القدرة على التفاعل أخذا وعطاء .

ونتيجة لذلك كله كان الالتزام عند الوجوديين التزاما جماليا فى الأساس ، وإن كان يفضى إلى شىء من المعرفة الفردية ، ولكن الجانب المعرفى الأخلاقى النابع من المجتمع يأتى فى المرحلة الثانية ، بل انه من الممكن القول : ان الجمال عندهم مصدر للمعرفة .

ونلاحظ بعد هذا الاستعراض للالتزام عند بعض المذاهب ، ضعف الروح الأدبية لديها لغياب التصور الروحى الحقيقى ، الذى يجترّ فى أكثر الأحايين من محصوله المعرفى الفردى ، وليس مستعدا للافاضة لتعميق واثراء مادته ومحصوله ، أو حيث يوجه إلى أمر لايؤمن هو به ولايعتقده ، فينعدم الصدق فى نتاجه ويسقط .

كما نلاحظ أن الأدب إذا اقتصر على المبدع وحده دون خلفية ثقافية أو معرفية جماعية متراكمة ، يكون كالنبات الشيطانى .. قليل القيمة والتأثير والحيوية ، ويصبح الأديب ابن ذاته ، ويصير التواصل الأدبى مبتورا ، واقتصار الأدب على الجانب الجمالى إضعاف للجانب المعرفى وهو ركن من الأركان الأساسية فى العمل الأدبى .

والواقع أن تأثر مبدعينا وناقدينا ومفكرينا بالثقافة الأجنبية كان هدفه تعويض مافات الأدب العربى فى فترة بياته الطويل وانقطاعه عن الاتصال بالآداب الأخرى ، وتأسيس مشروع حضارى عربى يفيد من ثقافة الآخرين فى توسيع النظرة العربية إلى الحياة ، لكن هذا التأثر لم يكن من مصدر معرفى سليم ، كما أن هذه المصادر كانت متضاربة وغير متفقة فى المفاهيم والاتجاهات ، وقد جاء هذا التأثر الفكرى العربى بثقافات الآخرين بعد فترة استعمار طويل وانقطاع التواصل ، فكان الاقبال على تلك الثقافات الأجنبية المتضاربة غير المتفقة مع الهوية العربية ، بلا نظر فى مدى ملاءمته للذهن العربى وظروفه .

وانقسم دعاة الفكر العربى والمبدعون – ازاء هذا الفكر الوافد – إلى فريقين : فريق متفائل بالمشروع الحضارى الفكرى الأجنبى ، وفريق متشائم يرى أن تطبيق هذا المشروع لن يحقق نتائج إيجابية ، ونتيجة لهذا أصبح التفكير عند كثير من الخاصة منصبا حول الافادة من الآخر أو عدم الافادة منه ، مما جعل الذهن العربى يفكر فى واقع غير واقعه ، وأدى ذلك إلى انعدام الثقة بين الذات والواقع . كما أدى إلى اضطراب مفهوم الالتزام ، فبعضهم يرى أنه مفهوم غائم ، وآخرون يرون أن الالتزام هو أن يأخذ الأديب بمجموعة من الأوامر والنواهى والقواعد ، سواء كانت تلك القواعد من داخل قواعد حزبية أم قواعد حددها فكر

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المبدع ذاته والتزم بها أمام الآخرين ، أم أن الالتزام تابع للخارج ونابع من الآخر ، منعكس علي الأديب ، ملزما اياه باتباعه ، أم أن الالتزام هو أن يكون الأدب صدى لكل مافى المجتمع من مشكلات وهموم .

فهل أفاد الالتزام الأدب ؟ إذا أخذ « الالتزام » بمفهوم القيد المفروض على الأديب بحيث لايجوز له التحلل منه فإن هذا يعنى فقد المبدع لحريته ، والحرية بالنسبة لأى مبدع هى « الأكسجين » الذى يتنفسه ويمنحه الحياة . فماذا يبقى للأديب بعد أن فقد الحرية والحيوية ، وماذا بقى فى الأدب إن فقد الروح وبؤرة الشعور والصدق ؟ انه أدب لايستحق الخلود بل لايستحق اسمه على الحقيقة .

فالالتزام بالمفهوم السابق لايفيد الأدب أو الأديب ، بل هو قيد يحد من طاقته ونشاطه وقوته الطبيعية .

وفضلا عن كونه قيدا ، فإنه يفرز أدبا خارجيا ، لايتصل بروح الأديب وذاته ونفسه وعاطفته المتقدة ، وهو أدب لايعبر عنه ولاعن ضميره ونفسه وليس له رصيد من الشعور ، والأدب الذى على هذا النحو لايستطيع أن يعالج القضايا وهو نفسه حبيس مقيد .

فالالتزام بهذا المفهوم إلزام وقهر ، ويبعد عن الابداع الجيد والروح المنطلقة فيه ، ولهذا كانت الثورة على الالتزام بهذا المعنى واعتباره قيدا وحصارا على الأديب من خارجه ، والحرية التى ينشدها ينبغى أن تكون حرية غير موجهة وغير خارجة عنه ، وغير مجبر عليها ، فالمفروض أن يتغنى الأديب بمجتمع أفضل ويستشرف المستقبل . وإذا ما انشغل أحيانا بالمجتمع الواقعى الذى يعيشه ويعاصره ، فإنما يكون ذلك منه بقصد تحريك قضايا هذا المجتمع وإمدادها بروح وثابة ونظرة إبداعية تصلها برؤية مستقبلية ، وهو وإن كان ابن بؤرته لاينبغى له أن يحصر نفسه فى المثاليات ، وهو وإن كان ابن ثقافة وتراث متراكمين لاينبغى له أن يتقيد بهما تقيدا يفقده حيويته وطلاقة إبداعه وروحه المتوهجة ، وإلا أصبح مقلدا وأدبه أدبا مسايرا محاكيا بلا فاعلية ولاتأثير ولاإضافة .

قد يقال إن الأدب ينبغى أن يسخر لخدمة قضايا الأمة والمجتمع ويعنى بمشكلاتهما ، والجواب أن هذا قد يكون صحيحا من وجهة النظر الموضوعية ، ولكن الأديب الحق لاينبغى له أن ينقاد لدعاوى أو مشكلات من هذا القبيل ، بائنة عن طبعه ، خارجة عن روحه ونفسه ، لكن إذا آمن واقتنع بها وعالجها من تلقاء نفسه فلا يكون هذا إلزاما وقهرا .

قد ذكرنا أن مصطلح الالتزام حديث ، وهو فى مفهومه الفنى وافد على ثقافتنا وفكرنا وأدبنا ، ولكنه كان معروفا وإن أعوزه الاصطلاح إلى مطلع القرن العشرين .

وإذا رجعنا الى حال الأدب بعد الإسلام نجد أن الاسلام قد أشعل وجدان الانسان وضوّاه وملأ نفسه وتكوينه ، وكون روحه وعاطفته وعقله بمادة الوحى الالهى ، وكان لابد للعقل من استثمار مادة الكون التى تبعث على دقة التأمل .

وقد لفت القرآن الكريم الذهن البشرى الى الفكر والتدبر والتأمل فى علاقات الأشياء المبثوثة فى هذا الكون ، ووجهه الى النظر والتثقيف ، واستتبع ذلك تطور الملكات ، وحددت قواعد الدين طبيعة العلاقات بين النشاطات الانسانية القولية والفعلية ، فتحقق الانسجام والتوافق بينها بعد أن أخذت فى اعتبارها قيمة الدين وأهميته .

وإذا كانت النفس هى بؤرة الشعور والايمان ، فان الاسلام ركز على هذه النفس لتستقر بالايمان وتصطبغ بصبغة ايمانية ، فكان انتماؤها ايمانيا وصار كل ما يصدر عنها موافقا لما آمنت به دون ضغط أو قهر ، وكان هواها تبعا لما جاء به الوحى .

ومن هنا أصبحت العلاقة بين الدين والأدب علاقة عضوية ، اذ يستمد الدين أسباب تأثيره على النفس والذهن من المعرفة الربانية ، التى هى المعرفة الحقيقية لقضايا الكون ، والأدب رسالة انسانية فى غاياتها وأهدافها .

وكان التزام المسلمين فى أدبهم وفنونهم ايمانيا ، وهو ليس التزاما